جامعة بن يوسف بن خدة "الجزائر"
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

# دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي (1990-2007)

* * * * *

(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فرع التنظيمات السياسة و الإدارية بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، بجامعة الجزائر"بن يوسف بن خدة").

**إعداد الطالبة:**
**فرقـاني فتيـحة**

**تحت إشراف الأستاذ:**
**أ.د.منصور بن لرنب**

**أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم:**

**أ.د. محمد سليم قلالة (رئيسا).**
**ا.د.منصور بن لرنب (مشرفا ومقررا).**
**د. حفيظ الديب (عضوا).**
**د. محمد خوجة (عضوا).**

**السنة الجامعية**
1428-1429هـ/2007-2008م

# بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُل اعمَلُوا فَسَيرَى اللهُ عمَلكَم وَرَسُوله والمُومِنُون وسَتُرَدُون إلَى عَالِمِ الغَيبِ والشّهَادة فيُنَبِئُكُم بِمَا كُنتُم تَعمَلُون))

(الآية 105سورة التوبة)

# إهــداء

إلى الوالدين الكريــمين حفــظهما الله

إلى زوجي الذي شاركني في إعداد المذكرة خطوة بــخطوة (رعاه الله)

إلى إخوتي وأخواتي وعائلتي كبيرهم وصغيرهم، وإلى كل عائلة زوجي

وإلى كل الزميلات المخلصات

أهدي ثمرة جهدي

# شكر و تقدير

أتوجه بكامل الشكر إلى المولى عزوجل الذي منحني القدرة على إنجاز مذكرتي، كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف **الأستاذ الدكتور منصور بن لرنب** الذي قبل الإشراف على مذكرتي وأعانني بكل توجيه ونصح و إرشاد.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة و التحكيم التي قبلت مناقشتي في مذكرة الماجستير، وسآخذ بكل ملاحظاتم و توجيهاتم بعين الاعتبار و التقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم خالص شكري إلى المهندس أبو بكر جرالفية، السيد فرقاني رابح و الأستاذ فرقاني فاتح.وإلى أساتذتي في كل الأطوار التعليمية التي مررت با، وأخص بالذكر الأستاذ بركي

وإلى كل من قدم لي العون وفي مقدمتهم موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(حيدرة)، موظفي مكتبة الـلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

ولكل من قدم يد العون لي في هذا العمل ولو بالدعاء ...

# المقدمة

# المقدمة:

لم يعرف العالم المعاصر موجة من التغيرات كالتي يعرفها اليوم، ولا تحديات كالتي يواجهها، بشكل أدت معها إلى انفجار المفاهيم و المصطلحات، بل تعدى الأمر إلى مراجعة الكثير من المفاهيم والقضايا السائدة لتحل محلها مفاهيم وقضايا أخرى أكثر دلالة ونجاعة، وإذا كانت التنمية الاقتصادية تشكل لعقود خلت طموح الشعوب، لاسيما بلدان العالم النامي بما فيها بلدان العالم العربي الإسلامي، فإنها لم تعد تحظى بذلك القدر من الاهتمام، نتيجة ثقل بؤرة الاهتمام من الاقتصاد بكلياته وجزئياته إلى الإنسان واختياراته وقدراته وجعله محورا هاما ومركزيا في الدراسات التنموية البشرية وعلى مستوى جميع القضايا والمفاهيم ذات البعد الإنساني وعلى رأسها مفهوم الأمن البشري، الذي جاء لمواجهة مفهوم الأمن النووي الذي أصبح يشكل أكبر خطر على أمن الناس في كافة أرجاء العالم و تنميتهم.

فلقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا هاما في الفكر التنموي والدراسات الأمنية معا، وهو تطور أعاد الإنسان إلى موضعه الصحيح في سياق الجهود التي تسعى إلى التعرف على أبعاد العملية التنموية بما فيها الأبعاد الأمنية، و إلى النهوض إلى تحقيقها معا، وذلك بعدما أثبتت المناهج السابقة أنها لم تعد قادرة على مواصلة ما تكون قد حققته من نجاحات، وفي كثير من الأحيان وصلت إلى طرق مسدودة نتيجة تركيزها على البعد المادي في سياساتها و خططها ومحاولة تدجين وألسنة الإنسان بدلا من أنسنته.

ومنذ مطلع التسعينات دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقرير سنوي حول التنمية البشرية وهو تقرير كان له الفضل في إعادة التأكيد على مقولة أن البشر هم صانعو التنمية ويجب أن يكونوا هدفها على الرغم من أن أرسطو والعلامة عبد الرحمان ابن خلدون وآدم سميث وكارل ماركس-كل حسب رؤيته الحضارية-، كانوا قد ركزوا على جوهر هذه المقولة، إلا أنه غالبا ما تم التركيز –في القرن الماضي- على الشق الأول من المقولة و أهمل البشر كمستفيدين من ثمار التنمية، إذ أن طغيان التركيز على النمو الاقتصادي قد حال دون توزيع ثمار هذا النمو توزيعا عادلا على مختلف الفئات الاجتماعية.

من ثمة بدأ الاهتمام أكثر بمفهوم التنمية البشرية بآليات فعلية، وفي هذا الصدد أدخل تقرير التنمية البشرية لعام 1993 مفهوم الأمن البشري كمكون أساسي لتحقيقها، هذا ما أكده بصورة واضحة التقرير الخامس للتنمية البشرية الصادر عام 1994 حيث ركز في أهم محاوره على أمن البشر في حياتهم وعملهم ودخلهم وصحتهم وبيئتهم، كما دعا إلى ضرورة التحول من التركيز الحصري على أمن الأرض إلى التركيز بدرجة أكبر على أمن البشر، و التحول من الأمن النووي المرتكز على التسلح إلى الأمن البشري المرتكز على التنمية البشرية في بعدها الإنساني والحضاري.

وبلدان العالم العربي الإسلامي على غرار بلدان العالم الثالث، لا تزال تواجه تحديات خطيرة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد وتأثيراته السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية وسعيه لفرض قيمه و أفكاره

وثقافاته، ولعل أبرز تلك التحديات تحدي التنمية و الأمن، ومحاولة التوصل إلى معادلات سياسـية اقتصـادية اجتماعية وأمنية ناجحة تحقق التنمية المطلوبة وتحفظ للأجيال القادمة حقوقهـا، و تعـالج مشـاكل الفقـر واستنزاف الموارد وتدهور البيئة و إستتباب الأمن من منظور متساو، وتجعل من المواطن العربي المسلم يشارك في رسم سياساته التنموية و الأمنية البشرية ويستفيد منها، و هذا هو جوهر التنمية البشرية.

**أهمية الموضوع:**

تظهر أهمية هذا الموضوع من زاويتين وهي الزاوية العلمية، و الزاوية العملية.

**1.الأهمية العلمية:**

باتت التنمية البشرية قضية محورية تكتسب زخما خاصا في بلدان العالم الثالث بصفة عامة، وبلدان العـالم العربي الإسلامي بصفة خاصة، و يرجع هذا إلا أنها تمثل أملا وهدفا طموحا ليس فقط لأنها تعبر عن مطالـب تحسين نوعية حياة البشر في هذه المجتمعات، بل لكونها تعبر عن أحقيات ذات مضـامين ثقافيـة وإجتماعيـة وإقتصادية وسياسية في سلسلة متشابكة الحلقات تبدأ من حقوق الإنسان وحرية التعبير السياسي والمشاركة في صنع القرارات الحياتية و السياسية، فضلا عن قاعدتها الأساسية في الحقوق المادية عبر شبكة مؤسسات التعليم واكتساب المعارف و المهارات و الصحة الجسمية و النفسية، و تأمين العمل و الدخل و التثقيف و التـرويج والإنتاج الاقتصادي فضلا عن توسيع فرص استثمار و توظيف المردود الإنساني المترتب على اكتساب كـل هذه الحقوق.

فمفهوم التنمية البشرية تكمن أهميته الأكبر بإعتباره المعيار الجوهري في تقيـيم الجهـود الإنمائيـة، و في إمكانات تطويرها، مرتكزا في ذلك على مجموعة من الآليات الفعالة التي تساهم في تفعيله –مفهـوم التنميـة البشرية- وجعله مفهوما مستديما ، أبرزها آلية الأمن البشري حيث يلعب هذا الأخير دورا أساسيا في تحقيق و تعزيز التنمية البشرية، بإعتباره هام للناس جميعا في كل زمان ومكان، في الدول الغنية والفقيرة، حيث تكمـن أهميته في مدى حاجة الشعوب إلى التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وفتح آفاق تنموية بشرية جديـدة يكون فيها الإنسان هو الوسيلة والغاية في آن واحد.

و الأهمية البارزة في الموضوع، تكمن في دراسة واقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي باعتباره عالما عانى ولا يزال يعاني لاسيما في العقدين الماضيين، من ويلات اللاأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و السياسي -و التي تعد من أهم أبعاد الأمن البشري- أثرت على مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية وعلى تطور مسارها.

## 2- الأهمية العملية:

الأهمية العملية مكملة للأهمية العلمية، و ما هي إلا عملية إسقاط لها تتجلى الأهمية العملية-في دراسة واقع التنمية البشرية من منظور الأمن البشري وفي ظل المؤثرات الداخلية والخارجية التي تواجه و تؤثر على دور الأمن البشري في تحقيق تنمية بشرية عربية إسلامية فعالة، حيث أصبحت الآن قضية الأمن البشري ودوره في التنمية البشرية، بمثابة القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة للدول العربية الإسلامية، خاصة و أن الأوضاع والمتغيرات الدولية الراهنة إضافة إلى الأوضاع الداخلية إنعكست بصورة مباشرة على مستوى الأمن البشري والتنمية البشرية في هذه المنطقة، وبالتالي فإن عدم معالجة هذا الموضوع و بالاستناد على إحصائيات تعطي للدراسة مصداقية علمية، يعني استمرار الغموض فيما يخص تحليل واقع التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي، و أهم آليات تحقيقها و تفعيلها.

### مبررات اختيار الموضوع:

كأي باحث في بحثه لا يمكن أن ينطلق من العدم أو الفراغ، بل هناك مجموعة من الدوافع و المبررات التي دفعته إلى اختيار بحثه و انجازه.

وبدوري دفعني إلى دراسة هذا الموضوع مجموعة من الأسباب الموضوعية و الذاتية أوجزها فيما يلي:

### 1- الأسباب الموضوعية:

هناك مجموعة من الأسباب الموضوعية العلمية التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع أوجزها فيما يلي:

1- حداثة الموضوع و اتساع دائرة الجدل والنقاش حول العلاقة التي تجمع بين الأمن البشري و التنمية البشرية، إذ يعتبر من أهم المواضيع العلمية و الأكاديمية التي يسلط الضوء عليها خاصة في ظل التغيرات الدولية الراهنة وبروز ظواهر جديدة تمس بأمن البشرية وتعيق مسارها التنموي.
2- أهمية العنصر البشري و البعد الإنساني في عمليتي التنمية البشرية والأمن البشري.
3- أصبح الأمن البشري من بين المواضيع الأساسية التي توليها الدول أهمية كبيرة في مخططاتها التنموية البشرية، لاسيما البلدان النامية بما فيها بلدان العالم العربي الإسلامي.
4- قلة الدراسة التأصيلية التجديدية، المتناولة بالدراسة والتحليل و التقويم واقع التنمية البشرية العربية الإسلامية وعلى ضوء مستويات الأمن البشري، خاصة أمام التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها معظم البلدان العربية الإسلامية.

### 2- الأسباب الذاتية:

يعود إختياري لهذا الموضوع بدافع شخصي يكمن في تسليط الضوء على المواضيع الفكرية و التي تحمل في طياتها إشكالية جدلية، لاسيما إذا كانت هذه المواضيع تركز على أنسنة الفرد وحماية حقوقه و واجباته، و

على هذا الأساس كان إختياري لدراسة متغير الأمن البشري ودوره في تفعيل التنمية البشرية محاولة إبراز مدى تأثير كل منهما في الآخر.

وما زاد إهتمامي بهذا الموضوع كذلك، هو رغبتي في محاولة معرفة واقع التنمية البشرية في علاقتها بالأمن البشري في العالم العربي الإسلامي، بحكم عزة وقوة إنتمائي وتحيزي إلى هذا الفضاء العربي الإسلامي الكبير ومن ثمة حرصي الشخصي على المساهمة في محاولة فهم الإشكالية القائمة بين وضع الأمن البشري ومستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية، و على ضوء التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجهها الأمة العربية الإسلامية، ومن خلال دراسة علمية أكاديمية تحمل في مضمونها مجموعة من التشخيصات و التوصيات العلمية كبداية لمشوار طويل.

**أهداف الدراسة:**

هدفي من هذه الدراسة يتلخص في ثلاثة أهداف أساسية وهي على الترتيب:

**1- هدف علمي:**

هدفي العلمي يكمن في إبراز أوجه التأثير و التأثر ما بين الأمن البشري و التنمية البشرية، مركزة في تحليلي هذا على الأبعاد الكيفية دون إهمال الأبعاد الكمية، لتأكيد مدى أهمية العنصر البشري في صنع السياسات الأمنية التنموية البشرية و الاستفادة منها في آن واحد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أهدف إلى تشخيص حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية بناءا على محددات الأمن البشري، بغية الوصول إلى عملية تقويمية دقيقة تصف واقع التنمية البشرية في معظم البلدان العربية الإسلامية ومدى مساهمة الأمن البشري في تحقيقها أمام التحديات الداخلية و الخارجية، و الخروج بمجموعة من التوصيات و الحلول العلمية أؤكد فيها على أهمية الأخذ بعين الاعتبار أبعاد الأمن البشري عند رسم السياسات التنموية البشرية في العالم العربي الإسلامي و إعادة مكانة الإنسان العربي المسلم بإشراكه في الحياة العمومية.

**2- هدف عملي:**

يكمن هدفي العملي في محاولة تقديم دراسة علمية أكاديمية تتحكم من خلال محاورها في إشكالية العلاقة الجدلية بين الأمن البشري و التنمية البشرية، مبرزة الدور الذي يمكن أن يلعبه الأمن البشري في خدمة وتحقيق التنمية البشرية إنطلاقا من واقع العالم العربي الإسلامي وجعلها مرجعا أساسيا يستند إليه في مثل هذه المواضيع ويستفاد منه سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية.

**3- هدف تطلعي:**

يتمثل هذا الهدف في إعطاء رؤية إرتيادية "إستراتيجية" ومحاولة بناء تصميم مستقبلي Design Prospective عن آفاق تحسين حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية بناء على مستوى الأمن البشري مواجهة للتحديات الداخلية والخارجية التي تحدق بالأمة العربية الإسلامية، ومن ثمة الخروج في نهاية الدراسة بمجموعة من التوصيات.

**أدبيات الدراسة:**

الدراسات المتناولة لموضوعي الأمن والتنمية في مفهومها العام لا تعد ولا تحصى، إلا أن الدراسات المتناولة موضوع الأمن البشري والتنمية البشرية محدودة، لاسيما تلك الدراسات الجامعة بين المتغيرين، و على هذا الأساس سأحاول رصد أهم الدراسات المتناولة للموضوع من كتب وتقارير ومقالات ومواد غير منشورة أوجزتها فيما يلي:

- "الأطر الأخلاقية و المعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية": كتاب الأستاذ الدكتور البشيرشورو (*)، حيث تم تصفحه عبر الصفحات الإلكترونية لشبكة الانترنت عام 2006، حيث تناول فيه مفهوم الأمن البشري، ثم العوامل المؤثرة على الأمن البشري في العالم العربي من عوامل إقليمية عالمية و عقبات محلية، ثم تطرق في الأخير إلى مكونات الأمن البشري في خمسة محاور أساسية.
- "مفهوم الأمن الإنساني": عنوان كتاب لخديجة عرفة محمد(**) صدر عام 2006، تناولت فيه أربعة محاور أساسية، أولا مفهوم الأمن الإنساني "البحث في جذور بدايات المفهوم"، ثانيا العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني في تعريف المفهوم، ثالثا مفهوم الأمن الإنساني على أجندة العلاقات الدولية، رابعا مفهوم الأمن الإنساني و إشكالية التدخل الدولي الإنساني.
- كتاب "التنمية البشرية و قضاياها النظرية و المنهجية (تحليل نقدي)" لصاحبه الأستاذ الدكتور محروس محمود خليفة مدير معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية، تطرق فيه إلى الفكر التنموي و قضايا التنمية البشرية "رجع الصدى"، و الشباب المفهوم والمشكلات وممكنات التنمية البشرية عبر مبحثين أساسين كل منهما يتفرع إلى نقاط فرعية، علما أنه صدر عام 2003.
- كتاب "المنظور الإسلامي للتنمية البشرية" لمؤلفه أسامة عبد المجيد العاني في سياق الدراسات الإستراتيجية عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، حيث صدر عام 2002 في طبعته الأولى حيث جاء في محتوياته أربعة محاور كلها نصت على رؤية الإسلام لمفهوم التنمية البشرية، وفي نفس السياق ينصب اهتمام الكاتب عبد الرحمان العيسوي في كتابه المعنون بالإسلام والتنمية البشرية الصادر عن المكتب العربي الحديث بالإسكندرية، دون تاريخ النشر.

---

*)- تحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورث وسترن (North Western University) بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو يدرس حاليا العلاقات الدولية بجامعة تونس، باحث في مجال الأمن البشري.

**)- باحثة بمركز الدراسات الأسيوية ومعينة بدراسة اللاجئين والأمن الإنساني و التنمية البشرية.

- "التنمية البشرية المستدامة ...المفهوم و المكونات"، عنوان كتاب لمؤلفه محمد كمال التابعي، كتاب حديث ومختصر جدا، أصدر في فيفري عام 2006، انحصرت محاوره في حدود العنوان من خلال إطلالة على مفهوم التنمية البشرية المستدامة ثم محاولة ذكر أهم أبعاده المادية وغير المادية.
- لعله من أهم الكتب في هذا المجال نجد كتاب محبوب الحق بعنوان "تأملات في التنمية البشرية "Reflections on human development"، عالج من خلاله مفهوم التنمية البشرية و أهم مؤشراتها مع الإشارة إلى إستراتيجية التنمية البشرية في كل من جنوب آسيا والعالم الإسلامي في نهاية المحور الأول المعنوي نتيجة تنمية بشرية مستديمة، أما المحور الثاني المعنون بنحو حوار عالمي جديد بدأ فيه بالتحدث عن أهمية الأمن البشري، لينتهي في آخر المحور بإعطاء رؤية جديدة و شاملة للمفهوم.

دون أن أنسى كتابات ودراسات الدكتور حامد عمار (مختص في ت.ب) الرائدة في هذا المجال، لاسيما كتابيه المعنونين بالتنمية البشرية في الوطن العرب، و مقالات في التنمية البشرية العربية، الصادر عام 1992 و 1998 على الترتيب، حيث ركز في كل منهما على محاور التنمية البشرية العربية وقضاياها، مع التركيز في مضمونها على نوع البيئة الثقافية ودورها الإيجابي والسلبي في التنمية، دون أن ننسى أيضا كتاب اسماعيل صبري عبد الله المعنون "التنمية البشرية: المفهوم، القياس الدلالة" الصادر عام 1994، حيث تناول التنمية البشرية في إطارها النظري فقط.

هذا عن أهم الكتب المتناولة لمفهوم الأمن البشري والتنمية البشرية، أما فيما يخص التقارير أذكر أهمها فقط والمتناولة الموضوع بصورة مباشرة وهي:

- التقارير الدورية التي شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة في نشرها بدءا من عام 1990، والتي تعد بمثابة المرجع الأساسي لكل الدراسات التي تناولت أو أضافت بالتحليل موضوع التنمية البشرية في أحد جوانبه، كما يعد أول تقرير أو بالأحرى مصدر جمع بين التنمية البشرية والأمن البشري مباشرةحيث جاء هذا الأخير كمحور أساسي في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ومن ثمة بدأ الاهتمام بدراسة الإشكالية القائمة بين الأمن البشري والتنمية البشرية.
- تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة أيضا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي بداية من عام 2002، مركزة على نواقص التنمية في الوطن العربي.
- تقرير لجنة الأمن الإنساني "الأمن البشري الآن" الصادر عام 2003، تناول الأمن الإنساني في علاقته مع حقوق الإنسان و التنمية البشرية.
- هذا فضلا عن مجموعة الدراسات التي نشرها كل من منتدى الفكر العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة لغربي آسي (إسكوا) في تقريرين كل منهما يحمل عنوان "التنمية البشرية في الوطن العربي".

أما فيما يخص المواد غير منشورة فهي كثيرة إلا أنني سأخص بالذكر الرسائل و الأطروحات الجامعية متجاوزة الملتقيات والندوات لأنها لا تعد و لا تحصى، وفي هذا الصدد أذكر:

- دراسة الباحثة صبا البوسطجي تحت عنوان "التنمية البشرية في الجزائر: الواقع و التحديات" رسالة ماجستير أعدتها عام 2005 بكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، تطرقت فيها إلى واقع التنميـة البشـرية في الجزائر دون تحديد الفترة الزمنية، عبر ستة فصول، حيث تناولت في الفصلين الأول والثاني الإطار النظري للمفهوم، أما الفصل الثالث تطرقت فيه لواقع التنمية البشرية في الجزائر، أما في الفصل الرابع والخـامس عالجت التحديات الاجتماعية والاقتصادية على الترتيب، أما في الفصل الأخير (السادس) توصلت فيه إلى نتائج عامة، وجاءت في نفس السياق تقريبا دراسة الباحث علي حميدوش لنيل شهادة دكتوراه دولـة في كلية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر عام 2005، إلا أنه ربط بـين التنميـة البشـرية والتنمية الاقتصادية مع تحديد الفترة الزمنية والمعنوية بـ "التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005"، حيث هندسة دراسة (بالاعتماد على طريقة التبويب)، في ثلاث أبواب رئيسية.
- الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية " عنوان رسالة ماجستير للباحث" حموم فريدة بكليـة العلوم السياسية والإعلام (قسم العلاقات الدولية)، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى عجز المدرسة الواقعية وعدم احتواء التهديدات الجديدة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، و التي تفاقمت مع ظاهرة العولمـة التي أدت إلى صورية الجدوى، فأصبح التهديد يمس مباشرة الفرد مما أدى إلى الحديث عن مقاربة الأمـن الإنساني من الحاجة ومن الخوف وذلك عن طريق كل من التنمية الإنسانية المستدامة و أنسنة النزاعـات الدولية و الداخلية.

هذا عن أهم الكتب و التقارير والمواد غير المنشورة، ناهيك عن المقالات العلمية المنشورة عبر المجـلات وأخص بالذكر مجلتي المستقبل العربي وشؤون عربية وشبكة الانترنت، إلا أنها كغيرها من المراجـع تركـز في معظمها على البعد النظري المفاهيمي للتنمية البشرية بدرجة كبيرة في علاقته مع التنمية البشرية وتكاد تنعـدم الدراسات التي تدرس واقع العالم العربي الإسلامي من زاويتي الأمن البشري والتنمية البشرية معا، وإن وجدت فهي تقتصر على التنمية البشرية في الوطن العربي فقط، دون التطرق إلى جميع البلدان العربية الإسلامية ولا إلى الآليات الفعالة التي تفعل وتعزز التنمية البشرية، وهذا ما حاولت استدراكه من خلال محاور دراستي هذه بإبراز الدور الذي يلعبه الأمن البشري في الرفع من مستوى التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي.

**الإشكالية المنهجية:**

إن إشكالية الأمن البشري و التنمية البشرية ومدى تأثر كل منهما بالآخر، تبقى أهم و أعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة الراهنة في العالم العربي الإسلامي، خاصة والتحولات المتسارعة التي تعرفهـا السـاحتين العربية الإسلامية والدولية، والتي جعلت من المواطن العربي المسلم بصفة خاصة والمواطن في العالم النامي بصفة عامة يعاني من ويلات اللاأمن الاقتصادي، والاجتماعي و الثقافي انعكست سلبا على مستوى معيشته وإقصائه من حرية المشاركة في الحياة العمومية وفي تحقيق أمنه و تنميته، ولعل أحد أهم أسباب هذا التعقيد هو هشاشة

السياسات الأمنية والتنموية البشرية وتركيزها على البعد المادي بدل البعد الإنساني، مما أثر على تطور مسار التنمية البشرية العربية الإسلامية، وعليه طرحت الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى يمكن أن يساهم الأمن البشري في تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي على ضوء المتغيرات الراهنة؟**

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل الأمن البشري يكمل أمن الدولة أم يناقضه؟
2- هل يمكن إعتبار التنمية البشرية النهج الأكثر شمولا لإتجاه التنمية؟
3- ما طبيعة العلاقة الجامعة بين الأمن البشري والتنمية البشرية؟ وما مدى تأثير كل متغير في الآخر.
4- ما هي محددات الأمن البشري؟ و إلى أي مدى يمكن أن تساهم في تحديد مستوى التنمية البشرية انطلاقا من واقع العالم العربي الإسلامي؟
5- هل وضعية الأمن البشري العربي الإسلامي الراهنة تشكل عنصر دعم للتنمية البشرية العربية الإسلامية أم عنصر تديد لها؟
6- فيما تكمن خطورة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن البشري وتعرقل تطور مسار التنمية البشرية في البلدان العربية الإسلامية؟
7- هل يمكن طرح بديل حضاري إسلامي قائم على بدائل و آفاق مستقبلية تكون موضوعية وعملية لتحقيق تنمية بشرية عربية إسلامية فعّالة؟

**حدود الإشكالية:**

لابد و أن تكون لأي إشكالية منهجية أو مشكلة بحثية، حدودا تميزها وتعطيها مصداقية علمية في إطار من الوضوح والدقة، وعلى هذا الأساس حددت إشكالية دراستي بأبعاد ثلاث.

**1- البعد المكاني:**

أتناول في دراستي هذه كحيز مكاني العالم العربي بالإسلامي، مركزة في تحليلي على الدول المنظمة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي والمقدرة بحوالي 56 دولة، و الموزعة عبر قارتي إفريقيا وآسيا بنسب كبيرة، في حين هناك دول محدودة العدد في كل من قارتي أوروبا و أمريكا.

**2- البعد الزماني:**

تعتمد الدراسة في الإطار التحليلي لواقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2007، على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبررة هذا الامتداد بالمجال الزمني الذي ظهر فيه أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 و آخر تقرير 2007-2008 و إلى غاية كتابتي لهذه السطور، غير أن دراسة جميع نواحي الأمن و التنمية البشرية تجبرني على تخط هذا المجال الزمني سواء قبل عام 1990 أو بعد عام 2008/2007.

### 3- البعد العلمي أو حدود الدراسة والمعالجة:

سأركز في دراستي هذه على المتغيرات الأساسية الثلاث، متغير الأمن البشري ومتغير التنميـة البشـرية ومتغير العالم العربي الإسلامي وفي الفترة الزمنية المحددة للدراسة (1990-2007)، من خلال إبراز العلاقـة القائمة بين المتغير الأول والثاني ومحاولة إسقاطها على واقع المتغير الثالث، للخروج بنتيجة إيجابية أو سلبية عن هذا الواقع، ومن ثمة طرح حلول علمية وموضوعية في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها الأمة العربية الإسلامية، علما أن تحليلي للموضوع مبني 95% على تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### الفرضيات:

معالجة للإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية صغت فرضية مركزية، و أخرى توضيحية، و ما هـي في الأصل إلا احتمالات و إمكانيات لحل المشكلة موضوع البحث، وإجابة مؤقتة علـى التسـاؤلات الفرعيـة المطروحة مسبقا.

### 1- الفرضية المركزية::

**تتوقف عملية تحقيق وتفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية على مستوى محددات الأمن البشري.**

### 2- الفرضيات لتوضيحية:

1- الأمن البشري يكمل أمن الدولة و يطور التنمية البشرية ويعزز حقوق الانسان .
2- يعتبر نهج التنمية البشرية النهج الأكثر شمولا لاتجاه التنمية.
3- هناك علاقة تفاعلية جدلية بين الأمن البشري والتنمية البشرية.
4- واقع الأمن البشري في معظم البلدان العربية الإسلامية عاد بالسلب على مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية.
5- آلية الأمن البشري ليست الآلية الوحيدة لتحقيق وتعزيز التنمية البشرية العربية الإسلامية بل تبق الشرط الأساسي لذلك.
6- التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة العربية الإسلامية، جعلت دور الأمن ابشـري في تفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية دورا محدودا، كما أكدت مدى هشاشة السياسـات الأمنية التنموية المنتهجة في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي.
7- عملية نجاح التنمية البشرية العربية الإسلامية، مرهونة برسم سياسات تنموية أمنية بشرية ارتيادية بإمكانا مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية.

**منهجية الدراسة:**

لكون الظاهرة السياسية الاجتماعية ظاهرة ومعقدة ومركبة من ناحية، و متعددة الأبعاد والمتغيرات مـن ناحية ثانية، فمن الصعب دراستها من خلال منهج أحادي، وعليه ارتأيت إنتهاج تعدد منهجية و الاستعانة بها في دراستي هذه.

**المنهج الوصفي**: طريقة من طرق التحليل والتقسيم بشكل علمي منظم من أجل الوصـول إلى أغـراض محددة لوضعية اجتماعية أو ظاهرة ما[1]، فهو طريقة اعتمدت عليها لوصف الظاهرة المدروسة "الأمن البشري والتنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي" وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننـة عـن المشـكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

**المنهج التاريخي:** يضطلع هذا المنهج التاريخي بدور حيوي و أصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية، التي تتمحور دراسة أحداث وظواهر الحياة الاجتماعية، وتعقب مسارها منذ أن حدثت في الماضي إلى يومنـا هذا، فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية[2]، وعليه فـإن هـذا المنـهج ساعدني على الإلمام بمساري الأمن البشري والتنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي من منطلـق أن دراسـة الحاضر وفهمه لا تتم إلا من خلال فهم الماضي و استيعابه.

**منهج دراسة الحالة:** إنه عبارة عن دراسة معمقة لنموذج واحد أو أكثر، لعينة يقصد منها الوصـول إلى تعميمات، و إلى ما هو أوسع من دراسة نموذج مختار، و في دراستي هذه اخترت العـالم العـربي الإسـلامي كعينة[3].

**المنهج الإحصائي**: اعتمدته في تحليلي لإحصائيات جداول تقارير التنميـة البشـرية مـن1990 إلى 2007.

**منهج تحليل المضمون:** أسلوب بحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصـول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل[4]. اعتمـدت عليـه في تحليـل موضوع الأمن ابشري وحالة التنمية البشرية في العالم العربي بالإسلامي، انطلاقا من قـراءة تحليليـة نقديـة لمختلف البيانات وأخص بالذكر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة.

---

1)- محمد شفيق، **البحث العلمي: "الخطوات المنهجية والبحوث الاجتماعية"**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 8.

2)- عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ط2، الجزائـر:ديـوان المطبوعـات الجامعية، 1999 ، ص 285.

3)- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ط2 الجزائـر: ديـوان المطبوعـات الجامعية، 2001 ، ص 131.

4)- عمار عوابدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 258.

**المنهج المقارن:** يظهر المنهج المقارن في دراستي هذه من خلال الفصل الثاني عند قيامي بعملية مقارنة بين حالة التنمية البشرية في البلدان العربية الإسلامية والبلدان النامية من جهة، وبلدان النموذج التنموي من جهة ثانية.

**المنهج عبر الحضاري** Cross cultural Method [(*)]: إنه منهج يولي أهمية للمقاربة الحضارية والثقافية كما يفعل الآخر، إعتمدته في دراستي هذه في الفصل الأخير على ضرورة طرح بديل حضاري إسلامي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تحقيق تنمية بشرية عربية إسلامية فعالة.

**هندسة الدراسة:**

إرتأيت تقسيم دراستي هذه إلى ثلاث فصول كل منها يتفرع إلى محاور فرعية كما يلي:

الفصل الأول: سأتطرق فيه إل البعد النظري، والمفاهيمي لمصطلحي الأمن البشري والتنمية البشرية عبر ثلاثة محاور أساسي، بدءا بالإطار المفاهيمي الأمن البشري، ثم ماهية التنمية البشرية، أصل في المحور الثالث والأخير إلى العلاقة الجدلية بين الأمن البشري و التنمية البشرية.

وفي الفصل الثاني: سأتناول فيه واقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2007، لإبراز أهم محددات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي أولا، ثم تشخيص حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية ثانيا وصولا إلى عملية تقويم التنمية البشرية في البلدان العربية الإسلامية على ضوء مستويات الأمن البشري في المحور الثالث والأخير.

أما الفصل الثالث: فسأحاول من خلاله إبراز أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن البشري في تحقيقه للتنمية البشرية العربية الإسلامية و كيفية معالجة وإحتواء هذه التحديات، عن طريق رسم صورة واضحة للآفاق الإرتيادية التي من شأنا الرفع من مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية وتجعلها أكثر فعالية هذا كله سأتناوله في ثلاثة محاور رئيسية تجسد محتوى هذا الفصل.

**صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتني صعوبات جمة –كأي باحث في العلوم الاجتماعية- أثناء قيامي بهذه الدراسة لاسيما في مجال اقتناء بعض المراجع والمصادر، وقلة البيانات والإحصاءات الدقيقة المتناولة بالدراسة والتحليل وإنطلاقا من الواقع، حالة التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي ووضع الأمن البشري في علاقته معها هذا من ناحية وإشكالية الترجمة من ناحية ثانية، إلا أن هذا لم يكن حائلا أمام إنجازي لدراستي هذه و إتمامها.

---

*)- هذا ما يؤكد عليه مشرفنا أ.د منصور بن لرنب، إلى جانب الرواد في ذلك بدءا بالمرحوم الفيلسوف مالك بن نبي، ومحمد إقبال، وعلي شريعتي وحامد عبدالله ربيع وغيرهم.

# الفصـــــل الأول

# البعد النظري و المفاهيمي لمصطلحي الأمن البشري و التنمية البشرية

## الفصل الأول:

## البعد النظري و المفاهيمي لمصطلحي الأمن البشري و التنمية البشرية

شهد العالم في العقدين الأخيرين اهتماما غير مسبوق له بالعنصر البشري و على كافة المستويات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و حضارية، خاصة الأمنية والتنموية منها، نتيجة تصاعد تهديدات خطيرة متفاوتة البعاد هذا ما تمخض عنه بروز مفاهيم جديدة تركز في مضامينها على الفرد كأساس عملا على حمايته وتنميته تنمية راقية، ولعل من ابرز هذه المفاهيم نجد مفهومي الأمن البشري و التنمية البشرية، إذ بعد هذين الأخيرين من أهم المواضيع المتداولة مؤخرا على مستوى أجندة العلاقات الدولية، و التي استحوذت على اهتمام كبير من المفكرين والباحثين في مختلف المنظمات و اللجان الدولية، إذ أصبحا موضع جدل أكاديمي حول تعريفهما تعريفا دقيقا متفقا عليه من جهة، وحول الجذور و البدايات بمعنى الأصول التنظيرية و التأسيسية من جهة أخرى.

وككل دراسة بحثية تتضمن مفاهيم أساسية وأخرى فرعية أو مكلمة لها، لا بد من توضيح معناها نظريا قبل الولوج في تحليلها تحليلا علميا وفقا لحالة الدراسة المتناولة، وسأتطرق في هذا الفصل إلى دراسة المفهومين الأمن البشري و التنمية البشرية- دراسة نظرية محاولة أن أوضح للقارئ في مضمونا ماهية كل مفهوم على حدا وصولا إلى تحديد نوع العلاقة التي تربط بينهما و كيف يؤثر كل منهما في الآخر، متناولة ذلك في ثلاثة محاور أساسية:

- **الإطار المفاهيمي للأمن البشري**
- **ماهية التنمية البشرية**
- **العلاقة الجدلية بين الأمن البشري و التنمية البشرية**
- **الخلاصة والاستنتاجات.**

# الإطـار الـمفاهـيمي للأمـن الـبشـري

إن مصطلح الأمن من المصطلحات التي تعرضت إلى تطور مستمر ترافق مع تطور المتمع البشري كما ان تعاريفه تعددت بتعدد زوايا النظر إليه و كذا من حيث مستواه ووسائله و الأطراف المعنية به، ومن حيث المضمون الذي يحمله التعبير، حيث اختلف الكتّاب المعاصرون حول مفهومه و أبعاده و مقوماته و أساليب تحقيقه، وتعددت مسمياته، فهناك الأمن القومي (National Security )، الأمن العام (Public Security)، الأمن الجماعي(Collective security)،الأمن المشترك ( Security Common)، الأمن الإقليمي (Régional Security)، ومع تفاقم المشكلات المؤثرة على سلامة الإنسان و ممتلكاته ظهرت عبارات **الأمن التخصصي** مثل الأمن الصناعي في إطار إدارة الموارد البشرية، الأمن الغذائي، الأمن البيئي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، وصولا إلى المفهوم الأشمل ألا وهو **مفهوم الأمن البشري** و الذي يعد حديث الساعة على مستوى الدراسات الأمنية والإستراتيجية ومن أهم محاورها.

## أولا: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للأمن البشري

لكلمة الأمن في اللغة العربية معان متعددة، وهي في الأصل مشتقة من الفعل **أمن، يأمن، أمنا**، و التي تعني سكون القلب وطمأنينة النفس وراحتها و الشعور بالرضا و الاستقرار و عدم الخوف، كما تعني الأمانة والصدق.[(1)]

وأمن البشر: بمعناه السلامة منه، ومنه سلم فلان على كذا وثق فيه واطمأن إليه وجعله أمينا عليه، ويقال استأمن: طلب منه الأمان[(2)] في قوله تعالى:**" قل هل آمنكم عليه إلا كما آمنتكم على أخيه من قبل"**[سورة يوسف الآية 64]

في حين هناك من يرجح أصل كلمة الأمن "لغة" إلى المنظور الغربي، وفي هذا الصدد ترى الباحثة [ماري آنسوورث Mary Ainsworth] أن مصطلح الأمن "Security" مشتق من التعبير اللاتيني " Sine Cura" و التي تعني " بدون عناية " و تستعمل للدلالة على "غياب الهم، غياب الخوف، غياب القلق" وبشكل أدق " الحرية من عدم الأمان"[(3)]

فالأمن البشري لغة يشير إلى الأمان و الاستقرار و الطمأنينة وعدم الخوف، هذا عن التعريف اللغوي، أما عن التعريف الاصطلاحي، فقد تعدد بتعدد وجهات النظر إليه، إذ ترتكز عملية الاختلاف في تعريفه على اعتبارات كثيرة، منها خلفية الباحث الفكرية و زوايا اهتمامه ومقدار خبراته هذا من جهة وإلى مجموعة من

---

([1])- أبو الفضل جمال الدين حمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ج2، ط3،بيروت:دار إحياء التراث العربي،[د.س.ن]، ص233

([2])- **المنجد في اللغة و الإعلام** ، ط39، بيروت: دار الشروق،2002،ص 18

([3])- Mary Ainsworth," On Security ", P1,[-mda/attachement/www.psychologysunysb.edu //:http security.pdf]

الأسباب الموضوعية من جهة أخرى، كحداثته وتداخل العلوم الاجتماعية و المعرفية بشكل عام، وإقدام الكثير من غير المتخصصين على الكتابة في الأمن مما أدى إلى تفاقم المشكلة و اتساع المفهوم و تنوع التعاريف.

إلا أنه وبالرغم من كل هذا التمايز في طريقة طرح الأفكار وتعريفها، سأحاول تقديم أهم التعاريف الاصطلاحية للأمن و أبرزها تمهيدا ووصولا إلى تعريف الأمن البشري، والتي أوردها فيما يلي:

- الأمن Security :"هو مفهوم يرد في المناقشات التي تدور حول السياسة الخـارجية، لكنه يطبق-أيضا- على أوضاع الأفراد و الدول، وهو لابد أن يكون من جهة مسألة إدارك حسي ومسالة ظروف مادية من جهة ثانية" (1)

- كما يعرف في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية على أنه: ( مصطلح يشير إلى غياب ما يهدد القيم النادرة، ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقا، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام، وعلى العكس من ذلك، كما يعتبر الأمن مصطلح نسبي من الناحية التجريبية Empirically)(2) ، فالأمن هو:

> **إحساس الفرد و الجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية و النفسية، وعلى قمتها دافع الأمن، بمظهريه المادي و النفسي و المتمثلين في إطمئنان المتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري، والتوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة حيث تسير حياة المتمع في هدوء نسبي.**(3)

- أما البعض فيقسم الأمن إلى شعوب و إجراء وبرأيهم هو: (الشعور الذي يسود الفرد والجماعة بإشباع الدوافع العضوية و النفسية، و إطمئنان، المتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر، ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتا الأساسية أو لرد العدوان عن كيانا ككل)(4)

- وهناك من يرى بأنه: ( قدرة المتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث و الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركزية و المؤدية للعنف)(5)

أما فيما يخص المفهوم الإسلامي للأمن، فقد عنى الإسلام أشد العناية باستيعاب الأمن في مجتمعه، ولا يعدو الحديث عن الأمن في الإسلام إلا أن يكون حديثا عن الحياة بأكملها، وفي الواقع فإن الإسلام اهتم

---

[1])- فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 599(بتصرف)

[2])- غراهام إيفانز، جيفري نونيهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004، ص 672،671( بتصرف)

[3])- علي بن فايز الجحني، **الإعلام الأمني و الوقاية من الجريمة**،الرياض: ردمك،2000، ص 68

[4])- محمد بوزنادة، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،ص 14

[5])- عبد المنعم المشاط، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد84، أفريل 1986، ص 90

بالأمن البشري و بحاجة الفرد والمجتمع له،اهتماما بالغا، وكان –كعادته- سباقا في ذلك المضمار، دلالة على أهمية الأمن في التشريع الإسلامي و إزدخار القرآن الكريم بكلمة الأمن و اعتباره ضرورة من ضرورات الحياة البشرية، وعامل أساسي لاستمرارها لا يقل في ذلك الشأن عن الغذاء اللازم للإنسان، فإذا كنا لا نتصور أن يحيا الإنسان ويعيش بغير غذاء فإن الحال كذلك بالنسبة للأمن، في قوله تعالى: **((فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف))**[ سورة قريش، الآية 3-4]

كما يتسم المفهوم الإسلامي للأمن بالشمولية و التكامل في جميع مقوماته التي تركز على غزالة أسباب الخوف و دوافع الجريمة، وبناء المجتمع المعافى الذي تنمو فيع عناصر الخير و يسوده الوئام، كما وفرت تعاليم الدين الإسلامي العلاج الشافي لجميع مشكلات العصر المتجددة، والتي تهدد المجتمعات الآن وذلك قبل أن تظهر تلك المشكلات وأسبابها.[1]

وبهذا المعنى فإن مفهوم افسلام للأمن مفهوم شامل، لكل حلقة من حلقاته المترابطة، أمن غذائي، امن سياسي، أمن عسكري، امن بيئيو امن ثقافي وحضاري، و التي من مجموعها ينتظم مفهوم الأمن البشري الشامل هدفه الأول و الأخير خدمة الإنسان و حمايته وصون كرامته.

هذا باختصار عن أهم التعاريف الاصطلاحية لمصطلح " الأمن"، باعتبارها مرحلة أولية لا يمكنني تجاوزها عند تعريفي للأمن البشر، الذي عُرّف من قبل أهم المنظمات و اللجان الدولية من جهة ومن قبل أهم المفكرين من أهل الاختصاص من جهة أخرى، أوجز فيما يلي:

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "P.N.U.D":**

يعد تعريف "P.N.U.D" للأمن البشري من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994، من أهم التعاريف المساهمة في إبرازه بمعناه الحديث، إذ يعرفه بأنه: ( استطاعة الناس ممارسة اختياراتهم في مأمن وبحرية، ووثوقهم ولو نسبيا في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع تماما في الغد.)[2]

- **تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول:**

الأمن البشري هو: ( أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاهم الاقتصادي و الاجتماعي، وكذا كرامتهم و استحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية، ولم يعد الأمن في الإقليم بواسطة التسليح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد و الأمن بواسطة التنمية البشرية والوصول للغذاء و العمل )[3]

---

[1]- محمد أمين البشري، **الأمن العربي: المقومات و المعوقات**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2000، ص 28-29

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994" الأبعاد الجديدة للأمن البشري**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994،ص 23

[3]- Une " Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des états. ), CRDI,2001,P15,"nouvelle approche : La responsabilité de protéger [**http://www.iciss.ca/pdf/Rapport de la commission par la responsabilité de protéger**](27.05.07)

- **تعريف لجنة الأمن البشري C.H.S:** هو "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر من مختلف التهديدات خاصة الخطيرة منها، بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقق ذاته"[(1)]
- **تعريف الدكتور محبوب الحق Mahbub ULHAQ** [(*)]: (الأمن البشري هو أساس تنظيم العالم البشري إذ لا يعني بالأسلحة إنما يعنى بكرامة الإنسانية، والمتمثلة في ضمان حياة طفل من الموت، الحرص على عدم انتشار مرض ما، وجود نزعة قبلية غير مؤدية إلى التطرف، وجود معارضين معبرين عن رأيهم بكل حرية، روح إنسانية لا تقهر)[(2)]
- **لويد أكسوروثي Lioyd Axworthy** [(*)]: "يعبر الأمن البشري عن حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية" [(3)]

وبناء على التعريف السابقة الذكر، يتضح جليا بأن الأمن البشري هو تلك الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والمجتمعات بالخيارات الضرورية لإنهاء أو تخفيض أو التكيف مع العوامل المعيقة لحقوقهم الإنسانية و البيئية والاجتماعية و يكونوا قادرين على مشاركة الفعلية في تحقيق هذه الخيارات و في شتى الميادين، فهو بذلك ضرورة، بل أكثر من ضرورة للإنسانية جمعاء، ضرورة لتحرير الناس من الخوف، من الحاجة، من التبعية، ضرورة لتحقيق الذات الثقافية و الحضارية الحقيقية لا المشوهة و تأمينا لها.

## ثانيا التطور التاريخي لمفهوم الأمن البشري:

### الأمن البشري من المفهوم المادي التقليدي إلى المفهوم الإنساني الحديث:

إن الأمن كظاهرة قديمة قدم الانسانية، إلا أنه كمفهوم سياسي ارتبط في شأنه بنشأة الدولة القومية في العصور الحديثة مما يجعله مفهوما حديثا نسبيا في علم السياسة ومن أكثر المفاهيم غموضا.وإذا ما بحثنا في جذور وبدايات "الأمن البشري" كمفهوم، نجد انه برز في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أثبتت وقائع هذه الفترة أن المنظور السائد للأمن –الواقعي- لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد ، والحاجة لتوسيع منظور الأمن، على الأقل ليعكس طبيعة مصادر التهديدات، حيث كان مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه التقليدي الواقعي[(4)] في العلاقات الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها أو يهدد تكاملها

---

[1])- D.C.H.A, "Humain sécurity unit :over view and of objectives", New yourk, [www.ochaonline.un.org/himansecurity](21.01.07)

[*])- الدكتور محبوب الحق (1934-1998) باكستاني الأصل – رحمه الله-، يعد من أهم مهندسي تقارير التنمية البشرية وباحثيها.

[2])- Mahbub Ulhaq, **Reflections on Human Development**, NewYourk :Oxford University press,1995,pp116-117

[*])- وزير الخارجية الكندي سابقا، إذ يعد من أهم الباحثين البارزين في مجال الأمن البشري.

[3])- Lioyd Axworthy, La sécurité humaine :la sécurité des individus dans un monde en Multation, **Politique Etrangère**, Paris, N2,1999,pp 333-340

[4])- Taylor Owen, Des difficultes et de l’intérêt de définir et évaluer la securité himain, **Forum du désarmement**, ,N3 ,Genéve :Palais des Nations, 2004,pp17-19

الإقليمي، أو سيادتا، أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها القومية، وفي سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية يعد أداة سياسية لتحقيق الأمنـ لتتحول العلاقة مع الآخرين إلى مبارة صفرية لا بد فيها من منهزم ومنتصر.(1)

فالمفهوم التقليدي للأمن والمحصور اساسا في الأمن القومي و في القوة العسكرية، يهدف إلى الدفاع عن الوضع الراهن، "State Quo"، وللإبقاء على القوة في يد الدول الكبرى وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي للاهتمام بشيء واحد ووحيد، وهو حماية الدولة دون النظر للدول الأخرى ولا الاهتمام بالنظام الدولي.

ومع تصاعد التهديدات غير العسكرية المسجلة داخل الدولة لا تشكل خزان عنف مسلح ولا تدد استقرار النظام وبقاء الدولة فحسب، بل امتدت أكثر من ذلك لتمس أمن البشر و استقرار حياتم كالأزمات الاقتصادية و تدهور البيئة و تفشي ظاهرة الفقر على المستوى العالمي، وكذا انتشار الأوبئة و الحروب الأهلية وخطورة الإجرام المنظم بكل أنواعه، والتي أصبحت فعلا من اخطر التهديدات على سيادة الدول على حد تعبير الدكتورة (H.VIAU )(2)

هذا ما دفع بالكثير من الباحثين إلى نقد هذا المنظور الذي ساد منذ صلح واستفاليا ونشأة الدولة القومية عام 1648، أي لمد ثلاثة قرون ونصف، إذ حظي مفهوم الأمن بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة محاولة لامتصاص آثار وانعكاسات مختلف الصدمات خاصة الحربية منها، وما نجم عنها من أزمات بإعادة التفكير في مفهوم جديد للأمن، الأمن الديمقراطي، الأمن الفعال كلها مرة واحدة على المستويين الداخلي و الخارجي(3)، و هو ما نجم عنه بروز مفاهيم جديدة للأمن نجد في مقدمتها مفهوم الأمن البشري.

فمفهوم الأمن غذ ظل مدة طويلة يفسر تفسيرا ضيقا بأنه امن الأراضي من العدوان الخارجي، أو أنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية،أو بأنه الأمن العالمي من تديدات حدوث محرقة نووية، وكان يربط بالدول القومية أكثر مما يربط بالناس على عكس الأمن البشري الذي يشمل نزعة جديدة، تبعده عن الا عة التقليدية بالنقابل فإن الكائنات البشرية و تجمعاتا المتعددة، وعلاقاتم الإنسانية، لهم الأولوية ضمن الدولة أو فوقها، وهذا ما يتضح جليا في بعض معادلات الأمن البشري خاصة تلك التي قام **با [لويد أكسوورثي Liyod Axworthy]** و التي تقوم على أن "الأمن البشري هو فوق أمن الدولة" (4) ، حيث يرى أن هذه الأهمية زادت بعد انتهاء فترة من الحرب الباردة، خاصة بعد أن أصبحت المشاكل و الاضطرابات ضمن

---

1)- خديجة عرفة،" تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولا"، **[http://www.islamonline.net/arabic/mafahim/2003/09/article01.html,(22.012006)**

2 )- Hélène Viau, **Les (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique quelques pistes reflexation sur le concepts de sécurité humaine et de sécurité global,** Montrial : centre d'etude des sciences Politiques et etrangère de sécurité ,2000,pp94-96

3)-Frederico MAYOR , **Vers une culture de la paix :Quelle sécurité**, Paris :ENESCO, 1997, p7

4)- Jean François RIOUX, « l'hrutage de raoual dandurand et la sécurité humain »,**Revue Etudes internationales**, Volume XXI,N4, canada, Décembre, 2000 , P 752

الدولة الواحدة أكثر وضوحا من الاضطرابات ما بين الدول نستعمل فيها التكنولوجيا الحقيقية،م ويكون الضحايا فيها بنسبة 75% من المدنيين أغلبهم من فئة النساء والأطفال، و الأمن حسبه لا يشمل فقط الأمن ضد الحروب الداخلية و الخارجية، بل أيضا الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، الحرمان من الحياة اللائقة، حماية لحقوق الإنسان الأساسية[1]

في حين الجدل الأكاديمي الحقيقي حول مفهوم الأمن البشري في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى عام 1994، وذلك مع صدور تقرير التنمية البشرية من نفس السنة، إذ يطرح التقرير مفهوما جديدا للأمة تمثل مفهوم الأمن البشري "Humain Sécurity"، إلا أنا لم تكن المرة الأولى التي يطرح فيها هذا المفهوم إذ يمكن تتبع بدايات طرحه خلال فترة الحرب الباردة من خلال بعض الكتابات وأعمال بعض اللجان التي استخدمت تعبير "الأمن البشري" و "الأمن الفردي"إلا أن استخدام المفهوم في هذا السياق جاء بالأساس ضمن مفهوم التنمية بمعناه الشامل، من خلال محاولات دراسة المشاكل الإنسانية والقضايا ذات الأبعاد الإنسانية، ففي عام1966 طرح "**دبلليو آي بلاتر Blatz .W.E** " فكرته حول الأمن الفردي" Individual Sécurity theory"في كتب بعنوان **"الأمن البشري: بعض التأملات"** " **Human Sécurity :Some refletion**"، وتمثلت فرضية أساسية في أن " مفهوم المن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات و المجتمعات و تمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة و أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين أو تحقيق امن الأفراد [2]

تعتبر الفرضية، التحدي الأول على مستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة واعتبار هذا الأخير الأساس في تحقيق كل ما بداخلها من أفراد و مؤسسات، رغم ذلك، لم تثر **نظرية بلاتز** آنذاك جدلا حول مفهوم الأمن البشري وهذا ما يفهم في سياق البيئة الأمنية الدولية السائدة في ذلك الوقت وظروف الحرب الباردة.

أما في فترة السبعينيات و الثمانينات من القرن العشرين أثير الحديث عن مفهوم أمن الفرد من خلال مناقشة أبرز مصادر تديد أمن الأفراد في إطار أعمال و تقارير اللجان المستقلة، وكذا أعمال بعض المؤثرات الدولية، وهو ما جاء بالأساس في سياق محورين تعلق الأول منها بالربط بين إشكالية تحقيق أمن الأفراد والإنفاق على التسلح، أما المحور الثاني فجاء عبر الربط بين تحقيق الأمن البشري و تحديات التنمية الشاملة وذلك على النحو الآتـي:

---

[1])- على احمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني"،**مجلة كلية العلوم الإنسانية جامعة بسكرة**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع، العدد رقم 4، ماي 2003، ص 14-15

[2])- خديجة محمد عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني "سلسلة مفاهيم الأسس العلمية"**، العدد 13، السنة الثانية، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2006، ص 9-10

- **مفهوم الأمن البشري وإشكالية الانفاق على التسلح**:

طرح مفهوم الأمن البشري من خلال فترة الحرب الباردة في سياق الجدل المتعلق بالعلاقة بين التنمية والإنفاق على التسلح من خلال أعمال بعض اللجان المستقلة ومنها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح و الأمن المعروفة "**بلجنة بالمي Palme Commission**" نسبة إلى رئيس اللجنة "**أولف بالمي OLOF Palme**" إذ دعت اللجنة في تقرير صدر لها عام 1982 بعنوان **(الأمن المشترك Sécurity common )** إلى ضرورة تحويل الانتباه إلى طرق بديلة للتفكير حول مفاهيم الأمن والسلم، بالإضافة إلى التركيز على قضايا الأمن القومي، و القضايا العسكرية لا إهمالها أو نسيانا مؤكدا في مضمونه أن عملية تحقيق الأمن البشري تتطلب أن يحيا الأفراد حياة يتمتعون فيها بالكرامة و العدالة التوزيعية.[1]

كما عقد خلال هذه الفترة –فترة الحرب الباردة- مجموعة من المؤتمرات و التي ارتكزت بالأساس على مناقشة العلاقة بين التنمية البشرية و الإنفاق على التسلح و كيفية التوفيق بين اعتبارات الإنفاق التنموي والإنفاق العسكري، إذ انصبت أغلب اهتمامها على مناقشة القضايا الأمنية الجديدة و تداعياتا على امن الأفراد كالمؤتمر الدولي الذي عقد في باريس حول العلاقة بين نزع التسلح والتنمية و ذلك خلال الفترة الممتدة من15 جويلية إلى 02 أوت1986، إذ تمحور النقاش أساس في هذا المؤتمر حول ضرورة توجيه الانتباه نحو مزيد من الاهتمام غلبى التنمية لتحقيق الأمن البشري، وفي عام 1987 شارك 23 باحثا تحت رعاية الأمم المتحدة و على رأسهم "روبرت ماكنمارا Robert Macnamarah"[*] في دراسة اقترحت في النهاية إنشاء مجلس مراقبة عالمي Global watch Council للبحث في قضايا و مصادر تديد الأمن البشري، و البحث في السبل الكفيلة بتحقيق رفاهية و امن الأفراد، أما في عام 1988 طرح مفهوم الأمن البشري مرة أخرى من خلال تقرير وكالة أنباء الصين الجديدة "شيجوا"، وقد صدر التقرير عن أمال المؤتمر الدولي ل ع التسلح،و الذي عقد في "بكين" في شهر جوان من نفس السنة، مركزا في محاوره على تحديات الأمن البشري وكيفية مواجهتها.[2]

- **مفهوم الأمن البشري و تحديات التنمية الشاملة :**

برز مفهوم الأمن البشري أيضا، ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسة الأمن والتنمية، اهمها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية(I.C.I.D.I)،كما عرفت اللجنة (**لجنة براند Branadt**)، تشكلت هذه اللجنة عام 1977بناء على اقتراح **السيد روبرت ماكنمار**، ومن إصدارتا تقريرين هامين، الأول معنون بـ:" الشمال- الجنوب:برنامج للبقاء"عام 1980، أما التقرير الثاني فعنون

---

[1])- خديجة محمد عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني** المرجع السابق الذكر، ص 10-11

[*])- رئيس البنك الدولي في عهدة سابقة

[2])- **نفس المرجع**، ص 12

بـ "الأزمات المشتركة تعاون الشمال للتعافي العالمي"عام 1983، مركزا ن في مضمونها على أهم متطلبات تحقيق الأمن البشري، كما أسهمت بعض اللجان المستقلة في إطار الأمم المتحدة في طرح مفهوم الأمن البشري، منها "**لجنة برونت لاند Branthland Commission**" التي عرفت غيما بعد "بلجنة الحكم الرشيد العالمي Commission on Global Govenance " ، وانبثقت هذه الأخيرة عن مبادرة استكهولم للأمن العالمي و الحكم الراشد لعام 1991 والتي دعت إلى مسؤولية مشتركة، و التركيز على التحديات التي يواجهها العالم أمنيا بدلا من التنافس السياسي و سباقات التسلح، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريرا في عام 1997 بعنوان " مستقبلنا المشترك" مركزا عل البحث أن إستراتيجية التنمية المستديمة يجب أن تدف على تحقيق الأمن البشري من خلال العمل على تحقيق الانسجام بين الإنسان و بيئته حتى يمنع ذلك من حدوث كوارث بيئية.(1)

ناهيك طبعا عن تقارير التنمية البشرية الصادرة في فترة ما بعد الحرب الباردة- فارة التسعينيات- التي كانت تعالج في مضامينها مختلف القضايا الإنسانية، جاهدة إلى في ذلك إلى حمايتها من مختلف التهديدات خاصة الأمنية منها، هذا ما يبرز جليا من خلال فحوى تقرير التنمية البشرية لعام 1994، حيث حاول الربط بين التنمية البشرية و الأمن البشري في فصله الثاني، لتتولى بعد ذلك مختلف التقارير والدراسات و الأبحاث المتخصصة في هذا الال محالة إبراز العلاقة بين الأمن البشري و التنمية البشرية ومدى تأثير كل مهما في الآخر.

يتضح جليا من مراحل التطور التاريخي السابقة لمفهوم المن البشري، بأن هذا الأخير الذي نتكلم عنه اليوم يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بأمن الأشخاص في مفهومها التقليدي، فالأمن البشري الآن أبعد ما يكون عن الإشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الاستهلاكية الفردية أبعد من هذا بكثير، فهو يصف حالة من التواجد بحيث تتحقق الحاجات المادية و تكون الكرامة الإنسانية وكذا المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية.

## 2. العوامل المساهمة في بروز مفهوم الأمن البشري:

لابد وأن يكون لأي مفهوم –خاصة إذا ما كان من العلوم الإنسانية-مجموعة من العوامل المساعدة على بروزه، وهذا ما ينطبق بالأساس على الأمن البشري، إذ هناك جملة من العوامل ساعدت في ظهوره وكانت بمثابة المحفز في تطوره و تشكله في شاكلته الحديثة و المواكبة لقضايا عصرنا اليوم، أجملها فيما يلي:

**- تحولات البيئة الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة:**

مع نابة الحرب الباردة برزت بعض التداعيات المصاحبة لها، و التي كشفت عن خطورة وتعقد مصادر تديد الأمن البشري، وكان من أبرز تلك التداعيات التغير في طبيعة الصراعات التي شهدها العالم و المتمثلة أساسا في مختلف ال اعات و الحروب ا| لأهلية و التي لم تعد بين الدول فحسب بل تحولت إلى صراعات تدور

---

(1)- خديجة محمد عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني**، المرجع السابق الذكر، ص 14

بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية نتيجة لاختلافهم العرقي و القومي الذي يدفعهم لا محال إلى الانتقام والسيطرة و بالتالي اللاأمن و اللاستقرار سواء على مستوى الدولة أو الفرد.

فبعدما كانت فترة الحرب الباردة تركز على قضايا الأمن بمعناها (شبه التقليدي) و المنصب أساسا في كيفية حل الصراع الفكروي بين دولتي الاتحاد السوفياتي وأمريكا، تجنبا لوقوع حرب أو محرقة نووية، لأنه أي قرار من هذين الدولتين بالبدء في الحرب، قد يترتب عليه عدم وجود الإنسان حتى يتم الحديث عن أمنه، ومع نهاية الحرب الباردة، كانت بعهد جديد من السلم و الأمن تعيشه الشعوب، إلا أنه ما لبث أن كشفت تلك التحولات عن عمق تلك مشاكل الأمن البشري التي يعانيها المجتمع الدولي، إذ تشير الإحصاءات أنه خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2001)، شهد العالم سبعة وخمسين "57" صراعا رئيسيا داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، حيث كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع[1]، وبذلك أصبحت السمة الأساسية للصراعات،أنها صراعات داخلية تدور حول حدود الدولة القومية و النسبة الأكبر من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين و ليسوا العسكريين، خاصة في بعض الأحيان تكون السيطرة على المدنيين أحد أهداف الجماعات المتصارعة، متسمة تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان[2]، الذي أدى بدوره إلى تعقيد المشاكل الإنسانية أكثر ببروز ظاهرة اللجوء "Refuges"، إذ تشير إحصاءات 2004 أن هناك حوالي 11.5 مليون لاجئ و طالب لجوء جديد في العالم[3].

فالظروف الأمنية التي سادت بعد الحرب الباردة وفي قمتها النزاعات القومية، جعلت الإنسان في دوامة خطر دائم، كما دفعت الكثير من المفكرين و المنظمات إلى التفكير في إيجاد حل إنساني يكون أساسه أمن الفرد كمحور و هدف في ذات الوقت، و كذا البحث في آليات تنفيذ ما هو منصوص عليه من التزامات قانونية متعلقة بحقوق الأفراد الأساسية وهذا هو جوهر الأمن البشري.

**- تحديات العولمة و الأمن البشري:**

دفعت ما وجهته العولمة من تحديات[*]من تحديات للأمن البشري، عددا من الباحثين إلى الربط بين تحديات العولمة وبروز مفهوم الأمن البشري الذي جاء كرد فعل ونتيجة لهذه التحولات وللبحث عم سبل مواجهتها. وبوجه عام وبالرغم مما تقدمه العولمة من فرص للتقدم البشري في مجالات عدة مجالات ممثلة في

---

[1])- خديجة محمد عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني،** المرجع السابق الذكر، ص 17

[2])- Progamme Des nations Unies pour le Développement**, Rapport mondial sur le développement humain 2000** , Paris : de Boeck Université, 2000, P 4

[3])- للمزيد انظر: (U.S.C)FOR REFUGEES ? « world refugees statistics », world refugees survey,2005, P6-7, www.refugees.org، ( 30.04.2006)

[*])- العولمة مفهوم حديث يتضمن نزعة توسعية لاحتواء العالم، على عكس العالمية وهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي انساني، و للتوسع أكثر راجع:

- السيد يسين، **العاليمة و العولمة**،ط2، القاهرة: دار نهضة مصر،2002، 435ص
- ممدوح محمود منصور،**العولمة: دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2003، 406ص
- سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة: طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**،ط2، القاهرة: دار نهضة مصر، 2002، 232ص

سرعة انتقال المعرفة، وفتح الحدود، إلا أنا في المقابل تفرض تحديات خطيرة على الأمن البشري خاصة في الدول النامية، إذ اعتمدت العولمة كظاهرة لخدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب دول العالم الثالث بحيث أصبحت فوائد العولمة تسير في اتجاه واحد لصالح الدول المتقدمة التي وضعت تلك القواعد، فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة، منها انتشار أنظمة غير مستقرة ولا يمكن التحكم فيها خاصة في السواق المالية، بالإضافة إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من ـأثيرات سلمية قد تصيب الاقتصاد العالمي و التي يمكن أن يكون لها تأثيرها السلبي على قضايا البيئة والاستقرار السياسي.[1]

وفي واقع الأمر، تبرز خطورة العولمة على المن البشري أكثر بأنا ليست عملية اقتصادية فحسب، بل عملية متعددة البعاد والصور لها أبعاد " ثقافية و، اجتماعية، سياسية و أمية " و غيرها من الأبعاد، وهو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على مجالات حياة الأفراد كافة ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1999 المعنون بـ **[عولمة ذات وجه إنساني Globalization with a human face ]**، أكد في أهم محاوره على انه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة لتقدم البشري في كافة الـالات، فإنا في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين ، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[2]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تأثير ظاهرة العولمة في صياغة مفهوم الأمن البشري صياغة جديدة، سواء في جانبها السلبي أم الايجابي باعتبارها من أهم عوامل بروزه من جهة، ومن أهم مهدداته من جهة أخرى.

## ثالثا: مكونات الأمن البشري و أهم خصائصه

حسبما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وما ورد في أغلب أدبيات الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، فإن الأمن البشري يتكون من مكونين أساسيين هما:

### 1. التحرر من الخوف:

يحمل هذا العنصر غيما يحمله من معان كثيرة، تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الإنسانية و الاجتماعية التي تنبذ الصراع بمختلف أشكاله بين فئات الـتمع، وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش الـتمع في إطار مقبول من التعاون و التضامن و الشعور بالأمن والسلم سواء على المستوى المحلي أو العالمي، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تربية الولاء والانتماء للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين استمرارية هذه الاشباعات وما تفرضه عوامل التغيير من تحولات جذرية من على مستوى جميع الأصعدة خاصة الاجتماعية منها، سعيا إلى الوصول إلى درجة من التحرر من الخطر ، التحرر من الخوف، و القلق الدائمين، التحرر من فكرة اللااستقرار، حيث نجد الناس في الأمم الغنية يلتمسون الأمن من خطر الجريمة ومن حرب المخدرات في شوارعها ومن انتشار أمراض فتاكة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية "الايدز"، ومن

---

[1])- خديجة محمد عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني**، المرجع السابق الذكر، ص 22-23

[2])- للمزيد انظر: United Nations Devlopment programme, **Human Devlopment report 1999 »globalization with a humain face »**, New york :united Nations , 1999, P 3

تدهورات البيئة المختلفة، ومن دواعي قلق أخرى كثيرة تظهر عندما يتفكك النسيج الاجتماعي، ويحتاج الناس في الأمم الفقيرة إلى التحرر من التهديد المستمر الذي تمثله الحروب الأهلية بسبب الصراعات العرقية و اختلاف الديانات وما شابه ذلك، ناهيك عن التهديدات الأخرى والأكثر خطورة والمتمثلة في الجوع والمرض والفقر والجهل والأمية.(1)

ما يميز الواقع الدولي الراهن الذي أصبح على درجة كبيرة من التعقيد، وكثرة البلبلة خاصة في المجال الأمني، إذ استعصى احتواء هذه المخاطر أو على الأقل محاولة التخفيف من حدتها، بل على العكس من ذلك، أصبح أمرا استلزاميا عند الحديث عن المكون الأول وما يحتويه من أخطار، الحديث عن المكون الثاني، لأن الأمن البشري على المستوى العالمي لم يعد معناه، وجود ضمانات مبنية بعناية ضد خطر حدوث محرقة نووية – وهو احتمال قلّ كثيرا بانتهاء الحرب الباردة- فحسب، بل الاستجابة لخطر الفقر العالمي الذي ينتقل عبر الحدود الدولية في شكل مخدرات ومرض الايدز وتغير المناخ والهجرة غير الشرعية و الإرهاب، وقد كانت هناك مغالاة دائما في تصوير احتمال الانتحار الجماعي عن طريق اللجوء المتهور إلى الأسلحة النووية،ولكن خطر وجود فقر عالمي يؤثر على جميع الأرواح البشرية، وهو خطر حقيقي و مسمتر، ولا توجد ضمانات عالمية ضد هذه الأخطار الوخيمة التي تهدد الأمن البشري.(2)

## 2. التحرر من الحاجة:

تشير الحاجة هنا، إلى الحاجات الإنسانية وهي تلك الموارد التي يحتاجها الناس كأفراد من أجل الحياة و البقاء ومن أجل الأداء الاجتماعي المناسب في المجتمع،ومن الطبيعي أن تختلف الحاجات باختلاف الأفراد والمواقف، تختلف حتى بالنسبة للفرد الواحد باختلاف المراحل العمرية التي يمر بها في دورة الحياة و في نفس الوقت تختلف الحاجة باختلاف النمط الثقافي السائد و أسلوب الحياة، ونسق القيم على مستوى الجماعة والمجتمع.(3)

هذا الاختلاف في الحاجات الإنسانية، جعل من الصعب تحديد تلك الحاجات على سبيل الحصر مما أدى إلى تنوع و تعدد التصنيفات في دراسة الحاجات الإنسانية، ولعل من أهمها أشهرها تصنيف "ماسلو Maslo " في عام 1971 في إطار علم النفس، وترجع شهرته إلى أنه أسس على فكرة محورية تقوم على التدرج في إشباع الحاجات، حيث الحاجات الإنسانية في نظره فئات، حاجات دنيا و حاجات عليا و لا سبيل لإشباع الحاجات العليا إلا بعد إشباع الحاجات الدنيا، وهذا ما رسمه في مثلث هرمي متدرج من الأدنى إلى الأعلى على النحو التالي:

1. الحاجات المادية للبقاء: الغذاء و الكساء و المسكن و الراحة و الدفئ
2. حاجات الأمن والسلامة: الحفاظ على الحياة و الإحساس بالأمن
3. حاجات الحب و الانتماء: الانتماء إلى جماعة و الحب المتبادل بينه وبين أفرادها.

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994**، المرجع السابق الذكر، ص 24

(2)- **نفس المرجع** ، ص 24

4. حاجات الانجاز و التغيير: القبول و الاحترام و التقدير من الآخرين .
5. تأكيد الذات: استثمار القدرات لأكبر درجة ممكنة لتحقيق الذات
6. الحاجة المعرفية والفهم[1]

وفي نفس المصب يصب تصنيف آخر مكمل للتصنيف السابق مفاده أن هناك حاجات مشتركة بين البشر جميعا، يحددها البعض على النحو الآتي:

1. حاجات الجسد :البقاء و الراحة
2. حاجات القلب: الحب وتبادل المشاعر و العواطف
3. حاجات الروح: بمعنى الحياة خارج إطار الوجود المادي[2]

ومن أهم ما أسهمت به الدراسات الخيرة هو التأكيد على الحاجات الروحية للإنسان، وهي الحاجة التي غفلت عنها المجتمعات الغربية ردحا من الزمن، يعكس ذلك ما شهدته الخدمة الاجتماعية الغربية في تاريخها الحديث من تجاهل واضح للبعد الديني في حياة الناس، المر الذي انعكس على ممارسة المهنة، وإذا كانت الحاجات المادية و الاجتماعية هامة في حياة الناس، فإن الحاجات الروحية لا تقل أهمية ذلك ما يؤكده المنظور الإسلامي في الخدمة الإنسانية الاجتماعية.

إن فكرة التحرر من الحاجة ارتباطها الوثيق بالتحرر من الخوف، أصبحت بمثابة هاجس يشغل أغلب الشعوب قاطبة دون استثناء، إلا أنها بدرجات متفاوتة واكبر تهديد يهد حياة البشر واستقرارهم، فالتحرر من الحاجة يعني توفر وتمتع الفرد بالحاجات الأساسية الإنسانية الشاملة لفرص العمل الدخل ، الطعام والسكن والرعاية الصحية و الملبس وخدمات النقل بالإضافة إلى التعليم.كلها هادفة على تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، المن الثقافي و المجتمعي، الأمن البشري و المستقبل الأفضل لجيل الشاب وحقه في التنظيم النقابي والإصرار على الحرية و حقوق الإنسان و المشاركة السياسية الواسعة.

فمفهوم الحاجات الإنسانية الأساسية يجب أن ينظر غليه ضمن سياق حركي لا سكوني، لأن تحقيق جيل من الحاجات يفتح الطريق و يرفع مستوى الاستعداد للضغط من اجل جيل متقدم، يشمل اكتساب المزيد من المعرفة و العلم والقدرة التكنولوجية كما نوعا، والحصول على مواد المطالعة الأكثر عمقا، من اجل الانتقال من مستوى الطعام إلى مستوى أرفع منه وممارسة المزيد من الحقوق و الحريات[3]

ما يلاحظ من هذين المكونين أنهما مكونين مرتبطين ببعضهما البعض، ولا يمكن الحديث عن المكون الأول دون الثاني والعكس صحيح، بمعنى انه لا يمكن تحقيق الأول من دون الثاني، ولا يمكن تحقيق المكون الثاني من دون الأول.

---

[1]- محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي**، الاسكندرية،: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص235

[2]- **نفس المرجع** ، ص 236

[3]- حبيب كميل، حازم البني، **من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات أوجه جيدة لنظام اقتصادي عاملي جديد**، لبنان: المؤسسة الحديثة ،2000، ص29

وصف الامن البشري " انه طفل لم يمت ومرض لم ينتشر ووظيفة لم تلغ، وتوتر عرقي لم يتفجر في شكل عنف" [1] وفي هذا دلالة على أن الامن البشري بمكوناته و خصائصه و أبعاده ليس مجرد انشغال بالأسلحة بل هو أسمى من ذلك ، فهو انشغال بحياة الناس و كرامتهم، ولتأكيد هذا وتوضيحا للقارئ أكثر وأكثر، وجب علي أن التطرق إلى **أهم خصائصه**، والمتمثلة أساسا في أربعة خصائص أساسية وهي:

1. **الأمن البشري شاغل عالمي**: بمعنى قضية شاملة، فمع سرعة انتشار الآفاق بمختلف أنواعها الاجتماعية منها وتزايدها المستمر، متجاوزة جميع الحدود، حتى عمت و استطاعت أن تصيب عدد غير محدود من الأشخاص دون التمييز بين البلدان المتطورة لو المتخلفة"المسلوبة" أو الغنية أو الفقيرة([2]).
2. **ارتباط مكونات الأمن البشري**: مكونات الأمن البشري يتوقف كل منها على الآخر فعندما يتعرض أمن الناس للخطر في أي مكان في العالم، من المرجح أن تتأثر بذلك كل الدول، فالمجاعة و لمرض و التلوث و الاتجار في المخذرات و الإرهاب و النزاعات العرقية والتفكك الاجتماعي كلها لم تعد أحداث منعزلة، محصورة في نطاق الحدود الوطنية، فعواقبها تنتقل عبر العالم و في لحظات فقط. [3]
3. **الأمن البشري هدفه الحماية و التمكين** : بمعنى حماية الحريات الحيوية ،حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد و المواقف الخطرة، ببناء قدراتم و تطلعاتم وبتمكينهم من التحرر من العوز و التحرر من الخوف وحرية العمل بأصالة الاعتماد على النفس، عن طريق مشاركتهم في خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش و البقاء بكرامة.[4] فالحماية و التمكين، هدفان مهمان يعززان بعضهما البعض، كلاهما مطلوب في معظم الأحوال، ولا يمكن إلا عن طريق وجود وقاية مبكرة أو كفالة للأمن البشري.
4. **الأمن البشري محوره الناس** : يتعلق الأمن البشري بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريتهم في ممارسة خياراتم الكثيرة، ومدى وصولهم إلى فرص السوق الفرص الاجتماعية وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أم سلام.[5]

---

[1]- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994**، المرجع السابق الذكر، ص 22

[2]- David CHARLAS-PHILIPPE et Pascual BEATRICE, « Précurseur de la sécurité humaine le sénateur Raoul DADURANND 1861-1942 , **revue Etudes internationales**, canada, volume XXXI, N4, Décembre,2000,P659.

[3]- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994**، المرجع السابق الذكر، ص22

[4]- لجنة الأمن البشري،" موجز تقرير مفوضية الأمن البشري الآن"، 2003،http://www.learningPatnership.org/docs/arabic/summary.doc، (21.01.2007)

[5]- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994**، المرجع السابق الذكر، ص 23

## رابعا: أبعاد الأمن البشري:

يعد تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأبعاد الأمن البشري من أهم التصنيفات الحديثة وأكثرها وضوحا، والمعتمدة من قبل أغلب المتخصصين في الدراسات الأمنية وغيرها من الدراسات الإستراتيجية "الارتيادية"، حيث صنفت في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، إلى سبعة أبعاد ( الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، المن البيئي، الأمن ا لتمعي، و الأمن السياسي)، وبالرغم من أهمية هذا التصنيف إلا أن هذا لا ينفي وجود نقائص في هذا الإطار، وفيما يلي سأحاول تدارك هذا النقص بإضافة بعدين أراهما أساسين وهما، "الأمن الثقافي الحضاري" و "الأمن العلمي المعرفي" إلى مجموع البعاد السابقة، ومحاولة تقسيمهما إلى مجموعتين: **أ. مجموعة الأبعاد النوعية (الكيفية) ب. مجموعة الأبعاد المادية (الكمية).**

### أ. الأبعاد النوعية (الكيفية):

يقصد بالأبعاد النوعية الأمن البشري كل ما يتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية و التي تستند على الحرية الشخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، و الإتاحة والكاملة و غير المعوقة للمشاركة في الحياة الاجتماعية والتحرر من تركيبات القوى الضاغطة، والأجهزة القامعة، سواء كانت عالمية، إقليمية أو وطنية، محلية في توجهها ومنشئها.

1. **الأمن الثقافي "الحضاري":** CIVILISATION SECURITY /CULTURAL SECURITY

يكمن الأمن الثقافي في الحفاظ على الذاتية و الهوية في مواجهة محاولات الإحتواء و الهيمنة على الشخصية القومية، ولا شك في أن الدفاع عن الوجود يكون قبل الدفاع عن الحدود، خاصة في عصر العولمة وتجلياتا المختلفة، لاسيما الحضارية منها، و ربما كان أكثر أبعادها إثارة للجدل بما يفسر من أشكال العلاقة بين الثقافة القائمة أساسا على ما يسمى بـ "الثقافة الالكترونية" بما تحمله من قيم و معايير قد تتعارض مع الخصوصيات الثقافية و الحضارية، وقيمها الذاتية أو ما يسمى بـ " الثقافة الأصولية".[1]

يهدف الأمن الثقافي إلى الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوعة، حماية و تحصينا للهوية الثقافية من الاختراق و الاحتواء من الخارج، و حماية المؤسسات و الأدوات الثقافية من الاختراق و الارتفاع با عن العجز و القصور، وتعزيز التوجهات السليمة و انتقاء التوجهات الشاذة و المتطرفة.[2]

إلا أن للأمن الثقافي مهددات خطيرة، ولعل أخطرها ثقافة العولمة القائمة على الثقافة الالكترونية، و التي يعبر عنها من خلال الصورة و البلاغة الالكترونية في وسائل الإعلام المتطورة، حيث تركز هذه الثقافة في طابعها على الطابع الاستهلاكي الذي يستهدف الإنسان و كيانه يقصد الوصول إلى حالة

---

[1]- أمين شلبي، "العولمة و الأمن الثقافي العربي"، **الملتقى الدولي و العولمة و الأمن ( 4-7 ماي 2002)**، ج1، الجزائر: مجلس الأمة،2002، ص89

[2]- محمد محمود النيجيري، **الأمن الثقافي العربي: التحديات و الآفاق المستقبلية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1991، ص15

من "**التنميط الثقافي الكوني**" ومحو ثقافة الآخر "الثقافة الأصولية"، هي تلك الأيديولوجيات المرتكزة في مقوماتا على التاريخ و اللغة والتراث، إنا ثقافة الإيمان باليقينيات التي انارت، تسعى إلى تحقيق خلاص الإنسان من قهره وتيهه وشعوره بالضياع وفقدانه السيطرة على المصير نتيجة انغماسه في "عبودية المادة" و "ألوهية السوق"[(1)]

فكلما زادت خطورة مهددات المن الثقافي، زادت في نفس الوقت ضرورة وأهمية الاهتمام بالأمن الثقافي أكثر فأكثر، لأن أهمية هذا الأخير لا تعادلها أهمية بالنسبة لآي مجتمع من الـتمعات، إلا أن الفريق الذي أنجز تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ،وهو يستطلع الحدود الجديدة للأمن البشري في حياة الناس اليومية، لم يتطرق إلى قضية الأمن الثقافي للإنسان، ولا اعرف بالضبط لم يتجنب ذلك، أليس من خصائص الأمن البشري، أن محوره الناس؟ خاصة مع تزايد مهددات الأمن البشري، بصفة عامة لاسيما الثقافية منها، والتي أصبحت تمس هويته الإنسان وأصالته، ذلك الإنسان الذي إذا ما تحرر من أشكال التسلك الثقافي ومن محاصرته بثقافات قسرية، ينطلق بالتأكيد مبدعا في مجالات المعرفة، حسب ميله وتخصصه، فالبنية الثقافية بكل مكوناتا، هي روح الفرد، ومنبع إبداعاته، لأن الاستيلاء على الرموز الثقافية هو استيلاء على أعمق في ذاتية الإنسان، إذ أنا تملك روحه .[(2)]

**2. الأمن العلمي و المعرفي:**

إن المتمعن في التقسيم الحالي لدول العالم في عالمين،عام متقدم و عالم متخلف، وفي خافيات هذا التقسيم، لأدرك جيدا أن المعيار الأساسي المعتمد في ذلك يتمثل أساسا في درجة العلم و المعرفة العلمية المكتسبة لدى كل مجتمع و التي تمنحه قوة و سيادة لاسيما القوة التكنولوجية منها، وفي هذا دلالة كبيرة على مدى أهمية المن العلمي و المعرفي و التقني، إذ كل من يملك السياسة، لاسيما في عصرنا الحالي عصر المعلوماتية.

فالأمن العلمي و المعرفي يكمن في توفير كل الوسائل المادية و البشرية، و ترسيخها لخدمة الـال العلمي و ترقيته إلى مستوى يحس فيه سواء الباحث العلمي أو التقني أو غيرها بالأمان و الاطمئنان و الإبداع، خاصة الإبداع التكنولوجي منه، إذ تعد التكنولوجيا نوع من المعرفة تزدهر مع ازدهارها ولا يمكن أن تكون بدون معرفة علمية، علما أن الوصول إلى التكنولوجيا بمفهومها الحديث لا يكون عن طريق استخدام منجزاتا، في إطار ما يسمى "نقل التكنولوجيا" الذي يستخدم في عالمنا عند الحديث عن سد الفجوة بين من يملكونا ومن لا يملكونا، فمن الضروري التمييز بين التكنولوجيا و منتجاتا

---

(1)- علي زيد الزعبي، "العولمة و الثقافة: عرض وصفي نقدي"، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية، العدد158 ، ص 22

(2)- محمد الذاودي، الرموز الثقافية وتطبيقاتها على الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية ، العدد 82، جويلية، 1995، ص 16

كما يقول:(أنطوان زحلان) في كتابه "البعد التكنولوجي للوحدة العربية" وبين المقل نقل المعارف و نقل السلع، والأفضل قول "تحصيل المعارف" وليس مجرد نقلها فالسلع تنقل أما المعارف فتحصّل.(1)

و في هذا الصدد يقول **كارل روجرز Karl.R**:(إن الذين لا يمتلكون ثقافة إبداع لن يستطيعوا الصمود في عالم المستقبل). ويقول أيضا : " ما لم يستطع الإنسان أن يأتي بأساليب جديدة وأصيلة للتكيف مع بيئته بسرعة تماثل سرعة العلم في تغيير هذه البيئة، فإن ثقافتنا ستضمحل وسيكون الثمن الذي تدفعه، لافتقارنا إلى الابتكار و ليس فقط سؤ تكيف الفرد وتأثيرات الجماعة بل أيضا الإبادة"، كما قال أيضا **فرانسيس بيكون Fancisse B** في نفس السياق أن "المعرفة قوة"، وقبلها قال **الإمبراطور الصيني صان تسو**: "المعرفة هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود، والقائد الخير من أن يهاجم بلا مخاطر، وان ينتصر لإراقة الدماء، وأن ينجز ما يعجز عن إنجازه الآخرون"(2)

ولعل هذا النص يعبر بشكل واضح عن أهمية المعرفة في وقت لم يكن للعلم دور في بناء المعرفة، أما الآن، فالعلم و التكنولوجيا يفرزان قيما ثقافية خاصة بما، ويفرزان عالما جديدا سيكون مختلفا عن العالم الذي نعيش فيه، لن المعرفة و العلم سيصبحان بمثابة أسلحة للبناء و التدمير، والمعرفة كانت و لا تزال دوما سلاحا لا يمكن الاستهانة به.

### 3. **الأمن الشخصي Personnel Sécurity :**

بمعنى الشعور الفرد بالأمان و السكينة عل جسده ومعنوياته من كل عنف أو اكراه، غلا انه ما يلاحظ في الألفية الأخيرة، كثرة العنف بشتى أنواعه، و لعل أخطره ذلك العنف الذي يمس الأفراد ويشنع بأبدانم و أجسامهم، ففي الأمم الفقيرة و الأمم الغنية على حد سواء تتعرض حياة الإنسان بدرجة متزايدة بتهديدات العنق المفاجئ الذي ريمكن التكهن به، متخذة أشكالا عديدة.

فالأمن الشخصي يعد حقا من حقوق الفرد، لأنه من حق الفرد أن لا يشعر بأنه يخضع للإكراه و المعنف أيا كان نوعه أو مصدره سواء ذلك للممارس من قبل الجماعات الإرهابية الإجرامية، أو ذاك الممارس من قبل السلطات " العنف المشروع و غير المشروع"، كما له الحق في أن يعيش في محيط خال من الجريمة و من المخذرات ومن الجماعات الإرهابية التي تدد تواجده الشخصي، فالعنف و الجريمة ضد السلم وضد أمن الإنسانية جمعاء.(3) ، ولمواجهته لا بد من مواجهة مسببات وجوده قبل كل شيء، الرحمان الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، القانوني، بمعنى الفقر واللاعدل، و اللامساواة و الظلم، بطرق ووسائل ملموسة على أرض لا بالأرقام أو قوانين منصوص عليها في

---

(1)- أحمد صدقي الدجاني، " المستقبل في المعرفة و التكنولوجيا: المعرفة و التقنية و التنمية، آفاق و مخاطر و ضوابط"، **مجلة الأكاديمية**، المغرب:[ب.د.ن]، العدد 10، 1993، ص132

(2)- سلمان رشيد سلمان، " الأمن العلمي و المعرفي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد82، جوان 1995، ص 168

(3)- Daniel COLARD JEAN, François GUILHAVDRIS **, Le droit de la sécurité internationales**, Paris : masson ,1987, P 50

مختلف المواثيق و العهود الدولية، لأن سلامة الفرد سواء الجسدية أو المعنية يعد من أهم دعامات الأمن البشري واستمرارية الحياة.

### 4. الأمن التمعي Community Sécurity:

إن معظم الناس يستمدون أمنهم من انتمائهم إلى جماعة-سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لهم هوية ثقافية و مجموعة قيم تطمئنهم-، الجماعات هذه توفر أيضا المساندة العلمية، فنظام الأسرة الممتدة مثلا، يوفر الحماية لأفراد الأسرة الأضعف، واعمل التمعات قبلية كثيرة على أساس مبدأ أن أرباب الأسر من حقهم الحصول على ما يكفي من الأرض للتكفل بأسرهم ثم يجري توزيع الأرض وفقا لذلك.[1]

فالأمن التمعي يوحي معناه إلى "قدرة الاستمرارية داخل الشروط مقبولة للتطور و الطرق التقليدية و اللغة الثقافية و الممارسة الوطنية والدينية"[2] بدف ترسيخ و تكريس حياة المشاركة في الحياة الأسرية، و كواحد من جماعة إثنية و من اجل بقاء الثقافات عن طريق تأصيلها وتجديدها، كما يعنى أيضا بتوفير نوعية أفضل في اليحاة الريمة للمواطن، من خلال الحماية ضد التمييز المؤسس على السن، الجنس، الانتماء، المستوى المعيشي، وقاية من الحاجة أيا كانت، غذائية، اقتصادية ثقافية، أمنية.

بيد أن الأمن التمعي في عالم اليوم، لا يزال مهدا بواسطة النمو الديمغرافي السريع، الهجرة، حركة اللاجئين، وفقدان الشعور بالانتماء، التخلف الاقتصادي وحالة الركود الاقتصادي – خاصة إفريقيا-، وتوسيع الهوة التكنولوجية بين الشمال و الجنوب، ناهيك عن تعرض الآلاف من الناس سنويا نتيجة الصراعات العرقية المدمرة و الدينية المستمرة، إلى فقدان حياتم، والناجون منهم يتحولون إما إلى لاجئين أو إلى مجموعات مسلحة أو متمردة، كما هول الحال في سريلانكا ويوغسلافيا السابق ورواندا[3]، هذا ما يؤدي بدوره على إحياء ظاهرتي التمييز و الإقصاء و الأعمال الإرهابية، التي تستهدف عرقلة مسار التمكين وزعزعة النظام الأمني.

### 5. الأمن السياسي Political Sécutity:

يتعلق باستقرار مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي ومشروعية أيديولوجيتها وان يكون بمقدور الناس أن يعيشوا في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق أساسية لانسان، دون خرق لها أو تعرضه للإكراه أو العنف، بمعنى الاستقار على المستويين، المستوى الداخلي ويتعلق بالنظام السياسي وطل النظام الحكم، ومدى ارتباط شعب الدولة به وإحساسهم بالأمان و الطمأنينة بالتفاهم حول أهدافه، ووجود ماركة سياسية وقدرة النظام على تعبئة القدرات الاقتصادية و البشرية لتحقيق هذه الأهداف، ومستوى

---

1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994،** المرجع السابق الذكر، ص32

2)- Marie –claude SNOUTS , **Dictionnaire des Relations internationales** ,2 édition, Paris :Dalloz,2006, P452

3)- عبد الجبار الحلفي، "الأمن البشري في الوطن العربي: تشخيصات أولية": **مجلة شؤون عربية،** القاهرة: جامعة الدول العربية،العدد87، سبتمبر 1996،ص 73

خارجي يتعلق بمدى استقرار السياسة الخارجية، وتحقيق السيادة إذ تعد هذه الأخيرة من أهم مظاهر قوة الدولة في تحقيق أمنها السياسي(1)

**ب. الأبعاد الكمية " المادية":** تشمل النواحي الكمية للأمن البشري في تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان، في مستوى الطعام، المأوى، التربية، العانية الصحية، وهي أساسية لبقاء الإنسانية، حيث عبر رئيس جنوب إفريقيا السابق(نيلسون منديلا Nilsson Mandila) هن هذا النواحي بقوله: ( أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة، وأن يؤمن لهم السكن المناسب، والطعام الذي يأكلونه، وأن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم، وأن يحيوا حياة كريمة، وان يحصلوا على العانية الصحية اللائقة، وان يسمح لهم بفرص العمل المأجور)(2)

1.**الأمن الاقتصادي: Economic Sécutity** : يشمل الآمن الاقتصادي تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل و الملبس و العلاج، خاصة في الظروف التي تواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تؤدي إلى خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة إلى البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.(3)

إلا أن الكثير من الناس سواء في الدول الغنية أو الفقيرة، يشعرون بعدم الأمن الاقتصادي، خاصة إذا ما نظر إليه من زاوية العمل، إذ أصبح العثور على عمل و الاحتفاظ به أمرا متزايد الصعوبة خاصة في البلدان النامية، هذا ما نتج عن ظاهرة الفقر، إذ تعد هذه الأخيرة من أهم مظاهر اللاأمن الاقتصادي، إذ أصبح العالم اليوم "جزيرة أغنياء تحيط با بحار من الفقراء"، حيث يبلغ عدد سكان الدول النامية 4.3 مليارات من ستة مليارات من سكان المعمورة، يعيش منها ما يقارب 03 مليارات تحت خط الفقر يحصلون على دولارات أمريكيان في اليوم أو أقل.(4)

فالأمن الاقتصادي يقصد به التحرر من الفقر الحاجة، و العيش في رفاه اجتماعي، فأغلب الاضطرابات الاجتماعية تنجم عن حدة الأزمات الاقتصادية و التي تعد من أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي، والمهددة لأمن و استقرار حياة الناس سواء الحياة الاقتصادية، أو الحياة الاجتماعية، أو حتى السياسة منها، فكل منها تؤثر في الأخرى.

---

1)- جمال عليوة:"البعد الاقتصادي للأمن العربي على ضوء التغيرات الراهنة "، **رسالة ماجستير**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص27

2)- غسان منيرة حمزة سنو،على احمد الطراح، **العولمة و الدولة: الوطن و المجتمع العالمي**، ط1،م بيروت: درا النهضة العربية،2002، ص 212

3)- محمد شريف بشير، " الأمان الاقتصادي للناس"،[**http://Islamonline.net/arabic/economic/2004/05/article08-html**]، (30.02.2007)

4)- مريم بنت زيدون، ظاهرة الفقر في العالم...معظلة تنذر بالخطر"،[http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79901EC5-4307-917F-OA14451EB9C.htm] (30.02.07)

2. **الأمن الغذائي Food Sécurity:** تطور مفهوم الأمن الغذائي منذ الخمسينيات ليأخذ أبعادا اجتماعية وسياسية، بل وخلقية أيضا عندما يتعلق الأمر بتأمين الغذاء للفئات الأكثر حاجة لغذاء نوعي كالأطفال والنساء، وأن تكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي وهذا يتطلب وجود ما يكفي من الأغذية للانتقال من شخص لآخر فحسب، بل يتطلب أيضا أن يكون من السهل وصول الناس إلى الأغذية بمعنى أن يكون من حقهم الحصول على الغذاء إما عن طريق زرعهم لأنفسهم أو شرائه، أو الاستفادة من نظام عام لتوزيع الأغذية، وإلا ستقع الدول في دوامة من اللأمن الغذائي(1)، حيث يأخذ هذا الأخير شكلين:

**أ. انعدام الأمن الغذائي المزمن:** معناه استمرار العجز في الحصول على غذاء كاف بسبب نقص الموارد الإنتاجية التي تمكن من إنتاجه أو موارد مالية تسمح بالحصول عليه.

**ب. انعدام الأمن الغذائي الغذائي المؤقت:** يكمن في نقص الإمدادات الغذائية وعدم قدرة الحصول على الغذاء الكافي في الفترات المحددة، بسبب عدم الاستقرار أو التقلبات في الإنتاج وأسعار الغذاء ودخول المستهلكين، وتعتبر ا ا اعات الشكل الأسوء في انعدام الأمن الغذائي المؤقت.(2)

فأسباب انعدام الأمن الغذائي في شكليه "المزمن والمؤقت"هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، وفي هذا دلالة على العلاقة القائمة بيت الأمن الغذائي و الأمن الاقتصادي وباقي البعاد، فمهددات الأمن الاقتصادي تعد أيضا مهددات الأمن الغذائي، المؤدية أساسا إلى عدم التوازن الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي، دافعا إلى العصيان و التمرد ووقوع البلاد في حالة اللاستقرار و كثرة ا اعات والاضطرابات الداخلية، كحالة إثيوبيا، رواندا، الصومال، أنغولا، و الموزنبيق، مما يؤثر سلبا على مستوى الأمن البشري في كل منها لا محال.

3. **الأمن الصحي Health sécurity:** يقصد به حق الفرد في أن يكون بمأمن من المرض والعوز، لضمان تحريره من المرض، و إيجاد الحق في توفير العلاج و الأدوية اللازمة لعلاجه ووقايته من الأمراض، خاصة الفتاكة منها وسريعة الانتشار، لأن الإهمال الصحي يؤدي إلى:

- **انتشار الأمراض المستجدة:** إن الأمراض الجديدة و الشديدة الإعداء، مثل الملارية الرئوية الحادة، وانفلونزا الطيور، والتي لا تعرف أي حدود، أدت إلى موت الآلاف خاصة فئة الأطفال منهم، وبصورة اخطر الفئة المنتجة و المتمثلة في الشباب، الأمر الذي يؤكد يوميا في إفريقيا، نتيجة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة " افيدز" حيث بلغ عدد الوفيات، الناجمة عنه في لإفريقيا ثلاثة ارباع الوفيات على الصعيد العالمي عام 2006، كما يعيش ثلثا من

---

1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994**، المرجع السابق الذكر، ص26-27

2)- زحمية زيدان،" واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2005،ص 3-4

يحملون الفيروس في القارة السمراء وما يقارب من 39.5 مليون شخص مصابون بالفيروس المسبب للإيدز.(1)

- **اللاأمن الاجتماعي**: إن كثرة الآفات و الأمراض تدد الحياة الاجتماعية للمواطنين، بزعزعة استقرار التمع و العيش تحت مظلة السلام الاجتماعي، فالمصاب مثلا بالإيدز ينفر منه الآخرين خوفا من العدوى ويقل بالتالي التواصل الاجتماعي وتزداد الانطوائية و العزلة، والتي تعد من أخطر مهددات الأمن البشري.
- **اللااستقرار الاقتصادي**: تسبب الأخطار الصحية العمومية في إحداث آثار اقتصادية و خيمة، فقد تسببت الملارية الرئوية الحادة بأقل من 10000 حالة، في تكليف البلدان الآسيوية 60مليار دولار أمريكي من النفقات الإجمالية و النفقات الناجمة عن الكسب التجاري في الربع الثاني فقط من عام 2003 .(2)

هذه الآثار مجتمعة تشكل أكبر تديد لبقاء الإنسان و بالتالي لبقاء الدول ذاتا، هذا ما جاء في الإعلام العالمي لحقوق الانسان مؤكدا على فكرة الحق في الصحة باعتباره حق شخصي لكل فرد، ويتأثر بالوضع الاقتصادي و البيئي العام ويؤثر فيهم، وبمدى قدرة الفرد في الحصول على غذاء كامل وصحي وبصورة مستمرة، فهو بذلك يساهم بدرجة كبيرة في الرفع من مستوى الأمن البشري أو العكس.

4. **الأمن البيئي Environmental Sécurity**: مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينيات من قبل دول الشمال المتقدم، وتعددت مفاهيمه بتعدد زوايا النظر إليه، حيث تواصلت جهود المنظمات الدولية والدول لمحاولة تعريفه تعريفا محددا، فوضعت عدة تعريفات أهمها: ( هو المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي)(3)

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تدهورا مخيفا للبيئة و الطبيعة، و لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا، ففي كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة و الدخان والغازات السامة، وفي كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات و البحار والأنار، و ترتفع درجات حرارة الجو، ويزداد الازدحام والتلوث بالضجيج، ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف و حرق الغابات و تتسع دائرة التصحر.

إن هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات عالمية للأمن البشري تتعلق باستمرارية الحياة عابرة للحدود ومشكلة خطرا فتاكا يؤثر على السلام و الأمن الدوليين تسبب في نشوب حروب على الموارد الأولية، وإمدادات الطاقة و الأرض، وغيرها من الموارد البيئية الأساسية خاصة المائية منها، والذي يتوقع

---

1)- تقرير برنامج الأمم المتحدة لمحاربة الإيدز، "انتشار فيروس الايدز يزداد سوءا"،[**http://www.news.bbc.co.uk/arabic/sci-tech/newsid-G177000/671834.htlm**](30.02.2007)

2)- منظمة الصحة العالمية، "القضايا المرتبطة الأمن الصحي الدولي"،[ http://www.who.int/media centre/news/releases/2007/pr1100/index.htlm]

3)- فايق حسن جاسم الشجيري،"البيئة و الأمن الدولي"، [http://www.annabaa.org/nabahome/nba72/beca.htlm]،(30.02.2007)

في المستقبل نشوب حروبا أساسها الماء، فالأمن البيئي يتضمن المحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية كدعم أخير لكل نشاط إنساني.[1]

هذه باختصار أهم أبعاد الأمن البشري في بعديه الكيفي و الكمي، علما أن التمييز بين الأبعاد تمييز منهجي لأغراض بحثية، لكن الواقع يشهد تداخلا وتأثيرات متبادلة بين هذه الأبعاد و كل منها يكمل الآخر سواء كانت بعدا كميا أو كيفيا.

بل يصف حالة من التواجد تحقق الحاجات المادية و تصون الكرامة الإنسانية، فمفهوم الأمن البشري في جوهره نقيض الخوف، ويحمل إرادة التحرر، أي التحرر من الحاجة، و التحرر من الخوف، وفي هذا دلالة على تكامل وترابط مكوناته، ميزة خصائصه لكونا يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية حاجياته الروحانية والوجدانية، ويعنى البحث في الكيفية التي يعيش فيها الإنسان في مجتمع ما، وأبعاد حريته في ممارسة خياراته، والفرص المتاحة له في الدخول إلى سوق العمل و الوظيفة المناسبة له ولقدراته، و الدخل الزى لمعيشته تليق به وبعائلته بعيدا عن الصراعات بمختلف أشكالها، ولا يتحقق ها إلا بضمانه ن طريق الوقاية البكرة، والدمج بين أبعاده الكمية و الكيفية لقوة ترابطها و تكاملها في تحقيق مستوى عال وراق، من الاستقرار و الأمن وعلى كافة المستويات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية وغيرها.

[1])- Marie- Quade SNOYTS **, Ppcit** ,p 452

# ما هـية التنـمية البـشـرية

إن التنمية عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات ، ورغم أن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية سياسية كانـت أو بشـرية ، فبنـاء المؤسسات السياسية وتمكينها وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية أحد المؤشرات الأساسية لمستوى التنمية الذي حققته الدولة كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية وكذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العمليـة التنمويـة وتشـكيل اتجاهاتهم وقيمهم .

ولقد اكتسب مفهوم التنمية البشرية اهتماما خاصا ومتزايد منذ عام 1990 عندما قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتكوين فريق من الخبراء للبحث في مفهوم التنمية البشرية وتقديم تقرير سنوي عنه كما حظـي باهتمام العلماء والمفكرين على المستويين الإقليمي والعالمي وعلى اختلاف انتماءاتهم الإيديولوجية والفكريـة ، نظرا لمدى أهمية التنمية البشرية وتركيزها على البعد الإنساني أكثر من شيء آخر وارتباط درجة تنمية الشعوب بمستواها وعلى هذا الأساس سأحول فيما يلي تقديم دراسة نظرية مفادها معرفة طبيعة أو ماهية هذا المفهـوم بدءا بتعريفه، مرورا بمكوناته وسماته وصولا إلى أهم مؤشرات قياسه .

1 - **مفهوم التنمية البشرية** :

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية ، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا مناص منها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتدارسة .

أ- **التعريف اللغوي والاصطلاحي** لمفهوم التنمية البشرية :

- التنمية لغة من الفعل "نمى" كما في المقول "نمى المال" بمعنى زاد ، وفي الحديث " لا تمثلوا بناميـة الله " يعني الخلق لأنه ينمي ، و" نمى " الحديث إلى فلان أسنده إليه ورفعه ، و " انتمى " انتسب .[(1)]
- قال الأصمعي التنمية من قولك " نميت " الحديث مخفقا أي بلغته على وجه الإصلاح والخير فـ "أنميه تنمية " أي بلغته على وجه النميمة والإفسـاد[(2)]. وفي اللغـة الانجليزيـة يـأتي مصـطلح تنميـة "Developement" من الفعل "Develop" ومن معانيه : يوسع أو يوضـح أو يظهـر أو يكشف عن أو يطور ، فالتنمية لغة تعني " التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء " .[(3)] بخصـوص أصول التعريف بأي ظاهرة أو مخلوق معين ، قال أرسطو مقولته الشهيرة التي أصبحت نبراسا يهتدي به العلماء من بعده ، وهي أنه إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين ، فلابد لنا من تحديـد صـفتيه الأساسيتين : الصفة العامة Genus proximium وهي الصفة التي يشترك فيها هذا الشيء مع

---

[1])- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الدازي، **مختار الصالح**، ط2،بيروت : دار الحداثة ، 1983 ، ص539 .
[2])- أبو الفضل ابن المنظور ، **لسان العرب** ، ج 14 ، المرجع السابق الذكر، ص 297 .
[3])- عبد الرحمن العبسوي، **الإسلام والتنمية البشرية**، الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، (د.ث.ن) ص ص 10- 11- 12.

عموم أفراد جنسه ، ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة Diffrentic Specifica ، وهي الصفة أو الصفات المميزة له .[1]

بناءا على هذا سأحاول تعريف التنمية كمصطلح باعتباره الصفة العامة ، ثم تعريف التنميـة البشـرية باعتبارها الصفة الخاصة كما يلي :

**أولا - تعريف التنمية** : إن مفهوم التنمية ، مفهوم واسع ومطاط ، اختلف فيه المفكرون والمتخصصون كـل حسب اختصاصه وميوله لدرجة أنه حدث نوع من الغلط فيما بينها وبين مفاهيم أخرى كـالتغيير والتطـور والنمو والتقدم ، إلا أن هذا لا يمنع من إعطاء أهم التعاريف :

- يعرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986، عملية التنميـة أنهـا "عمليـة متكاملة ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية وثقافية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".[2]
- تعني التنمية من الناحية الحضارية تغيرا أساسيا في كل أنماط الحياة الشائعة، ويتبع من هذا تغير نـوعي وكمي في صور العلاقات الاجتماعية والسياسية الثقافية والإدارية... الخ ، وفي هذا المجال نجد روجـر ROGES يعرفها قائلا "إنها عملية تغير مقصود نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه المقولة".[3]

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن القول أن هناك حقيقة أساسية مؤداها إن التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية والبشرية وهي بذلك عبـارة عـن "مجموع عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقـدم والنمـو في المجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد" .[4]

## ثانيا- تعريف التنمية البشرية:

اكتسب مفهوم التنمية البشرية صيتا وذيوعا منذ عام 1990 يتبنى البرنامج الإنمائي للأمـم المتحـدة المصطلح ، القائم على أساس أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم ".[5] ليكون عام 1990 بهذه العبارة نقطة تحول الاهتمام من الاقتصاد إلى الإنسان أي من الثروة المادية إلى الثروة البشرية .

---

[1])- محمد نبيل جامع ، **التنمية في خدمة الأمن القومي "الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان "** ، ط1 ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1994 ، ص 56 .

[2])- محمد فائق ، "حقوق الإفساد والتنمية "، **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العربية 251 ، جانفي 2000 ص 101

[3])- محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة** ، ط3،القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع .2003 ص32 .

[4])- محمد شفيق ، **التنمية والمتغيرات الاقتصادية : قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي ،** الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1997 ، ص ص 17-18 .

[5] )- UNDP , **Human development Report 1990**, New York : oxford University press,1990,P09

لقد ورد تعريف التنمية البشرية لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، حيث جـاء فيـه : "التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيـارات بـلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية ، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل ، وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكـثير مـن الفـرص الأخرى ستضل بعيدة المنال ".[(1)]

وعلى هذا الأساس يتضح جليا إن مفهوم التنمية البشرية قد جاء هذا النحو أكثر انساقا وشمولا عـن المفاهيم الثانوية السابقة فالتنمية البشرية لا تقاس بمعيار الدخل وحده رغم أهمية الدخل و اعتباره أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الخيارات وزيادة التنمية البشرية جانبا عمليا يتمثل في جميع الآليـات التنظيميـة والقانونيـة والاجتماعية التي تسعى إلى رفع حجم المشاركة في صنع القرار المحلي بشكل منتج ومستدام .[(2)]

وللتنمية البشرية جانبان : الجانب الأول يكمن في بناء القدرات البشرية عن طريق تحسين مسـتويات الصحة والمعرفة والمهارات أما الجانب الثاني فيمكن انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ وفي أغراض الإنتاج والنشاط في أمور الثقافة والمتمع والسياسة علما انه إذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسـان الاحتيـاط واليأس.[(3)]

كما انه النموذج للتنمية – نموذج التنمية البشرية المستدامة – يجعل من الناس هم محور التنمية ويغير النمو ويغير النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية ويحمي فرص حياة الأجيال المقبلة وكذلك الأجيال الحاضرة ويحتـرم النظم الطبيعية التي تتوقف كلها عليها ويمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى حـد ممكـن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كمـا يحمي خيارات الأجيال التي لا تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المسـتقبل ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية .[(4)]

---

[1])-UNDP **Human development Report 1990**:, Op.cit, P 09

[2])- قوي بوحنيه " نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية " ، **ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول:التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**،جامعة ورقلة: 9-10 مارس 2004

[3])- إسماعيل صبري عبد الله ، **التنمية البشرية : المفهوم ، القياس ، الدلالة** ، بيروت : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994، ص ص 12-13.

[4])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 1994،**المرجع السابق الذكر**، ص 4

وتأسسا على ذلك فإن التنمية البشرية باختصار هي :

**عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته و الإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي ، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره وتطلعا لمستقبله ، هو منتج ومستهلك ، هو مرسل ومستقبل ، هو مبدع يدرك بحواسه ، كما يتصور بخياله ، وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف والموجودات البيئية التي تحيط به والتي يسعى ويتحرك على أرضها وبحارها وسمائها وبين سكانها ، وبهذا الكيان المركب وفي هذا السياق المجتمعي المتشابك ،يعيش الإنسان ويتم بناؤه وتكوينه ، وتتحقق آمال مختلفة من حاجياته ، وتنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه (2)**

مما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية البشرية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان فمثلا تنمية الموارد البشرية تتركز على رأس المال البشري فقط وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية وليس كمنتفعين منها ، ويركز نهج الحاجات الأساسية فيه على متطلبات الإنسان ولكن ليس على خياراتهم وينظر نهج رفاه الإنسان كمنتفعين وليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم عكس التنمية البشرية التي تشتمل على جميع هذه الجوانب فهي النهج الأكثر شمولا لاتجاه التنمية .

**ب- الأصول التنظيرية والتأسيسية لمفهوم التنمية البشرية :**

التنمية كمصطلح حديثة : حيث شاع استخدامها وارتبط اسمها بحصول الدول النامية على استقلالها السياسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ورغبتها في التغيير المجتمعي والتحرر من التبعية السياسية والاقتصادية .

لكن التنمية كفكرة هي أقدم من ذلك حيث ترجع إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنساني فقد كتب أرسطو أن "الثروة من الواضح أنها ليست الخير الذي نسعى إليه لأنها مقيدة فحسب ومن اجل شيء آخر" ،كما كان هناك اجتهاد مماثل انعكس في كتابات المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد الكمي (وليام بيتي، وغريغوري كنغ، وفرانسوا كيسني ، وأنطوان لافوازييه، وجوزيف لاغرانغ) ، وفي أعمال رواد الاقتصاد السياسي منهم روبرت مالتوس، كارل ماركس، وجون سيتوارت ميل[2]، وعلى رأسهم نجد **آدم سميث Adem Smith(1722 -1790)** [*]. حيث قام بإصدار كتاب عام 1776 بعنوان **"بحوث حول طبيعة وأساليب ثروة الأمم " Recherche Sur la nature et les causes des richesse des nation**، وفي هذه الفترة كان اهتمام الاقتصاديين منحصر في معيشة الشعوب كثافتهم وكيفية تحقيق أمنهم وخاصة في كيفية مواجهة الكوارث التي تصيبهم الكوارث الطبيعية والأوبئة والحروب.(3)

---

[1])- حامد عمار، التنمية **البشرية في الوطن العربي (المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع )**، ط1 ، القاهرة: سينا للنشر، 1992، ص 43.

[2])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، المرجع السابق الذكر،ص 14.

[*])- للمزيد عن حياته أنظر: عمر حسن ، **الموسوعة الاقتصادية** ، ط4 ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1992 ص 457 .

[3])- ملكية قريمش "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001 ، ص 33 .

بيد إن أصول الفكر التنموي وتناول العلاقة بين الإنسان والطبيعة تذهب إلى ابعد من ادم سميث نصل إلى العلامة ابن خلدون (732هـ - 1332م ، 808 هـ - 1406 م)(*) حيث ذكر في مقدمته إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له"[3]. إذن تستطيع القول إن مفهوم التنمية البشرية قديم جديد في آن واحد ففي البداية كانت التنمية كلفظة ومفردة تعبر عن عملية اقتصادية في أساسها تتم على مستوى البني الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية أي انه وعلى الرغم من الادعاء بشمولية المفهوم من خلال تعدد أشكاله ومجالاته: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، قد تم استلامه مبكرا من طرق علم الاقتصاد من خلال النظريات الكلاسيكية للفكر الاقتصادي على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى العقود الأخيرة من القرن الماضي[4] ، إلا أن بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد أدركوا جوهر التنمية في بعدها البشري – وفي هذا دلالة على قدم مفهوم التنمية البشرية نسبيا – مثل ريكاردو وكذلك الأمر في الفكر الماركي لكارل ماريكس عندما ذهب على أن قيمة أي سلعة تحدد بمقدار العمل البشري الذي يذل في سبيل إنتاجها وهكذا فالعمل الإنساني هو الذي يحدد القيمة ويصبح العنصران الأساسيات هما العمل والطبيعة ، بل أن قسما كبيرا من الطبيعة تزداد قيمته حسب ما يقوم به الإنسان من اجل الاستفادة منه.[4]

ساد النموذج الاقتصادي طيلة فترة الخمسينات والمتمحور أساسا حول تكوين رأس المال وأن عمليا التنمية تحتاج بالأساس إلى تمويل خارجي فأن من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس إيجابا عاجلا أم آجلا على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضل الأثر التساقطي " Trickling Down" ، وعلى ضوء هذا النموذج تم إعمار أوربا الغربية واليابان التي مرتا الحرب من خلال مشروع مارشال أما في البلدان النامية فقد أصاب الفشل الجهود التنموية حيثما طبق هذا النموذج ، وذلك أن التمويل الخارجي جاء في حالة أوربا واليابان يدعم قوى عاملة مؤهلة تأهيلا غالب ومجتمعا ذا مستوى تعليمي مرتفع فجاءت الأموال لتوفر الشغل لقوى عاملة ذات إنتاجية مرتفعة نفسا إلا أنه تم إغفال أن العنصر البشري هو هدف التنمية في هذا النموذج وتم النظر إليه كوسيلة للتنمية بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لإفراد المجتمع كافة .[5]

---

*)- لمعرفة المزيد عن حياته أنظر: عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة العلامة ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"**، بيروت: دار الفكر، 2002، ص 5

1)- رابح كعباش ، **سوسيولوجيا التنمية**،الجزائر : جامعة منتوري قسنطينة ،2007 ، ص 34 .

2)- محمد ناصر عارف "مفهوم التنمية ...إعادة الاعتبار للإنسان،

**[http:www.Islam Online.net /Arabic / mafageem / 2004 / 02 / articl 01. shtml ]** . (25 . 12 . 2006)

4)- مصطفى كمال السيد " مفهوم التنمية البشرية " **مجلة رؤى جديدة** ، القاهرة ، العدد 04 ، ديسمبر 1998 ص 23 .

5)- جورج القصيفي، "التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون "، في كتاب **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 ، ص 83 .

ومع بداية الستينات اتجهت نماذج الاقتصاد إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب وظهر في تلك الفترة مفهوم "تنمية الموارد البشرية " مع أصوله الاقتصادية الواضحة ولقد دلت الدراسات التطبيقية في هذا المجال كالتي قام بها كل من كندريك KENDRICK و شولتز Shultz وكازنتس Kuznets على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث أن "90 بالمائة من ذلك النمو [في الدول الصناعية] كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة ...، فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد ."[(1)]

أما عن فترة السبعينات فقد عالج الفكر التنموي تأمين الحاجات الأساسية " لأفراد المجتمع كافة ، ولقد لقيت معانات المسألتان دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية و البنك الدولي ، حيث أشار ماكنمارا Mac Namara ( رئيس البنك الدولي في تلك الفترة ) . إلا أن إهمال جانب التوزيع توقعا لان يلعب الأثر التساقطي ، الزيادة في الإنتاج والدخل ودوره فقد حد من بلوغ التنمية المنشودة .[(2)]

غير أن هذا المسار الايجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينات عن مساره وتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد من خلال التأكيد على جانب التمويل الذي كان قد ساد في الخمسينات وعل ضوء هذا المنحى الجديد تم اقتراح سياسات التكيف الهيكلي مع ما استنتج ذلك من تقليص لدور القطاع العام وتعظيم لدور القطاع الخاص . [(3)]

ومع منتصف الثمانينات بدا واضحا أن هناك تيارين رئيسيين على المستوى الدولي بتعارضات بالسبة إلى موقفها بخصوص التنمية البشرية :

**التيار الأول** : حمل لواءه صندوق النقد الدولي ، يركز في أهم محاوره على النمو الاقتصادي أساسا ، إذ أنه في غياب هذا النمو لا يمكن توزيع سوى الفقر في اعتقاده وبالتالي فإنه يرجى الاهتمامات البشرية كافة إلى مرحلة لاحقة .

**التيار الثاني** : حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إذ يحاول جاهدا من خلال جدول أعماله أن يضع البشر أولا في صلب العملية التنموية ويعود السبب في ذلك إلى الإدراك المتزايد بأن الإنسان هو صانع التنمية وضحاياها في نفس الوقت.[(4)]

وفي هذا السياق لابد من تسجيل الملاحظات الرئيسية التالية :

1- إن الغلبة في الواقع الملموس مازالت لجهة صندوق النقد الدولي كونه يمتلك أساسا قروض التنمية المقدمة إلى الدول النامية .

---

1)- جورج القصيفي، "التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون "، في كتاب **التنمية البشرية في الوطن العربي**،ص 83

2)- **نفس المرجع** ، ص 84 .

3)- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة

4)- محمد شريف بشير،التنمية هذه:من الكم إلى الإنسان :

( 12 . 12. 2005 )..[http://www.Islam Online.net/iol-arabic / dowalia / 16-4-00 / morjaat.asp]

2- إن الفكر المطبق في الواقع هو مزيج مركب من أكثر من مصدر بحيث يدور الكلام اليوم على تكيف هيكلي بوجه إنساني .

3- إن العمل الفكري الريادي الذي يقوم به حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مازال بحاجة إلى تدعيم ومساندة وخصوصا لجهة إسماع صوت العالم الثالث بشكل عام ، والعـالم العـربي الإسلامي بشكل خاص .[1]

إلا أن هذا لم يمنع من تواصل اجتهادات منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات. والمؤسسات الدوليـة التي تسعى إلى ترسيخ التنمية البشرية وترقيته فحتى البنك الدولي الذي كان يساند فكرة النمـو الاقتصـادي الكمي منذ الثمانينات كهدف رئيسي للتنمية أعلن في تقريره للدول الفقيرة أن: "أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولا عالية ولكنها تتضمن أكثر من ذلك تعليما جيدا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامـة وفقرا اقل وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية فنية ".[2]

ويمكن إجمالا تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود الأربعة التي تسبق عقـد السـبعينات بالقول: "أننا ركزت خلال الخمسينات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينات اعتبرت العنصر المتبقـي للتنمية وفي السبعينات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية ، في حيث أضـحت في الثمانينات الجانب المهمل ".[3]

ومع مطلع التسعينات حصلت قفزة نوعية في الفكر الثانوي من حيث معالجته الثمينة البشرية مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990 فإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد تطور حتى نهاية الثمانينات ليشمل جوانب تشكيل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية فان مفهوم التنمية البشرية قد ركـز بالإضافة إلى ذلك على الانتفاع بالقدرات البشرية بحيث أعيد التوازن للمقولة الداعية إلى أن الإنسان هو صانع التنمية هدفها في ذات الوقت.

وبالإضافة إلى عملية إعادة التوازن هذه التي تمت صياغتها بشكل مرن وخلاق فقد تطور مفهوم التنمية البشرية أكثر من خلال تقارير التنمية البشرية التي تولى صدورها سنويا بعد عام 1990 إلى يمنا هذا من قبـل برنامج الأمم المتحدة والتي تعالج في مضامينها قضايا إنسانية محددة ليطرح بذلك في كل تقرير بدائل وآليـات لتفعيل التنمية البشرية ودفعها للأمام لاسيما بالبلدان النامية وعلى الخصوص دول إفريقيا جنوب الصحراء هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد ترك الباب مفتوحا للاجتهاد في مجال توسيع مفهوم تشكيل القدرات البشرية ومجال مفهوم الانتفاع بذه القدرات بحيث يتم الارتقاء من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقـدما ممـا يفضي على العملية الثانوية صبغتها الديناميةوهكذا يبدو واضحا إن مفهوم التنمية البشرية المقترح مـن قبـل

[1]- جورج القصيفي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 85.
[2]- محمد بشير شريف ، **المرجع السابق الذكر** ، ص1.
[3]- جورج القصيفي ، **المرجع السابق الذكر** ص87 ، **(نقلا عنه)** :

UNDP ,Development study Programme and north south table**, "Amman statement on human Development : goals and strategies for year 2000"**, Aman , 3-5 September 1988, pp 7-8 .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مفهوم شمولي ديناامي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلا أمام البشر.

وبفضل مجموع هذه الاجتهادات تم إعادة الاعتبار إلى البعد الاجتماعي للتنمية والى مكوناته الأساسية كالمساواة في الإنفاق والتوزيع المعادل للخيرات كما أعيد الاعتبار إلى البعد السياسي وما يتضمنه من ديمقراطية التمع وضمان حقوق الإنسان وإيضاح البعد البيئي حرصا على الإنصاف بـين متطلبـات الجيـل الحاضـر ومتطلبات الجيل أدت إلي تعميق مفهـوم التنمـية البشرية إلى تنمـية بشرية مسـتدامة والـتي عرفـت عـلى أساس أنها:(1)

**هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن ونظرا للطاقات المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية فهدف التنمية هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحيحة وخلاقة فهي منظور يتناول التنمية بطرقة تعني بكيفية توزيع ثمارها وبآرائها الاجتماعية والبيئية ولا تكتفي بتوليد النمو فحسب بل توزع عائدته بشكل عادل أيضا وهي تجدد البيئة بدل تدميرها وتمكن الناس بدل تميشهم ، وتوسع خياراتم فهي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة وتوفير فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة ، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة في ما بينهم**(1)

يشير هذا التعريف الشامل للتنمية البشرية المستديمة في مضمونه إلى هذه الأخيرة تتكون مـن مجموعـة مكونات مترابطة فيما بينها ولها أبعاد مكملة لبعضها البعض ، وسمات تميزها وهدف تسعى لتحقيقه وهذا مـا تطرق إليه بالتفصيل من خلال الجزء الثاني من هذا المحور .

## 2) التنمية البشرية المستديمة : المكونات ، الأبعاد، السمات

أ- **مكونات التنمية البشرية المستديمة** : فهي عبارة عن مجموعة عناصر كل منها يـرتبط بـالأخر ويكملـه والمحددة أساسا في أربعة مكونات أساسية :

### 1 - الإنتاجية Productivitey :

تعني الإنتاجية هنا توفير الظروف المناسبة والملائمة للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسـين إنتاجيتـهم بإشراكهم بشكل فعال في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر(2)، كما تعبر عن مقدرة البشر علـى القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.(3)

---

1)- القطاع الأهلي ، **التقرير الأصلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيرا لقمة الأرض الثانية في "جوها نسبورغ" في ورشة عمل القطاع الأهلي** ، بيروت منظمة اليونيسيف،2002 ، ص 15.

2)- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة "العالم الإسلامي والتنمية المستديمة : الخصوصيات والتحديات والالتزامات"** ، وثائق المؤتمر الأول لوزراء البيئة ( جدة 10-2002/06/12) مقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة جوها نسبورغ 26-4 سبتمبر 2002 ص 125 .

3)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن" مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة "،

**[httpM//www.jorhan devent.org/shd/introa .htm] P3, (04-12-2006)**

## 2- **الإنصاف والعدالة الاجتماعية Social Equahity** :

يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية المستدامة باعتباره احد مكوناتا الأكثـر أهميـة ، والذي يصنع جوهر تميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية .

يقصد بالإنصاف والعدالة الاجتماعية تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص أو تساوي الفـرص المتاحة أمام كل أفراد ا لتمع دون أي عوائق أو تمييز بعض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره ولبلوغ ذلك لابد من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك جميـع مكونـات ا لتمع وفي مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافيـة بحيـث تكون متاحة للجميع.(1)

إلا أن مفهوم الإنصاف ، حتى في حال اقتصاره المحدود على الوصول إلى الغرض بشكل متكافئ فانـه يتطلب إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة في ا لتمع ويشمل ذلك حسب **الدكتور محبوب الحـق** أحد مهندسي مفهوم التنمية البشرية :

- تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية ولاسيما تحقيق إصلاح زراعي
- إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبئ الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية تدف إلى إعادة توزيع المداخيل من الأغنياء إلى الفقراء
- تحقيق تكافئ الفرص السياسية من خلال إصلاح نظام الانتخابات
- إلغاء المعيقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقـع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.(2)

## 3- **الاستدامة sustainability** :

تحتوي الاستدامة في مضمونا على ضمان حصول على ضمان حصول البشر على فرض التنميـة دون نسيان الأجيال المقبلة وضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية ، هذا ما يحتم" مؤسسه " التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بمـا يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.(3)

ومفهوم الاستدامة لا يقتصر على البعد البيئي وحده بل هو يعني أن تكون التنميـة عمليـة شـاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظـر اقتصـادية واجتماعية وبيئية لا بل حتى معنى البيئة من منظور مفهوم التنمية البشرية المستديمة لا يقتصر على الطبيعة ومواردها فحسب بل تعني "البيئة المؤسسة " أي الإطار الكوكبي ومجمل ا ال المكاني الذي تعيش فيـه الشعوب منظورا إليه في تفاعله مع الناس وفي تطوره عبر الزمن على حد تعبير الدكتور محبوب الحـق ويتطلب الالتزام بذا الفهم :

---

[1]- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، **المرجع السابق الذكر**، ص 125.
[2]- القطاع الأهلي، **المرجع السابق الذكر**، ص18
[3]- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، **المرجع السابق الذكر**، ص 125.

-عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية او اجتماعية ، تعجز عن مواجهتها .
-عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمـو ومعدلاتـه والتكنولوجيـا المستخدمة .
-تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للاستمرار .
تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الحالية لأن تنميته تؤدي إلى ديمومة اللامساواة الحالية ليست مستديمة ولا تستحق العمل على إدامتها [1].

**3- التمكين Empowerment:**

يجب أن تكون عملية التنمية من صنع البشر لا من اجلهم فحسب هذا من يحتم مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة "بحياتم وفي تنفيذها على حيز الواقع حتى تضمنت لنلك المشاركة الفعالية والنجاح لابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والالات بدف سيطرة كل فرد في الـتمع على مصيره.[2]

وجرى الحديث في هذا الصدد على نسج التنمية حول الناس بدلا من نسج حول الفتنة بناءا على ذلك تحددت الأركان الثلاثة للتنمية البشرية:

(أ)- **تنمية الناس** : يجب على كل مجتمع أن يستمر في قدرات أفراده سواءا بـالتعليم أو الصـحة او التغذية او تحسين المستوى الاجتماعي كي يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدهم ، مع زيادة الاهتمام في الوقت الحاضر بقوى السوق والتقدم التكنولوجي سيكون لتنمية الناس وصقل مهاراتم دور متزايد الأهمية وتمكينهم من أن يقوموا بجهد منتج خلاق يساعد على تحقيق النجاح الاقتصادي.

(ب)- **التنمية من اجل الناس** : فالناس هم المستهدفون بالتنمية ولا تكون التنمية تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أشبعت احتياجات التنمية كل فرد وأنا حث الفرص للجميع هذا ما يتطلب توزيع ناتج النمـو الاقتصادي توزيعا عادلا يعم الجميع ويضمن ذلك أيضا اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية .

(ج)- **التنمية بواسطة الناس** : يجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي التخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القـرارات وينبغـي أن تـوفر هـذه الاستراتيجيات فرصا كافية لنمو الدخل والعمالة كي يمكن تحقيق الاستفادة الملائمة مـن القـدرات البشرية واناحة الفرص للتعبير الكامل عن قدرة البشر على الابتكار. [3]

---

[1])- PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 1996 : grossissant économique et développement humain**, Paris : économica,1996,P4.

[2])- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، المرجع السابق الذكر ،ص125.

[3])- Mohammed ABED ALJABIRI and Mohammed Mahmoud EL-IMAN, **Humain Deve - lepement in arab world:the Cultur and seciotal dimensions** , United nations Developement programme: ESCWA , 1995,p99

هذه العناصر الثلاثة تعد من أهم الأهداف الأساسية للتنمية البشرية والمميزة لها عن المنـهج التقليـدي للتنمية والهدف المشترك للمكونات الأربع السابقة الذكر والتي مفادها أن الناس في التنمية ليسوا مجـرد متلف سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها ومهنتها في نفس الوقت .

## ب- أبعاد التنمية البشرية المستديمة :

إن المتأمل في مفهوم التنمية البشرية المستديمة ومكوناتا سوف يدرك بادي ذي بدء أن هذا المفهوم قـد أكد إلى صور النظرة الشاملة والتكاملية في فهم وتفسير قضية التخلف والتنمية وان هناك العديد مـن المكونات والأبعاد –المتفاعلة والمرتبطة ببعضها البعض – للتنمية البشرية المستديمة وتتحدد هذه الأبعـاد في البعد الإنساني ، البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد البيئي، عالمية مطالب الحيـاة والاسـتدامة والتواصل بين الأجيال ، التكامل بين المبادرة الفردية والسياسية العامة(*)، الأمن البشري والحدي الفقر ومناهضة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية ، تنمية المرأة وتمكينـها والبعـد الاجتمـاعي والبعـد الاجتماعي، الثقافي، وسأحاول في هذا المقام تسليط الضوء على بعض هذه الأبعاد.

### 1- البعد الإنساني للتنمية البشرية :

إن التنمية البشرية المستديمة موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في تنمية المجتمـع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنا عملية تدف في النهاية إلى تحقيـق الارتقـاء بنوعيـة حيـاة الانسانوتوسيع نطاق قدراته إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميـع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بمعنى إن الإنسان هـو محـور التنميـة البشـرية وهدفها".[1]

### 2- البعد الاقتصادي للتنمية البشرية :

يمثل البعد الاقتصادي في التنمية البشرية بعدا وشرطا أساسيا من شروطها كما انه يتمثل في العديد من العناصر الاقتصادية مثل الموارد المادية والطبيعية والمواصلات والنقل والمرافق العامة والنظـام المصـرفي

---

(*)- السياسة العامة Public policy : هي عبارة عن برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات وعمليـة السياسـة هـي وضـع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يحرص مستقبل علاقات الذات مع الغير وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة العامة إنها "الإكراه المخطط عمدا أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع وأشياء ممارسة الإكراه داخل سياقات علاقات القوة في المنظمات وأشار بها البعض إلى أي مخرج لأي صانع قرار وأشار البعض إلى تعلقها بالمدى الطويل والـبعض إلى جانب النوبة نحو الهدف " .

للمزيد راجع :

- محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، ج1، جامعة الكويت ، 1994 ص 451
- جيمسا أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ، تر عامر الكبيسي عمان : دار الميسرة ، 1999 ، 248 ص.
- سلوى شعراوي جمعة وآخرون ، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** ، القاهرة : مركز دراسـات واستفسـارات الإدارة العامة ، 2004 ص ص 22-25
- منصور بن لرنب ، **محاضرات في صنع السياسات العامة في الجزائر** ، ألقيت على طلبة الدراسات العليـا ، السداسـي الأول ، جامعة الجزائر : علوم سياسية وعلاقات دولية ، 2005-2006

[1]- محمد كمال التابعي ، **التنمية البشرية المستدامة : المفهوم والمكونات** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستيراتيجية ، فيفري 2006 ، ص 15

والأجور وقوة العمل وأدوات الإنتاج ورؤوس الأموال والأسواق والطاقة والمياه والمواد الخام والاستثمار والادخار والتنظيم الاقتصادي الفعال .

ويهدف المفهوم الشامل للتنمية البشرية إلى إعادة تركيز الاهتمام ليس فقط على الوسائل ولكن أيضـا على الغايات وهكذا فإنا تضع الناس في موقع الصدارة وتجدر الإشارة إلى عمق العلاقة بين نمو الدخل والتنمية البشرية فالنمو الاقتصادي ضرورة لهذه الأخيرة ولكن منجزاتا لا تتحقق تلقائيا من المعـدلات المرتفعة لنمو الدخل.[1]

**3- البعد السياسي للتنمية البشرية :**

النظام السياسي له أهمية محورية في مجال التنمية وتحدياتا باعتباره احد أبعاد البنية الفوقيـة للمجتمـع ويتجسد البعد السياسي للتنمية في عنصرين أحدهما داخلي ويتمثل في قيام نظام سياسـي للمجتمـع ويتجسد البعد السياسي للتنمية في عنصرين أحدهما داخلي ويتمثل في قيام نظام سياسي للمجتمع يكون مسئولا عن وضع إستراتيجية عامة للدولة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع صنع القرار بينما يتمثل العنصر الخارجي في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول والتي تؤثر في التنمية بشكل إيجابي او سلبي ، إذ تمثل المشـاركة السياسية جوهر التنمية البشرية.[2] هذا ما يدفعني للقول بأن سر نجاح أي تجربة تنموية هو في مـدى اهتمامها بالبشر ليس فقط من خلال احتجاجاتم الأساسية ولكن بإشراكهم في عملية التنمية ذاتا وفي مراحلها المختلفة سواءا بالتخطيط او التنفيذ أو المتابعة .

4- **البعد البيئي للتنمية البشرية** :

أصبحت البيئة مجالا عالميا وقوميا للاهتمام العالمي حيث تعددت الدراسات والبحوث التي حاولت إثارة الوعي بأهمية البيئة ومواردها وما تتعرض له من استنزاف وإفساد مقصود والدعوة إلى ضرورة الحفـاظ على التوازن البيئي.

والبيئة ليست مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربية ومعادن ونباتات ومصادر للطاقة وحيوانات) ، بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان م لإشـباع حاجـات الإنسـان وتطلعاته وتمثل العناصر الطبيعية البيئية أو الموارد التي أتاحها الله الإنسان ليستمد منها مقومات حياتـه الغذاء والكساء والمأوي والدواء وغيرها في حيث تتمثل الموارد الاجتماعية في البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان وفي مجموعة النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها وبالتالي يمكن النظـر إلى البيئـة الاجتماعية Social Environment على أنا الطريقة التي نظمت با المجتمعات الإنسانية حياتا وسخرت البيئة الطبيعية والصناعية والتجارة والتعليم والاستشفاء والإنتاج والاستهلاك.[3]

---

[1]- محمد كمال التابعي ، **التنمية البشرية المستدامة : المفهوم والمكونات** ، ص 17-18 .

[2]- معهد التخريط القومي ، **تقرير التنمية البشرية –مصر -1995**، القاهرة : معهد التخطيط القومي 1995 ، ص 51.

[3]- علي المكاوي ، **البيئة والصحة : دراسة في علم الاجتماع الطبي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 18.

وعلى هذه البيئة تعني تحديدا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه بني البشر مع مراعاة العلاقة القائمة بـين البيئـة الفيزيقية أو الطبيعة والبيئة الاجتماعية .

5- **عالمية مطالب الحياة والاستدامة والتواصل بين الأجيال ومناهضـة التفاوتـات الاجتماعيـة والاقتصادية من أبعاد التنمية البشرية :**

إن عامية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية البشرية اليوم بضرورات التنمية في الغد ولاسيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل ومن ثمة فـإن التنميـة البشرية والاستدامة مكونات ضروريات للمبدأ الأخلاقي نفسه مبدأ عالمية مطالب الحياة كمـا تعـني الاستدامة مسألة الإنصاف في التوزيع وتقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.(1)

6- **التكامل بين المبادرة الفردية والسياسية العامة يعد من أبعاد التنمية البشرية :**

إن الانشغال العالمي بحقوق ومصالح جميع البشر لا يمكن أن يكون فعالا إلا عن طريق توليفة من الجهد الفردي والدعم المؤسسي إذ يلزم للمبادرة الفردية أن تقترن بسياسة عامة حكيمة وكذلك بمنظمـات وكذلك بمنظمات مجتمعية قائمة على المشاركة فالقدرات التي يكتسبها الأفراد تتوقف علـى ظـروف كثيرة قد لا تكون لديهم سيطرة كبيرة عليها فعلى سبيل المثال ، الطفل الذي لا يرسل إلى المدرسة أو الذي لا يتعلم أي مهارات أو الذي لا يتلقى دعما كبيرا قد ينجح مع ذلك في الحياة توفرت له مبادرة غير عادية أو قدوة غير عادية او إذا توفر له حظ غير عادي .(2)

وهذه التكاملية بين العمل الفردي والسياسة العامة – على أهميتها للأجيال الحاضرة أكثر أهمية حـتى للأجيال المقبلة ولاستدامة التنمية البشرية حتى يصبح الأفراد بذلك والمؤسسات حلفاء في هذه القضـية المشتركة قضية تعزيز فرص الحياة للأجيال الحاضرة الأجيال القادمة ولكي يتحقق ذلك يجـب إرسـاء أسس مجتمع مدني ارساءا راسخا مع جعل الحكومة مسئولة تماما أمام الشعب ويجب توقف التعـارض بين الأسواق والحكم حيث المبادرة الفردية والسياسية العامة اذا كان الهدف هو توسيع نطاق اختيارات الإنسان من اجل اليوم ومن اجل المستقبل.[3]

وبالإضافة إلى كل هذه الأبعاد آنفة الذكر فإن هناك العديد من الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية المستديمة والتي تتمثل في الأمن البشري والحد من الفقر وتنمية وتمكين المرآة والبعد الاجتماعي الثقـافي والبعـد التكنولوجي للرامية في مجملها إلى :

1- تحقيق حالة معيشية إنسانية وتوفير نوعية حياة كريمة والارتقاء بالمستوى المعيشي للطبقات الدنيا من التمع وبخاصة الفئات الفقيرة المحرومة و المهمشة.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، **المرجع السابق الذكر**، ص19

[2]- محمد كمال التابعية ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص 43-44

[3]- **نفس المرجع** ، ص44

2- إكساب الأفراد كفاء مشتركة من المعارف وأدواتا وإمكاناتا مع استمرار تطويرها بما يواجه تحديات التخلف مستعينا بروح العصر وانجازاته التكنولوجية وبما يجعل هذه الثقافة في تجددها فعالا في التمكن لنهضة حضارته عربية أصيلة معاصرة .

3- التواصل الفعال بين الفر ومجتمعه وبين مختلف الشرائح الاجتماعية وبينها وبين أجهزة الدولة والسلطة دون أن يتعرض هذا التواصل في الاتجاهين سدود قانونية أو قيود مجتمعية أو اختناقات بيروقراطية .

4- المشاركة الايجابية في ضيافة حركة المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة [وفي بعدي الحاضر والمستقبل] وخاصة في صنع القرار وتحديد المسار .

5- توسيع قاعدة فرص العمل المنتج والمجزئ والمقنع وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي وترسيخ قيم الاحترام والتقديس الاجتماعي لأنواع العمل كافة.(1)

يتضح جليا مما سبق إن التنمية البشرية تولي اهتماما بالغا للمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخيارات الناس في العيش بمستوى لائق واكتساب المعارف والارتقاء بالمستوى الصحي فضلا عن المتغيرات الاقتصادية مع إعطاء اهتمام خاص لتوزيع ثمار التنمية بهدف تحقيق رفاهية الإنسان في حاضره ومستقبله بواسطته ولأجله علما بأن الأبعاد الآنفة الذكر هي بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها حيث تكمن المسألة في إعطاء كل منها المضمون الملموس على الصعيد الكوني ، بالإضافة إلى إعطائها مضمونا الخاص المعبر عن ظروف كل بلد ومجتمع كما تكمن أيضا في عدم التعامل المجزأ مع كل هذه الأبعاد ، بل النظر إلى التنمية باعتبارها متكاملة لا يمكن الاكتفاء فيها بالتقدم في ميدان محدد على حساب ميدان آخر هذا ما يقودني إلى الحديث عن السمات العامة للتنمية البشرية .

ج- **السمات العامة للتنمية البشرية** :

التنمية البشرية هي التطور الدائم والمخطط باتجاه تحقيق أهداف إنسانية بالدرجة الأولى تميزها مجموعة من السمات ، يمكن انجازها فيما يلي :

- **التنمية البشرية عملية بناء حضاري** :التنمية البشرية تضمن التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتطور الحضاري للأمة ، بمعنى أنها"ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته أن له تقل جميعها"(2)
- **التنمية البشرية عملية تنطلق من الإنسان** : في تنطلق من الإنسان ثم تتجه لتغيير محيطه المادي وهي عكس النظرة الوضعية للتنمية التي ترتكز على تنمية محيط الإنسان أولا ، وفي هذا دلالة واضحة على التوجه الإنساني لمنهاج التنمية البشرية إذ يكمن الهدف في إعادة الإنسان إلى موقع الصدارة على

---

(1)- حامد عمار، **دراسات في التربية والثقافة : في التوظيف الاجتماعي للتعليم**، ط1 ، القاهرة: مكتبة الدار العربية للطباعة والنشر، 1996 ، ص 17

(2)- يوسف صايغ ، **التنمية العصبية من التبعية إلى الاعتماد على الذات في الوطن العربي** ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 55

خلاف ما جرى في الماضي فيجب أن تكون التنمية لخدمة الإنسان و تبدأ به وليس العكس كمـا أن المهم ليس الدخل القومي وإنما حياة الناس.(1)

- **التنمية البشرية عملية شاملة** :فهي تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة والثقافيـة ، المادية والمعنوية ، بحيث لا تقتصر على جانب واحد ، بل إن عملية التغيير تمس جميع تلك الجوانب ، ذلك لأنها مترابطة متكاملة يؤثر بعضها على بعض.(2)

فالتنمية البشرية عملية شاملة كونها تنظر إلى تغيير المجتمع بشكل تحقيق النمـو في مختلـف قطاعاتـه وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما كاملا وبذلك فإنها عملية واسعة تغطي مجمل فعاليـات نشـاطات وموارد البشرية وبالتالي فإنها تمثل حالة استيراتيجية مركزية عامة لمختلف جوانب وأثر المجتمع وعمليـة حضارية متداخلة لا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع وإنما تشمل مختلف جوانبه وأطره.(3)

- **التنمية البشرية عملية مستمرة:** من الخصائص الأساسية أنها عملية مستمرة ومتصلة وبعيدة لمدى فهي مستدامة وتعني الاستدامة تلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض قدرات الأجيال المقبلة وفرضها للخطر ،كما لا ينبغي أن نقف التنمية البشرية عند حد معين وإلا كتب على المجتمع الجمود والتأخر والتخلف ذلك لان المجتمعات الأخرى لا تقف عند مستوى معين من التطور وإنما تسير في سلسلة متلاحقة من التطور و التقدم[4]، وهذه الأخيرة عمليات ذات طبيعة متصلة ومستمرة كونها بعمليات التغيير المطلوب مواكبتها في المجتمع وعلى ذلك فإنه عملية التنمية البشرية عملية مستمرة انطلاقا من عاملين :الأول : انقضاء فترة زمنية للحصول على نتائج التنمية مما يتطلب دوامها واستمراره الثاني : إن المتغيرات المتسعة والكثيرة الناجمة عن التطورات المختلفة تتطلب استمرار عملة التنمية لمواكبتها. (5)

- **التنمية البشرية عملية مخططة** : إن الهدف من التنمية البشرية هو تحقيق الحياة الأفضل للإنسان وبما أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتأتى بشكل عشوائي أو تلقائي ، لذلك لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم تحقيقها ، لأن التخطيط يتضمن وضع الأهداف والسياسات والإغراض المطلوب الوصول إليها وتطوير الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك.فالتنمية البشرية إذا عملية مخططة كونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية مقصودة ومستمرة تتطلب وضع مسارات واتجاهات ومحددة لتحقيقها ، لذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن أن تترك لاعتبارات الصدفة والتنفيذ العشوائي.(6)

---

[1])- أسامة عبد المجيد العاني ، **المنظور الإسلامي للتنمية البشرية** ، ط1، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية ، 2002 ، ص 17

[2])- صالح صالحي ، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد " دراسة المفاهيم ولأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات"** ، ط1 ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 110

[3])- قيس المؤمن،حسين حريم و آخرون،**التنمية الإدارية**،عمان:دار زهرات للنشر1997،ص 11

[4])- عبد الرحمن العيسوي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 20

[5])- قيس المؤمن ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 11

[6])- **نفس المرجع** ، ص 12

**التنمية البشرية تهدف إلى تحقيق الرفاهية**:تسعى عملية التنمية البشرية في إطارها الواسع إلى إحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تعود إلى رفع مستوى المعيشة وتستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار إن التنمية البشرية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلا الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية البشرية يستفيد منها جميع أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في التوزيع والمشاركة في وضعها دون إقصاء او تهميش هذا ما يؤدي حتما إلى تنعم أفراد المجتمع بالرفاهية والحياة الكريمة .

وما يثير الانتباه هنا ، إن الرفاهية التي تسعى إلى تحقيقها التنمية البشرية لا تقتصر على الرفاهية في مجال دون آخر على عكس أشكال التنمية الأخرى – بل تهدف إلى تحقيق كل ما يتعلق بمجالات الحياة الاجتماعية خاصة الإنسانية منها وهذا ما يميزها عن غيرها ، تستهدف استقطاب الموارد المادية والبشرية المادية والبشرية المناخية وتوجيهها لتوسيع قاعدة اقتصاديات المجتمع التي تضمنت رفع مستوى المعيشة ودخل الفرد والقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية كالبطالة والمخدرات وغيرها ، دعما للاستقرار الاجتماعي والسياسي وزيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع دون استثناء .[1]

**التنمية البشرية عملية استثمارية** :التنمية البشرية عملة تطور مستمرة تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة والإنتاج للتنمية التي تعني الاستثمار بمفهومه الواسع الشامل لأطر الاستثمار المادي والاستثمار البشري، ذلك إن التنمية البشرية عملية استثمارية تحتاج إلى اتفاق مبالغ طائلة كونها تتطلب التوسع المخطط في مختلف النشاطات في المجتمع وفي تطوير وسائل الأداء والإنتاج المادية والبشرية هذا من جهة[2]، ومن جهة أخرى تثير ملامح القرن الحادي والعشرين إلى إن التسابق في الاستثماريين الدول ستكون بالتنمية البشرية خاصة في ظل حاجة المجتمع الإنساني إلى بلوغ نظم حديثة لإنتاج المعرفة ، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هي أساس اتخاذ القرارات ، ولذلك يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار أنه اقتصاد المعرفة.[3]

### 3- قياس التنمية البشرية I.D.H :

لقد بذلت جهود متعددة لقياس التنمية بصورة عامة منذ الستينات بقصد التعرف على ما حققته من آثار في حياة البشر والمجتمع ولجأت إلى اصطناع مؤشرات للاستدلال على ذلك ، كان بعض هذه المؤشرات ذا طابع كمي إحصائي بينما استخدم البعض الآخر مؤشرات كيفية وصيفية .

تواصلت حركة تطور المؤشرات إلى أن بدأت باستخدام مؤشرات فردية أو بحزمة من المؤشرات ذات العلاقة في تقدير الحالة الاجتماعية لأوضاع التنمية أو في التنمية أو في قطاع معين، وكان أقدم هذه المؤشرات تطور النمو في الناتج القومي الإجمالي وتصيب الفرد السنوي منه ومنها أيضا نصيب الفرد السنوي من

---

[1]- قيس المؤمن ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 12

[2]- **نفس المرجع** ، ص13

[3]- عبد المجيد بوحنينة قوي، "إدارة الموارد البشرية في مؤسسة التعليم العالية في ظل المتغيرات الدولية – حالة الإسناد الجامعي الجزائري"، **رسالة دكتوراه**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص71

الاستهلاك عامة او منذ سلع وخدمات معينة، ومع بداية الستينات ظهرت دراسات وتقارير للأمـم المتحـدة ومنظماتها المتخصصة في الاهتمام بمؤشرات التنمية الاجتماعية في التعليم و الصحة و العمل، حيث قام معهـد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في جنيف بدراسات في هذا المجال لإيجاد مقياس مركـب لمسـتوى المعيشة كذلك يستمر البنك الدولي في اهتمامه بمؤشرات التنمية الاجتماعية منذ الثمانينات من خلال تقريـره الذي يعرض فيه المؤشرات الاجتماعية للتنمية في الدول الأعضاء .[1]

بدا أن معظم تلك الجهود السابقة قد شابها جزئية المؤشرات إلى جوانب التوزيع ، أو اقتصارها علـى الجوانب النقدية التي تخفي القدرة الشرائية أو على معدلات المنتفعين أو المشاركين ، ثم إنها لم تتعرض للتنميـة البشرية في صورتها الموحدة الكلية في تفاعل عناصرها المركبة فضلا عن تجاهلها المجـالات الحريـة السياسـية وحقوق الإنسان باعتبارها مناخا عاما لإشباع حاجيات الإنسان وتنمية قدراته ولم تركز بعد الاستمرارية في النمو الاقتصادي المؤدي إلى الاطراد في تنمية الإنسان كينونة وصيرورة .[2]

ضف إلى ذلك ومن خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية يتضح أن هذا المفهوم مشعب ومركب وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية والتي قد تعتبر غير قابلة للقيـاس بالنسبة للبلدان النامية ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة بين الدول بمختلف مسـتوياتها التنمويـة ولعل الإسهام الحقيقي في تطوير مؤشرات قياس التنمية البشرية يعود إلى المفكر المحبوب الحق وطاقمه البحثـي خاصة المفكر أمارتيا سن Amartya Sen في إطار أعمال البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وما يصـدره من تقارير سنوية حول التنمية البشرية حيث جاء في التقرير الأول عام 1990 مؤشر دليل التنميـة البشـرية Human Developement Index وما يتفرع عنه من مؤشرات فرعية والتي اعتـبرت إحصـائية كمية بحتة.[3]

وللتغلب على القصور في هذا المؤشر قام طاقم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإضافة مجموعة مـن المؤشـرات الموزعة على النحو الآتي :

1- مقياس التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات .
2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات .
3- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات .
4- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشرا .

---

[1]- حامد عمار ، **مقالات التنمية البشرية العربية:الأحوال والبنية الثقافية**، ط1 ، القـاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب،1998، ص 54-55

[2]- **نفس المرجع** ، ص 56

[3]- Hermet GUY , **Culture et développement** , France: Presses de sciences Politique , 2000,P 72

5- اتجاهات التنمية البشرية وتصيب الفرد من الدخل ويرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات ، بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خـلال تلـك السنوات .

6- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمس مؤشرات .

7- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشر مؤشرات .

8- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات .

9- الأداء الاقتصادي ويضم عشرة مؤشرات

10- بنية الاقتصاد الكلي ويضم إحدى عشر مؤشرا .

11- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات .

12- المعونة والديون جيب البلد التلقي ويضم ستة مؤشرات .

13- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ويضم ثمانية مؤشرات.

14- الاتجاهات الديمغرافية ويضم سبعة مؤشرات .

15- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات للتدهور البيئي.

16- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات .

17- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

18- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرا.

19- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات

20- الملامح الأساسية للمياه السياسية ويضم سبعة مؤشرات.

21- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات

22- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات .

23- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم إثنى عشر مؤشرا .

24- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

25- الفجوات بين الجنسين في عبئ العمل وتوزيع الوقت ويضم ستة مؤشرات .

26- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.

27- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيـات وصـكوك دولية أساسية.(1)

إن عملية تصنيف مؤشرات قياس التنمية البشرية يدركون على مستوى واحد من القياس فإن التنميـة البشرية لها مستويين من القياس:

---

[1])- أحمد تميزار محمد بوشنافة ، "التنمية البشرية في الجزائر"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول : التنمية البشرية وفرص الإدماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 145.

1- المستوى الجمعي.

2- المستوى التفصيلي.

### أ . المستوى الجمعي :

يتمثل أساسا في دليل التنمية البشرية وهو بمثابة الدليل التركيبي (Composide) للتنمية البشـرية يتضمن ثلاثة مكونات أ, عناصر : طول العمل ويمثله العمر المتوقع عند الميلاد ، والمعرفة والتعليم ويمثلها معدل القراءة والكتابة عند البالغين ، أما العنصر الثالث فهو مستوى المعيشة ويمثله متوسط نصيب الفرد من النـاتج المحلي الإجمالي الحقيقي .(1)

مالا يلاحظ عن هذه العناصر الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية أن أولها وهو المؤشر الخاص بتوقـع الحياة عند الميلاد ، بقى كما هو منذ أول تقرير إلى آخر تقرير للتنمية البشرية ولم يتغير ومن المعروف أن هذا العنصر يعكس المستوى الصحي بالتمع والعنصر الثاني الخاص بالمعرفة والتعليم ومؤشره معدل القراءة والكتابة للبالغين ، ظهر في التقرير الدولي الأول للتنمية البشرية عالم 1990 ، ثم أضيف إليه متوسط الدراسة سنوات الدراسة ، ويرجع الأول بالثلثين والثاني بالثلث ولم يتغير هذا العنصر بمؤشراته منذ عام 1991 والعنصر الثالث وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار مقوما بمكافئ في القوة الشرائية ويتناقص تأثير الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي عند بلوغ مستوى معين .

لكل عنصر من العناصر الثلاثة حدا أدنى وحدا أقصى ويستخلص الحدان الادني والأقصى من بيانـات الدول المختلفة التي تتضمنها تقارير التنمية البشرية الدولية وفي تقرير 1994 رأى تثبيـت الحـدود الـدنيا والقصوى وأصبح الحد الأدنى والأقصى (صفر،100) لمعدل القراءة والكتابة و ( صفر، 15 سنة) لمتوسـط سنوات الدراسة و (25، 85سنة) لتوقع الحياة عند الميلاد ، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد اعتبر الحد الادني له 200 دولار والأقصى 40 ألف دولار .(2)

تأتي بعد ذلك ما يترجم باسم العتبة التي يقل عنها بشكل سريع تأثير الزيادة في متوسط نصين الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد اعتبرت عند مستوى الفقر في الدول الصناعية في السنوات السابقة حتى سنة 1993 ونظرا لأن الفقر في الدول الصناعية ليس هدفا للدول النامية اخذ المتوسط العالمي للـدخل في عـام 1994 مستوى ثقل بعده المنفعة الفعلية من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي.(3)

هذه باختصار أهم دلالات مؤشر التنمية البشرية (*) ، علما بأنه يحسب كل مكون مـن المكونـات الثلاثة للدليل كنيسة ، مقامها عبارة عن المدى المعياري للعنصر (وهو الفرق بين الحديث الأقصى والأدنى ) ،

---

1)- Anonyme , Developpement Humain : Indice de (D.H) **[http:Fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%A9developpement humain]** , 22,01,2007

2)- عبد الفتاح ناصف، "دائرة حوارية التنمية البشرية: وقائع الحوار"، **المحلية المجلة المصرية للتنمية** والتخطيط، القاهرة، المجلة 10، العدد، 2002، ص 150

3)- **نفس المرجع،** ص50

*)- أنظر الملحق رقم (1).

أما البسط فهو الفرق بين القيمة الفعلية بالدولة موضع الحساب وبين الحد الأدنى للعنصر ثم يحسب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط للنسب والثلاثة.[*]

بيد أنه ، وبعدما ظهر "دليل التنمية البشرية (IDH) " في تقرير 1990 كأول مقياس للتنمية البشرية تعرض لعدد من الانتقادات من أهمها اعتماده على بيانات تسعة دول صناعية في تحديده لمتوسط الفقر على مستوى العالم وإعطائه الوزن واحد للجزء من الدخل الأقل من حد الفقر ووزن منخفض جدا للزيادات في متوسط الدخل فوق حد الفقر بالإضافة إلى عدم تسييره بصورة دقيقة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية ونصيبهم من ثمار التنمية كما انتقد لا يعكس الجوانب التوزيعية بصورة كافة رغم استخدامه لمعامل جيني كوسيلة للتعديل يضاف إلى ذلك انه يواجه مشاكل عند قياسه للتنمية البشرية عبر الزمن .[1]

ولقد أدخلت تعديلات عديدة على دليل التنمية البشرية منذ ظهور وحتى الآن لتلاشي الانتقادات التي وجهت إليه وانتهى الأمر حتى الآن على وجود أربعة معاير لقياس التنمية البشرية تتمثل في دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل للجنس ودليل المشاركة المعدل للجنس ودليل الفقر التنموي ولكل منها طريقة في الحساب[2]، وفي هده الدلائل الأخيرة الذكر دلالة على انه بالرغم من تبلور مفهوم شامل للتنمية البشرية، ووضع مقياس تركيبي لها IDH) فقد بقيت الحاجة الاستخدام عدد كبير من المؤشرات التفصيلية والتي سأعرج إليها من خلال المستوى الثاني.

2- **المستوى التفصيلي** :

يشمل هذا المستوي العديد من المؤشرات في مجالات مختلفة يصل عددها أحيانا إلى 26 مجالا كل منها يتم قياسه بعدد من المؤشرات وهو جد مطلوب وضروري للتعرف على الجوانب المختلفة للتنمية البشرية وتؤكد كل التقارير الخاصة بالتنمية البشرية إن الدليل ليس بديلا للمؤشرات التفصيلية وباعتبارها عملية شاملة تتضمن مجالات متعددة يصعب تغطيتها تحليليا في تقرير واحد فقد ركز كل تقرير على الموضوع أو عدة موضوعات محددة.

لقد أوضح تقرير 1990 انه ليس مستوى الدخل فقط هو المهم من منظور التنمية البشرية حتى مع تواضع مستوى الدخل واستمر تقرير 1991 على نفس المنوال وأدخلت تعديلات بسيطة على الدليل بالإضافة إلى مؤشر لقياس الحرية الإنسانية وقد ركز التقرير على تمويل التنمية البشرية ، وانتهى في بعض تحليلاته إلى انه يمكن تحقيق انجازات اكبر في التنمية البشرية ليس بالضرورة بزيادة الإنفاق وإنما يحسن استخدامه وركز تقرير 1992 على عدد من الأبعاد الدولية منها التجارة العالمية والأسواق المالية وكيف تعمل في صالح الدول الأقوى كما ناقشت باختصار فكرة التنمية المتواصلة او المستدامة التي اخذ تعريفها من رجال البيئة ،

---

*)- للمزيد انظر : محمد عدنان وديع عادل عبد الله وآخرون ،**مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها** ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 1997 ـ ص ص 97-99

1)- عبدا لقادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، ط1 ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003 ، ص 53

2)- **نفس المرجع** ، ص ص 54-83.

وق خصصت تقرير 1994 أحد فصوله لهذه الفكرة تحت عنوان نحو "تنمية بشرية متواصلة او مستدامة" ، وقد تناول تقرير 1993 موضوع المشاركة من جوانب متعددة أم تقرير 1994 فقد اهتم بقضايا الأمن البشري بأبعاده السبعة: الأمن الاقتصادي والمن الغذائي والأمن الشخصي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن المجتمعي والأمن السياسي .[1]

وتواصلت عملية التطوير في دليل التنمية البشرية حيث اقترح تقرير 1995 مؤشرين إضافيين يتناول أولهما التمايز في الانجازات المتحققة بين الجنسين ويقيس الثاني إمكانية المشاركة الفعالة للرجل والمرأة في مجالي الاقتصاد والسياسة ويخلص التقرير إلى اقتراح إستراتيجية محددة من خمس نقاط لتعزيز المساواة بين الجنسين في الإمكانات المتاحة .

وتستمر عملية تحسين المؤشرات وجعلها إنسانية أكثر باستمرار وتطور تقارير التنمية البشرية ، حيث جاء في تقرير 1996 دراسة العلاقات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ومحاربة الفقر الإنساني عام 1997 والاستهلاك عام 1998 والتنمية البشرية عام 2001 وتعميق الديمقراطية في عالم مجزأ عام 2002 ، أهداف التنمية الألفية لسنة 2003 ، الحرية الثقافية في عالم منوع في تقرير 2004 والتعاون الدولي على مفترق الطرق عام 2005 ومشكلة المياه عام 2006 والتغير المناخية في تقرير التنمية البشرية لهذا العام 2007.[*]

لقد كان لهذه التقارير تأثيرات مهمة على فكرة التنمية وتطبيقاتا وفق :

أولا : لقيت اهتماما على المستوى الوطني ودفعت صانعي القرار إلى وضع استراتيجيات جديدة لسياستهم .

ثانيا : شجعت على تجزئة مؤشرات التنمية البشرية على أساس بلوغ الجنس والمناطق والعرف ، وقد أوضحت هذه السياسات أوجه التباين داخل البلد الواحد وأعانت الحكومات على توجيه الموارد الضرورية لصيانة السياسات الضرورية.[2]

تعددت مقترحات إعادة قائمة مؤشرات التنمية وتنوعت المؤشرات التفصيلية التي تدخل في هذه القائمة او تلك كما تنوعت التقسيمات التي تضم هذه المؤشرات فهناك من يرى بان التنمية البشرية لا تتحقق إلا عن طريق إشباع حاجات الإنسان الحياتية ، وحين التحدث عن مؤشرات التنمية البشرية إنما التحدث في الوقت نفسه عن مؤشرات الحاجات الإنسانية ، وعلى ضوء هذا التصور يمكن تصنيف مؤشرات التنمية البشرية وحاجاتها إلى ست مجموعات رئيسية وهي :

1- المؤشرات المباشرة في دلالتها على حالة الإنسان وعلى مدى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية .

---

[1]- عبد الفتاح ناصف ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 151

[*]- ليكن في العلم أن تقرير التنمية البشرية لعام 2007 صدر على شبكة الانترنيت وفي الآونة الأخيرة فقط.

[2]- عبد المجيد بوحنية قوي، "إدارة الموارد البشرية في مؤسسة التعليم العالي في المتغيرات الدولية"، **المرجع السابق الذكر**، ص 72

2- المؤشرات الدالة على حالة التنظيم الاجتماعي من حيث مدى تماسكه وكفاية الأداء لمؤسساته وحراكه الاجتماعي وديمقراطية حركته وقراراته مما يتيح الوفاء بحاجاته المجتمعية من أجـل البقـاء والنمـاء والتطور.

3- المؤشرات الدالة على توافر القوة العامة بمعارفها ومهاراتها العلمية والفنية والتقنية وقيمها الاجتماعيـة المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة.

4- المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة العلمية والتقنية والأدبية وتوظيفها لتحسين نوعية الحياة فيه .

5- مؤشرات الثروة والموارد التي تمثل مدخلا في إشباع حاجات الفرد وحاجات المجتمع والمادة الأولية في توظيفها لإنتاج السلع والخدمات .

6- مؤشرات التوازن الايكولوجية ومدى صيانة البيئة الطبيعية ومواردها من التدهور والتلوث.[1]

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول بان تقارير التنمية البشرية إلى جانب دليل التنمية البشرية، تحتـوي على قائمة طويلة للمؤشرات التفصيلية التي تتوفر لها بيانات عن بعض البلدان والتي تنوعت بتنوع مجالات الحياة خاصة تلك المتعلقة بحرية الانسانوما يحمله من أبعاد تجاوزت الأبعاد الأساسية الواردة في أول تقريـر للتنميـة البشرية في إطار دليل التنمية البشرية والتي يمكن انجازها باختصار في النقاط التالية :

**أولا : حرية الإنسان** :

ينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية البشرية[(2)]،مع تركيـز هـذه الأخيرة على القضاء على انعدام الحريات الذي تفيد خيارات الناس ويحد ممارستهم لأعمالهم وإزالة التعسـف عملية ضرورية جدا للتنمية البشرية وفي هذا الإطار هناك خمس حريات وسائلية جديدة بالاعتبار في بناءها :

- الحريات السياسية: تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير ينبغي أن يحكم ووقف أي مبادئ ، وتشمل أيضا القدرة على مراقبة السلطات ونقدها ، والتمتع بحرية التعبير السياسي ووجود صحافة حرة .
- الفرص الاجتماعية:التي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعلم والرعاية الصحية .
- ضمانات الشفافية : تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ، وتستند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه .
- الأمن الحمائي : يتعامل مع توفير شبكات الأمن الاجتمـاعي المناسـبة للمجموعـات الضـعيفة في المجتمع.[(3)]

[1])- عثمان محمد عثمان، "قياس التنمية البشرية : مراجعة نقدية " في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، **المرجع السابق الذكر**، ص ص131 – 132

[2])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: "**نحو الحرية في الوطن العربي**"، الأردن: المكتبة الوطنية، ص1.

[3])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: "**خلق فرص للأجيال القادمة**"، عمان: الدار الوطنية،2002 ، ص 17 .

**ثانيا : اكتساب المعرفة:**

اكتساب المعرفة له قيم في حد ذاته ، وهو أيضا وسيلة مهمة لبناء قدرة الإنسان ومنظمة التنمية البشرية وأصبح الآن مقبولا بصورة عامة أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج والمحدد الرئيسي للإنتاجيـة ورأس المعلومات.

**ثالثا : بناء المؤسسات :**

إن معالجة وكفالة حقوق الإنسان وحريات الإنسان يتوقعان بشكل كبير على الإطار المؤسسي وينطبق الأمر نفسه على النشاط في اكتساب المعرفة ولأن قضايا حرية الإنسان واكتساب المعرفة ذات أهميـة كـبرى للتنمية البشرية وبالتالي فإن إدراك أهمية البنية المؤسسية واختيار الإطار المؤسسي المناسب مسـألتان حاسمتـان لتحقيق التنمية البشرية.[1]

مما تقدم في هذا المحور أستخلص أن مفهوم التنمية البشرية نهجا جديدا في النظر إلى التنمية وهو منـهج يتجاوز المناهج السابقة محدودة الأفق كالمنهج الاقتصادي الرامي إلى تحقيـق التنميـة الاقتصـادية والمنـهج الاجتماعي الهادف لتحقيق التنمية الاجتماعية ومنهج الاستثمار البشري من أجل تنمية الموارد البشرية أو تنمية رأس المال البشري ، بوجه خاص فإن المنهج الجديد المتضمن في مفهوم التنمية البشرية المستديمة يحـرر الفكـر التنموي من أسر الاقتصادية وما ترتبط به من قيود كثيرة مثل اعتبار التنظيم المجتمعي من المعطيات أو الثوابت وقبل النظر إلى الطبيعة على أنها هبة أو سلعة حرة لا ثمن لها كما يركز على الإنسان باعتباره محـور التنميـة وهدفها ، هذا ما جعلها تتميز عن غيرها بمجموعة من المكونات والأبعاد المتفاعلة والمترابطـة فيمـا بينـها وبمجموعة من السمات تؤكد في مجموعها على أن التنمية من أجل الإنسان وبواسطة الإنسان .

---

[1])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: "**خلق فرص للأجيال القادمة**،المرجع السابق الذكر، ص 17

# العلاقة الجدلية بين الأمن البشري و التنمية البشرية

إن تقارب التنمية و المسائل الأمنية أصبح الشغل الشاغل لجميع دول العالم دون استثناء خاصة النامية منها، والمنظمات ذات الأهمية العالمية، هذا الانشغال ليس تابعا فقط من ازدياد اهتمام قيادات المنظمات ذات الهيمنة العالمية بل أيضا من تأثر الإنسانية بشكل مباشر بالتنمية و ارتباطها بالنواحي الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية و السياسية،و ذلك أن الأغلبية العظمى من سكان الأرض -إن لم اقل الكل-يتأثرون ومباشر بالتنمية و علاقتها بالأمن البشري، و الاقتصادي، و الاجتماعي، و السياسي، و العكس، كما ذهب إلى ذلك رئيس البنك الدولي **جيمس وولفس JAMES WALFENSOHN** في خطابه إلى مجلس الأمن المنعقد غي العاشر من يناير عام 2000 قائلا: (( إذا أردنا أن نمنع الاضطرابات العنيفة،فإننا نحتاج إلى الوصول إلى تنمية شاملة ن ومتكاملة،و عادلة و مدروسة)) كما قال في نفس الصدد **نيلسون مانديلا NELSON MANDELA** عن احتياجات الناس العاديين: ((أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة، و أن يؤمن لهم السكن المناسب،فالطعام الذي يأكلونه، و أن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم، و أن يحيوا حياة كريمة، وأن يحصلوا على الحماية و العناية الصحية اللائقة و أن يسمح لهم بفرص العمل المأجور)).[1]

مع بداية صدور تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، لوحظ اهتمام عالمي واسع بقضايا التنمية البشرية و آلية تفعيلها، لا سينا من جانب الأوساط و الفئات المعنية بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية بفرض تحقيق اكبر قدر ممكن من رفاهية الإنسان في شتى مجالات حياته.

بيد أن التهديدات المختلفة التي عرفها العالم مع بداية التسعينات و التي أغاب مسار التنمية البشرية و هو في بداية خاصة في البلدان النامية التي كانت عانت من اضطرابات اقتصادية و اجتماعية حادة نجم عنها اضطراب امني خطير اثر على مستوى التنمية البشرية، هذا ما أثار انتباه الباحثين في هذا الـ ال لا سيما طاقم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتبني الأول للمفهوم، إلى انه هناك علاقة تفاعلية بين التنمية البشرية و أبعاد الأمن البشري (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن العلمي، الأمن الثقافي، الأمن السياسي، الأمن الشخصي، والأمن الـ تمعي)،حيث كان رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدكتور محبوب الحق هو أول من أثار الوعي حول مفهوم الأمن البشري و علاقته بالتنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية خاصة منذ خلال تقرير 1994، في محاولة منه للتأثير على المؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاجن عام 1995، حيث نبه إلى أن مفهوم الأمن كان قد تشكل سابقا عن طريق حل الـ اعات، و التهديدات عبر حدود الدول و حولها ن و أن الدول سعت إلى العتاد لتامين حدودها و أمنها،

---

[1])- علي أحمد الطراح،غسان منير حمزة سنو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 12- 13

وان أكثر الناس اليوم يشعرون اللاأمن من القضايا الحياتية اليومية أكثر من القضايا العالمية و السياسية-،-لمدى تأثيرها على درجة تنميتهم و بالتالي درجة رفاههم[1].

من ثمة بدأ يتردد كثيرا في الأدبيات الحالية بجانب التنمية بصفاتا المختلفة خاصة البشرية منها، اعتباران آخران هما "السلام"و "الأمن"، مع التركيز على الأمن البشري لشموليته، و يمضي التحليل عادة إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد غير مفهوم الأمن، فلم يعد من المبرر أن البشر موارد هائلة من اجل المواجهة بين أطراف تختلف في رؤيتها لأسسن النظام السياسي و الاقتصادي بعد أنه ضاقت شقه الخلاف و قاربت الزوال، و في ظل زوال المهددات الكبرى للأمن تجري المطالبة بإزالة المهددات الصغرى التي كانت تستفيد من احترام الأول، و يمضي التحليل مشيرا إلى أن الأمن الحقيقي هو أمن الإنسان، معبرا عنه بحقه في التنمية[*] و في وقايته من معاناة المشاكل الاجتماعية، لاسيما تلك التي أصبحت تؤرق البشرية جميعا.[2]

من هنا باتت سياسة التنمية البشرية و سياسة الأمن البشري من أهم السياسات الارتيادية ذات البعد الإنساني و على المستوى العالمي بصفة عامة و على مستوى العام النامي بصفة خاصة، جعلت من العلاقة التفاعلية بين هاذين المفهومين –التنمية البشرية و الأمن البشري- علاقة جوهرية و في الاتجاهين، سواء من ناحية علاقة الأمن البشري بالتنمية البشرية كاتجاه أول، أو من ناحية علاقة التنمية البشرية و الأمن البشري كاتجاه ثان، هذا من جهة و من جهة أخرى تبرز مدى أهمية هذه العلاقة في انعكاسات و اثر كل مفهوم على الآخر سواء من الناحية الايجابية أو السلبية هذا ما يدفعني إلى التساؤل **عن مدى تأثير كل متغير(الأمن البشري و التنمية البشرية)**في **الآخر؟ و ما نوع العلاقة** التي **تربط أو قد** تجمع **بينهما؟**

قبل هذا و ذاك، و قبل الولوج في محاور الإجابة عن هذا السؤال الجوهري، لا بد من الإشارة إلى انه من المهم عند الحديث عن الأمن عدم معادلة الأمن البشري بالتنمية البشرية، كون هذه الأخيرة مفهوم أوسع النطاق، كما عرف في تقارير التنمية البشرية السابقة بأنه عملية توسيع خيارات الناس، بينما يعني الأمن البشري قدرة هؤلاء الناس على ممارسة خياراتم بصورة مأمونة و حرة.[3]

---

[1])- Mahbub UL HAQ**, OP ,cit** , P P 115-118

[*])- الحق في التنمية: حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ، و بموجبه يحق لكل إنسان و لجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية، و المتضمن تكافوء الفرص التي تعد بدورها حق للأمم و للأفراد التي تتكون منهم الأمم على حد سواء و أن الفرد هو المستهدف و المستفيد الرئيسي في التنمية،كما جاء في أعلاه الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 148/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.

للمزيد راجع :

- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير لجنة حقوق الإنسان في دورتها 61،جنيف،2005، ص50.
- آمين مكي مدني،"التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان:الدليل العربي لحقوق الانسان"**. human righs.org/dalil/ch -6.htm (**31.05.2006) **http://www.arab**
- عبد العزيز التويضي "الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان و الشعوب **- human righs.org/dalil/ch 5.htm http://www.arab**

[2])- Mohamed abed el jabiri;mohamed ELIMAM, **Op cit** , p 143

[3])- سعيد محمد الحفار، **الموسوعة البيئية العربية** ،ج 10، قطر: جامعة قطر، 1998، ص8994-8995.

عدم معادلة الأمن البشري بالتنمية البشرية، عبارة لا تعد بالضرورة انه لا يوجد علاقة بينهما بل بالعكس، هناك تلاق في الأهداف و الأبعاد و يكفي أن كل منهما ينطلق من الإنسان و غايته الإنسان على خلاف مفاهيم أخرى لا داع لذكرها في هذا المقام، و هذا ما ستستشفه من خلال محوري هذا البحث.

## 1- دور الأمن البشري في خدمة التنمية البشرية :

الأمن البشري قضية ذات طبيعة عالمية و هو مهم للناس في كل مكان و زمان، الأغنياء و الفقراء على السواء،في الحاضر و المستقبل،تصديا لمختلف المشاكل التي يواجهها العام منها الفقر و المرض و المتغيرات البيئية وغيرها، إلا أن أكثر المشكلات المثيرة للقلق و تلفت الانتباه أكثر، مشكلة الصراع و العنف و التي تبدو الأشد إقلاقا لكونها الأكبر تكلفة للمجتمع البشري، و إذا ما تغاضينا عن الآثار السلبية الهائلة للصراع غير العنيف من الصراعات السياسية و الاقتصادية و الإعلامية .

و الإيديولوجية نجد أن الصراع العنيف، سواء كان الصراع مع النفس أو صراعا مع الغير، و سواء اتخذ هذا الأخير شكل العنف الاجتماعي أو شكل الإرهاب أو شكل الحرب السافرة،يكلف المجتمع البشري الكثير من الضحايا و التدمير بالإضافة إلى استفادة جزء كبير من الموارد البشرية و المادية في مجالات غير إنتاجية أو ضارة"الجيوش و الصناعات الضارة" مما ينعكس سلبا على قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته الأخرى وقدرته على تحقيق التنمية و التقدم و الإبداع و على العكس من ذلك ،فكلما قلت الصراعات بشتى أشكالها كلما ترسخت مبادئ و أبعاد الأمن البشري على ارض الواقع أكثر مما يدفع بعجلة و برامج التنمية البشرية إلى الأمام.

يبدو أن الصراع الصدامي أو العنف أعلى مشكلات المجتمع تكلفة و ضررا على مستوى التنمية البشرية في أي بلد من بلدان العالم يعاني من انعدام الأمن البشري بأبعاده المختلفة ،في حيث نجد اغلب بلدان العالم التي تتمتع بمستوى عل من التنمية البشرية أدركت حقيقة مفادها أن الأمن البشري يعد من أهم آليات تفعيل التنمية البشرية و تطويرها ، متخذة-هذه البلدان- إياه بعين الاعتبار في رسم سياستها العامة، و هنا تتجلى بوضوح أهمية و ضرورة الأمن البشري و ما يحمله في طياته من مبادئ التسامح و السلم، باعتباره نقيض للعنف وأحسن بديل للصراع الدامي و علاجه متجهة و خدمة برامج التنمية البشرية من جهة أخرى، فهو:

- ضرورة لحماية الإنسان و صون حقوقه التي تتعرض لانتهاك في حالات العنف و الصراع
- يستجيب لفطرة الإنسان في البحث عن الأمان و غريزته في طلب حفظ الذات
- ضرورة لتحرير الموارد البشرية و المادية من الاستهلاك الصراعي و توجيهها لحل مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية و البناء.
- ضرورة لتأمين الإنسان من استبداد الخوف به مما يشمل قدراته و يعوقه عن الإبداع الحضاري و الذي لا يتحقق على النحو الأمثل إلا في ظل الأمن و السلم.
- يساعد على الوصول للأهداف بتكلفة اقل و ييسر الوصول للحقيقة و الرجوع للحق إذا ما بان، بينما غالبا ما يتعسر الرجوع للحق في ظل الصراع.

- توجه و تآمر –مختلف الأديان-بمبادئه السامية لاسيما مبدأ التسامح و الذي يعد من أهم مبادئ ديننا الحنيف الدين الإسلامي، و مقاصد شريعتنا سواء في الكتاب أو السنة، كما دعى إليه الكثير من المفكرين و الفلاسفة بمقتضى الفعل[1]

هذه الأهمية تتأكد أكثر من خلال ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة سابقا **كوفي عنان Kofi ANAN**، بأن مفهوم الأمن البشري مفهوم شامل، شامل في أبعاده، و في أهدافه، و في مكنوناته، بمعنى أدق انه يحقق التكامل حتى مع و بين مفاهيم إنسانية عدة هدفها الأول و الأخير خدمة الفرد و ترقيته وتحقيق رفاهه كمفهوم السلام[*]، و مفهوم حقوق الإنسان، و مفهوم التنمية قائلا[2]:

> **يتضمن امن البشرية بأوسع معانيه ما هو أكثر من مراحل انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان و الحكم الرائد(الحكمانية)[*] و إمكانية الحصول على التعليم و على الرعاية الصحية،كفالة إتاحة الفرص و الخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، و كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفعل و تحقيق،النمو الاقتصادي ، ومنع الصراعات، و التحرر من الحاجة ، و التحرر من الخوف ،و حرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان (1)**

فالأمن البشري يعتبر من اهم الاليات المكرسة للابعاد الإنسانية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية المساهمة بدرجة كبير في تحسين و ترقية مستوى المعيشة و بالتالي الرفع من مستوى التنمية البشرية من خلال تحقيق مكوناتا و أبعادها و العمل على تفعيلها و استدامتها.

كما يعد الأمن البشري ضرورة أساسية ل ع السلاح و التنمية على حد سواء، على الصعيد الفردي والوطني و الإقليمي، باعتبار الدعامة الثالثة للصلة بين نزع السلاح و التنمية البشرية، فمن العسير تصور وجود دولة ترغب في تنمية منصفة و مستدامة في بيئة غير آمنة ،حيث جاء في الوثيقة الختامية لعام 1987 في الفقرة

---

[1])- عبد المالك منصور حسن المطيعي،"ثقافة السلم ضرورة:مفهومها و آفاقها"
**http://www.afkionline.org/Arabic/archives/sep.oct2004/massabi-htm** (2006/01/21)

[*])- الحكم الراشد: هناك عدة ترجمات لمصطلح "Good Governance" الحكمانية، الحكم الجيد، الحكم الصالح،حيث يظهر هذا المفهوم منذ عام 1989 في كتابات البنك الدولي في إشارة إلى كيفية تحقيق التنمية و محاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء ،ثم ما لبث أن اكتسب أهمية خاصة في مجالات الإدارة العامة و السياسات المقارنة،حيث قدمت له تعاريف عدة و عديدة ،منها تعريف UNDPبأنه:"مجموع العمليات و الهياكل التي تقود العلاقات السياسية السوسيو- اقتصادية بشفافية و مسؤولية"ويكمله تعريف معهد الحكمانية ب"كندا" بأنه: "لا يمثل وسيلة لتحقيق الفعالية التنظيمية فقط،و إنما يعتبر غاية في حد ذاته"
للتوسع أكثر راجع:

- زهير عبد الكريم الكايد،**الحكمانية:قضايا و تطبيقات**،القاهرة،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2003،ص 253
- سلوى شعراوي-جمعة،"مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع،إشكاليات نظرية،"**مجلة المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 249،نوفمبر 1999،ص 115/106.
- حسن كريم،"مفهوم الحكم الصالح"،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،السنة 27،العدد 309،نوفمبر 2004،ص ص 45-65.

[2])- كوفي عنان،"حلقة العمل الدولية بشان امن الإنسان في منغولوليا"،في اولان بائار8-10 ماي 2000
**http://www un.org/news/press alocs/2000/jsg/sm/7382(200 000508.sg sm7382**

14 منها:" أن تعزيز الأمن يمكن أن يهيئ من ناحية ظروفا تقضي إلى نزع السلاح، و أن يوفر من ناحية أخرى البيئة و الثقة الكفيلين بمواصلة التنمية بنجاح" (1)

فالأمن البشري بقيامه أساس ب ع السلاح و التنمية كليهما ،يضطلع بدور الوسيط،الذي يخدم كلا الميدانين على نحو يهيئ التقدم المحرز في أي منهما الظروف المواتية لحصول تحسن في الميدان الآخر.

حقيقة يساهم الأمن البشري بآلياته الفاعلة في خدمة و تحقيق التنمية البشرية، إلا انه في حالة غيابه-الأمن البشري- يحدث العكس، بمعنى أن تدهور الوضع الأمني يمكن أن تكون له نتائج ضارة على التنمية، والبيئة غير الآمنة يمكن أن تسفر عن تناقض فرص التنمية بجر المستثمرين و المانحين المناطق غير المستقرة وبتناقض الأنشطة الاقتصادية المحلية، الأمر الذي يعيق مسار التنمية و يتسبب في الإجهاد و التوتر و الصراع الاجتماعي ،و عدم الاستقرار الاقتصادي، و الأزمات الصحية، و التدهور البيئي، و شح الموارد، الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية و الفقراء اشد عرضة على العموم لتهديدات كل ضرب من الضروب ، والتهديدات غير العسكرية هي من بين الأسباب الجذرية لل اعات و أخطرها على محددات التنمية البشرية.

هناك ظروف، لاسيما في مجتمعات ما بعد انتهاء ال اعات، يكون فيها نزع السلاح شرطا أساسيا من شروط استتباب الأمن، هذا الأخير بدوره يعد شرطا أساسيا من شروط تحقيق التنمية و عامل دعم لها، لأنه يعزز السلامة و يهيئ بيئة آمنة تكون ضرورة أساسية للعودة بالأمور إلى طبيعتها ، كما يعد ضرورة لبناء الثقة في عملية السلام ، بما يمهد بذلك الأرضية للتنمية البشرية و يسمح باستئناف مختلف الأنشطة، اقتصادية ،اجتماعية،سياسية،عسكرية،ثقافية،و تيئ بذلك الظروف المواتية للتنمية البشرية المستديمة و للاستقرار.(2)

لا شك في أن التنمية السليمة عملية مستمرة، و لا يمكن ضمان الاستمرار إلا في جو من الاستقرار السياسي الذي يتحقق بكثير من العوامل ، في مقدمتها تلك الجهود التي يجب بذلها قطاع الأمن لمحاربة الإرهاب بشكل عام ، و الإرهاب الدولي بشكل خاص، الذي يعمل على زعزعة الأمن و الاستقرار في معظم المناطق التي ينتشر غيها، و بالتالي يعرقل مسار التنمية البشرية و يعود عليها بالسلب و لذلك فان عملية توفير الأمن تساعد على خلق جو من الاستقرار السياسي، الذي يشجع رؤوس الأموال في مختلف الىالات الإنتاجية، والخدماتية، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق تنمية اقتصادية، و اجتماعية، و ثقافية في إطار تنمية شاملة و هي التنمية البشرية المستديمة.(3)

مما يزيد من أهمية دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية و ترشيد أبعادها جوهر مكوناته-الأمن البشري-ذات البعد الارتياب-إذ لا يعني هذا الأخير بتقديم الحاجات الأمنية للأفراد المحتاجين فقط، بل يعزز أيضا كرامة الإنسان، فآفاق الناس تتجاوز كثيرا مجرد البقاء على قيد الحياة، بحيث تمتد إلى مسائل الحب

---

[1]- إدارة شؤون نزع السلاح، **تقرير الأمين العام، الصلة بين نزعا السلاح و التنمية في السياق الدولي الراهن** ، نيويورك،الأمم المتحدة،2005، ص 5

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة

[3]- احمد صالح العميرات، **الأمن و التنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية البشرية في ظل الظروف العولمة،** ط1،عمان، (د.م.ن)، 2002،ص 68.

والثقافة و الإيمان و التسامح و حماية مجموعة أساسية من الأنشطة و القدرات أمر جوهري لأمن الإنسان، ولكن هذا لوحده ليس كافيا، فأمن الإنسان يجب أن يرمي إلى تنمية قدرات الأفراد و المجتمعات لكي يختاروا اختيارات مستنيرة ويتصرفوا بما يخدم قضايا و مصالح في مجالات الحياة، و هذا هو ما يجعل من الإنسان يبدأ من الاعتراف بان الناس هم أنشط المشاركين في تحديد رفاههم، فهو يبنى على جهود الناس، مثل التنمية البشرية ،معززا ما يفعلونه من اجل أنفسهم ،يجعلهم يجدون الطرق التي تمكنهم من اخذ مصيرهم بيدهم، إذ عن طريق بناء المجتمع بمختلف مكوناته تجد المشاكل الأمنية حلولها، و في هذا دلالة واضحة على أن التركيز على الأفراد و التفكير في مصالحهم يعد مقاربة فعالة للوقاية من النزاعات و وضع الحلول.[1]

فأينما يتواجد العنف و احتمالات حدوثه يمنع ذلك تحقيق التقدم و أهداف التنمية، فمن المهم إذا زيادة امن الأفراد لجلب الاستثمار و الاستقرار و التنمية، لمدى الأثر الكبير و السلبي الذي يتركز التوترات سواء الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على التنمية البشرية ،بخلفها لشروط المجاعة في الدول الإفريقية كإثيوبيا و السودان، كما تؤدي كذلك النزاعات الاثنية إلى تزايد التدخلات العسكرية ،فتختلط بذلك جذور النزاع بالفقر.

بالإضافة إلى هذا تعمل مهددات الأمن البشري و على رأسها النزاعات و الحروب على تدمير المنشآت القاعدية الضرورية لإقامة تنمية بشرية مستديمة،المجاعات، و هجرة اللاجئين غير الشرعية، و عدم استقرار النظام الدولي، فمثلا الحرب الأهلية التي مست الموزمبيق خلال 16 سنة دمرت 40% من المراكز الصحية، و أثرت على القاعدة الصناعية لدرجة أن الإنتاج ما بعد الحرب لم يصل سوى 20% إلى 40 % من القدرة الإنتاجية لما قبل الحرب[2]، مما يجعل مستوى التنمية البشرية بها يتدنى إلى الأدنى المراتب سواء من ناحية وضع مؤشراتها الكمية أو الكيفية، و لاسيما هذه الأخيرة.

يعني الأمن البشري ،بمختلف تهديدات ومعوقات التنمية البشرية، و في هذا أيضا دلالة قوية على انه هناك علاقة تفاعلية بينهما، إلا أنني سأركز فيما يلي أو سأوجز تلك التهديدات في عنصرين و هما:

**1. يعنـى بالصراعات العنيفة:**

أيا كان شكل العنف سواء كان إرهابا أو جريمة أو حربا، فانه يزعج امن الناس و يعرقل مسار تنميتهم، فما يربو عن 800000 شخص يفقدون أرواحهم سنويا من جراء العنف الفتاك، وتستمر التأثيرات الكارثية للحرب عدة أجيال، فذكريات الصراع و الفقدان تدوم، مما يؤثر على قدرة الناس على أن يعيشوا معا في وئام،هذا من الناحية النفسية في إطار الحياة الاجتماعية فقط ناهيك عن الآثار

---

[1])- Ogata SADAKO ,"state security and human security";2001, **http:/www.humain security-chs.org/manser.htm**;(01.01.2006)

[2])- PNUD,**Rapport mondial sur le développement humain2002.appofondir le démocratie dans un monde fragmenté**;Paris :Economica ;2002,p16.

الجسيمة التي تنجم عن هذه الصراعات العنيفة من الناحية المادية و البشرية في آن واحد، مما يكلف الدول التي تعاني من هذا النوع من التهديدات أموالا طائلة من اجل إعادة الترميم و الإصلاح.(1)

**2. يعنى بالحرمان:**

يتعلق الأمن البشري أيضا بالحرمان، بدءا بالفقر المدقع و التلوث و اعتلال الصحة و الأمية انتهاء بغير ذلك من العلل(2). من بين مخاوف الفقراء الرئيسية الحوادث الكارثية و المرض -لمدى ما يسببه من خسائر لأرواح البشر- إذ نجم عنهما في سنة 2001اكثر من 22 مليون حالة وفاة،كان يمكن الحيلولة دون ذلك حدوثها بذا عن الحوادث الخطيرة و الأمراض سواء كانت مزمنة أو غير مزمنة، و لا تقل خطورة الحرمان من التعليم عن ذلك،حيث يعود سلبا على امن الشعب و تنميتها ،فبدون تعليم لا معرفة و لا ثقافة و لا بحث علمي و نحن جميعا ندري مدى أهمية هذا كله في عمليتي استتباب الأمن و توفير أبعاده لاسيما البشرية و العلمية و الثقافية منها، و تحقيق التنمية البشرية القائمة على دعامات أساسية أهمها دعامة العلم و المعرفة،فبدون التعليم يصبح الرجال و النساء على وجه الخصوص في وضع سيء كعمال منجين، و كآباء و أمهات، و كمواطنين قادرين على التغيير الاجتماعي ، و بدون الحماية الاجتماعية يمكن أن يؤدي الضرر الشخصي أو الانيار الاقتصادي، إلى دفع الأسرة إلى العيش في فاقة و في يأس و كل هذه الخسائر تؤثر في مسار التنمية البشرية، و في قدرتم على الدفاع عن أنفسهم(3)

يعتبر الأمن البشري نج متكامل، من شأنه أن يجعل الموعة المتكاملة من أوجه حرمان الإنسان و المؤثرة على النهج التنمية البشرية،لصالح جميع الناس، فهو نج لا يهتم بحماية اللاجئين من العنف المستمر فقط، بل يهتم أيضا بصحتهم و سبل عيشهم و يركز على توفير التعليم الأساسي للفقراء –التي تعد من أهم المؤشرات قياس التنمية البشرية- يركز أيضا على التعليم الأساسي المأمون الذي يقوي التمع المدني و يوجد أو يخلق مجتمعات متسامحة، و لا يركز على السلام مع استبعاد التنمية، لان السلام و التنمية كلاهما ليسا مهمين فحسب، بل هما مترابطان ، و لا بد من تتبع السلسلة التي تبدأ من الفقر و الحرمان و تنتهي بالصراعات العنيفة-و العكس- بعناية،فالحرمان مستمر في بلدان لا تندلع فيها الصراعات و الصراعات تندلع في بلدان تنعم برخاء نسبي.

الحرمان و المعاملة غير المتساوية قد لا يولدان تمردا على الفور و لكن من الممكن أن يبقيا في ذاكرة الناس و أن يؤثر في مسار الأحداث بعد ذلك بوقت طويل، بينما يأتي قادة الصراعات في اغلب الأحيان من شرائح التمع الأكثر رخاء، كما يمكن أن يهيئ الفقر تربة خصبة لتجنيد **"الجنود السائرين على الأقدام"**، الذين يشتبكون في قتال عنيف.(4)

---

1)- Commission sur la sécurité humain;**Rapport de la commission sur la sécurité humain: la sécurité humain maintenant**;paris: presse de sciences PO, 2003,p23

2)- **I dem**

3)- **I dem**

4)- Commission sur la sécurité humain,**OP cit**,P25

إن الحروب من أهم دلالات اللأمن البشري، فهي تدم كل البنى الأساسية للتنمية البشرية، تدمر حياة البشر وتترك ندوب لدى من يبقون على قيد الحياة ، فهي تدمر كل ما هو مادي، تدمر المنازل ،الأصول الاقتصادية، و المحاصيل و الطرق و المصارف و شبكات المرافق العامة، كما تدمر كل ما هو نوعي وحضاري، تدمر عادات الثقة التي تشكل أساس معاملات الأسواق و الانتماءات السياسية الواسعة النطاق، و كل البنايات ذات الصلة بحضارة و ثقافة تلك الشعوب، و يزيد الفقر إلى حد كبير في الغالب، و في أثناء الصراعات يمكن أن تؤدي العصابات و المافيا و أنشطة السوق السوداء إلى زيادة أوجه انعدام الأمن، و قد تلجأ الحكومات إلى تخفيض النفقات الاجتماعية و قد يتباطىء النمو في مراتب متدنية و مؤشرات غير فعالة و مكونات ضعيفة، حتى بعد انتهاء الصراعات،تبقى تواجه البلدان نفقات هائلة لإعادة بناء أصولها و أسواقها، كما أن الصراعات عرضة لان يتكرر مما يزيد من تعميق هوة تديدات و معوقات التنمية ـ هذا كله راجع بالدرجة الأولى إلى انعدام الأمن البشري و بكل أبعاده، و هنا يبرز الوجه الآخر للأمن البشري في حالة غيابه، فلا يمكن هذا الأخير آلية تفعيل للتنمية البشرية بقدر ما يكون عائق لها في هذه الحالة[1].

فأوجه انعدام الأمن البشري التي تدد بقاء الإنسان على قيد الحياة أو تدد سلامة الحياة اليومية أو تمس بالكرامة الطبيعية للرجل و المرأة، أو تعرض البشر لشكوك المرض و الأوبئة أو تعرض المستضعفين للفاقة المفاجئة المرتبطة بالانتكاس الاقتصادي يجعل من الأمن البشري ضرورة لحماية الناس من هذه المخاطر و تمكين الناس ليصبحوا قادرين على مواجهة المخاطر ن و التغلب عليها إن أمكن من اجل دعم التنمية البشرية و دفعها إلى الأمام .

من خلال ما سبق ذكره، نلاحظ أن الأمن البشري كما يعد شرطا أساسيا و آلية ضرورية في عملية تفعيل التنمية البشرية، يستطيع أن يكون عكس ذلك إذا ما أهملت أبعاده و همشت مكوناته عند رسم السياسات التنموية لأي بلد من بلدان العالم لاسيما بلدان العالم الثالث و عدم أخذها بعين الاعتبار ، مما يجعلها من اكبر مهددات التنمية البشرية عوض أن تكون-أبعاد الأمن البشري- من أهم أساليب تحقيقها ، و حتى وإن تحققت هذه التنمية دون توافر شرط الأمن البشري ستكون حتما تنمية بشرية عرجاء، و الواقع المعاش في البلدان الفقيرة كدول إفريقيا جنوب الصحراء يؤكد على ذلك.

هذا كله يدل على الأمن البشري اثر كبير في تحديد المستوى التنمية البشرية و تفعيلها، فالأمن البشري كفكرة، يكمل تكامله مثمرة المنظور التوسعي للتنمية البشرية بابتلائه اهتمام مباشرا لما يسمى بعض الأحيان"**المخاطر المصاحبة للانتكاسات**" على حد تعبير **امارتياسن Amartyasen** ،الذي أسانده في رأيه هذا قائلة بان الأمن البشري كفكرة وواقع ضرورة حيوية للتنمية البشرية و الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأنه ليس مفهوما دفاعيا كما هو الحال بالنسبة لأمن الحدود أو الأمن العسكري، بل مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة بنوعيها، المطالب أو الاحتياجات المادية"الكمية"،كمطلب الغذاء على

---

[1])- Commission sur la sécurité humain,**OP cit**,P26.

الخصوص الغذاء الضروري منه، فالأطفال مثلا في المناطق الفقيرة و التي تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية والتنموية في آن واحد لا يجدون حتى الحليب و الذي يعد أكثر من ضروري لهذه الفئة، بالإضافة إلى المطالب أو الاحتياجات اللانسانية"الكيفية" كالحرية، وحق المشاركة سواء في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، و الحق في التنمية، أو بتعبير شامل الأمن البشري هو تمتع أفراد التمتع بممارسة و اكتساب حقوقهم المادية و غير المادية و جعلها تبرز في الواقع من خلال تطبيق برامج التنمية البشرية .

كما يلعب الأمن البشري دورا أساسيا في تحقيق و تفعيل التنمية البشرية، تلعب هذه الأخيرة بدورها دورا هاما في توفير الأمن البشري و ترسيخ أبعاده و فيما يلي سأسلط الضوء على الاتجاه الثاني في هذه العلاقة،و هو علاقة التنمية البشرية بالأمن البشري.

**2- دور التنمية البشرية في تعزيز الأمن البشري:**

إن نج التنمية البشرية حقق الكثير لإثراء و توسيع الأدبيات التي تتناول موضوع التنمية فقد ساعد خصوصا على نمو أشياء جامدة من مستلزمات الراحة، من قبيل السلع التي تنتج(و التي تنعكس في الناتج المحلي الإجمالي أو في الناتج القومي الإجمالي) إلى نوعية و ثراء حياة الإنسان و استقرارها، الذين يعتمدان على عدد من التأثيرات لا يمثل إنتاج السلع إلا واحدا فقط منها، بمعنى أنا لم تعد تركز في مضمونا على التحرر من الحاجة فقط بمعنى الحاجيات المادية فقط بل أصبحت تولي أهمية حد كبيرة للحاجيات غير المادية، و لم تعد تعبير الإنسان كوسيلة للوصول إلى التنمية و تحقيق النمو فحسب،بل أصبح الإنسان صانع التنمية و هدفها، و هذا يظهر عملية الترابط بنقاط الالتقاء و التقاطع بين الأمن البشري و التنمية البشرية، فهذه الأخيرة وسيلتها الإنسان و هدفها أيضا الإنسان انطلاقا من العبارة السائدة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"تنمية الناس،من اجل الناس، و بواسطة الناس"، و من الأمن البشري بدوره يهتم بالإنسان و بحاجياته المادية و غير المادية تعبر عنها مكوناته المتمثلة أساس في مكونين أساسيين التحرر من الخوف ن و التحرر من الحاجة، هذا الآمن في آن واحد ، فالتنمية البشرية بذه المبادئ و الخصائص تعتبر اكبر محفز لدفع الإنسان إلى الاهتمام بالأمن البشري بأساليب تحقيقيه و آليات تفعيله ،لأنا –التنمية البشرية- تخلق له البيئة الملائمة للعمل و الإبداع و ترسيخ الأبعاد المختلفة للأمن البشري و تشعره بالأمان.

التنمية البشرية تعني أيضا بإزالة المعوقات المختلفة أو تقيد حياة الإنسان و تحول دون ازدهارها و على أوجه الخصوص ومعيقات الأمن البشري، وقلة من هذه الاهتمامات يعبر عنها دليل التنمية الذي يكثر استخدامه، والذي كان بمثابة شعار نج التنمية البشرية، و لكن نطاق و مدى ذلك المنظور كانا الدافعين إلى تغطية معلوماتية واسعة ترد في تقرير التنمية البشرية السنوي[1]،الذي يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر كل تقرير التركيز على محور من أهم محاور والقضايا التي تتم الإنسانية و يحاول الربط بينها القضية قضية التنمية البشرية دلالة على شمولية هذه الأخيرة و مدى أهميتها في تحقيق الرفاه الاجتماعي و الإنساني.

---

[1])- Commission sur la sécurité humain,**OP cit**,P26

العالم لا يمكن أن يكون في حالة سلام إلا إذا توفر للناس الأمن في حياتم اليومية، و صراعات المستقبل قد تكون داخل الأمم و ليس صراعات فيما بينها و هذا ما يلاحظ جليا في العقدين الأخيرين و التي لا تزال أخطارها و تديداتا –الصراعات الداخلية- تلوح إلى اخطر و ابعد من ذلك، حيث ستكون جذورها العميقة الحرمان الاجتماعي و الحرمان الاقتصادي المتزايد و التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية المتزايدة، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن التنمية البشرية لها الدور الكبير في استتباب الأمن و بالتالي المساهمة بطريقة أو بأخرى في الرفع من مستوى الأمن البشري و تحسين أوضاعه بترسيخ أبعاده و إرساء مكوناته، و على العكس ففي حالة غياب التنمية البشرية و عدم تمتع الناس بحقهم في التنمية فهذا سيؤدي لا محال إلى خلق بيئة لا آمنة غير مستقرة و على جميع الأصعدة لاسيما الاجتماعية و الاقتصادية منها، مما يجعل من الأمن البشري غاية بعيدة المنال، فالسعي إلى تحقيق الأمن البشري في هذه البيئة يكمن في التنمية و ليس في الأسلحة.(1)

ففكرة التنمية البشرية على عموميانا، ذات خاصية صمود قوية، بالنظر إلى أنا تتعلق بالتقدم و التعزيز، فهي تسعى إلى غزو ارض آمنة، جديدة لصالح تعزيز حياة الناس، و شديدة التفاؤل بحيث تركز على ما يلزم من ضروب الدفاع حتى النهاية لتأمين ما يجب حمايته فهنا تصبح فكرة الأمن البشري هامة على وجه الخصوص(2).

وبوجه أعم لن يتسق لتمع الأمم المتحدة إن يحقق أيا من أهدافه الرئيسية لا سلام، و لا حماية البيئة و لا حقوق الإنسان و لا ديمقراطية أو حرية، و لا خفض معدلات الخصوبة، و لا التكامل الاجتماعي، إلا في سياق تنمية بشرية مستديمة تفضي إلى تحقيق الأمن البشري

لم تعد المسألة مجرد حماية الإنسان من العنف في إطار النظام العالمي الجديد، و على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، بل العمل على تفادي الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق التنمية البشرية التي تق من الـ اعات، فتضمن بذلك الأمن و الاستقرار ، الداخلي للدول كذا العالمي للنظام الدولي.و قد أكدت الأمم المتحدة من خلال البرنامج على أن هناك جذور اقتصادية للـ اعات و الحروب تختلط بجذور الفقر، الذي يعد من اكبر معوقات التنمية البشرية و مهددات الأمن البشري.

تضمن التنمية البشرية في مضامينها إقامة إجراءات وقائية من الـ اع، فالمحتوى الذي يمكن أن يظهر فيه الـ اع والعوامل المحفزة على ذلك قد تكون مرتبطة بتهديدات تمس الكرامة الإنسانية، نقص المياه و الغذاء، السكن والتربية، كما يؤكد على ذلك **جوزيف ناف Josef NAF** بقوله:(إن المفتاح الحقيق صورته الحقيقية التنمية البشرية المستدامة التي لا يمكن فصلها عن مهددات اندلاع الـ اعات خاصة الداخلية منها، إذا تحقيق التنمية البشرية يعني القضاء على ظاهرة تفجير الـ اعات الخاصة منها الداخلية)(3).

فالتنمية البشرية تعد بمثابة الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن البشري إلى جانب ما يطلق عليه بالقوة اللينة، إذ تعد هذه الأخيرة اقل تحولية، و اقل قهرية و اقل ملموسية كما يلاحظها جوزيف ناف، و المرتبطة **بالأمن اللين**

---

1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، المرجع السابق الذكر، ص 1

2)- Commission sur la sécurité humain,**OP cit**,P26

3)- فريد حموم، **المرجع السابق الذكر** ،ص 167

**Soft security**، الذي يعنى بالتهديدات المباشرة أي العسكرية[1]، كما تعد التنمية البشرية النموذج الأمثل لمواجهة التحدي المتنامي الذي يمثله الأمن البشري، متجاوزا فكرة النمو الاقتصادي باعتباره وسيلة وليس غاية، و يعمل على حماية فرص حياة الأجيال المقبلة و كذلك الأجيال الحاضرة و يحترم النظم الطبيعية التي تتوقف الحياة كلها عليها.

إن نموذج التنمية البشرية المستديمة يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتم إلى أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و حتى الأمنية منها، كما يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، و لا يستـ ف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، و لا يدمر ثراء الطبيعة بل يعمرها و يحافظ عليها، من اجل إثراء الحياة البشرية و جعل الناس يتمتعون بكل أشكال الأمن و لاسيما الأمن الثقافي، و العمل على أمنها[2].

كما تعالج البشرية المستديمة أيضا الإنصاف داخل الجيل الواحد و الإنصاف فيما بين الأجيال تحقيقا للعدالة والمساواة و الحماية و التمكين و التي تعد من أهم مكوناتا و في نفس الوقت تعد حق من حقوق الإنسان الاجتماعية و السياسية، حيث تمثل عملية احترام حقوق الإنسان لب حماية امن الإنسان و جوهره، و تلعب بذلك حقوق الإنسان دور الوسيط الجامع بين التنمية البشرية و الأمن البشري، باعتبارهما من أهم الحقوق الواجب توافرها للإنسان من اجل الرفع من مستوى معيشته و حفظا لكرامته، و هذا الصدد يشدد **إعلان فينا** لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1993 و يؤكد في محاوره على عالمية و ترابط حقوق الإنسان بجميع الناس، ولابد من التمسك بذه الحقوق على نحو شامل أي التمسك بالحقوق المدنية و السياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، كما هو معلن في الاتفاقيات و البروتوكولات الملزمة قانونا، المنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948.

انه لمن المهم جدا في عنصرنا هذا، عصر الصراعات و الحروب حقوق الإنسان و التدخل و الحصار الاقتصادي و معاناة الشعوب من مخاطر أصبحت تمس أمنهم الشخصي أكثر من أي وقت مضى، الجمع بين مفاهيم إنسانية تنطلق من الإنسان لتصل إلى الإنسان، بمعنى وسيلتها الإنسان و بمعنى أدق هو محورها الرئيسي و في نفس الوقت غاية أو هدف، و في هذا دلالة على قوة الربط إلا و هو الإنسان بين مفهوم الأمن البشري وحقوق الإنسان و التنمية البشرية، إذ يعزز كل منهما الآخر، حيث يساعد الأمن البشري على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، و يدعم التنمية البشرية، هي الأخرى تعمل على تحقيقه بترسيخ و تكريس مبادئ حقوق الإنسان، و في مقدمتها نجد الحق في الأمن و الاستقرار و السلم، أما حقوق الإنسان و تحقيق تنميته؟ بمعنى أن كليهما يكرسان مبدأ حقوق الإنسان، و فكرة الواجبات و الالتزامات تكمل الاعتراف بأهمية

---

[1])- عبد النور بن عنتر ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة: دار الأهرام التجارية،المجلة 40،العدد160، أفريل 2005، ص61.

[2])- Commission sur la sécurité humain,**OP cit**, P30-31

التنمية و الأمن البشري؟ أخلاقيا و سياسيا، علما بأن فكرة الواجبات و الالتزامات تعد من أهم مضامين حقوق الإنسان و أبعادها[1].

بناءا على التحليل السابق، يتضح من الوهلة الأولى بأنني حاولت توضيح العلاقة بين الأمن البشري و التنمية البشرية عبر قسمين، محاولة مني تبيان مدى تأثير كل متغير في الآخر على حدا، حيث تناولت في القسم الأول دور الأمن البشري في تحقيق التنمية البشرية أما القسم الثاني فتناولت فيه الدور الثاني و هو دور التنمية البشرية في تعزيز الأمن البشري لأصل إلى نتيجة مفادها أن الأمن البشري كالتنمية البشرية كلاهما يعنى بسلامة الإنسان و بحرياته الأساسية التي يتمتع بها الناس، فكلاهما معنيان أساس بحياة البشر-أي بطور العمر، و التعليم و فرص المشاركة- و لكن نظرتما إلى الأهداف المشتركة تختلف، فالتنمية البشرية ترتكز على تحقيق النمو وتوزيع أرباحه مناصفة بين الناس، في حين أن الأمن البشري يتجاوز ذلك و يعتني بالظروف التي تدد البقاء على قيد الحياة و يتواصل الحياة اليومية و بضمان كرامة البشر، فهو يصف حالة من التواجد تحقق الحاجات المادية، و تصون الكرامة الإنسانية، ما حذا ببعض المفكرين إلى تسميته **"الأمن الناعم"** لكونه يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية حاجياته الروحانية والوجدانية[2]، إذ يوجد اتفاق بخصوص وجود فارق نوعي"بين الأمن البشري و التنمية البشرية،حيث يكون الأول شرطا أساسيا لكنه غير كاف للثانية، و إذا كان بإمكان الأمن البشري أن يغطي أكثر المخاطر حاجة للمعالجة ، فان التنمية تعني بالسعادة الـتمعية".

بطبيعة الحال فان هذا الفارق لا يعن بالضرورة وجود تعارض أساسي بين محور تركيز الأمن البشري و فحوى نج التنمية البشرية و بالتالي لا صلة بينهما، بل على العكس من ذلك، فهذا الفارق النوعي ما هو إلا ترجمة حقيقية لعناصر أو ميزات العلاقة بين مفهومين و القائمة أساسا على نقاط اختلاف و تشابه أو تقاطع علما بان هذه النقاط سواء كانت نقاط اختلاف أو تشابه لا تحد من دور كليهما في تحقيق الآخر او التأثير عليه، فالتنمية البشرية مثلا بوصفها خطة للنمو الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي الشامل تفترض سيادة الأمن، كذلك فان سيادة الأمن تفترض إشباع احتياجات الناس الأساسية المادية و غير المادية[3]، و في هذا تأكيد على أن هناك علاقة جدلية تفاعلية بينهما، و هذا ما أكده **روبرت ماكنمارا** أن الأمن هو التنمية وبدون

---

[1])- Commission sur la sécurité humain,**OP cit**, P 4

[2])- مهدي الحافظ، "الأمن الناعم و صيانة كرامة البشر"، **مجلة العربي**،الكويت،العدد535 ، جوان 2003، ص78

[3])- نبيل السمالوطي،**التنمية بين الاجتهادات الوضعية و الدينية،دراسة مقارنة**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص 28.

تنمية لا يمكن أن يكون هناك **أمن** قائلا:

> **أي مجتمع بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري فان الأمن معناه التنمية، و الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان قد يشملها، إلا أن الأمن يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام و الاستقرار، و إذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فان النظام و الاستقرار يصبحان أمرا مستحيلا، و السبب في استحالتهما أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية خاضعة للإحباط، ورد الفعل ما هو إلا نتيجة حتمية نابعة من هذه الطبيعة و هذا مالا نفهمه دائما و لا تفهمه حكومات الدول التي تتطور الى دول عصرية (1)**

هناك إذا قوة ارتباط بين الأمن البشري و التنمية البشرية، و أن العلاقة بينهما هي علاقة تفاعلية جدلية مطردة و متلازمة، فلا يمكن أن تتوفر فرص نجاح التنمية البشرية في غياب الأمن و الاستقرار، و أن الأمن و الاستقرار في أي دولة يكسبها ثقلا و احتراما و إعجابا على الأصعدة المحلية و الدولية، و يعزز مصداقيتها و الاستماع إلى كلمتها و مطالبها و احتياجاتنا و في هذا المناخ يعمل التخطيط الارتيادي على استشراف المستقبل، والإلمام بظروف الزمان و المكان و الخصوصيات بغية المحافظة على المكتسبات و تفعيل الايجابيات، بما يحقق آمال وتطلعات الإنسان نحو غد أفضل، و إن كل ضرب من ضروب الإبداع و الفنون و الآداب، و الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية و السياسية و الترفيهية و السياحية، لا يمكن أن تزدهر إلا بتحقيق الأمن و الطمأنينة في ربوع الوطن و بين سكانه و مختلف فئاته. (2)

مما سبق استخلص أن هناك علاقة جدلية و تفاعلية بين الأمن البشري و التنمية البشرية، فكل منهما له أثر على الآخر، و لا يمكن أن يوجد الأول دون الثاني، كما لا يمكن تحقيق المتغير الثاني دون الأول، و على هذا الأساس يعد الأمن البشري و التنمية البشرية بشكل عام وجهان لعملة واحدة لا غنى لبعضهما عن البعض الآخر بأي حال من الأحوال فكل أمة بحاجة إلى نهضة تنموية شاملة في جميع المجالات و هذه النهضة تحتاج تخطيط و التخطيط يعتمد على معرفة العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الإمكانات المتاحة و المتوقعة و بعد ذلك تأتي مرحلة التنفيذ، و التنفيذ يحتاج إلى توافر الأمن و الاستقرار، فالأمن البشري إذا يلعب دورا أساسيا في تحقيق و خدمة التنمية البشرية بأبعاده المادية و غير المادية و المميزة و التي تجعله من أهم آليات تفعيلها –التنمية البشرية- بدورها تلعب التنمية البشرية دورا جد مهم في عملية تعزيز الأمن البشري و تحقيق أبعاده، بأساليبها الفاعلة و التي لها الأثر الكبير على الرفع من مستوى أو تحسين أوضاع الأمن البشري بصفة عامة، فمن الضروري إذ عند رسم أي سياسة عامة تهدف في محاورها إلى ترقية الإنسان و تحقيق رفاهه الاجتماعي.

---

[1])- روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، (ترجمة:يوسف شاهين)،القاهرة: المطبعة الثقافية للهيئة المصرية للتأليف والنشر،1970، ص 125.

[2])- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، "تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي"،**الندوة العلمية الثالثة والأربعون** 24-26 فيفري 1997 ،الرياض: ردمك،1998، ص 113-114

## الخلاصة و الاستنتاجات:

لقد تطرقت في هذا الفصل إلى البعد النظري و المفاهيمي لمفهومي الأمن البشري و التنمية البشرية و العلاقة بينهما، و عليه خرجت بالنتائج العلمية الآتية:

- يعتبر مفهوم الأمن البشري مفهوما حديثا نسبيا، و لكن واسع الاستعمال و حظي باهتمام عالمي واسع، خاصة مع تبن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم منذ التسعينات و بالضبط في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، حيث تضمن محوره الرئيسي الأبعاد العالمية للأمن البشري، و يعود الفضل الأكبر في إثارة الوعي حول المفهوم إلى **الدكتور محبوب الحق** الذي يعد من اكبر مهندسي مفهوم التنمية البشرية و الأمن البشري.

- إن مصطلح الأمن البشري يفتقد إلى مفهوم محدد أو تعريف جامع يمكن الرجوع إليه أو تقديره بشكل قاطع، إلا انه يركز في جوهره على الإنسان، حيث يعني فيما يعنيه،حماية الحريات الحيوية و حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد و المواقف الخطرة، و ذلك ببناء قدراتهم و تطلعاتهم، كما يعني أيضا خلق النظم التي توفر الناس المقومات الأساسية لسبل العيش و البقاء وصون الكرامة.

- للأمن البشري مكونين أساسيين مترابطين و متكاملين و هما: **التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة**، حيث يشير المكون الأول إلى كل ما هو مادي، في حين يشير المكون الثاني إلى كل ما هو نوعي أو كيفي، بمعنى الأمن البشري يسعى في مضامينه إلى توفير كل الاحتياجات المادية و غير المادية للإنسان من اجل رفع مستوى معيشة و ترقيتها إلى الأفضل.

- للأمن البشري مجموعة من الإبعاد، بعضها كمي و بعضها الأخر كيفي، و تتمثل النواحي الكمية للأمن البشري في تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان، في مستوى الطعام، المأوى التربية العناية الصحية، و هي أساسية لبقاء الإنسان، أما النواحي النوعية للأمن البشري فتتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية، و التي تشمل الحرية الشخصية، و تسيير أمور الحياة الخاصة و التمكين من المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية.

- الأمن البشري بمكوناته و إبعاده، يكمل امن الدولة و يقدم التنمية البشرية و يعزز حقوق الإنسان، يكمل امن الدولة بتركيزه على الإنسان و بمعالجة المخاوف التي لم تعتبر تهديدا لأمن الدول، كما انه بتركيزه على المخاطر المتعلقة بالمعوقات، فانه يوسع منظور التنمية البشرية متخطيا مفهوم النمو المتكافئ و احترام حقوق الإنسان هو في صلب حماية الأمن البشري

هذه أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها انطلاقا مما تناولته في المحور الأول من هذا الفصل، و فيما يلي سأرصد أهم الاستنتاجات المتعلقة بالمحور الثاني في النقاط الآتية:

- لقد تعددت تعاريف التنمية البشرية بتعدد زوايا النظر إليها، إلا أن جل التعاريف تتجه نحو اعتبار التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات، و هي تنمية الإنسان و من اجل الإنسان و من قبل الإنسان.

- تطور مفهوم التنمية من تنمية ذات بعد اقتصادي إلى تنمية بشرية ذات بعد إنساني ترتبط بمؤشرات الفقر، وفرص المشاركة وغيرها، و أصبحت بعد ذلك مرتبطة ببعد بيئي و استدامة التنمية ضمن مفهوم التنمية البشرية المستديمة، غير أن هذا لا يعن أن البعد البشري كان غائبا عن الفكر في بداياته، إلا أن التعمق في مضمونه اكتسب ثقلا متزايد بعد أن أولاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عناية خاصة، جعلت يخصص له فريقا من الباحثين، و يضمن ناتج عملهم تقارير كان الانتظام صدورها سنويا منذ عام 1990 إلى يومنا هذا، فضله في اجتذاب الأنظار إلى هذا المدخل المهم"المدخل الإنساني" إلى قضايا التنمية.

- تتضمن التنمية البشرية المستديمة مجموعة من الأبعاد و المكونات، المترابطة و المتفاعلة فيما بينها، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات تتم من خلالها عملية قياس التنمية البشرية و التي كانت تنحصر في بداياتا على مؤشر دليل التنمية البشرية لتتطور مع مرور الزمن و الأحداث إلى مؤشرات تركز على الحريات الأساسية، وفرص المشاركة، و الاهتمام بنوع الجنس و غيرها من نتائج المحورين معا تؤدي بي إلى رصد أهم نتائج المحور الثالث، والمتعلقة أساسا بالعلاقة الجدلية التي بين النمو البشري و التنمية البشرية، ،أوجزها باختصار فيما يلي:

هناك اتفاق بخصوص وجود فارق نوعي بين الأمن البشري و التنمية البشرية حيث يكون الأول شرطا أساسيا و لكنه غير كاف للثانية، و إذا كان بإمكان الأمن البشري أن يغطي أكثر المخاطر حاجة للمعالجة، فان التنمية تعنى بالسعادة الجزئية، إلا أن كليهما يهتم بالإنسان كمحور أساسي وهدف أو غاية في آن واحد، كما يعد الأمن البشري من أهم آليات تفعيل التنمية البشرية و الرفع من مستواها من خلال أبعاده المختلفة و المترابطة فيما بينها،كما لا يمكن أن يتحقق الأمن البشري بمنأى عن التنمية البشرية التي تعد من أهم أساليب تحقيقه، للوصول معا إلى حماية الإنسان وصون كرامته بتوفير له الحاجيات المادية و غير المادية، و على هذا فالعلاقة الجامعة بينهما،هي علاقة جدلية، و تفاعلية متكاملة،كل منهما يخدم الآخر و يساهم في تعزيزه و تطويره.

# الفصـــــل الثانــــــي

# الإطـار التحليلي لواقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي (1990- 2007 )

## الفصل الثاني :

# الإطار التحليلي لواقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي 1990 / 2007

لقد أدركت معظم البلدان العربية الإسلامية ، منذ إسترجاع سيادتا الترابية كغيرها من الدول النامية مدى أهمية التنمية البشرية و خطورة دورها بوصفها مصدر قوة عملية البناء الإقتصادي و الإجتماعي من بل و دافعها أو محركها و محسنها و مجددها في الزمن من بعد خاصة في ظل التحولات الشاملة في منظومة الحياة في مجموع دول العالم أغنيائه و فقرائه ، المتقدمة و المتخلفة في ذات الوقت وإن اختلفت المرجعية و المنطلقات من جهة ، و الدواعي و الأهداف من جهة ثانية ، فضلا عن الإمكانيات الكمية و الكيفية لكل دولة .

لتزداد هذه الأهمية مع مطلع التسعينات بتغير خريطة العالم في مختلف جوانبها أو حدودها لاسيما الحدود السياسية و الإقتصادية و الأمنية منها هذا من جهة ، و تزامنا مع صدور تقارير خاصة بالتنمية البشرية وربطها بمعظم القضايا و المفاهيم التي لها دور و أهمية في تفعيلها و الدفع با إلى الأمام من جهة أخري و لعل في مقدمتها نجد الأمن البشري، هذا المفهوم الذي يعد من أهم محاور أجندة العلاقات الدولية لما تعانيه معظم الدول من إضطرابات أمنية و عدم الإستقرار بما فيها الأقطار العربية الإسلامية و للدور أو العلاقة الجدلية التي تربطه بالتنمية وتأثير كل منهما في الآخر .

أمام هذه التطورات الدولية الخطيرة و ما أفرزته من متغيرات و سياسات جديدة حتمت على معظم البلدان من بينها الدول العربية الإسلامية ، تبنى هذه السياسات و مسايرة الأحداث الدولية الراهنة و محاولة التكيف معها وفقا للسياسات الداخلية ، حيث تعد سياسة التنمية البشرية و الأمن البشري من أهم السياسات التي تتبناها الدول العربية الإسلامية بغية دفع عجلة التنمية و إستتباب الأمن بصورة متوازية صالحة للتواصل حاليا ومستقبلا.

هذا ما أحاول التطرق إليه و معالجته في هذا الفصل و من خلال ثلاثة محاور أساسية و هي:

- **محددات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي.**
- **تشخيص حالة التنمية البشرية بالبلدان العربية الإسلامية**
- **تقويم حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية في علاقتها مع الأمن البشري**
- **الخلاصة و الاستنتاجات**

# محددات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي

لقد عاش العالم العربي الإسلامي خلال العقدين الأخيرين سلسلة من الأحداث و الهزات من جراء إقحامه في صراعات مفتعلة ، جعلت الأمة العربية الإسلامية تمر عبر نفق غير مضيء منذ مطلع التسعينات تتداخل وتتضارب في الأوضاع الأمنية و الأوضاع التنموية و تزداد حدة نتيجة قلاقل أمنية متعددة، و أوضاع إقتصادية و إجتماعية متردية خلقت بيئة عربية إسلامية غير آمنة راح ضحيتها أناس أبرياء مؤدية في نفس الوقت إلى زعزعت الأمن البشري بكل أبعاده

أمام هذه الأوضاع المزرية التي وصلت إليها معظم الأقطار العربية الإسلامية سعت هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة في إطار الإصلاح و التغيير و التجديد إلى الأحسن حماية للإنسان العربي الإسلامي و تأمين حياة كريمة له إلى الرفع من مستوى الأمن البشري بالتركيز على أهم أبعاده و مؤشراته، وهذا ما سأحاول دراسته في هذا المحور مركزة فيه عن أهم مؤشرات الأمن البشري بالعالم العربي الإسلامي مستندة في تحليلي هذا على بيانات تقارير التنمية البشرية طيلة الفترة الممتدة من عام 1990 إلى 2007 لتشخيص حالة الأمن البشري ، فيا ترى ماهو مستوى الامن البشري بالعالم العربي ؟ و هل هناك تحسن أو أي تقدم في مؤشرات وأبعاد الأمن البشري بالأقطار العربية الإسلامية في السنوات الأخيرة مقارنة بفترة التسعينات؟

مما سب ذكره في الإطار النظري يتبين أن المقصود من مفهوم الأمن البشري إنما يتعلق أساسا بالرغبة في البقاء و الحق في الحياة لأعضاء الأسرة الإنسانية ، و بالتالي غياب أو إنعدام الأمن هنا فيه تديد الحياة أو خطر الموت سواء كان ظلما أو جبريا أو حتى مصادفة إذ تتعدد الأشكال و الموت واحد، أما إذا تحدثت عن المفهوم الأقل إضرارا أي استمرار الحياة لكنت بنوعية رديئة فسيكون علي تناول أبعاد أخرى للسلامة الإنسانية في جوانبها الحياتية المتنوعة الصحية النفسية الثقافية و الروحية و غيرها ليغطى بذلك مجالا واسعا يمتد فيها بين أثر إدمان المخدرات ، و أثر الأمراض المزمنة و ما بينهما من بنود لا حصرية تتعلق بالحياة الإنسانية في حدودها الموجودة و في آفاقها المحتملة إلى الأحسن أو إلى الأسوأ أو كليهما.

كما سبق لي و أن أشرت في ذات الإطار ، أن قضية الأمن البشري طرحت في مطلع التسعينات بشكل جلي، من قبل أدبيات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) و انصبت البيانات و الأفكار حول تدهور كل من مكونات و مؤشرات الأمن البشري في مختلف أنحاء العالم، شماله و جنوبه، إلا أنه – حسب معلوماتي– لم تنتشر إلا محاولات قليلة جادة عن هذه القضية في الوطن العربي، و التي تكاد تنعدم في العالم العربي الإسلامي، و إن وجدت فهي دون تعمق لدراسة تردي و إختلال هذه المؤشرات و أسبابا و نتائجها ومعوقاتا من جهة أخرى هذا ما دفعني إلى تخصيص محور كامل لمؤشرات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي و محاولة تبيان أهم محدداتا في سياق قراءة تحليلية تفسيرية لكل مؤشر على حدى و المتمثلة أساسا في:

**الأمن الثقافي و الحضاري**

الأمن الثقافي تعبير جديد ظهر في بلادنا في أوائل السبعينيات من هذا القرن ثم شاع تداوله حتى عقد عام 1973 مؤتمر تحت عنوان الأمن الثقافي عل مستوى وزراء الثقافة العرب و المسلمين في إطار المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم [1]، علما أن الأمن الثقافي الحضاري لا يذهب إلى الأمن بالمعنى المعروف و إنما يقصد به التحصن و الأخذ بأسباب النمو حرصا على استمرارية الوجود و القدرة على التفاعل و التواصل ضمانا لما يمكن أن تقع فيه الثقافة العربية الإسلامية من عزلة و وفاء لرسالة الإنسان في العطاء .

و يأتي الأمن الثقافي العربي الإسلامي في خضم أحداث متلازمة و اهتزازات ثقافية متشابكة و صيحات ساد على كثير منها طابع الحرص و يصاحب القسم الآخر منها الإشفاق على الواقع الثقافي العربي الإسلامي وتقترن بعض الأحيان بتوجسات الاستلاب و التمزق و التشتت.

و ترافق هذه التحفظات أصوات أخرى تعيد إلى النفس معاني الاطمئنان و توحي بالثقة من خلال الاستعداد المقتدر على تمكين الإنسان من مواجهة التيارات المحيطة و الاتجاهات الوافدة و الإعلام المتدفق وجعل المثقف العربي المسلم قادرا على الحفاظ على شخصيته المتميزة و إنسانيته التي ظلت تعطي هذا الإنسان الخصوصية اللائقة بوضعه و مرحلته.[2]

و الأمن الثقافي في هذا الجانب يعني توفير المستلزمات الكفيلة بوضع الثقافة و مقومات الحضارة بعيدة عن المساومة و خارجة على إطار التأثير و متمكنة من النهوض بنفسها، تعبيرا عن الحيوية الناضجة و إيمانا بالأصالة النابعة من سلامة التوجيه التربوي السليم، وهي في كل حالة من هذه الحالات تحمل المثقفين والمفكرين و المبدعين مسؤولية الحفاظ على سلامة الفكر و توجيه الثقافة توجيها ينسجم مع طبيعة المرحلة التي تمر با الأمة، و يتفق مع المفهوم الحقيقي لطبيعة التواصل التراثي من حيث التوجه و البناء.

و الحديث عن الأمن الثقافي يرتبط بالحديث عن الدور الذي أدته هذه الثقافة عبر مسيرتا الطويلة وهي تحمل فكر الأمة و تؤدي دورها في بناء حضارتا و تصنع تاريخها الحافل و تغني تجاربا الحياتية، وتفرد الحضارة البشرية بنتائج عقول أبنائها و مآثر مفكريها و مبدعيها و فلاسفتها و تجد في مجتمعها الذي أحكم صنع هذه الحضارة مجتمعا قادرا على التفاعل مع ا لتمعات الأخرى و التأثير فيها و التأثر با دون أن يفد خصائصه أو ي ع إلى الانصراف عن انتمائه ’و الابتعاد عن قيمه و مبادئه[3].

و قبل القيام بتوصيف الحالة الراهنة للأمن الثقافي العربي الإسلامي و الثقافة العربية الإسلامية و تفسيرهما تجدر بي الإشارة ما إذا كانت توجد بالفعل ثقافة عربية إسلامية مشتركة تطبع الشخصية العربية المسلمة بطابعها و يوجد حد أدنى من الإندماج الإجتماعي يصوغان لنا الحديث عن أمة عربية إسلامية يحق لها أن تطمح في أن تكون لها في المستقبل دولة واحدة .

---

(1) - محمد محمود التجيري، **المرجع السابق الذكر** ، ص15

(2) - عبد الطيف عبد الحميد العاني، " التحديات الثقافية العالمية للأمن العربي في ظل نظام العولمة الجديد "، **مجلة دراسات** ، طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، العدد09، ص 122

(3) - **نفس المرجع**، ص122 .

و سواء أقلت مع تايلر ( E B Tylor ) بأن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والفن و الأخلاق و القانون و العادات و أية معتقدات أو قدرات أخرى يحصل عليها الإنسان بإعتباره عضوا في المتمع[(1)]، أو كما قال الجابري بأن الثقافة هي: "ذلك المركب المتجانس من الذكريات و التصورات والقيم والرموز و التعبيرات و الإبداعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو في معناها، بهويتها الحضارية في إطار ما تم فيه من تطورات تفعل ديناميكيتها الداخلية، و قابليتها للتواصل و الأخذ و العطاء"[(2)]، فالثابت أن هناك ثقافة عربية إسلامية عامة يمكن وصفها بأنها ثقافة مشتركة و متنوعة في آن معا.

صحيح أن العالم العربي الإسلامي ليس موطنا لجماعة ذات أصل واحد و ليس أرضا لدولة واحدة وليس ميدانا لتطبيق سياسة ثقافية واحدة لكن الثابت أيضا أنه مع هذا الاختلاف المتعدد الأبعاد ، هناك وحدة أو على الأقل نزوع دائم للوحدة على هذه المستويات جميعا و الأصل أن الثقافة العربية هي الثقافة الإسلامية وإطلاق مصطلح الثقافة العربية على ثقافة الشعوب التي تتكلم العربية فقط دون الشعوب الإسلامية التي لغتها غير العربية مثل باكستان و إيران و إندونيسيا و غيرها هو إطلاق مجازي يجب الانتباه إليه وليس هنا مجال مناقشة كيفية نشأة هذه التسمية التي جاءت بعد الغزو أو الإختراق الفكري و التغريب منذ نهاية القرن التاسع عشر ميلادي و الصحيح هو أن الثقافة الإسلامية و الثقافة العربية و الثقافة العربية الإسلامية هي مصطلحات ثلاثة بمعنى واحد و لعل هذه الأخيرة هي التسمية الشافية الوافية.[(3)]

حقيقة هناك ثقافة عربية إسلامية مشتركة و ثرية جاءت نتيجة لتفاعل عدة حضارات مزدهرة في المنطقة في فترات تاريخية مختلفة إلا أن الوضع الراهن للأمن الثقافي و الحضاري في معظم الأقطار العربية الإسلامية يوحي بالخطر و في جميع أبعاده تقريبا بالرغم من المجهودات المبذولة و التحسن الملحوظ في بعض منها، إلا أنها تبقى دائما في مستويات متدنية مقارنة بباقي أجزاء العالم المتقدم، فإذا كانت الأمية كأحد أهم مقومات المعرفة وأركانها تتراجع في كثير من أنحاء العالم بصفة عامة فمنذ عام 1990 ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من 75% إلى 82% مما أدى بدوره إلى انخفاض عدد غير الملمين بالقراءة والكتابة في العالم بمقدار 100 مليون إلا أنها للأسف تتزايد في بعض منها و من هذه المناطق المنطقة العربية الإسلامية ، و إذا كانت المدة المتوسطة لتمدرس التلاميذ بكثير من الدول هي أربعة عشر سنة، فإنها لا تتجاوز الثماني سنوات في بعض الدول العربية الإسلامية غير المتطورة،[(4)] هذا ليبقى الإرتفاع الملحوظ في متوسط معدل القراءة والكتابة لدى البالغين في العالم العربي الإسلامي منذ عام 1990 من حوالي 51% على 69% لتأتي طاجاكستان في المقدمة بنسبة 99.5% تليها مجموعة لا بأس بها من البلدان العربية المسلمة التي تتراوح

---

([1])- عبد المنعم علي الحسني، "الثقافة و التنمية: المتغير الثقافي في التنمية العربية "، **شؤون عربية،** القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 89 مارس 1997، ص 75

([2])- محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 213

([3])- محمد الجوهري حمد الجوهري ، **العولمة و الثقافة الإسلامية،** ط2 القاهرة: دار الأمين للطباعة، 2002 ، ص 96

([4])- حامد نور الدين، "العولمة و التنمية البشرية في الدول العربية – حالة الجزائر – "، **مجلة الحقيقة** ،غرداية: المطبعة العربية، العدد السادس، ماي 2005، ص 168

نسبتها ما بين 90% إلى 99% كأذربيجان و تركمستان بمعدل 98.7% لتساوي ألبانيا بمعدل 98.7% والبوسنة و الهرسك بنسبة 96.7% تليها غويانا بنسبة 96.5% و المالديف بمعدل 96.3% والكويت بمعدل 93.3% بروناي دار السلام بمعدل 92.7% الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدل 92.4% إضافة إلى دول أخرى تأتي في نفس الإطار لتليها مجموعة أخرى من الدول العربية المسلمة حيث تمثل الأغلبية و التي تتراوح نسبة التعليم فيها من 50% إلى 90% كماليزيا اندونيسيا إيران المملكة العربية السعودية الجزائر وغيرها ثم تأتي الـموعة الثالثة الأقل من50% لتحل مالي فيها أدنى نسبة في العالم العربي الإسلامي المقدرة بـ 19% [1].

وما يلاحظ على مستوى التعليم بأغلب البلدان العربية الإسلامية بإعتباره من أهم مقومات و أبعاد الأمن الثقافي لاسيما بالدول العربية منها أنه بالرغم من الانجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم منذ التسعينات إلا أن الوضع العام للتعليم لا يزال متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي و باحتياجات الأمن البشري و التنمية البشرية ، و لا يزال هذا التوسع في الحجم الكمي للتعليم ناقصا بسبب بقاء معدلات الأمية مرتفعة بالرغم من تراجع حدتا نوعا ما مقارنة بحجم سكان العالم العربي الإسلامي (1.3 مليار نسمة) من جهة و بالدول المتقدمة من جهة أخرى، و استمرار حرمان بعض الإناث وبعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، و تدني نسب الإلتحاق بمراحل أعلى من التعليم النظامي و بقاء معدلات الإنفاق على التعليم متدنية لا تتجاوز 4% من الناتج القومي الإجمالي في حين يبلغ هذا المعدل في الدول المتقدمة حوالي 5.18% غير أن أخطر مشكلات التعليم في بعض الدول العربية الإسلامية الأقل تطورا تتمثل في رداءة نوعية التعليم و فقدان هدفه التنموي و الإنساني الخلاق الراجع إلى أسباب عدة لعل أهمها السياسات التعليمية ووضع المعلمين و مناهج و أساليب التعليم[2].

و من بديهيات الأمن الثقافي في العصر التقني الحديث توافر أساليب و مناهج تعليمية حديثة و مواكبة للعصر و توافر أجهزة إختصاصية تملك المعرفة المتاحة في العالم لأن المعرفة ضرورية ، خاصة إذا ما فهمت على أنا وسيلة للأمن الثقافي، و بناء على هذا فإن أغلب أقطار العالم العربي الإسلامي بحاجة إلى تعديل هذا الفهم لأن أغلبها تعاني من الغزو الثقافي بل من الاختراق الثقافي لأنا تساهم في ذلك بإسترادها المعرفة من البلدان المتقدمة و تخزينها، هذا ما جعلها تابعة لصانعي المعرفة و طمست بذلك الهوية العربية الإسلامية[3]، فقد ذكرت إحصائيات اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية المسلمة لوحدها فقط، ناهيك عن الشبكات الأخرى تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا و مصر) و نصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البـرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى 58% من إجمـالي البث،و96% من مجموع البرامج الثقافية هذا دلالة على انعدام التصنيع الثقافي العربي الإسلامي و تبعيته التي ازدادت حدة منذ

---

([1])- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006Au delà de la pénurie pouvoir pauvreté et rise mondial de l'eau,**Paris :ECO-NUMICA, 2006 , pp 283-286

([2])- أسماء ملكاوي ، "حالة العالم الإسلامي : أرقام و مؤشرات"، (**www.aljazera.net**) تم الاطلاع بتاريخ (2007/06/09) ،

([3])- سمر روحي الفيصل، " العمل الثقافي العربي المشترك : الأمن الثقافي"، **مجلة شؤون عربية،** القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 22 جوان 1995، ص ص 52-53

التسعينات بحلول عصر العولمة بأشكاله خاصة العولمة الثقافية منها و التي تعد أخطر أشكالها و في هذا الصدد تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدره من مادة ثقافية و ترفيهية إلى حد أن صادراتا من هذه المادة تسبق جميع صادراتا من أي قطاع آخر فقد حقق فيلما واحدا "تيتانيك Tetanique" 1.8 مليون دولار، و لا شك أن هذه الأوضاع تدد الهوية الثقافية الإسلامية و تز أمنها الثقافي(1).

و إذا ما ولجت إلى واقع الكتاب و المقروئية في العالم العربي الإسلامي بإعتبارهما أهم مصادر إكتساب المعرفة و مرتكزات الأمن الثقافي، أجد أنه ما أستجمع من معطيات إحصائية حول هذا الواقع في معظم أقطاره تدعو إلى دق أجراس بدل جرس واحد(2)، فقد بدأ يعرف تراجعا في الاهتمام به و تدهورا حادا في الإقتناء خصوصا مع مطلع الألفية الثالثة التي غمرت العالم بوسائل معلوماتية و معرفية متطورة دلالة على عدم إدراك معظم العرب المسلمين لأهمية الكتاب و النهوض بحضارتنا مما ساعد في ازدياد الهوة على المستوى الثقافي .

و من جملة الإحصائيات التي أرعبت العديد من المفكرين و المتابعين عملية نشر الكتاب في العالم العربي الإسلامي التي لم تتجاوز فيه 0.7% من مجموع الإنتاج العالمي للكتاب، في حين وصلت نسبة النشر في أوربا إلى 54% و في آسيا 23%، و حتى الصحف التي تعد الأسرع في الطباعة والنشر و الإعداد تصل نسبتها إلى 1.25% بمقابل 24% في أوربا تكشف بصورة جلية الهوة الثقافية بعد ما كان "متوسط ما تحتويه مكتبة خاصة لعربي من القرن العاشر هي أكثر ما تحتويه مكتبات الغرب مجتمعة" على حد تعبير المستشرقة الألمانية **"سكريد هونكة Sekred Honkeh "**. و مما زاد تميش الكتاب بصورة كبيرة انتشار ظاهرة العزوف عن القراءة و تراجع المقروئية، حيث جاء في تقرير اليونسكو أن حصة المواطن العربي من القراءة لا تزيد عن 6دقائق خلال العام فأين تذهب أل ـ 525594 دقيقة المتبقية من السنة ؟ يسأل أحد المتابعين.(3)

انطلاقا من مجموع هذه الإحصائيات يظهر جليا أن واقع الأمن الثقافي العربي الإسلامي واقعا أليما بالرغم من الإنجازات و المهودات المبذولة التي تبقى متواضعة مقارنة بإتساع الهوة الثقافية وازدياد مهددات الأمن الثقافي بازدياد مستوى الإختراق الثقافي .

**الأمن العلمي و التقني :**

ربما هناك من يقول أن الأمة العربية الإسلامية غنية بثرواتا الطبيعية و البشرية التي تمكنها من تحقيق نضة علمية و نقدية كبيرة، و هذا صحيح في واقع الأمر فالأمة العربية الإسلامية تمثل ربع سكان العالم تقريبا وتشغل أكثر من ربع مساحة اليابسة في موقع متوسط من العالم يمتاز بسهولة الاتصال و تعدد الثروات وتكامل التضاريس و المناخ و تنوع مصادر المياه، و يطل على مسطحات مائية عديدة، وكذلك يمتلك العالم الإسلامي 75% من إحتياطي النفط العالمي و أكثر من 25% من إحتياطي الغاز الطبيعي إضافة إلى حوالي 1% من احتياطي الفحم، و نسبا متفاوتة من المواد المشعة و معادن القصدير و الكروم و المنغنيز و الرصاص و الزنك

---

(1)- محمد فائق، **المرجع السابق الذكر**، ص 3

(2)- محمد حسين هيكل، "جرس يدق "، **موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003** ،الأردن: المطبعة الوطنية، 2003، ص01

(3)- سعيد عبد القادر عبيكشي، "الكتاب و المقروئية في العالم العربي: واقعنا والمستقبل"، **مجلة الثقافة**، الجزائر: وزارة الثقافة، العدد11، 2007، ص 16

إضافة إلى الحديد و النحاس و الألمنيوم و الكوبالت و النيكل و الذهب فضلا عن الفضة و أملاح الفوسفات والصوديوم والبوتاسيوم و الكالسيوم و غيرها.(1)

و في الوقت الذي تعاني فيه البشرية الآن من مشكلات التلوث البيئي و نضوب مصادر الطاقة التقليدية و استنزاف الموارد الطبيعية، أجد أن الأمة العربية الإسلامية قد حباها الله شمسا ساطعة خلال أغلب أيام السنة إضافة إلى السيلكون المتوفر في مساحات شاسعة من الرمال و هذان المصدران مهمان من مصادر الطاقة النظيفة و الصناعات الإلكترونية الدقيقة إضافة إلى مصادر الطاقة المائية و الهدروجينية و الهوائية و الملحية وغيرها ناهيك عن وجود مساحات شاسعة من الأراضي البكر الصالحة للزراعة .

من ناحية أخرى تضم الأمة العربية الإسلامية آلاف العلماء و الباحثين الأكاديميين و ملايين المهنيين من المهندسين و الأطباء و الفنيين و غيرهم، هذا على الرغم من تفشي الأمية في قطاعات مختلفة من المجتمع الإسلامي، أضف إلى ذلك آلاف المتعلمين و الباحثين من الأجيال التي تتخرج سنويا من مئات الجامعات والمعاهد المتخصصة و مراكز البحوث العلمية و التقنية الموزعة في مختلف دول العالم الإسلامي(2)

غير أن هذه المقومات المادية لا تكف وحدها لأداء واجب البحث العلمي و التقني على النحو الذي يحقق التقدم و الإزدهار الحضاري، ذلك أن إحصائيات النشر العلمي الصادرة عن معهد المعلومات العلمية ISI في فيلادلفيا بأمريكا قد انتقت 300 دورية من 7000 دورية علمية استنادا إلى دليل الإستشهاد العلمي بأبرز هذه الدوريات و أكثرها اعتبارا على مستوى العالم السائد دوليا Mains team science واتضح أن 2% فقط أي 62 دورية من الدوريات المختارة تصدر في الدول النامية التي تنتمي إليها دول العالم العربي الإسلامي، و أن الإنتاج العلمي في العالم الثالث يمثل 5.8% فقط من الإنتاج العالمي، فمن المفارقات مثلا أن الإنتاج العلمي في مصر يعد أقل من إنتاج كلية الطب في جامعة هارفارد الأمريكية.(3)

من ناحية أخرى تشير أبحاث المؤتمر السابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي المنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في أفريل 1990 تحت شعار: **(( التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي و العشرون))**، إلى أن عدد الأبحاث التي ينشرها عضو هيئة التدريس في الوطن العربي لا تزيد في المتوسط عن بحث واحد كل ثلاث سنوات، أما الغالبية العظمى من هذه الأبحاث فهي ليست على المستوى الأكثر إعتبارا عالميا(4)

هناك بالطبع أسباب وراء تدني المساهمة العربية الإسلامية في البحوث العلمية و التقنية فإذا سلمنا بأن الجامعات و المعاهد العليا هي قاعدة إعداد الباحثين فإن تفحص أوضاعها ذات دلالات أن هناك زيادة هائلة في

---

(1)- للمزيد أنظر: الملحق رقم (2)
- أحمد علي إسماعيل، **العالم الإسلامي**، القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1999، ص 330
- عبد المنعم المشاط،" أصول ظاهرة التخلف في العالم الإسلامي"، **مجلة السياسة الدولية** ، مصر: مطابع الأهرام التجارية، العدد 99، جانفي، 1990، ص ص 62-63

(2)- فائقة عدنان و آخرون، **العلوم و التكنولوجيا في الوطن العربي : الواقع و الطموح**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، ص ص 318 -319

(3)- **نفس المرجع**، ص 319

(4)- **نفس المرجع**، ص 41

أعداد الطلبة الجامعيين العرب المسلمين بحيث تتجاوز نسبتهم من مجموع السكان ما هو في انجلترا مثلا ، وهي في تزايد مستمر مقارنة بفترة التسعينات ، حيث بلغت نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي و الثانوي والعالي 62% عام 2004، لتأتي الجماهيرية العربية الليبية بمعدل 94% في مقدمة الدول العربية الإسلامية والنيجر في مؤخر القائمة بمعدل 21%، علما بأن أغلب الدول نسبتها ما بين 50إلى 90% و الواقعة في ترتيب دليل التنمية البشرية المتوسطة و الضعيفة حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2006. [1]

حقيقة هذا الإرتفاع في الكم شيء إيجابي مقارنة بجامعة متقدمة كجامعة انجلترا إلا أن التخصصات والنوعية و مستوى التحصيل تختلف كثيرا حيث أن النسبة العالية في الطلبة الجامعيين في البلدان العربية الإسلامية لاسيما العربية منها هم طلبة التخصصات الأدبية و الدينية و النسبة الأدنى في العلوم التقنية، عدا عن النوعية المتدنية مقارنة ببلدان العالم الثالث مثل ماليزيا و إيران و غيرها من الدول الإسلامية التي حقيقة يتماشى الكم مع النوع معا، و لكن تبقى غالبة الأقطار العربية الإسلامية غالب عليها طابع الكم خاصة تلك الدول الواقعة في إفريقيا و ليست الجامعة و المعاهد العليا هي السبب الوحيد في تدني مستوى البحث العلمي و التقني في العالم العربي الإسلامي بل حتى القيود و الضوابط المفروضة على البحث العلمي و التقني و الحريات الأكاديمية سواء على الباحثين أو المراكز، لها دور في ذلك و التي تحد من إستقلالية هذه المؤسسات و تخضعها لبيروقراطية إدارية جامدة ولا يقتصر ذلك على الدولة بل يشمل المجتمع الذي يضع محرمات عديدة على البحث العلمي، كما أن المردود المادي و الأدبي للباحث العلمي ضئيل لهذا يلاحظ هجرة العقول العربية المسلمة إلى الغرب حيث يحصلون على الرعاية و التكريم و العائد المجزي و نبغ منهم العديد ون مثل **د .الزويل** الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء و **الجراح مجدي يعقوب** و عالم الفضاء **د. فاروق ألباز والدكتور محمد البرادعي** في مجال الطاقة النووية و غيرهم.[2]

فالأمن العلمي و التقني انطلاقا مما سبق يعاني من ضعف و قصور في معظم البلدان الإسلامية حيث غالبا ما تستخدم الثقافة المستوردة من العالم المتقدم والتي لاتجد البيئة الصالحة لاستقبالها في هذه الدول ، فضلا عن تخلف أدوات البحث العلمي و عدم العناية به من قبل الحكومات خاصة في جانبه المالي مما يعود سلبا على مستوى الأمن البشري بالعالم العربي الإسلامي و تدني مستوى التنمية لاسيما البشرية و الإقتصادية منها، حيث تعتمد هذه الأخيرة على عامل أمني مهم يتمثل في العلم و الثقافة و هما سبب حدوث الطفرة الإقتصادية في البلدان المتقدمة .

---

([1])- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006** , Opcit, pp 283-286

([2])- عبد النبي العكري، **قضايا الإصلاح و الديمقراطية و التنمية و الحقوق**، ط1 ، بيروت: دار الكنوز الأدبية،2004، ص ص 54-52

**الأمن الاقتصادي**

يتجلى مضمون الأمن الاقتصادي بالحصول على عمل و ينتج عنه دخل مجز يؤمن على الأقل، الحاجات الأساسية للفرد وأسرته وبخاصة الغذاء وفي معظم أقطار العالم العربي الإسلامي، تحقق للمواطن العامل دخل مضمون تقريبا إبتداء من حقبتي الستينات والسبعينات حتى مطلع الثمانينات، وذلك نتيجة لإنتشار وتوسع القطاع العام الذي يمثل شبكة سلامة تمويلية وقيام الدولة بتوسيع الانفاق العام، وإقترن ذلك بوجود خطط خماسية وبرامج استثمارية سنوية ضمن سياسات تنموية كانت تدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في عموم العالم العربي الإسلامي، وقد رافق ذلك بيئة سياسية أمنية مستقرة تقريبا قياسا بالثمانينات والنصف الأول من التسعينات مما انعكس إيجابيا على زيادة القوة العاملة كنسبة من مجموع السكان وزيادة العمر المتوقع للفرد نتيجة الارتياح النفسي أساسا وزيادة معدلات النمو السنوية لدخل الفرد العامل.(1)

في حين إذا ما حاولنا دراسة أهم محددات الأمن الاقتصادي في اغلب البلدان العربية الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1990 – 2007، نجد أن جل اقتصادياتنا يغلب عليها طابع القطاع الخاص "الخصخصة"، حيث بلغت حصيلة هذه الأخيرة الدول العربية المسلمة خلال الفترة 1990 إلى 2001 حوالي 17.5 مليار دولار أمريكي(2)، وما يجب ملاحظته أن الخصخصة في كثير من الحالات التطبيقية إختزلت عن مفهومها العام واقتصرت على عمليات نقل الملكية، ولكن الخصخصة لها مفهوم أوسع من ذلك بكثير فهي ثقافة قبل أن تكون نقل ملكية وهي روح المبادرة قبل أن تكون مفهوما تسريح للعمال ولاشك أن بناء الثقافة الجديدة وتغيير ما هو قائم من ثقافات يحتاج دائما إلى الوقت والمزيد من الوقت إذ أنها عملية تتعلق بالذات البشرية وطريقة تكوينها النفسي(3).

عمليات الخصخصة هذه أثرت سلبا على حجم العمالة بعموم العالم العربي الإسلامي**"أمن العمل"** باعتباره من أهم محددات الأمن الإقتصادي والذي يعد فرعا أساسيا من فروع الأمن البشري لتتدهور بذلك حجم القوى العاملة في العالم الإسلامي إلى حوالي 395 مليون عامل أي 29% من إجمالي السكان، بعد ما كانت حوالي 40% عام 1990، وتشير المعلومات المتوافرة عن 35 دولة إسلامية إلى أن نسبة البطالة تساوي تقريبا 19.2% ، وإذا ما إستمرت هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو 25 مليون بحلول 2010 لتتزايد سنويا بمعدل 3% .(4)

يمثل امن الدخل عنصرا آخرا من عناصر الأمن الاقتصادي، فإذا ما إنعدم أمن العمل إنعدم أمن الدخل علما أن تدهور أمن الدخل يمثل الوجه الأخر للبطالة، وفي هذا الصدد أوضح آخر تقرير للتنمية البشرية

---

(1)- عبد الجبار عبود الحليفي، **المرجع السابق الذكر،** ص67

(2)- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،** القاهرة: الأمانة العامة، 2002، ص 219

(3)- فرج عبد الفتاح، "الخصخصة و آثارها على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، **الملتقى الدولي السادس ( الحقوق و الحريات في ظل المستجدات )** ، جامعة أدرار 2003/12/9/8/7

(4)- PNUD : **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2004 La liberté culturelle dans un mondediversifie** ,Paris : ECONOMICA, 2004, P 206

(2006) أن هناك تراجعا في فقر الدخل في المناطق كافة منذ العام 1990 بما فيها بلدان العالم الإسلامي فيما عدى إفريقيا جنوب الصحراء، فقد تراجع نصيب سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 28% إلى 21% وبحسب التقرير فإن متوسط الدخل بالنسبة للعالم يبلغ 8.833 دولار تعادل القوة الشرائية، أما في العالم العربي الإسلامي فيبلغ معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نفس العام حوالي 5.680 دولار حيث سجل ارتفاع بقيمة 2000 دولار تقريبا مقارنة بعام 1996 حيث قدرت فيها حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3934 دولار حسب ما جاء في تقرير 1999، أعلاها في الإمارات العربية المتحدة بمعدل 24.056 دولار، تليها البحرين بنسبة 20.753 دولار ثم قطر بمعدل 19.844 دولار أما أدناها ففي سيراليون بمعدل 561 دولار، تليها غينيا بيساو بمعدل 722 دولار ثم النيجر بمعدل 779 دولار حسب ما جاء في تقرير 2006 [1]، علما أن معظم البلدان العربية الإسلامية تقع في إطار الدخل المتوسط المحدود ما بين 826 إلى 10.065 دولارا لتأتي المجموعة الأخرى في إطار الدخل المنخفض 825 دولارا أو أقل لتبقى دويلات معدودة تأتي في إطار الدخل المرتفع 10.066 دولارا أو أكثر، أغلبها من دول الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، الكويت، العربية السعودية) بالإضافة إلى دولة بروناي دار السلام بمعدل 19.210دولار. [2]

أما عن معدل التضخم الذي يعني إنخفاض القيمة الشرائية للنقد في العالم الإسلامي، عرف تراجعا لا بأس به بنسبة 15.5% تقريبا حيث قدر بـ 14% عام 2000 بعد ما كان حوالي 29.5% عام 1992علما بأن هذا المؤشر يعد معتدلا قياسا لمثلاته في الأقاليم الأخرى، إلا أنه لا يعكس الوضع الحقيقي لحالة العلاقة بين الأسعار و السلع في الأسواق في عموم العالم العربي الإسلامي و هذا نتيجة لعدم دقة البيانات القطرية التي تصدرها الحكومات التي تحاول أن تخفف كثير من معدلات التضخم الحقيقية، حيث تبلغ أعلى نسب التضخم لنفس العام في سورينام بمعدل 170% ثم العراق 135% ثم تركيا 65% أما أقلها فكانت في أذربيجان 6.8% ثم السعودية 1.2% ثم عمان 0.07% [3]

وبإعتبار الزراعة و الصناعة من أهم القطاعات الإقتصادية المعززة للأمن البشري بكل فروعه لاسيما الاقتصادية و الغذائية منها، كان من الضروري الإشارة إليها في هذا الإطار، حيث بلغت حصة كل من قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي 24%، 30% ،46% على الترتيب و التي تبقى نسبا متوسطة على الرغم من تحسنها، إلا أن معدل حجم واردات السلع و الخدمات عرف إرتفاعا ملحوظا في أغلب البلدان العربية الإسلامية في الفترة الممتدة مابين 1990-2007 بنسبة 12% تقريبا هذا ما يؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي الداخلي للعالم العربي الإسلامي بصفة عامة، و نفس الشيء بالنسبة لحجم صادرات

---

(1)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006**, Opcit, pp 283-286

(2)- **أنظر الملحق** رقم (03)

(3)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2002** ,Opcit ,pp 190-211

السلع و الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي حيث عرف ارتفاعا في نفس الفترة بنسبة 14% تقريبا و التي تعود إيجابا على الأداء الاقتصادي الداخلي إلا أنا تبقى نسبة منخفضة مقارنة بباقي الأقاليم[1]

هذا عن أهمية محددات الأمن الاقتصادي ، في العالم العربي الإسلامي باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن البشري والتي يمكن وصفها بالمتدنية بناء على الأرقام المستقرأة عليها من تقارير التنمية البشرية في الفترة المدروسة 1990 2007 بالرغم من تحسنها النسبي إلا أنا تبقى بين مد و جزر، بين ارتفاع و انخفاض، بين تحسن وتقهقر في إطار محدود – هناك من يصفه بعنق الزجاجة – لم يتجاوزه الاقتصاد العربي الإسلامي، على الرغم من كل الإصلاحات الجارية في أغلب البلدان .

**الأمن الغذائي**

إن حل المعضلة الإقتصادية للمواطن هو بحد ذاته حل لجزء كبير من تحصينات الأمن الغذائي بمعالجة مشكلة البطالة و رفع معدلات نمو الدخل سنويا و خفض مستويات التضخم، تخفف من تديدات الأمن البشري و بعناصرها الإقتصادية.

إن مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أبعاد مادية و إقتصادية ، فهو يعني " أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا و إقتصاديا على الغذاء الأساسي"[2] ، و إذا أردت أن أوظف هذا المفهوم لخدمة الأمن الغذائي للإنسان العربي المسلم فإنه من الضروري التأكيد على أن حصول هذا الأخير على الغذاء يجب أن يكون عبر إنتاجه، و من خلال الاعتماد على النفس زراعيا بدف منع حدوث أية أزمة غذائية أو تبعية غذائية تحت أي ظرف و في أي زمن .

وحسب جداول التنمية البشرية ، فإن هناك عناصر للأمن الغذائي أهمها : نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية ، الإعتماد على استيراد الأغذية ، واردات الحبوب نصيب الفرد من إنتاج الأغذية و غيرها و في هذا الصدد أجد أن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في العالم الإسلامي يبلغ 2534 سعرا حراريا تصدرتا تركيا بـ 3568 تليها الإمارات العربية المتحدة بمعدل 3366 ثم سوريا بـ 3339 وكانت أدناها في الموزنبيق بمعدل 1799 تليها جزر القمر بمعدل 1824 ثم جيبوتي بمعدل 1920 حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1999، علما بأن الإنسان يحتاج يوميا إلى 2500-3000 سعرة حرارية و هذا يدل على أن العالم العربي الإسلامي تجاوز هذا المعدل بنسبة 0.034 فقط و هي نسبة جد منخفضة ما لم تتجاوز 3000سعرة حرارية، بالإضافة إلى أن توفر الأغذية في الأسواق لا يعني أن الجميع يحصل على حاجته منها فالفقر وتدني القدرة الشرائية يحدان من إمكانية الناس من الحصول على الغذاء ففي الدول العربية الإسلامية لوحدها يستأثر ربع السكان القطر الواحد بثلثي الدخل الوطني[3]، و هناك حوالي 840 مليون

---

([1])- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006** , Opcit , pp339-342

([2])- Helen O'NEILL,"Globalisation , competitiveness and human security , challenges for development policy and institutional change " **The European journal of development research** **,**London : Frank Cass , volume 9, number 1 June, 1997, pp 9-10

([3])- عبد الجبار عبود الحلفي، **المرجع السابق الذكر،** ص 96

يعيشون حالة الجوع أي لا أمن غذائي و حوالي ثلث من سكان الدول النامية – و التي تعد الدول العربية الإسلامية جزء منها – مهددين بالموت قبل سن 40 سنة حسب الإحصائيات فإذا كان الفقر المالي يأخذ بعين الاعتبار المداخيل أو غيابها نجد الفقر الإنساني يحوي أبعاد أكثر أهمية للنقائص التي تمس الحياة الإنسانية[1]، جعلت بعض الدول العربية الإسلامية تتخبط في مجاعة لا حدود لها هناك من يرجعها للعنف و اللا استقرار كالعنف الذي إندلع في جنوب السودان في نوفمبر 2000 ترك حوالي 2.6 مليون شخص في حاجة إلى مساعدة غذائية عاجلة[2]، هذا من جهة و من جهة أخرى نجد أن نسبة لا لبأس بها من سكان العالم العربي الإسلامي يعانون من نقص في التغذية لاسيما فئة الأطفال و النساء منهم، بالرغم من تراجعها النسبي في معظم الأقطار العربية الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1990- 2003 بنسبة تتراوح ما بين 1% إلى 3% من السكان ناقصو التغذية من المجموع الإجمالي، لتتصدر الجماهيرية العربية الليبية وتونس القائمة منذ عام 1990 بتنمية أقل من 2.5% وهي نسبة جد ممتازة مقارنة بباقي أقطار العالم ،تليها مجموعة لا بأس بها من الدول تتراوح فيها نسبة سكان ناقصو التغذية مابين 5% و 2.5% بروناي دار السلام، البحرين، الإمارات العربية المتحدة ( 2.5%)، ماليزيا،الجزائر، المملكة العربية السعودية ، مصر،الجمهورية العربية السورية، الكويت، علما بأن هذه الأخيرة سجلت تقدما ملحوظا بتراجع نسبة ناقصو التغذية فيها من 24 % عام 1990 ـ 1992 إلى5% عام 2001 /2003، في حين هناك دول ارتفعت فيها نسبة ناقصو التغذية بشكل ملحوظ تأتي في مقدمتها جزر القمر من 47% إلى 62% ، إضافة إلى غينيا بيساو من 24% إلى 37% في نفس الفترة السابقة الذكر.[3]

إضافة إلى ما سبق، تواجه الدول العربية الإسلامية شكلا آخر من أشكال الهشاشة ، ألا وهي عدم القدرة على ضمان الأمن الغذائي ،إذ أن معظمها تجد نفسها مجبرة على جزء هام من حاجياتها الغذائية من الخارج، على الرغم من إنتشار الزراعة في مختلف جهات العالم العربي الإسلامي وهي من أبرز النشاطات الاقتصادية، نظرا لوقوعه مابين جنوب خط الاستواء و خط عرض 55 ومن ثم يتمتع بثلاث مناطق مختلفة للمناخ، واحتلاله المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج الأرز ب40 مليون طن سنويا ويحتل المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج حوالي4 مليون طن، ويعتبر المنتج الرئيسي للتمر بنسبة 99% من الإنتاج العالمي، أما إنتاج البن فيقدر بنصف مليون طن أي ما يعادل12.5% من الإنتاج العالمي ، وينتج حوالي 43% من الإنتاج العالمي للكاكاو، وكما يساهم بحوالي 43% من إنتاج القطن ويحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا،إلا أنه رغم هذا الثراء، لا يزال العالم العربي الإسلامي يعاني من عدم الاكتفاء الذاتي واعتماده على استيراد المواد الغذائية سواء الأساسية منها كالحبوب أو الثانوية كالمشروبات[4]، لاسيما منها بلدان منطقة الوسط الإسلامية الممتدة من موريتانيا غربا

---

(1)- Jean paul CHAGNOLLAND, **relation itenationales contemporaines**, 2° édition , paris : L'harmattan ,1999, p 89

(2)- Commission sur la sécurité humaine **, Opcit** , p p 37 – 38

(3)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006** ,Opcit , p p305-308

(4)- محمد غربي " مشروعات تحيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية "، **أطروحة دكتوراه** ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006، ص 09

إلى ماليزيا شرقا ، ثمة فجوة واسعة تفصل بين الأغنياء والفقراء ، قلة فيها تملك الأرض والثروة والحياة والسلطة والمكانة ، وكثرة تعاني الفقر والمرض وانعدام الأمن الغذائي ، ولربما يعود هذا إلى السياسات المتبعة ، فمثلا في شمال إفريقيا وقع التخلي عمدا عن الفلاحة لفائدة الصناعة التي كانت تعتبر أكثر مناسبة للحداثة والتقدم وفي حالات أخرى يعتبر الإنتاج من مواد غذائية أساسية إلى زراعات تجارية موجهة للتصدير اعتمادا على منطق أن هذه الزراعات تجلب العملة الصعبة اللازمة للتصنيع وبمرور السنين أدت هذه القرارات إلى مشاكل التبعية الحالية للأسواق الخارجية في الصادرات الفلاحية والواردات الغذائية والى عدم نجاعة القطاع الفلاحي وضعف إنتاجيته جعلت بعض الأقطار العربية الإسلامية لاسيما الفقيرة منها كالسودان بالرغم من ثرائها الطبيعي تعاني من اللاأمن الغذائي والذي يؤثر سلبا على مستوى الأمن البشري فيها .

**الأمن الصحي**

حققت الدول العربية الإسلامية إنجازات كبيرة وملموسة في مجالات الأمن الصحي خلال العقود الثلاثة الماضية وكان لتدفقات المعونة المسيرة بين الدول العربية من خلال صناديق ومؤسسات العمل العربي الإسلامي المشترك اثر واضح في تلك الانجازات وعلى الرغم من ذلك فلا تزال عناصر الأمن الصحي ضعيفة . تؤكدها المؤشرات الصحية المتواضعة بل والمتدنية جدا في عدد من الدول العربية الإسلامية ولاشك أن الحالة الصحية للفرد مرتبطة أولا بحالة التغذية وبنوعية البيئة كما أنا تتشكل ثانيا بمدى تطور ورقي مكونات الأمن البشري الأخرى أو تدهورها.

إن تقييم الوضع الصحي لابد أن يتضمن معرفة الملامح الأساسية للحالة الصحية في أي بلد والتي تشمل عدد السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية وعلى المياه وخاصة الصالحة للشرب، وعدد السكان الذين يحصلون على صرف صحي وعدد السكان مقابل كل طبيب وممرضة وعدد الممرضات مقابل كل طبيب ومعدل الوفيات الرضع والأمهات، وأخيرا مقدار الإنفاق العام على الصحة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي(1).

وفي تقويمي للحالة الصحية لسكان الأقطار العربية الإسلامية سأستخدم مؤشرات محدودة كمؤشر توقع الحياة بعد الولادة باعتبارها من المؤشرات الأكثر قبولا في إظهار المستوى الصحي العام في ا لتمع، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر في هذا ا لال فان استخدامه لا يعني عدم أهمية المؤشرات الأخرى السابقة الذكر، فان هذا المؤشر يرتبط بشكل أو بآخر بجميع هذه المؤشرات لأنا جميعا تظهر الوضع الصحي في أي قطر.

وما يلاحظ عن معدل العمر المتوقع عند الولادة في مجمل الأقطار العربية الإسلامية في فترة الدراسة (2007/1990) ارتفاع ملحوظ حيث بلغ حوالي (62.1) سنة في عام 1990(2)،ليرتفع بحوالي 5 سنوات عام 2004 بمعدل (67.3) سنة وتأتي الإمارات العربية المتحدة على رأس القائمة بمعدل(78.3) ، تليها كل من الكويت وبروناي دار السلام ، بمعدل (77.1) ، (76.6) سنة على الترتيب لتحتل سيراليون آخر المراتب

---

(1)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain1993 paticipation populair au dévloppement humain**, Paris, Economica, 1993, p 128

(2 )- **Ibid**, p 213

بمعدل منخفض يقدر ب (41.0) سنة ، تليها الموزمبيق بمعدل (41.6) سنة، علما بأن العمر المتوقع حدد بقيمتان دنيا و قصوى (25 عاما و 85 عاما ) ، هذا يعني أن العالم العربي الإسلامي يحتل المراتب الوسطى، إلا أنا تبقى منخفضة مقارنة بباقي الأقطار كإسرائيل حيث بلغ فيها معدل العمر المتوقع بعد الولادة ب (80) سنة.[(1)]

وإذا ما كان معدل عدد السكان المتمتعون بالحصول المستدام على صرف صحي محسن مقدر بـ 71% يبدو جيدا مقارنة بعام 1990 حيث قدر ب 61% أي أنه ارتفع بحوالي 10% هذا من جهة، وقياما بالمعدل الإقليمي لجميع البلدان النامية (49%) من جهة أخرى فإن هذا المعدل يتضاءل أمام ما يماثله لأمريكا اللاتينية والكاريبي (78%) ويصغر أكثر أمام بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الاقتصاد المرتفع (100%) تأتي قطر في المرتبة الأولى بمعدل 100% ثم تليها كل من الإمارات العربية المتحدة ولبنان بمعدل 98% تأتي تشاد في ذيل القائمة بمعدل 9% ثم كل من النيجر وبوركينا فاسو بمعدل 13% حسب إحصائيات 2004[(2)]، لكن الاختلال في الأمن الصحي يبدو شديدا في مؤشر الإنفاق على الصحة كنسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من تحسنها إلا أنا بقيت بنسبة منخفضة تتناسب تناسبا عكسيا مع المستوى التنموي، علما أن باكستان هي الدولة الأقل من حيث إنفاقها الصحي (0.7%) تليها كل من طاجاكستان و أذربيجان بمعدل (0.9%) أما أعلى الدول إنفاقا فهي ملديف بمعدل (5.5%) تليها تركيا بمعدل (5.4%) ثم الأردن بمعدل (4.2%)، في حين أجد أعلى نسبة في الإنفاق العسكري في دولة عمان بمعدل (12.0%) وهذه النسبة تعد من أكبر نسب الإنفاق العسكري في جميع الأقاليم في العالم تليها المملكة العربية السعودية بمعدل (8.3%)، وفي هذا دلالة على عدم المساواة في عملية التوزيع هذا من ناحية وعدم إعطاء أهمية للقطاعات ذات الأولوية في خدمة الحياة الاجتماعية ودعم التنمية وتحقيق الأمن من ناحية أخرى.[(3)]

وباختصار فإن الوضع الصحي العام في العالم العربي الإسلامي في العقد الأخير (1990 ـ 2007 ) بالاعتماد على مؤشر معدلات توقع الحياة كمؤشر أساسي إلى جانب معدل عدد السكان المتمتعون بالحصول المستدام على صرف صحي و مؤشر الإنفاق العام على الصحة قد تحسنت بصورة ملحوظة حسب الأرقام المذكورة أعلاه على الرغم من الاختلاف الموجود في مدى التحسن الذي طرأ في هذا المجال بين أقطار العالم العربي الإسلامي لأن بعضها حقق تحسنا أكبر مما حققه البعض الآخر.

**الأمن البيئي**

إن التقدم في مستويات الأمن الصحي لا يمكن إحرازه في وسط بيئة غير صحية يختل فيها التوازن البيئي وللأسف فإن الدول العربية الإسلامية مجتمعة لاسيما العربية منها لم تتم بإدخال الاعتبارات البيئية في عملية التنمية بما تستحقه هذه العملية التفاعلية بين الإنسان والبيئة في سياق أبعادها المادية والحيوية والاجتماعية

---

([1])- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006** ,Opcit, pp283-286
([2])-**Ibid** , pp, 305-308
([3])-**Ibid** , pp, 348-351

والثقافية للتنمية إلا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات حيث أصدرت الحكومات قوانين وتشريعات لحماية البيئة إلا أن تنفيذ وتفعيل القوانين يصطدمان بثقل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تعانيها الدول العربية الإسلامية حيث يغلب أسلوب محاولة حل المشكلات البيئية بعد وقوعها وليس التخطيط لمنعها أو تحقيق تأثيراتا كجزء من عملية التنمية.[1]

حتى في عالم بداية القرن الحادي والعشرين لازالت تلقي المشكلات المتعلقة بالأمن الوطني بظلالها الكثيفة على برنامج العمل الدولي، وتمثل أمور مثل الصراعات العنيفة والمخاوف التي تثيرها التهديدات الإرهابية وانتشار الأسلحة النووية وزيادة حجم التجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخذرات، تحديات كبرى ومن السهل وسط هذه الظروف أن ينصرف انتباه المرء عن بعض الضروريات الأساسية للأمن البشري بما فيه تلك التي تتعلق بالمياه، على أن هناك 1.8 مليون طفل يموتون كل عام بسبب المياه الغير النظيفة وسوء الصرف الصحي، وهو رقم تتضاءل أمامه أعداد ضحايا الصراعات العنيفة كما أنه ليس هناك عمل إرهابي يخلف دمارا اقتصاديا بحجم ما تخلفه أزمة المياه والصرف الصحي، ومع كل ذلك فإن هذه القضية تجد لنفسها مكانا بالكاد في برنامج العمل الدولي وبغض النظر عن الآثار المدمرة الواضحة للعيان على البشر فإن إنعدام الأمن المائي يمثل انتهاكا لبعض أهم مبادئ العدالة الاجتماعية والمواطنة المشتركة[2].

وسأركز في تحليلي هذا للوضع البيئي في العالم العربي الإسلامي على مؤشر المياه **"أمن المياه"** دون إهمال المؤشرات الأخرى كمؤشر الأراضي الصالحة للزراعة من مجموع مساحة الأرض التي تحتل فيها الدول العربية الإسلامية آخر المراتب بين جميع المجموعات الإقليمية في العالم (45%)، وحتى في إفريقيا جنوب الصحراء تبلغ النسبة 6.2% وفي جنوب آسيا 44% و19.8 % في جميع البلدان النامية[3]، دلالة على التدهور البيئي في عموم العالم العربي الإسلامي ومن الطبيعي أن يزداد الخطر البيئي كلما قلت الساحات الخضراء فكيف إذا كان المعدل السنوي لإزالة الغابات في الدول العربية الإسلامية هو من أعلى المعدلات في العالم، أيضا ويعود هذا الانحصار في مساحة الغابات للتطور العمراني والزراعي غير المخطط هذا بالإضافة إلى قطع الأخشاب لأغراض صناعية كصناعة الخشب وصناعة الورق، أما العامل الآخر وهو الأخطر فهو تأثير الحرائق التي يسببها الجفاف وإهمال الإنسان فقد قضت الحرائق على مليون هكتار مثلا في غابات إندونيسيا عام 1972 وهذا الانحسار في حجم الغابات تظهر أثاره من خلال كوارث تعرية التربة والتخزين والفياضانات والتغيرات المناخية العالمية، فعلى سبيل المثال عملية إزالة الغابات في حوض الأمازون تسبب في انخفاض بلغ 25% في رطوبة هواء المنطقة و(12.5%) من الإنتاج العالمي للأكسيجين و الذي يؤثر على المناخ البيئي العربي الإسلامي بإعتباره جزء لا يتجزأ من العالم[4]، خاصة مع إمكانياته الوقائية المحدودة في هذا المجال والإنفاق المتدني عليه أو تجاهل

---

([1])- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1993** ، المرجع السابق الذكر، ص 14

([2])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2006 يناقش المشكلات و يطالب الحكومات بالحلول "الندرة محور أزمة المياه العالمية ومردها إلى لعبة قوى و مظاهر الفقر و عدم المساواة"، **http//www.com.sa/daily/2006-11-14p01. htm**

([3])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1999**، المرجع السابق الذكر، ص211

([4])- فائق حسن جاسم الشيحري، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 05-06

السياسات العربية الإسلامية المجال البيئي و إهماله بالرغم من خطورته على صحة و حياة الإنسان، خاصة مع تصاعد ظاهرة الإحتباس الحراري و زيادة حجم النفايات السامة و اتساع ثقب الأوزون على الرقم من كون طبيعة الأوزون تحول دون انخفاض درجات حرارة الأرض لأنها تمتص ما نسبته 20% من الإشعاعات الحرارية للأرض و تحول دون دخول الأشعة فوق البنفسجية للأرض إلا أنها تعاني من تدهور خطير بسبب العوادم التي تفرزها الطائرات التي تطير بسرعة تفوق سرعة إستخدام الأسمدة النيتروجينية و تسرب الغازات المنبعثة من عوادم السيارات و اختبارات التفجيرات النووية على ارتفاعات عالية و خطورة استنفاذ طبقة الأوزون التي تظهر من خلال تزايد وصول الأشعة فوق البنفسجية للأرض، الأمر الذي ينذر بحدوث مشاكل خطيرة تهدد حياة الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض و ما يرتبط بذلك من تغيرات في كل منة الطقس و المناخ.[1]

هذه باختصار لمحة بسيطة عن أهم المؤشرات البيئية في العالم ككل و في العالم العربي الإسلامي كجزء منه إلا أنني و كما سبق لي أن ذكرت سأركز أكثر فيما يلي على الأمن المائي بإعتباره جزء لا يتجزأ من المفهوم الأشمل للأمن البشري و لمدى أهميته و خطورته في آن واحد سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي و أمن المياه يعني بوجه عام الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي و بالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة و الكرامة و القدرة على الإنتاج مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الايكولوجية التي توفر المياه و تعتمد عليها في نفس الوقت و عندما لا تتوفر تلك الظروف أو عندما ينقطع السبيل للحصول على المياه يواجه البشر مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري ترجع إلى إعتلال الصحة و انقطاع سبل المعيشة.[2]

فبدون المياه يستحيل البقاء على قيد الحياة سواء كان بقاء الإنسان أو غيره ويوجد تفاوت في توزيع الإمدادات القليلة نسبيا من المياه العذبة الموجودة على كوكبنا بشكل يسهل الحصول عليه، إذ يفتقر واحدا بين كل خمسة أشخاص إلى إمكانية الحصول على مياه مأمونة، و يفتقر ما يقرب من نصف سكان العالم إلى الصرف الصحي الملائم ويموت أكثر من1.8مليون شخص كل سنة نتيجة لأمراض مرتبطة بسوء إمدادات المياه والصرف الصحي، ويعيش واحد بين كل ثلاثة أشخاص في بلدان تعاني حرمانا معتدلا أو شديدا من المياه، و شحة المياه الناجمة عن ذلك لها تأثيرات كبيرة على جوانب كثيرة من جوانب صحة الإنسان والزراعة، وشحة المياه هذه لا تتعلق بالكمية فحسب بل تتعلق أيضا بالنوعية فنحو 90% من مياه المجاري و 70% من المياه الصناعية في البلدان العربية الإسلامية باعتبارها الجزء الأكبر من البلدان النامية لا تعالج بحيث تؤدي في

---

[1] - للمزيد أنظر :

- سنوسي خنيش " إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر " **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005
- مليكة بوضياف " إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر"،**رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2006

[2] - تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص 03-04

الغالب إلى تلويث إمدادات المياه العذبة الشحيحة أصلا[1]. خاصة وان أراضي العالم العربي الإسلامي يغطيها جزءا بسيطا من المياه يزيد قليلا عن نصف مليون كيلومتر مربع على الرغم من احتوائه لأهم الأنار وأطولها مثل النيل وهو أطول انار العالم، والنيجر والسند وزمبري ودجلة والفرات وآمو والسنغال ويطل على أهم البحار والمحيطات والمضايق البحرية وتقدر حدوده البحرية بحوالي 102.347 كم، كما تحتضن أراضيه مدخلي المحيط الهندي (مضيق ملقا في الشرق بين ملاوي وسو مطره و مضيق باب المندب في اليمن) ومدخلي البحر المتوسط (قناة السويس في مصر ومضيق جبل طارق في المغرب)، ويضم بعض أكبر الجزر في العالم مثل:جزيرة بورتيو بماليزيا (743.000 كم²) وجزيرة سومطره باندونيسيا (475.000 كم²)[2]

هذا لا ينفي الجهود المبذولة في هذا اال من قبل بعض السلطات العربية الإسلامية وبعض الجمعيات المختصة في هذا اال، والتحسن الملحوظ في نسبة أو عدد السكان المتمتعون بالحصول المستدام على مصدر مياه محسنة في الفترة الممتدة (1990 ـ 2007 ) باعتباره من أهم الأهداف الإنمائية للألفية بإحتلال كل من قطر الإمارات العربية المتحدة ولبنان المراتب الأولى، إلى جانب الدول المتقدمة بمعدل (100%) تليها كل من ماليزيا بمعدل (99%) ثم مصر بمعدل (98%) ثم الأردن (97%) وتأتي كل من تشاد والموزمبيق والنيجر المراتب الأخيرة بمعدلات تقدر بـ 42% ،43% ، 46% على الترتيب، إلا أنا تبقى نسب متدنية ففي مجموع أقطار العالم العربي الإسلامي حيث إرتفعت بنسبة 2% من 84% عام 1990 إلى 86% عام 2004 و هي نسبة منخفضة مقارنة بالمدة الزمنية من جهة و بباقي الأقاليم من جهة أخرى كمنطقة أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي من 83% إلى 91% و بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي ذات الدخل المرتفع 100% ، 100% في نفس الفترة السابقة الذكر.[3]

أمام هذا الوضع البيئي المتواضع في معظم البلدان العربية الإسلامية تزايد مؤخرا إدراك الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة للعلاقة بين الإستقرار الإيكولوجي و أمن الإنسان، و قد عبأ اتمع المدني جهوده بقوة لتشجيع التنمية المستدامة و زيادة الوعي بأهميتها إلا أن حل الحكومات العربية الإسلامية تركز اهتمامها على تحسين إدارة البيئة، و لم تتخذ سوى إجراءات ملموسة قليلة على المستوى المحلي لكفالة مشاركة اتمعات المتأثرة و الناس المتأثرين في هذه الإدارة، و لكن كانت هناك بعض الاستثناءات المشجعة مؤخرا فقد سعت الاستراتيجيات التي وضعتها بوركينافاسو و الموزمبيق إلى أن تتيح للفقراء و اتمعات المحلية مزيدا من سبل الحصول على الموارد الطبيعية و مزيدا من السيطرة على تلك الموارد.[4]

و العلاقة الجوهرية بين البيئة و بقاء الإنسان على قيد الحياة تتطلب مزيدا من الالتزام بالتنظيم الفعال للموارد الطبيعية و بإدارتا و بإستخدامها على نحو مستدام فمن الحيوي لتحقيق ذلك ضرورة ربط خطط تحسين إدارة البيئة والتنمية المستدامة ربطا صحيحا باتقاء الكوارث والتأهب لها.

---

(1)- Commission sur la sécurité humain, **Opcit** ,p 39-4

(2)- أسماء ملكاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 02

(3)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006**, Opcit, pp 43

(4)- Commission sur la sécurité humaine , **Opcit** , pp305-308

**الأمن الشخصي:**

يتفاقم الصراع اليوم بين القيم الأخلاقية الرفيعة وبين قيم الحضارة الغربية والعربية المقدسة لعموم المجتمعات لأسباب تتعلق بوسائل الإعلام والاتصالات وما تقدمه من قيم ثقافية متدنية و مثقلة للنفوس البشرية ومصادرة بعض الحكومات لحريات الشعوب وتراجع عناصر الأمن الاقتصادي وإنتشار الحروب المدمرة والنزاعات العرقية كل ذلك أدى ويؤدي إلى زيادة العنف البدني حيث تزداد نسب الجرائم

وتشير المصادر الدولية إلى أنه في عام 1992 وحده حدث (18) مليون جريمة في الولايات المتحدة وحدها ومقتل أربعة أطفال يوميا في البرازيل كما أبلغ عن (150) ألف حادثة اغتصاب للنساء.وعن وفاة 7000 طفل بطلق ناري في الولايات المتحدة[1]، وعلى الرغم من وجود بعض ظاهرات العنف في العالم العربي الإسلامي والناجمة عن الخلافات السياسية والفقر، وقياسا بالمؤشرات العالمية المعلنة فان الإنسان العربي المسلم هو في منأى عن عنف العصابات المنظم والاغتصاب بالنسبة إلى المرأة ، والعنف المنزلي، وإساءة معاملة الأطفال ، الانتحار و التوتر العرقي، لكن يبقى التفاوت في التهديد الذي يتعرض له المواطن، لأسباب شتى سياسية واقتصادية ، احتمال قائما لفتح نزاعات سياسية، واقتصادية، مجتمعية لا حدود لها، لاسيما الأمنية منها تهدد الأمن الشخصي للمواطن العربي المسلم وتلوح به في دائرة من الخطر الدائم والخوف على حياتهم واستقرارهم.

يلاحظ الناظر إلى خريطة العالم العربي الإسلامي مدى انتشار النزاعات بين دوله ، إذ لا تخلو منطقة من مناطقه من نزاع ساخن أو آخر كامن ، تنجم عنه حروب بما فيها الحروب الأهلية المميزة له ، وباستقراء الأرقام نجد من بين 27 دولة إسلامية في آسيا توجد نزاعات بين 2 منها ، ومن بين 26 دولة إسلامية في إفريقيا هناك 16 دولة منهمكة في نزاعات بينية منذ مدة ، وتشهد دول شمال إفريقيا الإسلامية نزاعات حدودية وسياسية ولا يزال بعضها يشهد مثل هذه النزاعات ، دون أن أنسى دولتان إسلاميتان بدأتا نزاعا إقليميا جديدا في أمريكا الجنوبية ، علما انه توجد في منظمة العالم العربي الإسلامي 56دولة تتنازع 37 منها بينيا، وهناك 19 دولة فقط لم تدخل في نزاع مع دول إسلامية أخرى ، إذ تعتبر منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية منطقة نزاعات بينية كثيرة ، عكس مسلمو ألبقان في أوربا ، ـ فهم الوحيدون الذين لم يدخلوا في نزاعات بينية.[2]

إنطلاقا مما سبق ، نجد أن دول العالم العربي الإسلامي تختلف فيما بينها بعدد النزاعات التي خاضتها، إلى جانب إختلافها في عدد الأطراف التي خاضت معها تلك النزاعات، فالعراق مثلا يصنف على أنه أكثر دولة إسلامية دخلت في نزاعات مع دول إسلامية أخرى إذ بلغ عدد النزاعات التي خاضها 14 نزاعا مع ست دول، كان للكويت النصيب الأكبر إذ بلغت نزاعاتها مع العراق سبعة نزاعات، و تعتبر السعودية وباكستان

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1994** ،المرجع السابق الذكر، ص31

(2)- إسماعيل محمد " النزاعات في العالم الإسلامي ضحاياها 600 ألف حتى الآن"
**http//www .aljazera. net /NR /exeses/1995 26 EC– 8978 -46bobb8ba8 htlm** (2007/01/21)

وأفغانستان و العراق من أقدم الدول العربية الإسلامية دخولا في نزاعاتا مع دول عربية إسلامية أخرى ، كما أن طاجكستان و قرغيزستان أحدث الدول الإسلامية دخولا إلى حلبة ال اعات[1]،راح ضحيتها مدنيون أبرياء خاصة فئة الأطفال منهم، على الرغم من أن فترة التسعينيات شهدت إنخفاضا كبيرا في الوفيات الناجمة عن الصراعات بين الدول حيث بلغت 220ألف حالة خلال العقد بعد أن كانت ثلاثة أمثال في الثمانينات، و في نفس الوقت قتل زهاء 3.6 مليون شخص في حروب داخل الدول في التسعينات، كما زاد عدد اللاجئين خلال نفس المدة داخليا 50 في المائة و نصف جميع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين حدثت بين الأطفال، و يوجد ما يقدر بـ 3000ألف جندي من الأطفال على نطاق العالم[2].

و بالنظر إلى ما تقدمه الأرقام التقريبية لخسائر ال اعات بين دول العلم العربي الإسلامي ، ناهيك عن ال اعات الخارجية مع دول غير الإسلامية كإسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغ عدد الخسائر البشرية دون المادية ما يقرب من 600ألف قتيل ، لتكون منطقة الخليج العربي (حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق) و شبه الجزيرة العربية (حرب الخليج الثانية) هما أكثر المناطق خسائر، إلا أن الدول الإسلامية في آسيا تحملت العبء الأكبر من الخسائر إذ سقطت فيها أكثر من 95 % من ضحايا ال اعات إضافة إلى الدول الغنية (خاصة بالنفط) مثل العراق و إيران و الكويت و ليبيا.[3]

و باستقراء أسباب ال اعات التي تعد من أهم مهددات الأمن الشخصي المباشرة بين دول العالم العربي الإسلامي فإن ترسيم الحدود و الخلاف حول مناطق معينة هما أكثر الأسباب إثارة لل اعات ، ففي حرب الخليج الأولى كان الخلاف حول شط العرب و المناطق الحدودية بين العراق و إيران إلى جانب الصراع على النفوذ في المنطقة هما السبب المحرك لل اع، أضف إلى ذلك ال اع العراقي الكويتي، و الليبي التشادي (ال اع حول شريط أوزو الحدودي) ، والكاميروني النيجيري(حول ترسيم الحدود على بحيرة تشاد)، و الإندونيسي الماليزي حول مجموعة من الجزر، و الأفغاني الباكستاني (حول إقليم سرحد الحدودي) إلى غير ذلك من ال اعات، و هناك إلى جانب الحدود و المناطق المتنازع عليها أسباب سياسية مثل ال اع السعودي الإيراني في الثمانينات، و ال اع الليبي المصري في السبعينات، إلا أن نسبة ال اعات التي كان سببها غير الخلافات الحدودية أو المناطق المتنازع عليها لا تتعدى 2% [4]، غير آخذين بعين الاعتبار أمن مواطنيهم لا الشخصي باعتباره من أهم أبعاد الأمن البشري التي تمت لحياة البشر مباشرة سواء المعنوية أو الجسدية، و لا غيره من الأبعاد خاصة الاقتصادية و الاجتماعية منها

---

[1] - إسماعيل محمد، **المرجع السابق الذكر**، ص 03
[2] - باتر محمد علي وردم، **العلم ليس للبيع " مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**"، ط 1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2003 ، ص 162 .
[3] - إسماعيل محمد، **المرجع السابق الذكر** ، ص 03
[4] - **نفس المرجع** ، ص 03

و للأمن الشخصي مؤشرات أخرى ، إلى جانب مؤشر النزاعات باعتباره المؤشر الأساسي ـ لما ينجم عنه من مهددات خطيرة للأمن البشري ككل ـ ، تكمن في اللاجئين و الأسلحة من جهة ، و ضحايا الجريمة من جهة أخرى ، و كل منها يتفرع إلى مؤشرات فرعية لتعكس الوضع الحقيقي لمستوى الأمن الشخصي في معظم بلدان العالم ، إلا أنه هناك نقص في البيانات في معظم أقطار العالم الواردة في تقارير التنمية البشرية، إلا أن هذا لا يمنعني من استنباط و استقراء بعض الأرقام الخاصة بالعالم ككل ، ثم محاولة التركيز على جلّ البلدان العربية الإسلامية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، و حسب البيانات المتوفرة طبعا.

إن ظاهرة اللاجئين و السكان المشردين في تدفقات ضخمة في جميع أنحاء العالم توحي بالخطر، ففي نهاية عام 2000 كان أكثر من 12 مليون شخص لاجىء، و ست ملايين شخص مشردين داخليا، وما يقرب من أربعة ملايين شخص آخر لاجئين عائدين أو ملتمسي لجوء ، أو مثار اهتمام بشكل آخر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أي أن عددهم إجمالا أصبح أكبر بنسبة 50% عمّا كان في عام 1990، و الزيادة في عدد اللاجئين و السكان المشردين تشير إلى أن الصراعات المسلحة مكثفة الآن بدرجة أكبر[1]، و هذا ما يشهده العالم العربي الإسلامي حقيقة، إذ يعد عقد الثمانينات و عقد التسعينات أكثر الفترات الزمنية خسائر إذ يصل عدد من سقطوا فيهما إلى حوالي 550ألف قتيل[2]، حتى في نسبة المشرّدين في أوطانهم، يحتل المرتبة الأولى بلد عربي إسلامي ألا و هو السودان بمعدل 5.355 ألف مشرد، تليها أوغندا بمعدل 1.740 ألف مشرد، ثم كل من الجزائر و تركيا بمعدل 1.000 ألف مشرد، و356-1.000+ ألف على الترتيب، كما يحتل أيضا المرتبة الأخيرة في قائمة مؤشر المشردون في أوطانهم بلد عربي إسلامي آخر، و هو أوزبكستان بمعدل ثلاث آلاف مشرد ، تليها باكستان بمعدل 20 ألف مشرد[3] ، و هنا يظهر التفاوت العجيب بين بلد إسلامي و آخر، ففي حين نجد معدل المشردين في أوطانهم مرتفع بدرجة كبيرة في بلد، نجد العكس تماما في بلد آخر وفي نفس القائمة، حيث يسجل فيه معدل منخفض، كحالة أوزبكستان و السودان، فلا وجه للمقارنة بينهما فيما يتعلق هذا المؤشر لأن نسبة الفارق بينهما شاسعة جدا، و هذا إن دلّ على شيء إنما يدل على عدم توافق السياسات العامة العربية الإسلامية فيما يخص هذا المجال و عدم محاولة إحتواء مشكل المتشردين بحلول معقولة و واقعية في آن واحد تعمل على حماية الأمن الشخصي لغالبية المواطنين على الأقل .

أما فيما يخص مؤشر اللاجئين المتفرع بدوره إلى مؤشرين، أولا عدد اللاجئين حسب بلد اللجوء، وثانيا عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ، في ارتفاع مستمر يوحي بالخطر ، و فيما يلي سأحاول معرفة وضع هذه الفئة في البلدان العربية الإسلامية، باعتبارها من أهم مهددات الأمن الشخصي للمواطن العربي الإسلامي، باستقراء الأرقام الواردة في التقرير الأخير الخاص بالتنمية البشرية 2006 و تحليلها، حيث أجد أعلى معدل في المؤشر الأول – اللاجئون حسب بلد اللجوء – في باكستان بمعدل 1.085 ألف لاجىء، تليها جمهورية إيران الإسلامية بمعدل 716 ألف لاجئ ، ثم تشاد بمعدل 275 ألف لاجئ ، أما أدنى المعدلات ففي دول

---

([1])- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2002** ,Opcit pp 16

([2])- إسماعيل محمد، **المرجع السابق الذكر** ، ص 03

([3])- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006**, Opcit, pp 357-400

الخليج العربي بالدرجة الأولى "البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان " بالإضافة إلى تونس، الأراضي الفلسطينية المحتلة، و غيرها بمعدل (0%)، في حيث تحتل السودان تحتل الصدارة في المؤشر الثاني – اللاجئون حسب بلد المنشأ – بمعدل 693ألف لاجئ منها ، تليها الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدل 350ألف لاجئ: أما أدنى معدل و المقدر بصفر تمثله كل من الكويت، بروناي دار السلام، البحرين، قطر، و غيرها(1)

إن هذه الأرقام مجملة توحي بالخطر ، لاسيما و أن البلاد العربية المسلمة تحتل المرتبة الأولى بين مجاميع أقطار العالم في كلا المؤشرين ، هذا ما يعود سلبا على تلك الفئة بتهميشها و انتهاك حقوقها من جهة ، و على باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى بتهديد أمنهم الشخصي و تعرضهم لمضايقات و مزاحمة من قبل اللاجئين في جميع المجالات، لاسيما الأخلاقية منها و هذا ما يحدث فعلا خاصة في الآونة الأخيرة هذه الوضعية تدل على تقصير السياسات العامة في وضع برامج تحد من هذه الظاهرة و لو نسبيا فقط.

كل المؤشرات السابقة الذكر يصاحبها مؤشر آخر في قياس مستوى الأمن الشخصي، و الذي يعد من أهمها، آلا و هو مؤشر ضحايا الجريمة و الذي قيس في عدد محدود من البلدان ، من بينها ثمانية دوّل عربية إسلامية وهي: باكو ( أذربيجان )، بيشيك (قيرغيزستان)، جاكرتا (إندونيسيا)، كامبالا(أوغندا)، مابوتو (موزامبيق)، تيرانا ألبانيا)، تونس (تونس)، إضافة إلى دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة)، إلا أن هذه الأخيرة ذكرت في القائمة بدون إحصائيات ( خانة فارغة ) ، حيث نجد النسبة الأكبر من إجمالي الجرائم في كامبالا بأوغندا من مجموع الثمانية بنسبة 40.9 % عام 1995، و النسبة الأقل نجدها في باكو بأذربيجان بمعدل 8.3 % (2)، وهنا يظهر التفاوت جليا بين بلدان العالم العربي الإسلامي في حماية الأمن الشخصي، فهناك من يعاني من نسبة مرتفعة من الجرائم في حين نجد بلدان أخرى فيها نسبة منخفضة من ضحايا الجريمة وفقا للأرقام المذكورة آنفا، إلا أن أغلب البلدان العربية الإسلامية تعاني من آفة الجرائم بشتى أنواعها، إذ تصل نسبة الجرائم في معظمها إلى 30 % فأكثر[3] ( 3) ، و هذا أمر ينذر بالخطر ، و يجعل الشعوب العربية الإسلامية تعيش في خوف و إضطراب دائمين ، و لا تشعر بالأمن و الأمان لا على حياتم و لا حياة عائلاتم، و هذا ما يفسر إرتفاع معدلات الهجرة بنوعيها الشرعية و غير الشرعية و اللجوء في البلاد العربية الإسلامية و غيرها من الظواهر إن وضع الأمن الشخصي بناءا على ما سبق، وضع حرج في جلّ أقطار العالم العربي الإسلامي. ولا بد من تداركه، لضمان حق المواطن العربي المسلم في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تجير .

**الأمن المجتمعي:**

يتضمن الأمن المجتمعي في محتواه ، توفير الأمن و ضمان الإستقرار إلى مجموعات أو أقليات منتمية لمجتمع واحد، على أساس معايير مختلفة و قد تكون لها صلة بالعرق أو لون البشرة أو الثقافة أو اللغة أو المهنة أو السياسة، يحدث التوافق فيها بين أغلبية أفرادها حول مطلب معين أو مصلحة جماعية، يكون الفعل المتوقع هو

---

(1)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006**, Opcit, pp 357-360
(2)- **Ibid**, P P 361-362
(3)- **Idem**

إنضمام كل فرد من هؤلاء إلى نسق الفعل الجماعي لمواجهة أي عائق محتمل[1]، و عندما تحس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو الـموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه باري بوزان Barry BUZAN "**بالمأزق الأمني الـتمعي Societal Dilemma** "، الذي ينتج عنه غياب الـتمع الأمني، و الذي يربط بدوره بقدرة الـموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها، في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة أو الممكنة، و بتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه الـموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، و الثقافة، والدين، والهوية و العادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة[2].

لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني الـتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة و تمتد من التنافس لاستنفاذ موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية، و لأن المدنيين و النساء و الأطفال و الشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر وإستمراره، فإنم يشكلون الهدف المفضل لأطراف الـ اعات الإثنية، و يكرّس ذلك أكثر بإنيار إحتكار الدول لإستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في الـتمع، ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر الـتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، فهو هنا يكاد قائم بذاته .

كما يرى بعض المحللين و المختصين أن أحد أكثر المشاكل تعقيدا في العالم العربي الإسلامي هي هيمنة ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا و الإجتماع بـ "القبلية"، التي كانت الوحدة الأساسية التي تكون التنظيم الاجتماعي ، تخلق في كثير من الأحيان حالة من التوترات و عدم الاستقرار الاجتماعي في جلّ الأقطار العربية الإسلامية الوارثة لها النظام، و في حالات أخرى فإن الأمور تؤول إلى تعقيد أكثر عندما يتعلق الأمر بتطور نزاع مسلح بين حركة إنفصالية و قوات حكومة لدولة ذات سيادة، و هنا بالذات تتزايد حساسية الأمن الدولي تجاه اللاأمن الـتمعي، و لا شك أن تعاظم أهمية الـتمع و الـموعات المشكلة له يعود إلى بروز الدولة، أكثر من أي وقت مضى كوسيلة و غاية في حد ذاتا[3]، و يظهر ذلك خاصة في نماذج الدولة العربية الإسلامية العاجزة failed states، كالصومال، أفغانستان، سيراليون ....، إذ يتحول إلى صدام مسلح فإن المأزق الأمني الـتمعي يطرح رهانات حقيقة أما السياسات الأمنية الوطنية و الدولية لمعظم البلدان العربية الإسلامية، و يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية و دول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لإنقسام الـموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة (كحالة الأكراد في العراق)

---

([1])- للمزيد أنظر: صالح سنوسي، **المأزق العربي..غياب الفعل الجماعي وعنف الأقلية**، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2004، ص124

([2])- عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي"**http://www.geocities.com/adeseggagh/reconl.htlm**، (20.12.2006)

**([3])- نفس المرجع،** نفس الصفحة

- تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها ، و هنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الإنفصالية و ذلك لتصفية حساباتها مع الدول المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.
- وجود مخاطر ما يسمى بـ "**فعل ماتروزكا Matrozker effect**"، و المقصود به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء و الاستمرار، إضافة إلى الخوف من العودة إلى زمن الغزو(1).

و في وضع كهذا تصبح المجموعة الدولية مجبرة على التدخل للحيال دون المساس بالأمن و الاستقرار العالمي برمته ، خاصة في الدول التي ينعدم أو يكاد ينعدم فيها الإندماج الإجتماعي و يصبح ذريعة للتدخل باسم حقوق الإنسان و توفير الأمن ، و في هذا الصدد الكثيرين يتساءلون حول ما إذا كان هناك حد أدنى من الاندماج الاجتماعي في العالم العربي الإسلامي ، فإن المراقب غير المتعمق لساحة توزع القوى فيه، سرعان ما يصدر حكما جائرا مؤداه أن المجتمع المذكور مجتمع فسيفسائي يتألف من عدة جماعات تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة ، و تتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش و النزاع و عدم القدرة على الاتفاق حول الأسس(2) ، خلقت في كثير من البلدان الإسلامية و على رأسها العراق ما يسمى بإشكالية الهوية الثقافية ، و التي تعني وجود مجموعة من الأشخاص يشعرون بالتهديد في هويتهم الثقافية الإثنية بسبب تأثيرات خارجية تتكلف أكثرها بالعولمة أو بالهجرة(3)، هذا ما أحدث عدم تجانس المجتمع العراقي ووجود انشقاقات في الشعور بالانتماء لجماعة دون غيرها ، و أحدث كذلك تباين الولادات ، كانت نتيجة للغزو الأمريكي رافعا راية التغيير و سيادة الأمن و حفظ الحقوق ، و تحقيق الإندماج الاجتماعي بين مختلف الطوائف.

و من أكبر مهددات الأمن الاجتماعي و التي تتقاطع مع مهددات الأمن الشخصي بشكل خاص، والأمن البشري بشكل عام، إلى جانب النمو الديمغرافي السريع، الهجرة، حركة اللاجئين، و فقدان الشعور بالإنتماء ، هناك الفقر و النزاعات الأهلية التي تدفع للبحث عن مكان أكثر أمانا، و نظرا لرغبة الكثيرين من العرب المسلمين – المحرومين- التوجه إلى الغرب، لاسيما فئة الشباب منها من جهة، و تشدد دول الشمال في مسائل منع التأشيرات من جهة ثانية ، فهذا يدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية مسببة بذلك الضغط على هذه الدول و مجتمعاتها، و يكمن دافعهم للهجرة في البحث عن الأمن الذي لم يعد موجودا في بلدانهم بسبب النزاعات و الفقر، و ببساطة إستفحال ظاهرة البؤس و الحرمان في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي، خاصة في الدول ذات الأنظمة التسلطية المستبدة .

بيد أنه لا تتوفر البيانات الدقيقة و الكاملة عن تهديدات الأمن المجتمعي في العالم العربي الإسلامي، والمتمثلة في الصراعات العرقية و الدينية (تمرد جماعي، صراعات متسلحة لاجئين )، و ذلك بسبب عدم شيوع تلك التهديدات، إلا في مناطق التوتر العرقي و الطائفي، و قد كان لبنان إلى جانب العراق، هو البلد

(1)- عادل زقاع، **المرجع السابق الذكر**، ص10

(2)- حامد خليل، "مستقبل العلاقات الثقافية و الاجتماعية العربية- العربية"**، شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد93، مارس 1998، ص67

3)- Pierre Hasner **, La violence et la paix** ,2 édition, Paris : Seuil.2000.P 17

البارز في قضايا الاختلال في الأمن ا لتمعي خلال الحرب الأهلية المدمرة التي إستمرت ستة عشر عاما، وانتهت قبل سنوات فليلة مضت، إلا أن ظاهرة تديد الأمن ا لتمعي مازالت إحتمالات قائمة في نواح متعددة من العالم العربي الإسلامي .

## الأمن السياسي : Political Security

من أهم جوانب الأمن السياسي للبشر هو أن يكون بمقدور الناس أن يعيشوا في مجتمع محترم مالهم من حقوق الإنسان الأساسية[1]، و على المستويين، المستوى الوطني و المستوى الفردي، حيث يمكن المستوى الأول في تحقيق السلام و حل ال اعات، أما المستوى الثاني لتحقيق الأمن السياسي، فيتضمن في محتواه محاولة توفير الأمن و الأمان و الحرية، و إذا كان نموذج الأمن السياسي على المستوى الوطني يفترض أن يعم السلام حتى ينعم المواطن بالأمن و الحرية و عدم الخوف، فإن الأمن السياسي على المستوى الفردي يفترض أنه لا يكمن أن يشارك هذا المواطن في العمل السياسي بفاعلية دون تحقيق الأمن النفسي، و الجسدي، و المعنوي و أيضا الأمن الإقتصادي، و في هذا دلالة على العلاقة التكاملية أو بالأحرى الجدلية بين جميع أبعاد الأمن البشري دون استثناء ، إذ لا يكمن تفعيل بعد من هذه الأبعاد دون تفعيل الآخر، و هذا ما يلاحظ على بعد الأمن السياسي مع باقي الأبعاد ، لاسيما بعدي الأمن الشخصي و الأمن ا لتمعي منها ، علما بأن نسق الأمن السياسي يحاول الجمع بين الأمن على المستوى الوطني و تعريفه على المستوى الفردي، فالحرية و الأمن على المستوى الوطني هما نقطة الإنطلاق على المستوى الفردي، كما يؤكد نسق الأمن السياسي في مضمونه على أن الأمان واليقين و الحرية هي متطلبات أساسية من أجل مشاركة سياسية فاعلة، و لا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا إستندت إلى تمكين المواطنين و لاسيما الفقراء و المهمشين منهم، و جعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتم، والقيام بواجباتم و الدفاع عن حقوقهم[2].

إذ يعتبر التمكين السياسي عن المشاركة السياسية ، تفعيل قيمة ا لتمع المدني ووسائل الإعلام في التعبير عن المطالب، إقامة دولة الحق و القانون، والحكم الراشد "الحكمانية"، من أهم مؤشرات الأمن السياسي، ودلالاته المكملة لبعضها البعض و المترابطة فيما بينها، إذ يتطلب تمكين المواطنين توسيع قدراتم و خياراتم، وتقوية أشكال المشاركة و مستوياتا عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، و عبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها و تنافسها، و عبر ضمان حرية العمل النقابي و إستقلالية منظمات ا لتمع المدني، وهذه صفات و مؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الراشد في إطار دولة الحق و القانون[3]، تفاديا لنشوب ظاهرة العنف السياسي وما ينجم عنها من نزاعات و إنتهاك لحقوق الإنسان التي تعود سلبيا على جميع مستويات الأمن البشري كافة.

---

([1])- Hellen O’neill, **Op.Cit**.P9

([2])- ناصرة شريتلي، "المساواة في النوع الاجتماعي: الانجازات و التحديات" ورقة مقدمة في مؤتمر تقرير تقدم المرأة العربية 2004، **http://www.amanjordan.org/aman-studies/woview.art=1172**، (22.11.2007)

([3])- اسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2006،ص 99

إلا أنه تتفق معظم الأدبيات السياسية للباحثين و المفكرين العرب و على مختلف توجهاتم السياسية والفكرية، على وجود ظاهرة العنف السياسي في بعض أنحاء العالم العربي الإسلامي، و بخاصة في السنوات الأخيرة، و التي تعود إلى تجاهل بعض الحكومات للمطالب السياسية للقوى السياسية في الدول العربية الإسلامية فضلا عن إهدار بعض الحريات[1] ، حيث يمكنني القول في هذا الصدد و في إطار تبني نظام التعددية السياسية [بالطريقة الخطأ] من قبل معظم أنظمة الحكم العربية الإسلامية، بأن المشكل الأساسي الذي يواجه العرب المسلمين حاليا يتلخص في أن الدولة أصبحت أهم خطر يهدد الأمن السياسي بصفة خاصة و الأمن البشري بصفة عامة، إذ أن عدد كبير منهم ينتمون إلى "عامة الناس (الذين) يجدون حياتم مهددة لأن حكوماتم لا ترغب في حمايتهم أو لا تقدر عليها "[2]، و رغم أنه لا يوجد سوى القليل من العرب المسلمين – باستثناء الفلسطينيين و العراقيين إلى جانب أفغانستان – المعرضين لأخطار مباشرة تدد سلامتهم البدنية أو لمشاكل اقتصادية و اجتماعية معقدة، فإن معظمهم يشاهدون كرامتهم و قيمتهم البشرية و حقوقهم الإنسانية و حرياتم الأساسية منتهكة بصفة يومية من قبل مؤسسات و أفراد، بما فيها قوّات "الأمن" ، التي تعمل باسم السلطات السياسية القومية و تطبق تعليماتا و تناقض مبادئ الحكمانية المتبناة من قبل معظم الحكومات العربية الإسلامية.

لقد قدمت العديد من التقارير و الكتب و المقالات و الشهادات وصفا دقيقا للمعاناة التي يشهدها العرب المسلمين نتيجة نقص أو إنعدام الأمن السياسي و سيطرة الحكم العسكري خاصة في العشرية الأخيرة، وفي بعض بلدان وقع الاعتراف بوجود مثل هذه الممارسة و تقديم وعود باتخاذ إجراءات تضع حدّا لها، لذلك لا فائدة في تعداد أو وصف هذه الممارسات، فالأهم من ذلك التركيز على تحليل و تفسير محددات الأمن السياسي في أقطار العالم العربي الإسلامي ، بالإستناد إلى تقارير التنمية البشرية ، مركزة على تقرير التنمية البشرية لعام 2002 و المعنون بـ **" تعميق الديمقراطية** في **عالم مفتت"** لتناوله أهم مقومات الأمن السياسي في البلدان العربية الإسلامية في محاور دراسته، و محاولته قياس مستوى هذا الأخير قياسا إحصائيا في معظم بلدان العالم .

أبدأ تحليلي لوضع الأمن السياسي في البلدان العربية الإسلامية، بمقياس درجة شكل الحكم، الذي يعكس وجود عوامل مؤسسة ضرورية للديمقراطية ، سواء كانت القوانين و المؤسسات تسمح بمشاركة الديمقراطية أو لا تسمحان با، و لكنه لا يعـكس مدى المـشاركة السـياسية، و تتراوح الدرجـات من -10(سلطوي) إلى 10 (ديمقراطي) ، و في هذا الصدد تعتبر دول الخليج العربي الأقل ديمقراطية ن حيث جاء كل من قطر و المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الأقل ديمقراطية بمعدل (-10) ، تليها أغلب الدول التي تتراوح فيها النسب من ( -1إلى -9) ، كالبحرين(-9) ، الكويت (-7) ، الإمارات العربية المتحدة

---

(1)- للمزيد أنظر: العنف السياسي في الوطن العربي، (ملف)، **مجلة الوحدة**، المغرب، العدد91، أفريل 1992، ص ص 109-118

(2)- الهيئة الدولية للتدخل ولسيادة الدول،" **مسؤولية الحماية The Respomsibility to protect**"، أوتاوا: المركز الدولي للأبحاث التنموية(I.D.R.C)،2000، ص 11

(-8) ، ليبيا(-7) ، عمان (-9) ، تركمانستان (-9) ، الجزائر (-3) ، مصر(-6)،جـزر القـمر(-1)، و غيرها من الدول العربية الإسلامية ذات النظام أو الحكم التسلطي[(1)]، علما أن سيراليون كان البلد الأكثر عرضة لعملية انيار كامل للسلطة السياسية المركزية ، أما فيما يخص الدول الديمقراطية (حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية 2002) فالسنغال تحتل المرتبة الأولى بمعدل (8) ، تليها كل من تركيا و إندونيسيا بمعدل (7) .[(2)]

أما المقياس الثاني الذي إخترته في تحليلي هذا من بين مجموع المقاييس الأخرى و هو درجة الاستقرار السياسي و إنعدام العنف، حيث يتراوح الرقم القياسي فيه من (-2.50) إلى حوالي (2.50) و الأعلى أفضل، حيث نجد أغلب الدول العربية الإسلامية ذات نسبة سلبية تتراوح ما بين (-0.13) تـمثلها المالي و(-2.01) تمثلها السودان، أما عن المعدل الأفضل تمثله قطر بمعدل (1.40) تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل (1.09)، ثم عمان بمعدل (1.00) .[(3)]

ربما الملاحظ لهذين المقياسين يلاحظ تناقض فيما بينهما إلا أن هذا خطأ ، بل على العكس من ذلك ، لأن دول الخليج العربي مثلا، حقيقة أنا دول غير ديمقراطية إلا أنا تتمتع بالإستقرار السياسي و إنخفاض نسبة العنف فيها مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى، و هذا نتيجة للتحكم في الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية و الموازنة بينهما، هذا ما أدى إلى الحد من عوامل زعزعة الاستقرار فيها كالتوترات العرقية، الصراعات المسلحة ، القلاقل الإجتماعية ، التهديد الإرهابي ، الصراعات الداخلية و تفتت الصورة السياسية، التغيرات الدستورية، و أخيرا الانقلابات العسكرية عكس السودان مثلا بالرغم من أنا مثل دول الخليج أقل ديمقراطية إلا أنا تعاني من عدم الاستقرار السياسي و العنف بدرجة كبيرة مقارنة بباقي البلدان خاصة مع أزمة دارفور و الانقلابات العسكرية، و التوترات العرقية، و عدم الإستقرار الإجتماعي و الاقتصادي أدى إلى خلق أوضاع أمنية مزرية أدت إلى هلاك مواطنيها خاصة فئة الأطفال منهم ، و هنا تبرز العلاقة بين الاستقرار السياسي و الاستقرار الاقتصادي، و الاجتماعي، و الأمني، و دورها الفعال في تحقيق التنمية البشرية و تعزيز الأمن البشري أما عن مقياس التمكين، فسأركز على مقياس تمكين المرأة، و بالضبط على مؤشر عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء من النسبة الإجمالية، حيث تحتل أوغندا المرتبة الأولى بين مجموع الدول العربية الإسلامية بنسبة 28.8% تليها السورينام بمعدل (25.5 %)، في حين نجد قيرغيزستان تمثيل المرأة في البرلمان فيها منعدم ويقدر بمعدل (0.0%)، إلى جانب دول الخليج العربي كالإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، و المملكة العربية السعودية، أما الكويت فتبلغ النسبة فيها (1.5%)، لتحتل بذلك باقي الدول نسب ما بـين ( 0% و 8.8 %)، علما أن أغلبها أقل من 20%، دون أن أنسى دولة بروناي دار السلام التي لا يوجد بها برلمان في الوقت الحالي[(4)] .

---

(1)- أنظر الملحق رقم (4)

(2)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2002** ,Opcit pp 38-41

(3)- **Idem.**

(4)- PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006**, Opcit pp 367

توحي الإحصائيات السابقة بالرغم من تحسنها مقارنة بفترة التسعينيات و بإعتبار تلك المقاييس من أهم الأهداف الإنمائية للألفية ، إلى عدة أمور أهمها مستوى المشاركة السياسية إستنادا إلى مقياس التمكين الجنساني (إشارة للجنس المشارك ذكر/ أنثى) ، باعتبارها – المشاركة السياسية – "و في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض"[1]،من أهم ميزات الحياة السياسية الفعالة و التغيير السياسي الناجح ، إلا أنا و بالرغم من أهميتها بقيت نسبة المشاركة السياسية للنساء في العمل السياسي منخفضة مقارنة بباقي أقطار العالم ، و على الرغم من حصول المرأة العربية المسلمة في معظم البلدان ( بإستثناء دول الخليج ) على الحق في الانتخاب و الترشح للانتخابات البرلمانية ، و هذا ما لوحظ مؤخرا، حيث توسعت مشاركة المرأة في برلمان المغرب و الأردن، نتيجة اعتماد نظام الحصص، و على الرغم من هذه التغيرات الايجابية ، بقيت نسبة تمثيل النساء العربيات (مثلا) أقل من المعدل العالمي بما يقارب 10% [2]، وهنا يأتي جليا مستوى المساهمات التي يقدمها المجتمع المدني ومدى فعاليتها في تمكين المرأة ، إلى جانب دور التنشئة السياسية ، و التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد و تشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي .

إن العامل الأول وراء ضعف المشاركة السياسية في جل أقطار العالم العربي الإسلامي و تدني مستوى الأمن السياسي فيها، يكمن بلا شك في **إرادة الاحتكار**، احتكار السلطة و الثروات، التي تكشف عنها الأنظمة غير الديمقراطية ، و يعزز هذا الوضع عندما يوجد في البنية الاجتماعية و في الثقافة السياسية السائدة أرضية غير سهلة لإنجاح المشاركة ، ففي أغلب بلاد العالم الثالث فإن أهم صناعة هي السلطة، مما زاد الوضع تعقيدا أحيانا كثيرة تدخل العوامل الخارجية من هيئات و دول باسم حقوق الإنسان، ما انجرّ عنه اللاأمن وخنق حرية الشعب و إعاقة التنمية البشرية، و هذا ما يحدث مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من جهة، واحتلال العراق من جهة أخرى للقضاء على الحكم الاستبدادي ، ليقع بذلك الشعب العراقي تحت سلطة إحتلال أجنبي زاد من معانات الإنسانية، و اتام الإسلام بأنه إرهاب دولي، و اعتباره من"أخطر التهديدات لكونه غير عقلاني و غير متوقع و لا يهدف للاستيلاء على الإقليم و لا الحصول على نجاحات ضد القوة العسكرية، ويفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة"[3]، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وضعت العالم على الحافة، بتصنيف **الرئيس الأمريكي جورج وولكر دبليو بوش** وبكل الوضوح بقوله **"إما معنا أو مع الإرهاب"**، و هذا ما فتح نقاش واسع حول مدى تمثيل الحركات الإسلامية للمسلمين بصفة عامة غير أن هذا لا ينف أن الحركات الإسلامية المتعصبة قد حظيت و لا تزال بدعم كبير من الشعب العربي المسلم، على الرغم من التصريحات المعاكسة التي تقوم بـا الحكومات العربية المسلمة و خاصة بعد تلك

---

([1])- إسماعيل علي سعد، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع و السياسة**، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 273

([2])- للمزيد أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005 "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

([3])-Eric la MAISINNEUVE, **La violonce qui essai sur la guerre moderne**, Paris : Alea , 1997,P 105

الأحداث و تلك التهديدات والتصريح المباشر بإلزامية التغيير السياسي بتغيير النمط الثقافي[1]، هذا ما جعل معظم الشعوب العربية المسلمة تتخبط في دوامة من العنف بشتى أشكاله ، لا تعرف الخروج منها بالرغم من الإصلاحات الجارية على جميع المستويات لاسيما السياسية منها، و لعل هذا يعود إلى أصل تلك الإصلاحات المتبعة و أهدافها، وهل هي حقيقة إصلاحات تابعة تهدف إلى تغيير للأحسن، أم مجرد إصلاحات نابعة تهدف إلى اختراق الآخر و السطو على ثرواته يا ترى ؟!!

كل هذا يوحي بأن تدهور الأمن السياسي في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي يعود بالأساس إلى غياب بعض المؤسسات الحقيقية و الفاعلة للمجتمع المدني من ناحية، و سيطرة سلطة الأشخاص لا سلطة المؤسسات من ناحية أخرى.

مما سبق عرضه و تحليله من أفكار و بيانات حول مسارات مكونات و مؤشرات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي، أستنتج أن هناك تدن في مستويات الأمن البشري، قياسا بالبلدان المتقدمة صناعيا، و بعدها البلدان النامية الأخرى، بالاستثناء النسبي للأمن الشخصي و المجتمعي بصورة عامة، بدليل انتشار مظاهر الخوف و القلق من المستقبل، و التبرم بالحاضر، خاصة بين الشباب الذين يشكلون نسبة 50% أو أكثر من مجموع سكان العالم العربي الإسلامي ، كما يمكنني تقسيم هذا التدني في النقاط الآتية :

- إن الاختلال في مؤشرات الأمن البشري الثلاثة : الأمن الاقتصادي، و الغذائي، و الصحي، ليس فقط نتيجة للإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العربي الإسلامي، و ليس نتيجة للسياسات التنموية الخاطئة فقط ، و إنما نتيجة للتراجع عن الالتزام بمؤسسات ووثائق و اتفاقيات العمل العربي الإسلامي المشترك ، وبالتالي عن قومية التنمية.
- الإنفاق الهائل في المجال العسكري، و على حساب مكونات الأمن البشري، و قد فاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري معدلات نمو الدخل القومي و معدلات نمو رأس المال الثابت.
- إن تدهور الأمن السياسي يدل على فشل الإصلاحات السياسية المتبعة ، وصورية السلطات، وتسلط أنظمة الحكم العربية الإسلامية.
- إن ظاهرة تدهور الأمن البيئي في العالم العربي الإسلامي، تعود بالأساس إلى إهمال الحكومات للمخاطر البيئية ، بسبب تفاقم المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية، ما يهدد بالمزيد من الاختلال في الأمن الغذائي و الصحي، خاصة مع تراجع المساحات الزراعية بسبب فقر الفلاحين الناجم عن عوامل اقتصادية و اجتماعية، و التصحر و الملوحة، إن إهمال معالجة الخلل في الأمن البيئي، لا يهدد حياة الجيل الحالي، بل يرسخ معاناة الجيل القادم .
- يعود تدني مستوى البحث العلمي و التقني في أغلب أقطار العالم العربي الإسلامي، إلى إهماله في الجانبين ، الجانب المادي من خلال نسبة الإنفاق المنخفضة المخصصة لهذا المجال و رداءة

---

([1])- للمزيد أنظر: عبد الحسين شعبان، **الإسلام و الإرهاب الدولي:ثلاثية الثلاثاء الدامي الدين، القانون، السياسة**، لندن: دار الحكمة،2002، ص 205

التجهيزات العلمية المخصصة له، و الجانب البشري بإهمال الباحثين العلميين و إهمال مطالبهم، و عدم توفير لهم الإمكانيات سواء المادية أو المعنوية المحفزة لهم، مما دفع أغلبهم للهجرة إلى بلاد الغرب .

- إن بنية الأمن الثقافي (الحضاري)، و هي أساس لكل البنيات الأخرى ، تتعرض لمزيد من التشوه والتفكك، سواء من الداخل أو من الخارج، و هو ما يهدد بزعزعة جذور المواطنة الحقيقية و الانتماء القومي للإنسان العربي المسلم، حتى الرموز الثقافية لهذا الأخير، كواحدة من عناصر الثقافة، لا تنتج من رياح النحت الأجنبية، إلا من خلال تكامل ثقافي قومي مرتبط بالتنمية الشاملة للإنسان، بهدف إيجاد ثقافة لدى الإنسان العربي المسلم ، تنمي فيه رغبة الإبداع .

# تشخيص حالة التنمية البشرية بالبلدان العربية الإسلامية

تعبر التنمية البشرية عن نوع بديل من الفكر التنموي تندمج فيه مجموعة سياسات متكاملة تتم بأخطر قضايا العصر، تنمية وتطوير قدرات الناس ومهاراتهم وتلبية حاجاتهم التي ينظر إليها كحقوق مترتبة لأفراد المجتمع ، غير أن التنمية البشرية كفكرة لا تقف عند مجرد توفير هذه الأحقيات، إذ أن توفيرها يؤدي بالقطع إلى استثمار جيد للموارد البشرية ، وقد ينجم عنه تحسين نوعية حياة البشر، و الأهم من ذلك الاهتمام بتوسيع قدرات الناس وتطويرها بحيث يتمكن البشر من المساهمة بفاعلية في الإنتاج على نحو يتيح زيادة في الناتج الإجمالي المحلي ومن ثم في زيادة الدخل ، ومن هنا تبدأ فكرة جني ثمار المردود الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للتنمية البشرية .

على النحو الذي أشرت إليه حالا تبدو التنمية البشرية كفكرة وسياسة محصلة إجمالية تتجاوز الاهتمام الإنمائي المحدود لتصل إلى آفاق إستثمار إيجابي ، فالتعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات وشبكة الخدمات الموجهة للناس، تعمل إلى جانب توفير فرص الإبداع والاستمتاع بالحياة في مستوى معيشي نوعي (أفضل) ودعم لحقوق الإنسان بمشاركة فعالة في منظمات المجتمع المدني فالسياسة، كل ذلك يخلق فرصا أوسع على قمتها جميعا الفرص الإقتصادية حيث تصبح التنمية بالناس هدفا ، والتنمية للناس هدفا ثان يعني أن التنمية تتم بواسطة الناس أنفسهم [1]، هذا ما زاد من أهمية التنمية البشرية على المستوى العالمي، حيث تبنت البلدان العربية الإسلامية كغيرها من البلدان التي يطلق عليها النامية، منظومة الأفكار التنموية، وتبعا لذلك لما تتميز مسيرة التنمية البشرية فيها من نظيرتها في البلدان النامية ، إلا بقدر التمايز الذي تمليه خصوصية كل بلد ، وفي واقع الأمر فإن هذا التمايز لا يبرز في النطاق التطور الفكري لمفهوم التنمية البشرية في البلدان العربية الإسلامية، وإنما يظهر حين إستخدام مقاييس الحرمان، ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى خصوصية النفط لاسيما في الأقاليم العربية .

وقبل الإنتقال إلى واقع التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي ، أود أن أسجل أن هذا الأخير يعاني من نقص حاد في البيانات الإحصائية ، وفي حالة ما إذا توفرت هذه البيانات فإنها قد تتضارب مع بيانات مختلف الهيئات العاملة ضمن إقليم الدولة الواحدة، وعليه يصعب تحديد البيانات الأقرب إلى تمثيل الواقع كما هو ، لذا يكون من الصعب القيام بتقدير شامل للتنمية البشرية ، نظرا لما ذكرته من قلة توافر البيانات الدقيقة والمقارنة والحديثة وذات جودة من مصادر عربية إسلامية، لذا أضطر إلى إستخدام البيانات المستمدة من المصادر الدولية ، والتي تقوم في كثير من الأحيان على تقديرات للتوصل إلى مؤشرات على مستوى مناطق العالم .

---

(1) - محروس محمود خليفة، **التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية " تحليل نقدي" ،** الاسكندرية: الازاريطة، 2003، ص 05 .

فليس من السهولة تقييم التنمية البشرية في جميع أجزاء العالم العربي الإسلامي بصورة دقيقة ومضبوطة، ومع ذلك سأحاول جهد الإمكان إستثمار المعلومات المتاحة لإعطاء صورة عامة عن وضع التنمية البشرية في أغلب البلدان العربية الإسلامية من خلال إطلالة على مؤشرات التنمية ومقاييسها وأوضاعها قياسا إلى ما ينبغي أن يتحقق طبقا للنموذج التنموي (أهداف الألفية للتنمية) مركزة بدرجة كبيرة في تحليلي وتفسيري ونقدي على مؤشر قيمة دليل التنمية البشرية وترتيب البلدان على أساسه، وهذا لا ينفي أهمية المؤشرات الأخرى، إلا أنني سأتناولها في إطار المؤشر السابق ، بإبراز علاقة هذا الأخير بالمؤشرات الأخرى هذا من جهة. وبترتيب الدول على سلم التنمية البشرية من جهة أخرى، ومن ثمة معرفة مستوى التنمية البشرية في الأقطار العربية الإسلامية من خلال تقارير التنمية البشرية وعبر ثلاثة محاور رئيسية، محور الزمن، ومحور المقارنة، ومحور التوزيع، فيا ترى ما موقع الدول العربية الإسلامية على خارطة التنمية البشرية في سياقها الزمكاني؟ وفيما تكمن أهم نواقصها؟ وما هي السياسات المتبعة للحد من ذلك ؟

**حال التنمية البشرية العربية الإسلامية عبر الزمن** :

تتم معالجة دراسة الأوضاع التمعية بصورة عامة في العادة على محورين أساسيين أولهما محور الزمن، أي مدى ما يحدث لمؤشرات أوضاع معينة من تطوير و نموا أو انكماشا أو استقرارا خلال أفق زمني ، قد يكون سنويا، أو خلال فترة تطول أو تقصر، أما المحور الثاني للمعالجة فهو محور المقارنة مع أقطار أخرى، للتعرف على موقع حالة مجتمع معين في الإطار العالمي، الذي يحدث فيه المقارنات الدولية أداة مهمة من أدوات استنهاض الهمم، والى نوع الجهد الذي بذل من أجل التطور وتقييم كفاءته و ملائمته، هذا بالإضافة إلى محور التوزيع لمحصلة التنمية البشرية بين السكان [1] .

يمكن التعرف – في هذا المحور – إلى مقدار الإنجاز المتحقق في الأقطار العربية الإسلامية من جراء إتباعها لسياسات التنمية البشرية من خلال معرفة التغييرات التي طرأت على مواقعها وفقا لمقياس دليل التنمية البشرية عبر الزمن الذي يقيس منجزات البلدان ويقسمها إلى ثلاث مجموعات :

1- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث تكون قيمة دليل التنمية البشرية 0.8 أو اكثر .
2- الدول ذات المعدل المتوسط في التنمية البشرية، تتفاوت قيمة دليل التنمية البشرية فيها ما بين 0.5 و 0.79.
3- الدول ذات المعدل المنخفض في التنمية البشرية، تكون قيمة دليل التنمية البشرية فيها اقل من 0.5 [2].

يتباين توزيع الأقطار العربية الإسلامية وفقا لدليل التنمية البشرية، حيث توزعت قيم هذا الأخير للعام 1990 بين أعلى قيمة للكويت بمعدل 0.839 بإحتلالها المرتبة 44 من مجموع 130 دولة، وماليزيا بإحتلالها أدنى قيمة في دليل التنمية البشرية المرتفعة بمعدل 0.800 في المرتبة 46 ، تليهما 16 دولة عربية

---

(1)- حامد عمار ، **مقالات في التنمية البشرية** ، المرجع السابق الذكر، ص 72 .
(2)- عبد الله مغربي ، **التنمية البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة : مؤشرات وتحديات " في كتاب التعليم والعالم العربي " تحديات الالفية الثالثة** " ، ط1 ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000 ، ص 336

إسلامية تقع في الخانة الثانية خانة التنمية البشرية المتوسطة ، حيث تقع مصر في أدنى القائمة بمؤشر قيمته 0.501 و احتلالها المرتبة 86، بالإضافة إلى الغابون وعمان بمعدل 0.525 و 0.535على الترتيب، في حين تقع ألبانيا في أعلاها بمعدل 0.790 إلى جانب كل من الإمـارات العـربية المتـحدة (0.782)، العـراق( 0.759)، الأردن(0.752) و تركيا ( 0.751 )، غير أن العدد الأكبر من البلدان العربية الإسلامية تقع ضمن التنمية البشرية المنخفضة والمقدرة باثنان وعشرين دولة، حيث تراوحت قيم الدليل فيها بين 0.116 للنيجر كأدنى قيمة في السلم كله ( الرتبة 130 ) و 0.489 للمغرب كأعلى قيمة في الرتبة 87 [(1)]

عموما فان موقع الدول العربية الإسلامية في دليل التنمية البشرية للعام 1990 لم يكن دون المستوى المتوسط ، دولتان فقط ضمن قائمة التنمية البشرية المرتفعة، والنسبة الأكبر منها - كما رأينا - تقع في وسط وذيل القائمة ، كما يلاحظ الإختلاف الكبير بين مجموعة الدول العربية الإسلامية وتبدو الفروقات واضحة حيث يزداد الفرق بنسبة كبير بين المجموعة التي تقع ضمن الفئة الواحدة ، لاسيما الفئة المتوسطة والمتدنية منها، ونلمس ذلك عند مقارنة دليل النيجر مع المغرب .

هذا في مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفضة ، ونفس الأمر في المجموعة الثانية حيث نرصد الفرق الكبير بين ألبانيا ومصر من جهة، وبين الإمارات العربية المتحدة والغابون من جهة أخرى [(*)] .

ومع مرور عقد من الزمن ، سجلت معظم البلدان العربية الإسلامية تقدما نسبيا وملحوظا في قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2000 ، كما سجلت في نفس الوقت تراجعا في ترتيبها ، فكيف ذلك ؟

إن أغلب الدراسات المعالجة لقضايا التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي ومحاولة معرفة مستواها عبر الزمن و في سياق العالم ، تركز في مضامينها على ترتيب دليل التنمية البشرية ومن ثمة رتبة كل دولة على سلم التنمية البشرية ومستوياتها، دون النظر في قيمة الدليل هل إرتفعت مقارنة بالسنوات الماضية أم لا؟ وهذا هو الأهم، لأنه مقياس موجز للتنمية البشرية وفي ثلاثة أبعاد أساسية، الحياة المديدة والموفورة الصحة، المعرفة، ومستوى معيشة كريمة ، والارتفاع في قيمته يعني تحسن الأبعاد السابقة والعكس صحيح وهنا لابد من الإشارة إلى انه يمكن يكون هناك ارتفاع في قيمة الدليل وتراجع في الرتبة، والعكس ، كما يمكن أن يكون هناك ارتفاع في قيمة الدليل والرتبة معا، علما انه في كل تقرير جديد تضاف مجموعة من الدول كما يمكن أن تحذف البعض فقط لظروف معينة كقلة أو إنعدام البيانات، وهذا ما يلاحظ على تقريري التنمية البشرية 1990 و2000، حيث أضيف لهذا الأخير 44 دولة لتصبح 174 دولة بعدما كانت 130 دولة في التقرير الأول، وعلى هذا الأساس سيكون تقييمي لمستوى التنمية البشرية من الناحيتين معا ، من ناحية القيمة ومن ناحية الرتبة .

---

(1)- UNDP , **Human Development Report 1990** . OP .CIT , P 111

(*)- أنظر الى الملحق رقم ( 05 )

حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، فقد تحسنت قيمة دليل التنمية البشرية في معظم البلدان العربية الإسلامية بإستثناء بعضها ، بالرغم من تراجعها في المرتبة مقارنة بعام 1990 [*] كمايلاحظ من الدليل أن الدول العربية الإسلامية التي تتمتع بتنمية بشرية عالية ارتفعت من دولتين عام 1990 الى خمسة دول عام 2000 ، تتصدرها بوناي دار السلام بمعدل 0.848 في المرتبة 32 ، تليها الكويت التى تقدمت في الرتبة 36 ، وبقيت في نفس المعدل تقريبا 0.836 ، تليها كل من البحرين وقطر بمعدل 0.820 و 0.819 على الترتيب ، ثم تاتي الامارات العربية المتحدة في المرتبة 45 بمعدل 0.810، لتنتقل بذلك من خانة التنمية البشرية المتوسطة إلى خانة التنمية البشرية المرتفعة ، هذا عن المموعة الأولى، أما فيما يخص المموعة الثانية مجموعة التنمية البشرية المتوسطة و التي تقع معظم الدول العربية الإسلامية في إطارها ، فقد تراوح معدل قيمة دليل التنمية البشرية العربية الإسلامية فيها ما بين قيمة عليا 0.772 مثلتها دولة ماليزيا باحتلالها المرتبة 61 والتي تراجعت تراجعا ملحوظا عن فترة التسعينات بانتقالها في الإتجاه المعاكس لدولة الإمارات من المموعة الأولى الى المموعة الثانية ، وربما يعود ذلك الى الأزمات المالية والاقتصادية التي أصابت منطقة شرق آسيا قرب ناية العقد ، وما نجم عنها من اضطرابات اجتماعية اعاقت نوعا ما مسار تنميتها البشرية ، وقيمة دنيا مثلتها جزر القمر باحتلالها المرتبة 137 ، اما عن المموعة الثالثة مجموعة التنمية البشرية المنخفضة ، فقد شهدت الدول العربية الإسلامية الواقعة في هذه الخانة إرتفاعا ملموسا في قيمة الدليل الذي تراوح ما بين 0.477 و 0.252 ، لتمثل القيمة العليا للدليل دولة السودان باحتلالها المرتبة 143 والتي تقدمت في قيمة الدليل مقارنة بعام 1990 بالرغم من تراجعها في المرتبة ، ونفس الملاحظة نلاحظها على دولة سراليون التي تقدمت تقدما نسبيا في قيمة الدليل وتراجعت في مرتبتها بإحتلالها المرتبة الأخيرة في القائمة كلها 174 ، وتمثيلها القيمة الدنيا للدليل بمعدل 0.252 [1] .

يتضح جليا ومن خلال دليل التنمية البشرية لعام 2000 ، تقدم معظم البلدان العربية الإسلامية في قيمة الدليل مقارنة بسنة 1990 وبالرغم من تراجعها في المراتب بسبب إضافة مجموعة لا بأس با من الدول إلى القائمة ، ونلمس ذلك أكثر في عدد الدول العربية الإسلامية الموزعة على المستويات الثلاثة للتنمية البشرية، حيث بلغت خمسة دول في المستوى الأول " التنمية البشرية المرتفعة " و28 دولة في المستوى الثاني " التنمية البشرية المتوسطة"، والملفت للانتباه في هذا المستوى إنتقال مجموعة لا بأس با من البلدان العربية الإسلامية من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني كالمغرب ، باكستان ، والكاميرون ، أما المستوى الثالث الذي يكمن في "التنمية البشرية المنخفضة " ، فقد تقلصت فيه نسبة البلدان العربية الإسلامية من اثنان وعشرين دولة إلى تسعة عشرة دولة ، مع ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية ، فمثلا النيجر جاءت في ذيل القائمة عام 1990 بمعدل 0.116 ، ارتفع هذا الأخير إلى 0.293 في عام 2000 بإحتلالها المرتبة ما قبل الأخيرة .

---

( *)- أنظر الى الملحق رقم ( 6 )

(1)- PNUD , **Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2000**.OP .CIT , PP 157 – 160 .

بناءا على هذا التقييم للبلدان العربية الإسلامية عبر المستويات الثلاثة للتنمية البشرية يمكن القول بان التنمية البشرية العربية الإسلامية تنمية بشرية متوسطة لعام 2000 بعدما كانت منخفضة قبل عقد من الزمن .

وإذا كان هناك تقدم حسن في مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1990 و2000، فالتقدم كان أحسن بمرور سبع سنوات من بعد بالارتفاع الملحوظ لموع الدول العربية الإسلامية سواء من ناحية قيمة الدليل أو المرتبة، مقارنة بعام 2000 (*).حيث تضاعف عددها في خانة التنمية البشرية المرتفعة من خمسة دول الى عشرة دول ، باحتفاظ بروناي دار السلام الصدارة بمعدل 0.894 المرتبة 30، تليها كل من الكويت (0.89)، قطر (0.875)، الإمارات العربية المتحدة (0.869)، البحرين (0.866)، الجماهيرية العربية الليبية (0.818)، عمان (0.814)،المملكة العربية السعودية (0.812)، ماليزيا (0.811 )، لتأتي ألبانيا في الأخير بمعدل (0.80)، فكما يلاحظ هناك نقل نوعية وتغير ملحوظ في هذه الموعة بانتقال خمسة دول الاخيرة من الخانة الثانية الممثلة للتنمية البشرية المتوسطة الى الخانة الاولى (2) .

كما يلاحظ تغير في وتيرة التنمية البشرية المتوسطة لعام 2007، مقارنة بالسنوات الماضية، من الناحيتين أيضا، من ناحية قيمة الدليل والمرتبة في نفس الوقت، حيث تقع 32 دولة في هذه الخانة بعدما كانت 28 دولة في دليل التنمية البشرية لعام 2000، وتتراوح فيها قيمة الدليل ما بين قيمة عليا مثلتها كازاخستان قدرت بـ 0.794 واحتفاظها بنفس المرتبة 73، وقيمة دنيا قدرت بـ 0.502 مثلتها غامبيا التى جاءت في المرتبة 155 وهى آخر مرتبة في الخانة الثانية، تتوسطهما دول أخرى أذكر منها دولتي الجزائر واندونيسيا على سبيل المثال لا الحصر باحتلال الأولى المرتبة 104 بمعدل 0.733 ، والثانية المرتبة 107 بمعدل 0.728، دون أن ننسى الأراضي الفلسطينية المحتلة التى جاءت في المرتبة 106 بمعدل 0.731 علما انا لم ترد في قائمة دليل التنمية البشرية لعام 2000. على عكس العراق التى وردت في تقرير 2000 ولم ترد في تقرير 2007، بسبب عدم توافر البيانات نتيجة للاوضاع اللاأمنية التى تعيشها المنطقة وما نجم عنها من اوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية مزرية عادت بالسلب على مسار تنميتها البشرية بعدما كانت من بين الأوائل في فترة التسعينات بإحتلالها المرتبة 55 ومعدل 0.759، هذا ما يدفعني الى التساؤل عن مدى دقة البيانات خاصة تلك المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة ، فالبرغم من الأوضاع اللاأمنية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التى تعيشها كمثيلتها العراق ، إلا أنا تقدمت في مرتبتها على مجموعة من الدول كأندونيسيا، الجمهورية العربية السورية، مصر، والمغرب، فهل هذا تضليل لما تفعله إسرائيل في فلسطين أم حقيقة ؟!! مع العلم أن إسرائيل إحتلت المرتبة 23 بمعدل 0.932 عام 2007 (2) .

من أهم الدلائل التي تشير إلى تحسن مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية بالإضافة إلى ما سبق، تقلص عدد الدول العربية الإسلامية الواقعة في خانة التنمية البشرية المنخفضة من 19 دولة عام 2000 إلى

---

(*)- انظر الى الملحق رقم (7)

(2)- UNDP , **Human Development Report 2007/2008 2") Fighting climdte change : Human Solidarity in adivided world** ,New york M UN plaza ,2007 , pp217-218 , ( http : //hdr .Undp . org /en /port / global /hdr 2007 /) ( 20 .12 .2007

(3)- UNDP . **Human Development Report 2007 /2008** , OP .CIT . PP 218 -219 .

12 دولة من مجموع 177 دولة عام 2007 ، حيث تصدرت السنغال القائمة بمعدل 0.499 المرتبة 156، في حين احتلت سيراليون المرتبة الأخيرة في القائمة 177 بمعدل 0.336 [1].

وبمقارنة مستوى التنمية البشرية في الفترة الممتدة من بين (2000 – 2007) يمكن القول بأننا لا تزال تنمية بشرية متوسطة بالرغم من الإرتفاع الملحوظ في قيمة دليل التنمية البشرية من جهة وفي مراتبها من جهة ثانية ، كما تجدر الإشارة إلى التفاوتات الكبيرة بين البلدان العربية الإسلامية، حيث يقدر الفرق بين أول دولة عربية إسلامية بروناي دار السلام وآخر دولة عربية إسلامية وهى سيراليون 147 مرتبة وبفارق 0.558 بين قيمتي الدليل لكل منهما حسبما جاء في دليل التنمية البشرية لعام 2007 .

مما سبق يتضح جليا بأن التغيرات التي شهدتها اتجاهات التنمية البشرية في أغلب مناطق العالم العربي الإسلامي كانت بالاتجاه الأعلى، بانتقالها من مستوى منخفض عام 1990 إلى مستوى متوسط عام 2007، حيث يمكن تفسير المستوى المتدني للتنمية البشرية العربية الإسلامية مع بداية التسعينات، إلى سياسات تنموية محدودة الفعالية في سنوات غابرة، إذ كان التحدي الرئيسي للدول النامية بصفة عامة عشية تحقيق إستقلالها السياسي آنذاك ولا يزال هو تحدي التنمية، حيث سعت وبشكل إخطبوطي إلى توسيع دائرة نفوذها وصلاحياتها لقناعة لدى **النخب السياسية**(*) حينها مفادها أنها المعنية بقيادة التنمية الإقتصادية وتنسيقها وباجتثاث الظلم الإجتماعي .

حيث استفادت بعض البلدان العربية الإسلامية وقتها من إنفتاح السبل أمام أشكال متعددة من الدخل مثل النفط ، الفوسفات، الغاز، السياحة، في خلق الوظائف وتعميم التعليم وتمويل بناء البنى التحتية، دون الأخذ بعين الاعتبار لا الخلل الوظيفي البنيوي المؤسساتي من جهة ولا البعد البشري من جهة ثانية.

ولكن ما أن حلت الأزمة الاقتصادية الدولية (International Economic Crisis)في الثمانينات ، حتى انكشف وبصورة صارخة عمق المحدودية و الإختلالات التي نتجت عن أنماط التنمية المعتمدة في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية الإسلامية بصفة خاصة – إلا في إستثناءات قليلة في جنوب شرق آسيا كماليزيا – وعندما حصلت المواجهة ، جاء"الحل الهادف " متمثلا بالتكييف الهيكلي ( Structural Adjustment) تحت المضلة المشروطة لكل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي [3].

---

(1)- UNDP . **Human Development Report 2007 /2008** , OP .CIT ,PP 219 -220 .

(*)- **النخبة** " **Elite** " : تشير إلى الأفراد والجماعات الذين يشغلون مراكز السلطة أو يتمتعون بنفوذ وقوة تسمح لهم بالتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية لبلدانهم ، أو كما يقول جي روتشيه يساهمون في الفعل التاريخي .غير أن هذا الدور التاريخي والهام يختلف من نخبة إلى أخرى وللتوسع أكثر راجع :

- نور الدين زمام ، **القوى السياسية والتنمية " دراسة في علم الاجتماع السياسي** " ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 268 .
- علي محمد بيومي ، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي** ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2004 ص 11 .
- محمد السويدي ، **علم الاجتماعي السياسي : ميدانه وقضاياه ،** الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ص 6

(2)- باسل البستاني، **التنمية البشرية في الوطن العربي ( تعقيب )** ، المرجع السابق الذكر ، ص 456 .

وتأتي التسعينيات، ويحين الموعد النهائي لجني الحصاد ، فإذا به نموذج تنموي شامل في سلبياته ، ساحق في تأثيراته من منطلقه الإقتصادي وإمتداده الإجتماعي والبشري والصورة الكلية هذه تعكسها نتائجه التي أعاقت مسار التنمية البشرية العربية الإسلامية في بداياته والمتمثلة فيمـا يلي:

1. ثبوت عدم فاعلية الأثر التساقطي ( Trickling – down Effect) للمنافع، وبالتالي غياب العدالة في توزيع منافع التنمية الإقتصادية، ولقد كان لطبيعة عملية التحول الهيكلي وتوجهها دورهما المهم في ذلك .
2. حصول تباينات قطاعية شاملة، نتيجة اتساع تدفقات الهجرة ومعدلات البطالة ، بشكليها البطالة المكشوفة والبطالة غير المنتجة ( المقنعة ) .
3. إن مؤشرات الاختلال الواسعة قد انعكست على التعليم والخدمات الإجتماعية والسكان والأمن الغذائي، يقابلها تفاقم حالات البطالة والفقر، نتيجة حصول فوارق خطيرة في الدخول بين الأقطار العربية الإسلامية وداخلها.
4. بروز أزمة تمويلية شاملة تعبيرها العجز الداخلي والخارجي المحسوس والمستمر، وحراجتها المديونية الخارجية ، وثقل أعبائها وآثارها على تحجيم قدرات التنمية في مختلف صعدها [1] .
5. أضف إلى هذا، ما تطلبته الحروب – سواء الداخلية أو الخارجية – التى عرفتها المنطقة من تسلح، كحرب الخليج الأولى والثانية وما تطلبته من تسلح بل وما تبعهما من إستيراد المزيد من الأسلحة بحجة الأمن القومي ، والذي أوصل نسبة الإنفاق على التسلح إلى الناتج القومي الإجمالي في المنطقة إلى ما يزيد عن 13 في المائة ، وهي أعلى نسبة للإنفاق على التسلح في العالم قاطبة [2]، على حساب أبعاد الأمن البشري والتي تعد من أهم دعامات دفع عجلة التنمية البشرية للأمام .

ونتيجة لهذا كله، وقع العبء شاملا ماحقا على القطاع الإجتماعي عموما، والبشري خصوصا، فالتراجع في مؤشراته كافة هو سيمته والدول النامية كلها فعليا أرضيته وفوق كل هذا تأتي الآثار مدمرة للقيم والتقاليد، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وفشل التكامل الاقتصادي وانعدام الأمن البشري، وهذا ما يفسر محدودية فاعلية أداء التنمية البشرية العربية الإسلامية في بداية التسعينات .

---

(1)- باسل البستاني، **المرجع السابق الذكر** ، ص 457-461 .
(2)- حامد عمار، **مقالات في التنمية البشرية** ، المرجع السابق الذكر، ص 84 .

فلقد كان تأثير العوامل الإقتصادية على القطاعات الإجتماعية والتنمية البشرية بالغا في سلبياته الكمية والكيفية ، وفي هذا الصدد يقول **جورج قرم** في مستهل كتابه عن التنمية في البلاد النامية :

> **إن فشل الكثير من جهود التنمية في العالم الثالث، يدل أكثر فأكثر، على أن المسألة ليست قضية تخطيط إقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية، وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعيا وإستخدام الأموال في حالة نقصانها، إنما القضية هي قبل كل شيء آخر اتساق مجتمعي وإتزان حضري، وهذا بدوره يتطلب قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والإنحطاط، ولها كذلك مواقف راسخة ضمت هذه الرؤية ، وعلى استعداد للتضحية في امتيازاتا الآنية لتأمين مستقبل المتمع.(1)**

هذا ما بدأت تقتنع به معظم البلدان العربية الإسلامية خاصة مع حلول الألفية الثانية ومدى أهمية البعد الإنساني والحضاري في التنمية الى جانب الأبعاد الأخرى ، باتخاذها مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المدعمة لمسار تنميتها البشرية وزيادة مظاهر الاهتمام با أكثر فأكثر، هذا ما يفسر التقدم النسبي لمستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية من مستوى منخفض عام 1990 إلى مستوى متوسط عام 2007، إلا أن هذا غير كاف مقارنة بباقي بلدان العالم .

**حال التنمية البشرية العربية الإسلامية في سياق العالم :**

إن عملية تشخيص وضع التنمية البشرية بالبلدان العربية الإسلامية لا تكتمل دون معرفة مستواها وموقعها على خارطة التنمية البشرية كمجموعة من مناطق العالم الأخرى، بالإعتماد على مؤشرات دليل التنمية البشرية، لإلقاء الضوء على الفجوات المتصفة في الرفاهية وفرص الحياة والتي مازالت تمزق عالمنا المترابط بشكل متزايد ، وعلى موضوع أساسي آخر أكده دليل التنمية البشرية لهذا العام، كما تردد في تقرير التنمية البشرية منذ بدئه، حيث تنصرف مؤشرات التنمية العامة إلى إرتفاع وإنخفاض الدخل ولم يكن في هذه النتيجة دهشة كبيرة ، فمتوسط الدخول شديد الإنخفاض والمستويات المرتفعة لفقر الدخل يسهمان في إنعدام الحريات الحقيقية في العالم ما يحرم الناس من القدرة على تحقيق التغذية الكافية ومعالجة الأمراض والحصول على التعليم، إلى جانب ذلك يعكس دليل التنمية البشرية مدى الرابط الايجابي بين الدخل من جانب والصحة والتعليم من الجانب الآخر، فهي بذلك مؤشرات كافية لجعلها أساسا لمحور المقارنة بين أقطار العالم العربي الإسلامي وباقي أجزاء العالم .

أحيانا ما، يؤخذ التقدم في التنمية البشرية كدليل على التقارب بين العالم المتقدم والعالم النامي ومن خلال التوضيح ، تصبح تلك الصورة دقيقة فقد شهد العالم النامي بما فيه العالم العربي الإسلامي تحسنا مستمرا في جل مؤشرات التنمية البشرية على مدار عدة عقود، في حين أن التقارب يحدث بمعدلات مختلفة للغاية في

---

([1])- غسان بدر الدين، **جدلية التخلف والتنمية ،** ط1 ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص 150

مناطق مختلفة ومن نقاط بداية مختلفة ، فمازالت التفاوتات في التنمية البشرية كبيرة ويظل التباعد سائدا على مجموعة كبيرة من البلدان، ويمكن توضيح هذا بالإشارة إلى بعض المؤشرات الأساسية التي تعزز دليل التنمية البشرية .

**01- التمتع بحياة مديدة وصحية قياسا على العمر المتوقع :**

عبر العقود الثلاثة الماضية ، سعت البلدان العربية الإسلامية كبقية البلدان النامية في مجموعها إلى التقارب من البلدان المتقدمة من حيث العمر المتوقع فقد زاد العمر المتوقع عند الولادة فيها بمعدل تسع سنوات، مقارنة بسبع سنوات في البلدان ذات الدخل المرتفع، إلا أن الإستثناء يظهر جليا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فبالنسبة للمنطقة ككل أصبح العمر المتوقع حاليا أدنى مما كان عليه منذ ثلاثة عقود مضت نتيجة الانقلابات الديمغرافية الفاجعة وارتفاع عدد المصابين بمرض الايدز .

تعد معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة من أهم محددات العمر المتوقع، وفي هذه النقطة أيضا توجد بعض الاتجاهات المشجعة بتراجعها ، فقد سجل معدل الوفيات انخفاضا بلغ 2.1 مليون حالة في عام 2004 عنه في عام 1990 (*) حسبما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2006، وبذلك فان توقعات البقاء على قيد الحياة تتحسن في كافة المناطق بما فيها الدول العربية الإسلامية، ومع ذلك يدل عدد وفيات الأطفال الذي بلغ 10.8 ملايين عام 2004 على عدم المساواة في الحصول على الفرصة الأساسية الأولى من فرص الحياة، وهي فرصة البقاء على قيد الحياة.(1)

بيد أن فارق الخطر اخذ في التزايد بالنسبة للأطفال في جزء كبير من العالم النامي ، فمعدلات وفيات الأطفال في كافة المناطق النامية تقريبا تعتبر مرتفعة عندما يتبين أنها تبلغ ضعف المعدل في البلدان ذات الدخل المرتفع ، علاوة على ذلك ، عانى معدل التقدم في خفض معدل وفيات الأطفال من البطئ في مجموعة كبيرة من مناطق العالم العربي الإسلامي باعتبارها جزء لا يتجزء من العالم النامي، مما عاد سلبا على مستوى الأمن الصحي باعتباره من أهم أبعاد الأمن البشري والياته المساهمة في تفعيل أداء التنمية البشرية العربية الإسلامية وتقليص الهوة بين أهداف هذه الأخيرة وأهداف التنمية للألفية الرامية إلى خفض إجمالي معدل الوفاة بين الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام 2015 (2) .

يظهر معدل وفيات الأطفال – الذي ربما يكون أكثر فاعلية عن غيره من المؤشرات – أن الزيادات في الدخل ليست متكافئة مع التقدم في التنمية البشرية ، فقياسا على جمع الثروات بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي فيها 06 % كل عام منذ عام 1991، إلا أن معدل التقدم نحو خفض معدل وفيات الأطفال تباطأ من 209 % إلى 2.2 مند عام 1990، وفي حين أن الهند فاقت البلد الإسلامي بنغلادش في النمو

---

(*) انظر الشكل رقم (1)

(1)- هناء بوحجي، "التنمية البشرية : فجوات الرفاهية وفرص الحياة مازالت تمزق عالمنا"، **صحيفة الوقت اليومية**، البحرين، 2006/11/28 ، ص02(09.12.2006), [ **http :alwaqt . com / art . php ? oid : 28582** ]

(2)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية لعام 2003 " الأهداف الإنمائية للألفية**، بيروت: مطبعة كركي، 2003 ص241

الإقتصادي ومتوسط الدخل فقد فاقت بنغلادش جارتها الهند في خفض معدلات وفيات الأطفال، حيث احتفظت بمعدل انخفاض قدره 3.45 % منذ عام 1990 ، فالمصير المتباين الذي يلاقيه الأطفال في الهند وبنغلادش وفقا لتوقعات البقاء على قيد الحياة يشير إلى حدود الثروة كمقياس للتنمية البشرية [1] .

**02- الحصول على التعليم قياسا على نحو الأمية الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم العالي :**

يعد التقدم في التعليم أمرا مهما للتنمية البشرية بذاته من جهة ولإرتباطه بالصحة والمساواة والتمكين من جهة أخرى، وهنا أيضا يعتبر معدل التقدم النسبي لمستوى التعليم في العالم العربي الإسلامي مقارنة بباقي أقطار العالم لاسيما الأقطار المتقدمة منها، بمثابة زجاجة نصفها فارغ ونصفها ممتلئ ، فقد تحقق الكثير ولكن مازال هناك العجز الكبير في تحقيق مستوى أرقى من التعليم يجعل المواطن العربي المسلم يشعر بالأمان العلمي والمعرفي كحد أهم ميزات الأمن البشري ودعامات التنمية البشرية .

إن نماذج الأمية في الوقت الراهن سواء على مستوى العالم العربي الإسلامي أو باقي أجزاء العالم، هي موروث العجز التعليمي في الماضي، فمنذ عام 1990 ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من 75 % إلى 82 % ، مما أدى بدوره إلى انخفاض عدد غير الملمين بالقراءة والكتابة في العالم بمقدار 100 مليون، إلا انه لم يكن هناك تقدم كبير في المساواة بين الجنسين، فمازالت النساء تمثلن ثلثي معدل أمية الكبار، وهى نفس النسبة التي شهدتها التسعينات، حيث بلغ معدل الإناث الملمين بالقراءة والكتابة لدى البالغين في الدول العربية 59.7 % في حين بلغ معدل الذكور 74 % ، وهى نسب جد منخفضة مقارنة بالبلدان المتقدمة كوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة حيث بلغ فيها معدل الإناث 98.7 ومعدل الذكور 99% [2] وربما يعود هذا الفارق في المعدلات بين المجموعتين – البلدان العربية ودول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة – إلى نوع السياسات التعليمية المتبعة في كل منهما هذا من جهة والى النمط الثقافي والاجتماعي الخاص بكل مجموعة من جهة ثانية، إلا أن هذا لا ينف انكماش الفجوة في المساواة بين الجنسين في كافة المناطق بما فيها مناطق العالم العربي الإسلامي وارتفاع نسب الالتحاق بالمرحلة الابتدائية، وفي مقابل هذه البشائر توجد أخبار سيئة تتمثل في انه مازال هناك 115 مليون طفل خارج المدارس منهم نحو 62 مليون من الفتيات. [3]

وتشغل فروق الالتحاق بالمرحلة الإبتدائية بعدا مهما للتقدم في مجال التعليم ، ولكنه يعد واحد فقط وفي أي إقتصاد عالمي قائم على المعرفة يعتبر التعليم الإبتدائي الجيد مجرد درجة أولى في سلم وليس الغاية النهائية، ومن هذا المنظور الأوسع يبقى عدم المساواة في توزيع فرص التعليم العالمي أمرا يبعث على الإحباط، فبشكل عام يتوقع أن يحصل الطفل في بوركينافاسو على أقل من 4 أعوام في التعليم مقابل 15 عاما في معظم البلدان

---

([1])- هناء بوحجي، **المرجع السابق الذكر،** ص 02 .

([2])- PNUD .**Rapport Mondial Sur le Développement Humain 2006** , OP .CIT . P374

([3])- هناء بوحجي، **المرجع السابق الذكر،** ص 3

ذات الدخل المرتفع، فالتفاوتات الشاسعة في التعليم العربي الإسلامي مع غيره من البلدان اليوم هي تلك الموجودة في الدخل والصحة غدا. والتي تعد من بين التحديات الأساسية التي ينبغي مواجهتها [1] .

**03- التمتع بمستوى معيشة لائق قياسا على تعادل القوة الشرائية والدخل :**

لقد كان هناك تراجعا ملحوظا في فقر الدخل في المناطق العربية الإسلامية كافة منذ العام 1990 كباقي مناطق العالم فيما عدا إفريقيا جنوب الصحراء ، فقد تراجع نصيب سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 28 % إلى 21 % وبذلك لم يعد هناك سوى مليون نسمة فقط تحت الحد، وقد كان ارتفاع النمو الاقتصادي في كثير من المناطق المحرك الأكثر فاعلية في خفض معدل فقر الدخل أما إفريقيا جنوب الصحراء فهي المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة في تأثير الفقر وعدد الفقراء على السواء فهناك نحو 300 مليون نسمة نصفهم تقريبا من سكان المنطقة – يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم [2]

في حين أن العالم بشكل عام يتسابق إلى تحقيق هدف 2015 الرامي إلى خفض فقر الدخل المدقع إلى النصف فإن إفريقيا جنوب الصحراء خارج السباق كحال العديد من البلدان في مناطق أخرى، فبيانات مستوى البلد تشير إلى أن أهداف عام 2015 لن تتحقق لنحو 380 مليون نسمة، وتعكس هذه المستويات العالية للفقر في ظل اقتصاد عالمي مزدهر مدى التباينات في الثروة وصغر نصيب الفقراء من دخل العالم:

- يحصل أفقر 20 % من سكان العالم – يمثلون تقريبا السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا – على 1.5 % من الدخل العالمي، ويحصل أفقر 40 % - ويمثلون الذين يعشون على 02 دولار يوميا كحد للفقر – على 05 % من الدخل العالمي.
- يدخل تسعة أفراد من أصل عشرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي مرتفعة الدخل ضمن أفضل 20 % بتوزيع الدخل العالمي وعلى الجانب الآخر يدخل فرد واحد من أصل 02 في إفريقيا جنوب الصحراء ضمن أفقر 20 %، كما تضاعف عدد السكان في المنطقة من الواقعين ضمن أفقر 20 % منذ عام 1980 ( حتى وصلوا إلى 36 % من الإجمالي )
- يزيد دخل أغنى 500 فرد في العالم عن 100 مليون دولار، وذلك بغض النظر عن ثروات الأصول ويفوق هذا المبلغ مجموع دخول أفقر 416 مليون ، ولقد أصبح تراكم الثروات في قمة توزيع الدخل العالمي أكثر تأثيرا من خفض الفقر في القاعة، حيث يرى تقرير الثروة العالمية لعام 2004 الذي أكده **ميريل لينش** أن الأصول المالية البالغ قيمتها 7.7 ملايين "صافي قيمة الأصول للأفراد " قد وصلت إلى 28 تريليون دولار في عام 2003 ، ويتوقع أن يصل نمو إلى 41 تريليون بحلول عام 2008 . [3]

---

([1])- هناء بوحجي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 03

([2])-. **نفس المرجع** ، نفس الصفحة

([3])- UNDP **, Summary Human Devlopment Report 2006 :Beyond Socarcity Power , Poverty and the global water crissis** , New york : Palaza , 2006 p44

على الرغم من تراجع فقر الدخل في مناطق كثيرة من العالم العربي الإسلامي، حيث أن مستويات الفقر المدقع في المنطقة العربية الإسلامية ( المعرف بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم) .هو الأقل بين جميع مجموعات الدول النامية، إلا أن أمارات النذر واضحة فقد كان معدل نمو الدخل للفرد العربي الأقل في العالم ماعدا إفريقيا جنوب الصحراء حيث لم يتجاوز نصف بالمائة سنويا خلال العقدين الماضيين، وإذا استمر نج النمو على حاله من التدني فسيحتاج المواطن العربي المسلم إلى 140 عاما ليضاعف دخله، بينما يستطيع المواطن في مناطق أخرى من العالم من مضاعفة دخله مرة كل 10 سنوات، وما قد يوطد هذا الميل علامات نذر أخرى، فإنتاجية العامل العربي المسلم مازالت متدنية وتتجه نحو الانخفاض ، وقد صاحب هذا الانخفاض تدهور في الأجور الحقيقية ، الذي فاقم بدوره من الفقر، وهكذا يميط استخدام المعايير الكمية والنوعية النقاب عن أن البلدان العربية الإسلامية لم تنم بالسرعة التي نمت بها مناطق أخرى من العالم، فحين النظر بعيون التنمية البشرية ، ستبدو مشاهد التنمية البشرية في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي وقد إكتنفتها عوامل أضعاف تحتاج إلى إملاء النظر وإجراء العمل[1] .

وما سبق قوله ينطبق إلى حد كبير على كثير من المؤشرات الأخرى التي تستخدم لبيان مدى التقدم أو التأخر في المجال التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال إن مؤشرات المياه المأمونة أو الصرف الصحي أو الخدمات الصحية، أو عدد السكان لكل طبيب، تخفي الفجوة النوعية بين البلدان العربية الإسلامية وبلدان النموذج التنموي، كما تستر الواقع الحقيقي لحجم التركز أمن الانتشار لهذه الخدمات في البلد الواحد ، سواء بين الأقاليم أو بين المدن والقرى، أو حتى بين أحياء المدينة الواحدة ، فما يحضى به حي سكني ما – يمكن أن يطلق عليه اسم الحي العشوائي أو القصدير، أو ما شابه ذلك – من مختلف الخدمات السابق ذكرها، لا يمكن مقارنة سواء من الناحية العلمية أو النوعية بما يحضى به الحي الراقي الذي يبعد عنه عشرات الأمتار فقط، والقصد هنا التأكيد أن طريقة المقارنة في مجال التنمية البشرية بين البلدان النامية بصفة عامة وبلدان النموذج التنموي يعتوها الخلل بشكل يضخم من مدى التقدم في ميزان التنمية البشرية في البلدان النامية. [2]

فمن الملاحظ أن البلدان العربية الإسلامية تحتل عموما موقعها المتوسط بين البلدان النامية في دليل التنمية البشرية ، وحين نقارن الفجوة القائمة في ثلاثة مؤشرات بين خمس مجموعات من البلدان النامية وبلدان النموذج التنموي، نجد أن المنطقة العربية الإسلامية تتفوق على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة جنوب آسيا، والدول الأقل نموا في مقياس التنمية البشرية وفي مؤشرات الصحة الإجمالية(العمر المتوقع عند الميلاد) حيث بلغ المتوسط في هذا الأخير بالدول العربية الإسلامية لعام 2007 بـ 67.5 عام، في مقابل 54.5 عام بالدول اقل نموا و63.8 بجنوب آسيا و49.6 عام بجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، ومتوسط مجموع الدول النامية بـ 66.1 عام وفي التحصيل التعليمي (مقياسا هنا بمعرفة القراءة والكتابة عند الكبار)، إلا أن المنطقة العربية الإسلامية مازالت بعيدة عن إنجاز منطقة شرق آسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي سواء في هذا

---

([1])- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص 168 – 169

([2])- خالد احمد خالد، **التنمية البشرية تصدر الموارد والتربيع المتزايد للاقتصاد العربي في " التنمية البشرية للوطن العربي "** ، المرجع السابق الذكر، ص 364

المؤشر الأخير أو المؤشرات الأخرى، حيث يبلغ متوسط محو الأمية بالدول العربية الإسلامية للسنة ذاتها بـ 70.3 في مقابل 53.9 % في البلدان الأقل نموا و 59.5 % في جنوب آسيا و 60.3 % لإفريقيا جنوب الصحراء، في مقابل تفوق منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بمتوسط90.7 % و 90.3% على الترتيب [1].

وبتحسن الموقع النسبي للمنطقة العربية الإسلامية في حالة مؤشر متوسط الناتج المحلي للفرد، حيث تتفوق على مجموعة الدول النامية كلها ماعدا منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث بلغ متوسط الناتج المحلي للفرد في هذا الأخير عام 2007 (8417 دولار) في حين بلغ متوسط هذا المؤشر في البلدان العربية الإسلامية في نفس العام 6716 دولار، في مقابل متوسط 1499 دولار للبلدان الأقل نموا، و 6604 دولار لبلدان شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي و 3416 دولار لبلدان جنوب آسيا و 1998 دولار لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء [2]، ومع ذلك فان فجوة التنمية البشرية بين العالم العربي الإسلامي وبلدان النموذج التنموي لاسيما بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع ضخمة، وتصل إلى أضعاف عدة في بعض المؤشرات بما فيها مؤشر الدخل الفردي، ولو إسْتُثنِيَت البلدان العربية الإسلامية المنتجة للنفط لما زادت مؤشرات العالم العربي الإسلامي كثيرا على مؤشرات مجموعة إفريقيا جنوب الصحراء [3] .

فما يلاحظ على واقع التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي في سياقها العالمي ومن خلال مؤشرات التنمية ومقاييسها و أوضاعها قياسا إلى ما ينبغي أن يتحقق طبقا للنموذج التنموي (أي البلدان الغربية الصناعية) الذي يراد محاكاته، مدى الفجوة التي تفصل بينهما والفجوة هذه ليست إلا فجوة كمية، والتي قد لا تكون إلا كأول الغيث حين مقارنتها بالفجوة النوعية، والمتتبع لمعظم المؤشرات المتاحة عن العالم العربي الإسلامي سواء تلك المتعلقة بتنمية الناس من خلال تحرير قدراتهم الإبداعية بالتعليم والتدريب وخلق الظروف الصحية أو تلك المتصلة بتوزيع مردود النشاط الإنتاجي على نحو يستفيد منه معظم الناس حيث ما كانت مواقعهم وأينما كانت مواطنهم، يدرك ويدهش للفجوة الضخمة التي مازالت تفصل البلدان العربية الإسلامية عن بلدان النموذج التنموي [4] .

وتزداد الدهشة حقا حين متابعة المؤشرات التي تعكس ما تحقق في ميدان مشاركة الناس (بواسطة الناس) في التنمية، إلا أن المشاركة التي قصدتها هنا لا تقتصر على مجرد توافر فرص العمل لهم في المؤسسات الاقتصادية وإنما تشمل المشاركة الفعالة في صنع توجهات السياسة العامة في البلاد بأبعادها المختلفة: الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، والتي يمكن ملاحظتها في قدرة الناس على اختيار ممثليهم في

---

([1])- UNDP **, Human Development Report 2007** .OP .CIT . P220 .

([2])- **Idem**

([3])- حامد عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم – المؤشرات – الاوضاع،** القاهرة: سينا للنشر، 1992،ص ص 23-22

([4])- خالد احمد خالد ، **المرجع السابق الذكر ،** ص 363-364

مؤسسات صنع القرار والمنابر الحرة المتاحة لهم جماعات وأفراد للتعبير عن أرائهم و أفكارهم وفي القدرة على الوصول إلى المعلومات والمعارف من دون قيود مصطنعة. (1)

**03- حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية في بعدها التوزيعي "عدم المساواة"**

من أهم المكونات لدليل التنمية البشرية محور التوزيع للثمرات والإشباع، ومن عناصر محور التوزيع انتشار العائد على مختلف الشرائح الاجتماعية، بين الأغنياء والفقراء ومتوسطي ومحدودي الدخل، وبين الذكور والإناث، وأحيانا بين مختلف المناطق أو المحافظات ، ثم بين مختلف الفئات العرقية والثقافية .

كما يقدم دليل التنمية لمحة عن معدل الأداء الوطني في التنمية البشرية، ومع ذلك فمن الممكن أن تخف المعدلات وراءها التفاوتات الكبيرة داخل البلدان كالتفاوتات القائمة على الدخل والثروة ونوع الجنس والعرق وغيرها من أشكال الضرر المتأصلة فضلا عن الموقع يمكن أن تجعل من المعدلات الوطنية مؤشرا مضللا لرفاهية البشر، **فهل يمكن استخدام دليل التنمية البشرية لمعرفة عدم المساواة في التنمية البشرية داخل البلدان العربية الإسلامية وفي سياق العالم ؟**

لقد تناول البحث الذي تم إجرائه لتقرير التنمية البشرية للعام الماضي هذه المسألة في إطارها العام، من خلال محاولة تصنيف نتائج دليل التنمية البشرية الوطنية إلى أخماس الدخل، إلا أن بناء نتائج دليل التنمية البشرية لمجموعات الدخل المختلفة داخل بلدان العالم بما فيها بعض بلدان العالم العربي الإسلامي، يفرض تحديات فنية وتعمل استقصاءات دخل الأسرة الموحدة والاستقصاءات الديمغرافية والصحية على جمع البيانات للدليل من نقاط مختلفة في توزيع الدخل غير أن مشاكل توافر البيانات وإمكانية مقارنتها، تجعل من الصعب إنشاء الأدلة التي يمكن مقارنتها بين البلدان ومن المشاكل الأخرى أن البيانات المطلوبة لإنشاء دليل التنمية البشرية حسب مجموعة الدخل ليست متوفرة في كثير من البلدان المرتفعة الدخل، وبالرغم من هذه المشكلات فان نتائج دليل التنمية البشرية التي يمكن مقارنتها دوليا واستنادا إلى مجموعات الدخل القومي من الممكن أن تكون بمثابة أداة فعالة لفهم إبعاد الحرمان من الإمكانيات (2).

يشير دليل التنمية البشرية حسب مجموعة الدخل، إلى وجود تفاوتات شديدة في التنمية البشرية و على المستوى العالمي ككل (*) فبالنسبة للبلد الإسلامي بوركينافاسو بلغت نتيجة دليل التنمية البشرية الخاصة بأغنى 20 % ضعف النتيجة الخاصة بأفقر 20 % ونفس الملاحظة في كل من مدغشقر وزامبيا ، كما ان الفجوات الملحوظة في بوليفيا ونيكاراغوا وجنوب إفريقيا كبيرة للغاية، أما تفاوتات دليل التنمية البشرية في الدخل بين الأغنياء والفقراء في بلدان مرتفعة الدخل فهى أصغر، ويرجع جزء من ذلك إلى أن الفروق في الدخل لا تنعكس بشكل كبير على الفروق في العمر المتوقع وحصيلة التعليم الأساسي ، وبعيدا عن الترتيب المحلي تبرز المقارنات بين البلدان مدى عدم المساواة في التنمية البشرية العالمية :

---

(1)- خالد احمد خالد ، **المرجع السابق الذكر ،** ص 365

(2)- UNDP, **Summary Human Development Report 2006** , OP .cit , p45 .

(*)- انظر الشكل رقم ( 2) .

- فأغنى 20 % من سكان في بوليفيا يتمتعون بدرجة تدخلهم في ترتيب التنمية البشريـ ـ ـ ـة المرتفعة - جنبا إلى جنب مع بولندا – بينما يتمتع أفقر 20 % بدرجة مساوية للمتوسط في باكستان ، وبذلك يفصل الموعتين 98 درجة في ترتيب دليل التنمية البشرية العالمي .
- في جنوب إفريقيا يزيد أغنى 20 % في ترتيب دليل التنمية البشرية بمعدل 101 درجة عن أفقر 20% .
- في اندونيسيا تمتد التنمية البشرية من مستوى يقارن بالجمهورية التشيكية بالنسبة لأغنى 20 % إلى مستوى يقارن بالهند بالنسبة لأفقر 20 % .
- بينما يتصدر أغنى 20 % في الولايات المتحدة (وتتلوها فينلندا) قمة انجازات التنمية البشرية، حيث لم يحقق أفقر خمس في الولايات المتحدة سوى الدرجة 50 (1) .

كما يلاحظ انه هناك تفاوتات أخرى وراء تفاوتات دليل التنمية البشرية كتفاوتات معدل وفيات الأطفال والتعليم وعدم المساواة في الدخل بين مختلف مناطق العالم .

وفيما يلي سيتضح ذلك جليا :

**01- تفاوتات معدل وفيات الأطفال والتعليم :**

يعد دليل التنمية البشرية مؤشرا إجماليا لبعض الأبعاد المهمة للرفاهية، فهو يحمل وراءه بعض التفاوتات الشديدة في القدرات وفرص الحياة المرتبطة بتفاوتات الدخل، وتتضح هذه التفاوتات بالرجوع إلى بيانات إستقصاء لبعض الأسر التي يغطيها البحث ومن بعضها البلدان العربية الإسلامية كبوركينافاسو واندونيسيا والباكستان .إن الأطفال الذين يخرجون إلى الحياة ضمن أفقر 20 % في توزيع الدخل في بلدان مثل بوليفيا واندونيسا وجنوب إفريقيا يواجهون خطر الموت قبل بلوغ الخامسة ، وهو معدل يبلغ أربعة أضعاف الوفيات بين أغنى 20 % (*)

كما تختلف معدلات إكمال الدراسات حيث تتفاعل التفاوتات بين الجنسين مع التفاوتات القائمة على الثروات، فاحتمالات أن تكمل الفتيات والفتيان على السواء في أفقر 20 % في توزيع الدخل في بوركينافاسو الدراسة أقل بكثير من أقرانم من ذوي الدخل المرتفع على الرغم من أن التفاوت بين الفتيات والفتيان ملحوظ بدرجة متساوية ، وبذلك فان هذه الاختلافات كبيرة في فرص الحياة القائمة على العلامات المتأصلة للمزايا والإضرار تشير إلى الحاجة لسياسات عامة تساوي بين الإختيار والفرصة من خلال توسيع نطاق الحريات الحقيقية. (3)

بغض النظر عن المطلب الأخلاقي للتغلب على التفاوتات الشديدة في هذه المناطق، فإن التفاوتات لها آثار مهمة على الأهداف الإنمائية للألفية و بالنظر إلى الهدف الرامي إلى خفض معدلات وفيات الأطفال بمقدار

---

(1)- UNDP , **Summary Human Development Report 2006** , OP .cit , p45-46

(*)- انظر الشكل رقم ( 3 )

(2)- **Ibid** , p 46

الثلثين، يلاحظ أن الأسر الفقيرة – التي تبلغ معدلات وفيات الأطفال فيها ضعفين إلى ثلاثة أضعاف المعدل الوطني – تمثل نصيبا غير متناسب من إجمالي وفيات الأطفال، ففي نكاراغوا والبيرو وبوكينا فاسو مثلا، يحدث 40 % من وفيات الأطفال في أفقر 20 % من الأسر ومن المحتمل أن تعمل سياسات خفض معدلات الوفيات بين الفقراء على زيادة التقدم نحو تحيق الهدف بالرغم من أن التفاوتات في معدل وفيات الأطفال في معظم البلدان أخذت في الاتساع ، وبذلك تتراجع معدلات الوفيات بين الفقراء بشكل عام إلى أكثر من نصف المعدل بين الأغنياء (1) .

وبغض النظر عن دخل الأسر، بامكان تصنيف دليل التنمية البشرية حصر التفاوتات في مستويات مختلفة، ففي العديد من البلدان يكشف هذا التصنيف عن فروق كبيرة بين المناطق، إذ يتراوح دليل التنمية البشرية في كينيا بين 0.75 في نايروبي (مساوي لتركيا تقريبا) إلى 0.29 في تركانا هى منطقة رعوية تقع في شمال البلاد (*)فلو كانت تركانا بلدا مستقلا لكانت خارج نطاق دليل التنمية البشرية بامش كبير، حيث أنا تعكس الجفاف المتكرر وضعف الهياكل الأساسية للصحة والمياه و إرتفاع معدلات سوء التغذية الذي تعاني منه المنطقة ، كما يكشف دليل التنمية البشرية تفاوتات كبير للغاية إستنادا إلى العضوية الجماعية ومن أمثلة ذلك غواتيمالا التي تنحرف فيها فرص التنمية البشرية بشدة ضد ا لموعات الأصلية، وتحتل كويكشي مرتبة في دليل التنمية تتساوى مع الكاميرون وتقل 32 درجة عن لادينوس ( مساوية لاندونيسيا تقريبا )(2).

**02- عدم المساواة في الدخل :**

يطرح عدم المساواة أسئلة مهمة تمتد جذورها في الأفكار المعيارية حول العدالة والإنصاف في كل ا لتمعات ، ونظرا لأن أنماط توزيع الدخل تؤثر بشكل مباشر على فرص التغذية والصحة والتعليم ، فان عدم المساواة في الدخل يرتبط أيضا لتفاوتات الكبيرة في الإمكانيات وفي بعض الحالات بالحرمان المطلق .

إن الاختلافات الإقليمية في عدم المساواة في الدخل كبيرة ، فمعامل جيني – وهو مقياس لعدم المساواة يتدرج من الصفر ( المساواة المطلقة ) إلى 100 (عدم المساواة المطلقة) – يتراوح من 33 في جنوب آسيا إلى 57 في أمريكا اللاتينية وإلى أكثر من 70 في إفريقيا جنوب الصحراء في مقابل 50 تقريبا لبلدان العالم العري الإسلامي،(3)وفي حين أنه يلزم توخي الحذر في المقارنات بين الأقاليم فإن هذه الفروق الإقليمية ترتبط باختلافات كبيرة في حصص أغنى وأفقر 20% من حيث الدخل كما أنا تعكس الجودة بين متوسط الدخل و الدخل المتوسط التي تتسع حسب زيادة عدم المساواة.

ويتوقف معدل الحد من فقر الدخل في أي بلد بشكل آلي على أمرين، معدل النمو الاقتصادي، والنصيب الذي يحصل عليه الفقراء من أي زيادة في النمو، ولكون الأمور الأخرى متساوية، فكلما زاد النصيب الذي يحصل عليه الفقراء زادت كفاءة البلد في تحويل النمو إلى الحد من الفقر ومن خلال المحافظة على

---

(1)- UNDP , **Summary Human Development Report 2006** , OP .cit p 46

(*)- انظر الشكل رقم ( 4)

(2)- **Ibid** , p p 46-47

(3)- **Ibid**, p p335-338

ثبات أنماط توزيع الدخل وتخطيط معدلات النمو الحالية في المستقبل، ولا يعتبر توزيع الدخل مسألة تخص البلدان النامية فحسب فكما يشير دليل التنمية البشرية المعد وفقا لأخماس الدخل للولايات المتحدة، فإن توزيع الدخل له أهميته لبعض بلدان العالم الأكثر ثراء، فخلال ربع القرن الماضي اتسعت الفجوة بين القاع والوسط والقمة في توزيع الدخل في الولايات المتحدة بشكل هائل وبين العام 1980 وعام 2004 إرتفع دخل أغنى 1% من الأسر التي بلغ متوسط دخلها أكثر من 721 ألف دولار في العام 2004 بنسبة 135% وفي الفترة نفسها تراجعت الأجور الحقيقة في مجال التصنيع بمعدل 1% كما تضاعف نصيب أغنى 1% من الدخل القومي إلى 16 % عن الفترة نفسها، وبصورة أخرى فإن ثمار مكاسب الإنتاجية التي دفعت عجلة النمو في الولايات المتحدة إتجهت نحو الشرائح الأكثر ثراء في المجتمع .[1]

وعما إذا كان ارتفاع عدم المساواة يؤدي إلى تقييد الفرص، فالتقرير يشير إلى أنه من بين طرق تناول هذه المسالة يأتي قياس تأثير قدرة الوالدين على كسب الرزق على المكاسب المستقبلية لأبنائهم ففي بلدان التي تنخفض فيها نسبة عدم المساواة – مثل الدانمارك و النرويج – يمثل دخل الأبوين نحو 20 %من أبنائهم، وبالنسبة للولايات المتحدة و المملكة المتحدة يصل الرقم إلى أكثر من 50% .[2]

لقد أدت العولمة إلى زيادة الجدل الممتد حول الطريق الصحيح لاتجاهات توزيع الدخل العالمي، ولكن ما يغيب أحيانا عن الأذهان هو العمق الشديد لفجوة عدم المساواة وما يصاحبها من إمكانية تحقيق مساواة أكبر من أجل دفع عجلة الحد من الفقر ، إلا أنه وقياسا على تعادل القوة الشرائية لعام 2000، يتضح أن الفجوة بين دخول أفقر 20% من سكان العالم وخط الفقر المحدد بدولار واحد في اليوم بلغت حوالي 300 مليون دولار ، ومع أن هذا الرقم يبدو كبيرا ، إلا أنه لا يتجاوز 2% من دخل أغنى 10 % في العالم.[3]

ففي كل بلد على حدى، تمثل المستويات المرتفعة لعدم المساواة في الدخل والفرص عائقا في طريق التنمية البشرية وبغض النظر على الآثار العكسية لهذه المستويات على الحركة الاقتصادية و النمو و التماسك الاجتماعي، فإنها تحد من تحويل النمو إلى تنمية بشرية، كما أصبحت خطوط التقسيم المرئية التي تفصل بين الأغنياء و الفقراء مصدرا للاستياء ونفس الشيء نلاحظه على مستوى بلدان العالم العربي الإسلامي، حيث تدل المؤشرات المتاحة على تفاقم التفاوت في توزيع الدخل، ومحدودية النمو الإقتصادي الذي كان بالأساس سالبا في العقدين الماضيين ، نتيجة الانفتاح على التعامل الاقتصادي الدولي، ومخاصصة النشاط الاقتصادي، في سياق نظام السوق المنفلت وتراجع دور الدولة ، و الذين تسببا بدورهما في خلق فئات إجتماعية ضئيلة الحجم ولكن بالغة الثراء وبحيث يزيد التفاوت في توزيع الثروة من مغبة تدهور توزيع الدخل في حلقة مغلقة، والنتيجة الحتمية توسع نطاق تميش الفئات الإجتماعية الأضعف في المجتمعات العربية الإسلامية و تعميق حرمانا من أصناف رأس المال الإنساني (العيني و المالي و البشري و المجتمعي).[4]

---

([1])- هناء بوحجي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 4-5

([2])- **نفس المرجع**، ص 5

([3])- UNDP, **Summarry Humann developpement rapport 2006**, Op.cit, P44

([4])- نادر فرجاني، ساسين عساف وآخرون، **قضايا عربية**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2001، ص107

ولقد كان تأثير العوامل الإقتصادية على القطاعات الإجتماعية و التنمية البشرية بالغا في سلبياته الكمية و الكيفية ، فبقدر ما يؤدي استمرار الأزمة الاقتصادية إلى تزايد التفاوت في المداخيل وبالتالي إلى تزايد حدة التوترات الاجتماعية و السياسية يطال ملايين البشر الذين يرون في أنفسهم غير معنيين بعملية التنمية، حيث تشير العديد من الدراسات في هذا الصدد إلى العلاقة الوطيدة بين العدالة التوزيعية و العنف السياسي، فكلما تراجعت الأولى احتدم الثاني و العكس بالعكس، و الانتفاضات الشعبية التي عرفتها سابقا مصر، الجزائر، السودان، الأردن و غيرها من البلدان تعد تعبيرا عنيفا عن غياب عدالة التوزيع و توسيع دائرة الفقر وتعاظم الفوارق الاجتماعية وغياب الأمن الذي يؤدي إلى التشديد على الحريات وفرض قوانين صارمة فيما يخص حرية الرأي و التعبير.

إن إنعدام العدالة التوزيعية في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي و على مستويات قطاعية مختلفة، أصبحت تشكل عقبة أساسية أمام الاستثمار في البشر ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما تشل آليات الوصول و المشاركة على كل المستويين العائلي و المؤسسي[1] وحرمان الناس من الرفاه الاجتماعي في أدنى مستوياته، فقد تتوفر الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة مجانا بكميات ونوعيات مناسبة، لكن أفراد وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنم أفقر من أن يتحملوا التكاليف الصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات (مثل فقدان الدخل أو تكاليف الدواء أو المستلزمات المدرسية أو حتى تكاليف الانتقال إلى مكان هذه الخدمات ) وحقيقة هذا ما يميز واقع بعض البلدان العربية الإسلامية، وإذا ما أخذنا بعد الريف و الحضر كعنصر من العناصر الدالة على مدى عدالة التوزيع الجغرافي/الاقتصادي يتأكد ذلك باتساع الفجوة بين القرية و المدينة نتيجة انعدام العدالة التوزيعية، بل إنا تزداد اتساعا في بعض الأقطار العربية الإسلامية و التي يمثل القطاع الزراعي جانبا مهما من اقتصادها الوطني.[2]

ويتصل بمحور التوزيع أيضا مدى المساواة بين الجنسين، وما يلاحظ عل جل أقطار العالم العربي الإسلامي عدم المساواة بين الإناث و الذكور في قطاعات عدة ، وهناك من يرجع السبب في ذلك الذهنيات من جهة و السلوكات التي كرسها الفقر من جهة أخرى ، فمثلا تفضيل تدريس الذكور على حساب الإناث في الأسرة ، ما يمنع الفتيات من إتمام الدراسة، مما يعني عدم توفير الفرص للإعداد الكافي لها في المشاركة في الحياة العامة ، علما أنه هناك تفاوتات شاسعة بين الجنسين في المراحل الثانوية و التعليم العالي بينما تضيق بين الفتيات و الأولاد في المرحلة الابتدائية ويظهر هذا جليا في كل من اليمن وبوركينافاسو و نيجيريا[*]، وتعكس هذه التفاوتات مدى التمييز المؤسسي في معظم الأنظمة العربية الإسلامية بين الجنسين و الذي يؤدي إلى الإضرار بالنساء من خلال تقييد الاختبارات المتاحة لهن و تقليل حصولهن على دخل ووظيفة[3]، كالفرص التي

---

([1])- معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية مصر 1996**، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1995، ص 11

([2])- حامد عمار، **مقالات في التنمية البشرية**، المرجع السابق الذكر، ص 89

(*)- أنظر إلى الشكل رقم (5)

([3])- UNDP, **Summarry Human developement report 2006**, Op.cit, P44

أتيحت للرجل من حيث تأهيله لوظائف معينة كالوظائف القيادية مثلا ومن حيث وضع فروق بين الرجال والنساء في الأجور، و المتمعن في اقتصاد العديد من الدول العربية الإسلامية يتبين له أن المرأة تشغل أدنى المراتب في سوق العمل، أي أنا تعمل في قطاعات ضئيلة الأجر على الرغم من كثرة النصوص القانونية التي تؤكد على المساواة بين الرجل و المرأة، ناهيك عن الفجوة الضخمة التي تفصل بين الجنسين في اﻟﻤﺠال السياسي ومدى المشاركة في الحياة السياسية[1].

و الملاحظ في الأقطار العربية الإسلامية بصورة عامة تجاهل عنصر التوزيع على أساس الدخل، أو النوع أو العمر، باستثناء قطاعات محدودة كالتعليم، و القوى العاملة، ولا شك أن إهمال مثل تلك البيانات التوزيعية تجعل المتوسطات في الأغلب و الأعم قليلة الجدوى من حيث التقييم و التشخيص و التخطيط، و لا شك كذلك في أن كثيرا من أوضاع المرأة بصورة عامة و الريفية وساكنة الأحياء الشعبية في المدن بصورة خاصة يصعب إيجاد مؤشرات ﻟﻠﺤالات الحرمان فيها، سواء من الناحية الكمية، أم الكيفية، وكذلك الشأن فيما يتعلق بأوضاع أهل الريف و البادية، وفي كثير من الحالات توضع البيانات الخاصة بالتوزيع من وحي المكاتب وتقديرات الموظفين ، و ليس على أساس الواقع أو بالاعتماد على دراسات ميدانية أو مسوح اجتماعية.[2]

ولعله من أهم المخاطر في التباين و الفجوات المتزايدة بين الفئات السكانية ، وجود أقلية ذات مستويات عالية من التقدم البشري جنبا إلى جنب مع أغلبية تتمتع بمستويات متدنية، وهذا التجاور من الظواهر الملحوظة في بعض الأقطار العربية الإسلامية مما يعتبر من عوامل التوتر الاجتماعي و التعويق لمسيرة التنمية ومنجزاتا بصورة عامة .

انطلاقا من المحاور الثلاثة الواصفة لحالة التنمية البشرية العربية الإسلامية في سياقها العالمي (محور الزمن، محور المقارنة، محور التوزيع)، يمكن القول أن انجازات معظم البلدان العربية الإسلامية وفق مقاييس التنمية البشرية ، خلال العقدين الأخريين، كانت دون المتوسط العالمي، غير أن انجازات الدول العربية الإسلامية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد المؤشرات الأخرى للتنمية، إلا أنه وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر مقارنة مع أجزاء أخرى في العالم لا سيما النامية منها، ما زال العالم العربي الإسلامي مكبلا بأغلال أخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات و الفقر في الفرص الناجمة عن مجموعة من النقائص تعاني منها التنمية البشرية العربية الإسلامية في مجملها ، وهذا ما يدفعني للحديث عن الجزء الرابع من هذا المحور.

## 4- نقائص التنمية البشرية العربية الإسلامية :

إن مقياس التنمية البشرية يعبر في مضمونه عن مستوى التنمية البشرية في كل قطر من أقطار العالم محل الدراسة من بينها مجموعة بلدان العالم العربي الإسلامي من خلال دليل التنمية البشرية ومؤشراته سواء الكمية أو الكيفية ، حيث تعبر هذه الأخيرة عن كرامة و إنسانية الإنسان لأنا متعلقة بالمساواة بين بني البشر، الحرية، اكتساب المعرفة و إنتاجها، رسخ قناعة لدى الكثيرين بأن مستوى تمتع الإنسان العربي المسلم بإنسانيته

---

(1)- للمزيد أنظر: UNDP, **Summarry Human develoepement report 2006**, Op.cit

(2)- حامد عمار، **مقالات في التنمية البشرية**، المرجع السابق الذكر، ص 90

واستفادته من مواهبه و قدراته تعاني نقائص ، وهذا ما لمسته حقيقة عند تحليلي و تفسيري لوضع التنمية البشرية العربية الإسلامية في سياق العالم (مقارنة مع البلدان النامية و بلدان النموذج التنموي ) من جهة ، و في بعدها التوزيعي من جهة أخرى، وهذا ما أكدته بدورها تقارير التنمية الإنسانية العربية بوصفها – النقائص – وصفا دقيقا و اختصارها في ثلاثة نقائص أساسية: نقص الحرية، نقص المعرفة، ونقص في تمكين المرأة، وهي نقائص أراها مشتركة ليس فقط بين البلدان العربية و الإسلامية فقط بل بين بلدان العالم النامي ككل.

و على الرغم من الإختلافات في مستوى التنمية البشرية – حسب تقرير التنمية البشرية – بين الدول العربية الإسلامية إذ نجد مثلا بروناي دار السلام قد حصلت على درجة أو مرتبة 30 لتتمتع بمستوى عال من التنمية البشرية، في حين نجد سيراليون في المرتبة 177 وهي أدنى درجة في العالم و الواقعة في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة ليكون الفارق بينهما 147 درجة و هو فارق جد شاسع[1]، إلا أن النقائص الحادة التي تواجهها التنمية البشرية في مختلف أقطار العالم العربي الإسلامي سواء في بعدها المادي أو الإنساني، لاسيما هذا الأخير نقائص مشتركة أو بالأحرى تكاد تكون مشتركة تعبر في محتواها عن جوهر الاختلالات التي تعاني منها التنمية البشرية العربية الإسلامية ، و التي يمكن إيجازها في ثلاثة نقائص أساسية، كما حددتها تقارير التنمية الإنسانية العربية :

## أ- نقص الحرية :

ينظر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 إلى الحرية من منطق حقوق الإنسان، أي الحريات المدنية و السياسية بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، و المقصود بالحقوق المدنية تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية و الحق في الإرتقاء الاجتماعي و الحق في العمل ....، أما الحقوق السياسية فتشمل حرية التجمع، تشكيل جمعيات، حرية التعبير، حرية اللجوء لوسائل أخرى للمعلومات مثل وسائل الإعلام وغيرها، أما الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فتشمل التامين و الضمان الاجتماعي و الحق في التملك إلى آخره.

يشير إستخدام مقياس نقص الحرية بذا المعنى ، إلى أن الناس في المنطقة العربية الإسلامية كانوا الأقل استمتاعا بالحرية على الصعيد العالمي في تسعينات الألفية الأخيرة، وتؤكد مجموعة المؤشرات للتمثيل و المساءلة المشتقة من قاعدة أخرى من البيانات الدولية هذا المستوى المتدني للحرية في المنطقة العربية الإسلامية، وتشتمل هذه المموعة على عدد من المؤشرات التي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية و الحريات المدنية و الحقوق السياسية و استقلال الإعلام، حيث تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة وفق ترتيب جميع مناطق العالم على أساس حرية التمثيل و المساءلة.[2]

و على الرغم مما يجب أنه تفترضه حالة تعددية حزبية من وجود حدود واضحة تحكم العلاقة بينهما، وجود كتلتان سياسيتان تمثلان الحد الأدنى من الاختلاف الأيديولوجي (الفكروي) و الاختلاف في البرامج

---

([1])- UNDP, **Human developement report 2007**, Op.cit,P P217-220

([2])- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص ص155-156

وإفتراض أنه تكون هذه الأحزاب وطنية، إلا أن التعددية في العالم العربي الإسلامي بصفة عامة تتسم بعد خصائص منها :

1- أنها تعددية تقودها في معظم الحالات نخب سلطوية .

2- تعددية مقيدة ، إذ تفرض القوانين قيودا أو معايير كثيرة لابد من توافرها حتى تستطيع القوى السياسية على فرض قيود تمتد إلى البرامج السياسية و ليس فقط المبادئ الإيديولوجية أو الفكروية.

3- عادة ما لا يسمح بتوسع التعددية و انتقالها إلى مجالات ملموسة في الممارسة السياسية والاجتماعية.[1]

هذا يوحي إلى أن المشاركة السياسية في المنطقة العربية الإسلامية لا تزال دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم رغم الانجازات المتحققة في بعض البلدان العربية الإسلامية في ربع القرن الأخير، كما لا زالت مؤسسات التجمع المدني تعاني من عقبات تحد من الدور الأساسي و الحيوي الذي تلعبه في تفعيل الحياة السياسية و الإصلاح السياسي و التنمية بشكل عام ، وهذا ما تؤكده و تنفيه في أن واحد العبارة السائدة في تقرير كل دولة تقريبا عن مجتمعها المدني و هي "يكفل الدستور ....حرية التجمع و حرية تكوين الجمعيات ولكن قانون الطوارئ لا يزال يفرض العديد من القيود على التجمع المدنية و حرية التجمع"[2]، وتشكل أهم هذه العقبات، المعيقات البيروقراطية المتمثلة أساسا في سيطرة السلطات العامة على منظمات العمل المدني، ويتأرجح الآن موقف السلطات العربية الإسلامية من الجمعيات المدنية بين الرفض، التوظيف، والحرية المقيدة، أما الإعلام فهو في أحسن الحالات حر جزئيا .

أما فيما يخص الحريات الاجتماعية و الاقتصادية في العالم العربي الإسلامي فلا تزال مقيدة على الرغم من الإصلاحات المتبعة في كل دولة خاصة الإصلاحات الاقتصادية منها، حيث تظهر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أغلب البلدان العربية الإسلامية الخلل الذي يزال قائما في العلاقة بين الدولة و المواطن و بين الحكومات و التجمعات المدنية.[3]

**ب- نقص المعرفة :**

بالإضافة للنقص في القدرات التي تسببه نواقص النظام التعليمي هناك ثغرات خطيرة في المعرفة، حيث اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية الإسلامية و العالم المتقدم، و يعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقانة المعلومات و الاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار و الدمج، وإلى إرتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة و إلى تزايد هجرة العقول العربية المسلمة إلى الخارج، وأخيرا إلى

---

([1])- عبد الفتاح على الشردان، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، تونس، العدد06، 1994، ص146

([2])- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، **تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004**، القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، 2004، ص 111

([3])- نادر فرجاني، "الدور الرقابي للمجالس العربية"، **[http://doc.abhatto.net.ma.img.doc3.doc]** (09.06.2006)

الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري في ما بين الدول المتقدمة و النامية، ليصبح بذلك الفضاء المعلوماتي مكانا تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه و زواياه .[1]

وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية الإسلامية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية، وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية أهمها عامل اللغة وتركيز السياسات العربية الإسلامية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات على البنية التحتية لقطاع الاتصالات إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقل الدول العربية الإسلامية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى فمعظم الموارد المتاحة على الانترنت متاحة باللغة الانجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة ، وستؤدي قلة الموارد المتاحة على شبكة الانترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي المسلم من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.[2]

## ج- نقص تمكين المرأة :

لقد أدى تبني منظمة الأمم المتحدة لقضية المرأة ودعمها للجهود الرامية إلى حماية حقوقها ثم استحداثها فكرة العقود الخاصة بها كوسيلة للدفع في الانجاز بخصوصها إلى تبلور وعي كوني بقضية المرأة ، و تشكل اتجاه إنساني بخصوص قضايا المرأة يتلاقى حول فكرة أن للمرأة حقوق أساسية بوصفها إنسان .

و في ظل هذا الإطار الفكري المتمحور حول مفهوم المساواة ، أصدرت منظمة الأمم المتحدة أول نداء من اجل اعتبار عام 1975 "عاما عالميا للمرأة" بقصد توجيه أنظار العالم إلى أهمية قضايا المرأة، كما توجهت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر المكسيك الذي أدخل عبارة "إدماج المرأة في التنمية"، وهي عبارة انتشر استخدامها بعد ذلك في العديد من الدراسات و المؤتمرات.[3]

لم تكن المنطقة العربية الإسلامية بمعزل عن هذا الجدل العالمي حول المرأة ، فكيف وقد أوصى سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم في آخر أيامه بالنساء في قوله :"**أوصيكم بالنساء خيرا**" حيث شكلت الدول العربية الإسلامية لجانا قومية مثل فيها القطاع الرسمي و القطاع الأهلي قامت بإعداد تقارير عن وضع المرأة في كل ولا تزال الجهود تبذل إلى يومنا هذا من مختلف الأطراف الفاعلية في النهوض بالمرأة العربية المسلمة، ومنحها الأساسية سياسية و اقتصادية و اجتماعية و أمنية من اجل تحقيق الأهداف الدولية الأساسية للمرأة وهي المساواة و التنمية و السلام.

لقد حققت المرأة العربية المسلمة في كثير من الدول العربية الإسلامية بعض التقدم في العديد من المجالات كما إستطاعت أن تتقدم لتشارك في الحكم ومواقع السلطة واتخاذ القرار، إلا أن تأثيرها ما زال محدودا بسبب عوامل إقتصادية وسياسية وقانونية وثقافية، و التحدي المطروح دائما في مختلف أنظمة العالم العربي

---

(1)- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص 174

(2)- **للمزيد انظر**: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، عمان:المطبعة الوطنية، 2003، 202 صفحة

(3)- محيا زيتون، **المرأة و التنمية:مناهج نظرية وقضايا علمية**، القاهرة: المركز القومي لبحوث الاجتماعية و الجنائية، 2000، ص 05

الإسلامي هو أنه بالرغم من إقرار الدساتير لحقوق المرأة السياسية إلا أن مسألة تمكينها من هذه الحقوق تبقى مطروحة وبحدة.

كما حققت معظم البلدان العربية الإسلامية نجاحا هاما في تعليم البنات مع أن نسبة الالتحاق في المراحل الدراسية لا تزال متدنية نسبيا، غير أن الإحصاءات ما زالت بوجه عام توثق الفجوة القائمة على أساس النوع في مجالات التوظيف، الملكية وتقلد المناصب الهامة في الهيئات الحكومية ومراكز صنع القرار وقيادة المؤسسات، على الرغم من التحسن النسبي في العقدين الأخيرين مقارنة بفترة الستينات و السبعينات .

هذا عن واقع المرأة العربية المسلمة في كل من الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية باختصار، والذي يمكن القول فيه أنه واقع بدأ يتحسن شيئا فشيئا بتقليص الفجوة بين الأقوال و الأفعال من جهة، وبين القوانين و التطبيق من جهة ثانية، إلا أن نسبة استخدام طاقاتنا من خلال المشاركة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية تبقى الأكثر تدنيا في العالم، و لا تزال تعاني النساء في عدد من البلدان العربية الإسلامية التي يوجد فيها حقوقهن كمواطنات و في الحقوق القانونية، وفي بعض البلدان العربية الإسلامية التي يوجد فيها مجالس وطنية منتخبة ما زالت المرأة تحرم من الحق في الترشح و الانتخاب، كما لا تزال واحدة من كل امرأتين لا تعرف القراءة أو الكتابة، ويعاني المجتمع ككل من تجميد نصف طاقاته المنتجة، فمن الواجب مخاطبة هذه الثغرات في كل المجالات : الاقتصادية منها و السياسية و الاجتماعية .[1]

مما سبق ذكره في هذا المحور ومن خلال أقسامه الأربعة ، يمكن القول أنه بالرغم من الانجازات التي حققتها البلدان العربية الإسلامية على أكثر من صعيد في مضمار التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين بانتقالها من المستوى المنخفض في فترة التسعينات إلى المستوى المتوسط في فترة الألفيات ، إلا أنه تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الإسلامي الراهن تغلغل نقائص محددة في البنية المجتمعية العربية الإسلامية تعوق بناء التنمية البشرية ممثلة في ثلاثة نقائص أساسية: نقص الحرية وعلى جميع المستويات سياسية و اقتصادية واجتماعية وإن وجد في بعض منها تبقى نسبية، ونقص المعرفة وكما تبين من التوضيحات السابقة، أن الأمن العلمي والمعرفي يكاد يكون غائبا فحتى إن وُجدت المعرفة تبقى عملية نشرها في البلدان العربية الإسلامية تعتريها صعوبات عديدة تتعلق بالتمويل، التخطيط الاستراتيجي لمجال التعليم، الترجمة، الإعلام ووسائل الاتصال المتاحة للجميع واستغلالها في نشر المعرفة، أما النقص الثالث فيكمن في نقص تمكين المرأة التي لا زالت تعاني من الحرمان في ممارسة حقوقها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى قضية عدم المساواة بين الجنسين، هذه القضية جعلت من المرأة العربية الإسلامية امرأة مهمشة في كثير من الأحيان ودورها محدود في الحياة ، بيد أن أوضاعها و على مختلف الأصعدة بدأت تتحسن شيئا فشيئا في إطار الجهود المبذولة و على المستويين المحلي و العالمي .كما لوحظ على التنمية البشرية العربية الإسلامية في بعدها التوزيعي، عدم المساواة في توزيع الموارد والفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار و غير ذلك من الحقوق التي شكلت حاجزا هاما أمام التنمية البشرية.

---

(1)- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 173-174

## تقويم حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية في علاقتها مع الأمن البشري

### 1- انعكاسات وضع الأمن البشري على مستوى التنمية البشرية :

إن معظم بلدان العالم التي تتمتع بتنمية بشرية عالية فعالة، هي تلك الدول التي أدركت مدى أهمية الأمن البشري باعتباره آلية ضرورية في عملية تعزيز التنمية البشرية، لاسيما بعدما تم الربط بينهما من طرف الدكتور محبوب الحق في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وأشار إلى مدى ضرورة كل منهما في تحقيق الآخر، ومن ثمة جاءت في هذا السياق مجموعة من الآليات المساهمة في تفعيل التنمية البشرية جنبا لجنب مع الأمن البشري,غير تقارير التنمية البشرية السنوية لعل أهمها وأكثرها فعالية وتأثيرا هي آلية الحكم الراشد "الحكمانية"

إلا أن جل أقطار العالم العربي الإسلامي لم تدرك هذه الحقيقة بعد,حيث تجاهلت جوهر العلاقة الجدلية والتكاملية التي تجمع وتربط بين مستوى التنمية البشرية من جهة ووضع الأمن البشري من جهة أخرى وفي إطار نظام يتميز بالحكمانية,حتى تكون تنمية بشرية فاعلة في إطارها النظري والتطبيقي أو الواقعي, وعند رسم سياساتها العامة ووضع خططها التنموية , هذا ما يفسر المستوى المتوسط والمنخفض للتنمية البشرية العربية الإسلامية مقارنة بباقي أقطار العالم .

وما يلاحظ على البلدان العربية الإسلامية التي تحتل مراتب عليا في سلم التنمية البشرية والمحدودة العدد اخص بالذكر بروناي دار السلام إلى جانب مجموعة دول الخليج العربي وعلى رأسها البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة ـ حقيقة أنها تتمتع بتنمية بشرية عالية , إلا أنها غير فعالة , لعدم تمتع شعوبها بكامل الحريات لا سيما الحريات السياسية والمشاركتية منها, والتي تعد من أهم ميزات الأمن السياسي الذي يعد بدوره من أهم أبعاد الأمن البشري ومبادئ الحكمانية, وهنا يبدوا واضحا مدى تأثير الأمن البشري بإبعاده على تفعيل التنمية البشرية, فهذه الأخيرة بأوفى معانيها تتطلب حكما راشدا يتميز بالحكمانية, يكون فيه جميع الناس قادرين على المشاركة في المؤسسات والقرارات والتي تشكل حياتهم, ويكون فيه جميع من يملكون السلطة خاضعين للمساءلة عن أفعالهم, ويتوقف تحقيق التنمية البشرية أيضا على السلام والأمن البشريين لكل فرد في المجتمع.[1]

إن ارتباط التنمية البشرية بالأمن البشري الذي يتمحور حول التحرر من الفاقة, والتحرر من الخوف وحرية المرء في أن يتصرف بنفسه [2],وباعتبار الفقر يتسم بالاستبعاد وانعدام القدرة على المطالبة بالحقوق المشروعة, واستئصال الفقر المدقع, فان الحكومات هم حملة الواجب الأساسيون, ومن بين واجباتها وضع قوانين ونظم منصفة تمكن الأفراد من أن يمارسوا حقوقهم ويتمتعوا بها, وبذل جهود متفانية إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطبيق فكرة أن الجميع معنيون بحقوق الإنسان "وبخاصة أولئك الذين يعانون من حرمان

---

[1])- PNUD , **Rapport mondial sur le développement humain 2002**.op.cit.p85

[2])- صندوق الأمم المتحدة للسكان, **حالة سكان العالم2005**, نيويورك:صندوق الأمم المتحدة للسكان,2005,ص13

مضاعف أو ثلاثي بسبب الفقر والنوع الاجتماعي وأشكال التمييز الأخرى"[1], بما يحقق امن بشري ويعزز تنمية البشرية

غير أن حكومات معظم البلدان العربية الإسلامية لم تكن من حملة هذا الواجب, حيث تبنيت في السنوات الأخيرة وفي إطار الإصلاح الشامل لمختلف القطاعات, إستراتيجية سياسات التنمية البشرية والمتمثلة أساسا في سياسة الحكم الراشد أن الصالح, سياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة, وأخيرا سياسة نشر التعليم واكتساب المعرفة [2] , إلا أنا لا تزال سياسات عرجاء وغير متكاملة لعدم مراعاة مدى أهمية عملية استئصال مهددات التنمية البشرية بما فيها مهددات الأمن البشري, سواء عند رسم هذه السياسة أو عند تطبيقها, فبمجرد غياب بعد من أبعاد الأمن البشري ولعل أهمها بعد الأمن الثقافي مع العلم أن هذا لا ينفث أهمية الأبعاد الأخرى ـ يعود سلبا على مستوى التنمية, وفي هذه الحالة يتقلص دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية وخد منها, لا سيما إذا كانت الأنظمة العربية الإسلامية تعاني من الهشاشة والتبعية للغير, وهذا ما يلاحظ للأسف على واقع وضع الأمن البشري وأثره في تحقيق التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي, لأنه وضع جد ضروري بالرغم من تحسنه النسبي في العقد الأخير, بما انعكست بالسلب على مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية, وهذا ما يلمس بشكل واضح من عدم الاستقرار السياسي, عدم الاستقرار الاقتصادي, عدم الاستقرار التمعي, عدم الاستقرار الثقافي, عدم الاستقرار الشخصي, بالإضافة إلى الاضطرابات دائمة في القطاع الصحي وقطاع التعليم,ونقصت في الغذاء وعدم العدالة في التوزيع, كل هذا فيه دلالة على عدم توافر أو توافر الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي لكن بشكل نسبي فقط ـ هذا ما بدا واضحا أكثر من خلال دراسة وتحليل مؤشرات الأمن البشري في البلدان العربية الإسلامية, التي لا تزال تعاني من نقصا شديد, على الرغم من تحسنها الملحوظ ـ إذ لا يزال دوره جد محدود في تفعيل عملية التنمية البشرية العربية الإسلامية, بسبب غياب آلياته المتمثلة في أبعاده: "الأمن الاقتصادي,الأمن الغذائي, الأمن الصحي, الأمن البيئي, الأمن السياسي, الأمن الشخصي,الأمن التمعي,الأمن العلمي والمعرفي,الأمن الثقافي"والتي تنقسم بدورها إلى آليات فرعية,فمثلا الأمن العلمي والمعرفي على سبيل المثال لا الحصر, يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل التنمية البشرية, لا سيما إذا كانت أساليبه ذات بعد ارتيادي كأسلوب نشر واكتساب المعرفة التي تحفز عملية البحث العلمي وتجعله أكثر فعالية,ونفس الشيء لبقية الآليات

يبدو أن معظم الأنظمة العربية الإسلامية عبر خططها التنموية,لم تول أهمية قصوى لموع هذه الآليات المكملة لبعضها البعض, إذ لا تزال الا اعات والصراعات والحروب الأهلية وانتشار الفقر المدقع والجهل المطبق, تعمل عملتها في التمعات العربية الإسلامية وتؤثر في مسار تنميتها البشرية, إذ تعد هذه الأخيرة الهدف الأسمى لأي شعب من الشعوب قصد تحقيق رفاهة الإنساني, وان أولت أهمية لبعضها ـ الآليات ـ ,تجدها على حساب الآليات الأخرى.

---

[1]- صندوق الأمم المتحدة للسكان، **المرجع السابق الذكر**، ص21

[2]- علي حميدوش، "التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005، ص9-15

فوضع الأمن البشري إذا له الأثر الكبير في تحديد مستوى التنمية البشرية, ومن العرض السابق لوضع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي, يمكنني أن احدد مجال هذا التأثير, الذي كان تأثيرا سلبيا أكثر منه ايجابيا في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي, وفي هذا دلالة على قوة العلاقة التلازمية التي تجمع بين المفهومين سالفي الذكر وفي الواقع هناك ارتباط قوي ما بين مستوى التنمية ومستوى الاهتمام بالأمن البشري والقابلية للاضطرابات الأمنية, محدد ليس في المفهوم القديم للأمن المتمثل في اتفاقيات التسلح مابين الدول, بل المفهوم الأوسع الذي يشمل الاضطرابات الأكثر شيوعا ضمن الدول, خلال الفترة من 1990الى1995, فان 57% من الدول شهدت حروبا,صنفت الدنى في مقياس برنامج الأمم المتحدة للتنمية, في حيث أن 14% فقط عليا, و34% صنفت في المستوى المتوسط , وإذا ما كشفنا هذه القوائم نجد بان اغلبها دول عربية إسلامية لا سيما البلدان الإفريقية منها[1] .

كما تعد الـ اعات العنيفة من أسرع السبل للوصول إلى أسفل جدول دليل الشخصية البشرية, حيث أن الدول الضعيفة تقع في نزاعات قوية توفر بيئة خصبة لـموعات إرهابية تشكل مخاطر أمنية على المواطنين في البلدان الغنية, كما أن الـ اعات تفسد حياة مئات الملايين من بني البشر,كما أنـا مصدر لانتهاكات حقوق الإنسان بانتظام وعائق في وجه التقدم نحو أهداف الألفية الثالثة للتنمية التي تم إقرارها في عام 2000[2] , والمتمثلة أساسا في القضاء على الفقر المدقع والجوع, تحقيق حصول الجميع على التعليم الابتدائي, تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة, خفض معدلات وفيات الأطفال, تحسين صحة الأمهات في مرحلة النفاس' مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملا ريا والأمراض الأخرى, كفالة الاستدامة البيئية, إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية[3] .

ولـ اعات تأثير كبير على التنمية البشرية العربية الإسلامية, إذ اندفعت العديد من الدول العربية الإسلامية إلى زيادة مخصصاتـا العسكرية لشراء وصيانة الأسلحة والتي كلفت بعض هذه الدول عشرات المليارات من الدولارات, كما هو الحال مع السعودية وتركيا اللتين سجلتا أكثر معدلات الاتفاق العسكري في العالم العربي الإسلامي في عام 1998 , حيث جاءتا في قائمة الدول الأكثر إنفاقا على التسلح في العالم[4].

إن استمرار الـ اعات بين الدول الإسلامية, يعني ببساطة زيادة است اف الموارد, وخلق خلفيات نفسية واجتماعية جديدة لدى الشعوب تنسم بالسلبية والعدائية, مثل ما تقوم به بعض البلدان العربية الإسلامية من توريث العداد للأجيال بسبب نزاع مع دولة إسلامية أخرى, مما يؤكد ضرورة العودة للذات وتعميق النظر الداخلي في أمانة الشعوب والأجيال, وهو ما عطي اجتماعات رؤساء وملوك البلاد الإسلامية الدورية بعدا أخر في الأهمية لبحث مسالة الـ اعات بجدية وتفعيل دور محكمة العدل الإسلامية الدولية [5] .

---

[1])- Smith.D, **the state of war and pea ce atlas**. London :penguin 1997.p48.

[2])- عمر راشد، "تقرير التنمية البشرية في العالم2005"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، المجلد141،العدد163، جانفي2006، ص234.

[3])- PNUD , **Rapport mondial sur le développement humain 2002**.op cit. p17

[4])- إسماعيل محمد، **المرجع السابق الذكر**، ص4.

[5])- للمزيد انظر:على شريعتي، **العودة الى الذات**، ط1، بيروت: دار الأمير، 2004

إضافة لكل هذا, وما يلاحظ على وضعية الأمن البشري سواء على المستوى المحلي للعالم العربي الإسلامي أو على المستوى العالمي وحالة التنمية البشرية, عدم قدرة السياسات الأمنية والتنموية على احتواء مختلف التهديدات المعيقة لمسار تطورهما ومساهمة كل منهما في تفعيل الآخر, حيث لا زال مختلف الأمم والشعوب تتخبط في وسط حروب وصراعات أهلية لا حدود ولا نهاية لها, دلالة على هشاشة الدول, ولقد أصبح عدد الصراعات الداخلية يفوق الآن عدد الحروب بين الدول,ويقدران220000 شخص لقوا مصرعهم منذ عام 1990 في حروب بين الدول, وذلك بالمقارنة بمصرع 3.6 ملايين شخص في حروب داخل الدول[(1)].

والمفجع على وجه الخصوص, إن المدنيين لا الجنود, هم الضحايا بدرجة متزايدة إذ يقدر أن المدنيين كانوا يشكلون أكثر من 90 في المائة من الخسائر البشرية, مابين مصابين وقتلى, في الصراعات التي اندلعت بعد انتهاء الحرب الباردة, وعلاوة على ذلك, فإن الصراعات الداخلية تستخدم فيها عادة الأسلحة الصغيرة, ويستخدم فيها المتحاربون استراتيجيات يكون لها أقوى تأثير على الضعفاء, فنصف جميع الفئات والمصابين في الحروب يكونون أطفالا, ويقدر أن هناك 300000 جندي من الأطفال على نطاق العالم, أكثرها دول إسلامية كسيراليون و السودان وأماكن أخرى, مما عاد سلبا على المستولى تنميتها البشرية, إذ نجد سيراليون دائما في أدنى القائمة, وهنا تظهر مدى أهمية الأمن البشري في تعزيز التنمية البشرية[(2)] .

وللحروب الأهلية آثار جسيمة أيضا على النمو الاقتصادي والإنتاج الغذائي, اللذين يعدان من أهم مكونات التنمية البشرية وأبعاد الأمن البشري كما يتضح في مؤشرات بشرية من قبيل معدلات وفيات الرضع والقيد في المدارس, فسبعة من البلدان العشرة ذات أدنى أدلة التنمية البشرية, اغلبها دول إسلامية, عانت مؤخرا من حروب أهلية كبرى, ففي أثناء الحرب الأهلية التي دامت في البلد الإسلامي الموزامبيقي 16 عاما دمر أكثر من 40%من المدارس أو اضطرت إلى غلق أبوابا , كما دمر أكثر من 40% من المراكز الصحية, والحق ضرر كبير بالصناعات, بحيث أصبح النتاج بعد الحرب لا يتجاوز نسبة تتراوح ما بين 20و40%من القدرة الإنتاجية قبل الحرب, حيث قدرت الخسائر الاقتصادية, بمبلغ 50 مليون دولار أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للموزامبيق قبل الحرب بعدة مرات[(3)].

وغياب الأمن الشخصي له الأثر الكبير في تراجع مستوى التنمية البشرية العالمية, فالقتال الذي يعد من اكبر مهددات الأمن الشخصي = بين الدول وداخلها, ليس بسبب الحروب أو الصراعات فحسب, بل بسبب أيضا التدفقات الضخمة للاجئين والسكان المشردين, ففي نهاية عام 2000 , كان أكثر من 12 مليون شخص لاجئ, و6 ملايين شخص مشردين داخليا, وما يقرب 4 ملايين شخص آخرين لاجئين عائدين أو ملتمسي لجوء , أو مثار اهتمام بشكل أخر, لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين , والزيادة في عدد اللاجئين والسكان المشردين تشير إلى أن الصراعات المسلحة مكثفة الآن بدرجة اكبر, على الرغم من محاولات

---

1)- PNUD,**Rapport mondial sur le développement humain 2002** ,Op.cit.p16
2)- **Idem**.
3)- **Idem.**

مختلف المنظمات والهيئات الدولية المنادية للسلم والأمن, واستبدال ثقافة الأمن المسلح والأمن النووي بثقافة الأمن البشري, باعتباره شرط ضروري من شروط تحقيق وتفعيل التنمية البشرية[1].

أن تدهور أوضاع الأمن البشري وانعكاسها السلبي على مستوى التنمية البشرية, يعود أيضا إلى العنف بمختلف مظاهره, إذ يعد هذا الأخير من أقدم الظواهر المتأصلة في المجتمعات الإنسانية التي يعتبر الصراع احد أهم سماتها, وقد تعاظمت ظاهرة العنف في المجتمع العربي الإسلامي على غرار المجتمع الدولي والعلاقات الدولية بشكل لافت, سواء من حيث مظاهرها أو على مستوى النطاق الذي تجري فيه, أو بالنسبة إلى عدد المنظمات التي تمارسها[2].

وعلى الرغم من الجهود الداخلية والدولية الكبيرة التي بذلت للحد من هذه الظاهرة التي شغلت بال الحكام والشعوب إلا أنها لم تأت بنتائج مريحة, وما تنامي الحروب والعمليات الإرهابية في الفضاء والداخلي إلا دليل على ذلك, لا سيما بالمناطق العربية الإسلامية التي عانت ولا تزال تعاني من ظاهرة الإرهاب[3] منذ حوالي عقدين من الزمن, حيث زعزعة أمن واستقرار الأمة العربية الإسلامية جمعاء إذ لم نقل مست العالم برمته, وكلفتها خسائر مادية وبشرية باهظة الثمن, جعلت من الأمن البشري آمنا مفقودا, ومن التنمية البشرية تنمية وهمية.

كما كانت لعملية تصاعد موجة الغلو والتطرق التي ابتدعتها حركات أصولية أدخلت باسم الإسلام على المجتمعات العربية الإسلامية, مصطلحات وممارسات جديدة لا تمت إلى حقيقة الإسلام الحنيف بصلة, كما لم يسبق للإسلام في تاريخه إن شهد مثل هذه التشوهات والانحرافات, التي تحصل اليوم على أيدي جماعات تتستر بأثواب دينية لتحقيق أغراض ومآرب أثر كبير على حالة ألالأمن بمختلف أشكاله لا سيما البشر منه , والذي انعكس سلبا على مستوى التنمية البشرية وعلى آليات تفعيلها من تعليم وصحة وحكم صالح [4].

لقد ذكر تقرير صادر عن معهد واشنطن للدراسات السياسية و الإرتيادية "الإستراتجية", إن الذين سقطوا على أيدي الجماعات المتسترة بالدين في الشرق الأوسط قد بلغوا 65 ألف ضحية من العام 1975 إلى العام 1993 منهم 50 ألف ضحية في الجزائر وحدها , فيما الخسائر المادية الناتجة عن العنف بلغت في

---

1)- PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2002**.Op cit.p16 .

2)- إدريس لكريني 6"مكافحة الإرهاب الدولي بين التحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية, **مجلة المستقبل العربي**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 281 أوت 2002, ص37.

3)- الإرهاب: إن الإرهاب كلمة قديمة, ففي المعجم الوسيط, هو وصف يطلق على اللذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية, ومنه ما يقوم به بعض الأفراد والجماعات بالقتل وإلقاء المتفجرات والتخريب, وعلى مستوى التأصيل الفقهي للظاهرة, فقد بدأ استخدام كلمةإرهاب terrorism في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسي عن أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات لضمان خضوع الشعوب لها, ثم تطور الأمر,وأصبحت الكلمة تطلق بشكل أساسي على الإرهاب الذي يقوم به أفراد أو جماعات.

للمزيد انظر:

- ادونيس العكرة, **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**, بيروت دار الطليعة, 1983, ص93.
- إسماعيل الغزال, **الإرهاب والقانون الدولي**, بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 1990, ص19.
- الهام محمد عاقل, **مبدأ تسليم المجرمين في الجرائم السياسية: دراسة مقارنة**, فالتيا: مركز دراسات العالم الإسلامي,1993, ص110.

4)- صالح بكر الطيار، **أعمال ندوة "الأمن العربي : التحديات الراهنة .... والتطلعات المستقبلية**، "من9 إلى 11 /1996/01، ط1 ,باريس :مركز الدراسات العربي الأوربي ,1996,ص12.

أدنى تقدير لها نحو 90 مليار دولار خلال الفترة نفسها , هذا إذا استغنيت الخسائر غير المباشرة الناجمة عن إحجام الكثيرين من المستثمرين عن القيام بأية مشاريع استثمارية تخوفا من تصاعد موجات التطرق والإرهاب, إضافة إلى الضعف الذي استشرى في شريان معظم الاقتصاديات العربية الإسلامية نتيجة هذه الأوضاع, فهجرة بعض الرساميل العربية الإسلامية والأجنبية من العالم العربي الإسلامي, وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني للعديد من الدول[1].

وليس من باب المبالغة القول بان موجة الغلو تتفشى في الجسم العربي الإسلامي كالسرطان وتمتد رويدا رويدا باتجاه الجسم الغربي الذي لن يكون بمنأى عن إخطارها وإرهابا , بدليل ما جرى في نيويورك من تفجير للمقر التجاري, وفي فرنسا من عمليات تفجير متعددة حصدت عشرات القتلى والجرحى, مع العلم إن الجماعات الإسلامية محل اتام دولي دائما, إلا أنا ليست وحدها تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار عالميا, بل هناك أيضا الجماعات اليهودية من أمثال تلك التي اغتالت رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابيت, والجماعات المسيحية التي تنظم في حركات عنصرية في الغرب, ناهيك عن الجماعات التي تعمل في خفية عن أنظار العالم[2].

كما تأثرت التنمية البشرية العربية الإسلامية كثيرا بمستوى الأمن التمعي الذي يعد الأخير , إلا أنه ما يلاحظ في معظم البلدان العربية الإسلامية , هيمته ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا و الاجتماع بـ ـ "القبلية",وهي تنظيم اجتماعي قديم أو ما يسمى بالعشيرة و التي ارتبطت بالعرب و المسلمين بحكم أنم كانوا بدوا و رحلا ,و بنسبة لمعظم العرب كانت القبلية هي المرجع الاجتماعي الأساسي, فهي تتحكم في ولا تم وهم يعيشون ويموتون من اجلها, مع التنديد بقضية اللامساواة وانعدام العدالة , والتي كانت نتيجتها دائما نزاعات وحروب أهلية أو قومية مسببة في تدهور حالة الأمن البشري, حيث أصبحت بذلك الفجوات التنموية بني الشعوب العربية الإسلامية والشعوب الأخرى, لا سيما المتقدمة منها جد كبيرة, فالناس يمنعون من إحراز أي تقدم بسبب جنسهم أو هويتهم الجماعية أو ثروتم, ويؤدي ذلك النوع من اللامساواة وانعدام العدالة في الواقع إلى هدر كبير في الطاقات الاقتصادية والاجتماعية, والتي تعد من أهم موارد تمويل التنمية البشرية[3].

نتيجة لهذا كله, كان الاتفاق العام جد مفرط في معظم الأقطار العربية الإسلامية بعد عام 1990 , خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري الكبير من حجم الميزانية العامة ولا سيما في الخليج العربي نتيجة لا اعات فيما بينها والحروب في فترة سابقة, ونتيجة للتخوف مما يجري في جمهورية إيران الإسلامية والعراق وسوريا بحكم التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بصفة عامة في الفترة الحالية, إذ استوردت الجمهورية العربية السعودية مؤخرا, كما هائلا من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي كلفتها أموالا طائلة, بحجة حمايتها الداخلية وحماية المحيط مما يجري في الإقليم من حروب ونزاعات, وما خلفته من آثار اقتصادية

---

[1]- صالح بكر الطيار، **المرجع السابق الذكر**، ص13.
[2]- **نفس المرجع**، ص13.
[3]- بشير شورواء **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**، ص46 ، www.idea.it

واجتماعية وسياسية خطيرة على المنطقة ككل, إلا أن هذا الإنفاق العسكري سواء في بلدان الخليج العربي أو باقي البلدان العربية الإسلامية الأخرى, كان على حساب الميادين الأخرى والتي تعد من أهم مدعمات التنمية البشرية وركائز الأمن البشري ومن أهم أساليب تحقيق الرفاه الاجتماعي, كالتعليم والصحة والغذاء, حيث اوجد خللا كبيرا في توزيع موارد الدولة على الاحتياجات الرئيسية, مما احدث تخلفا كبيرا في التنمية الـتمعة والاقتصادية والثقافية[1] , وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى السياسات والاستراتيجيات غير السليمة على الصعيد الأمني والتنموي التي طبقت في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي, جعلت التنمية البشرية العربية الإسلامية تدخل في نفق مسدود, الخروج منه مرهون بمدى رشاده وتكامل كامن السياستين التنموية والأمنية وجعلهما في خدمة الإنسان العربي المسلم ورفاهة أولا وأخيرا.

ويغيب عن أذهان الكثيرين من القادة العرب المسلمين وراسمي السياسات العامة, إن آثار الصراعات العنيفة لا تتوقف آثارها عند الحدود القطرية مهما كانت قوة دفاعاتا, ومن ثمة فان التنمية البشرية تمثل خط دفاع أول للأمن البشري الداخلي والخارجي على مستوى جميع البلدان العربية الإسلامية, باعتبارها تنتمي إلى عالم واحد ومترابط , كما يعد الأمن البشري الدافع الأكبر لدفع عجلة التنمية البشرية للأمام.

ومن الخطأ في هذا الصدد أن يقع التركيز على الجوانب العسكرية لضمان الأمن, وهو الأكثر دموية في التاريخ, بحروب طاحنة بين الدول الكبرى وتلتها تخوفات الحرب الباردة بين القوتين الكبيرتين حينها, أما الآن, فقد أصبح الغالب هو نمط الحروب المحلية والإقليمية التي تدور رحاها في الأغلب في البلدان الفقيرة بصفة عامة وداخل الدول الفاشلة أساسا في استعمال الأسلحة الصغيرة بصفة خاصة حيث يقع اغلب ضحايا الحروب الآن بين المدنيين, وعلى الرغم من أن عدد الصراعات المسلحة اليوم اقل بالمقارنة بالعام 1990, فقد زاد نصيب البلدان الفقيرة من هذه الصراعات, ولا تقدر التكلفة البشرية للصراعات العنيفة حق قدرها على مستوى العالم العربي الإسلامي وباقي أقطار العالم, ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية ـ دولة تقع في أواخر سلم ترتيب قيمة دليل التنمية البشرية ـ مثلا, تتعدى الوفيات العائدة, مباشرة أو بشكل غير مباشر, للصراعات العنيفة عدد ضحايا بريطانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية مجتمعين, ويقدر أن قرابة مليونين تعرضوا للـ وح ألقسري في دارفور بالسودان البلد المسلم[2] ,بسبب الصراع هناك, والذي لا يزال إلى يومنا هذا بل أكثر حدة مما سبق, وعلى الرغم من الجهود سواء الدولية أو الإقليمية التي تبذل من اجل استتباب الأمن من جديد على مستوى المنطقة, ودفع عجلة التنمية البشرية أكثر فأكثر للإمام, وجعل الشعب السوداني يتمتع بأمنه البشري بمعناه الشامل والكامل والذي سيعود حتما بالإيجاب على مستوى تنميتها البشرية, وبالتالي حل الـ اعات ومحاولة تحقيق مستوى معيشي لائق للشعب السوداني في وسط بيئة آمنة.

---

[1]- للمزيد انظر: باسل البستاني, **تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي**, عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, 1996, ص101.

[2]- نادر فرجاني,"تقرير التنمية البشرية للعام2005 : التعاون ألقولي على مفترق الطرق المعونة والتجارة في عالم غير متساو",**مجلة المستقبل العربي**, بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية, العدد325 ,مارس 2006, ص198.

وبديهي أن الصراعات العنيفة والتي تعد من ابرز مظاهر اللامن البشري, تدمر أسس الغذاء والصحة العامة ونظم التعليم ومرافق السكن والخدمات العامة, كما تقلل من فرص النمو الاقتصادي بما يؤدي إلى تدهور التنمية البشرية بوجه عام, ومن بين 32 بلدا كان معدل التنمية البشرية فيها منخفضا, تعرض 22 منها لصراعات عنيفة منذ العام 1990[1] .

ويبدو أن هناك علاقة سببية مابين الفقر الإنساني ومستوى الأمن البشري وتدهور التنمية البشرية, كضعف الرعاية الصحية وضعف التعليم, وتأمين الحاجيات الضرورية من جهة, وازدياد الحروب من جهة أخرى[2], ومظاهرة عدم الاستقرار السياسي, والانهيار الاقتصادي, وتفشي البطالة, وانتشار الأوبئة , والكوارث الطبيعية, والحروب, والمجاعة, وانتشار الجرائم والانحراف, ونشر الثقافات الضارة, وانخفاض معدلات التنمية وتفكك الأسر, كل ذلك يبعث الخوف في النفوس ويقلق الأفراد والجماعات[3] , على الرغم من الجهود المبذولة من قبل مختلف السلطات والأنظمة العربية الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي للحد من هذه المظاهر والتي بدأت تتحسن لكن يبق دائما تحسن نسبي فقط,لعدم تدارك هذه السلطات بعد مدى أهمية العلاقة الجدلية والتداخلية مابين الأمن البشري والتنمية البشرية من جهة، وباقي المفاهيم الإنسانية (وكمبدأ تكريس حقوق الإنسان ومفهوم الكحمانية) من جهة أخرى، والتي تعد من أهم القضايا المثارة على ساحة العلاقات الدولية.

وما يلاحظ أيضا على واقع الأمن البشري ومدى تأثيره في مستوى التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي، رفضت الحريات الأساسية من قبل السلطة والقيادة،كحرية تشكيل الأحزاب والتنظيم والتعبير والانتخابات والمعارضة وعملية المشاركة في القرارات التي تشكل حياة المرء باعتبارها حق من حقوق الإنسان كما تعد جزء من التنمية البشرية في حد ذاتها وبعد من أبعاد الأمن البشري ويكون من مكونات الحكمانية[4]ففي بروناي دار السلام وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت مع العلم أن هذه الأخيرة إلى جانب المغرب بدأت بإصلاحات سياسية موسعة تطبيقا لسياسة الحكمانية ومبادئها لاسيما فيما يتعلق بالمرأة أو نوع الجنس، لم يعترف قط بحق المرأة في التصويت وهذا وبغض النظر عن دخل تلك البلدان يحد كثيرا من خيارات المرأة في الحياة فالحكمانية هي النظام السياسي الوحيد الذي يضمن الحريات السياسية والمدنية وحق المشاركة مما يجعل الحكم الراشد خيرا في حد ذاته بتحقيقه الأمن البشري وتعزيزه للتنمية البشرية في إطار دولة الحق والقانون[5].

هذه السياسة ـ سياسة رفضت الحريات الأساسية و المشاركاتية ـ تجبر الناس على الخيار ما بين إما قبول النظام العام، أو اللجوء للعنف من أجل الحصول على بعض المكاسب والحقوق، وعندما تظهر

---

1)- نادر فرجاني، **المرجع السابق الذكر**، ص199.

2)- Koichi miyazawa. **Crime preventions in the urban community**. Hague :kluwer publications .1995. p103.

3)- Smith. D**, Op. cit**. p 48.

4)- **Ibid**. P15.

5)- PNUD**, Rapport mondial sur le développement humain 2002**, Op cit, P3.

الاضطرابات والصراعات، فان القادة السياسيين غالبا ما يجدون أن أفضل طريقة وأسهلها للحصول على التأييد والدعم، هو من خلال تحريك النعرات الاثنية والطائفية وهكذا تتعقد مسببات الاضطرابات، وتزداد تطورا من دول الخارج، هذه الحرب تنتهي فقط إذا أزيلت أسبابا، وعندما تزال وحينما تزال، ليعم بذلك الأمن البشري وتحقق تنمية بشرية فعالة[1].

منذ العام 2001 شهدت الساحة الدولية تطورات متسارعة أبرزها ما حدث بعد أحداث 11 سبتمبر، وما تبعها من اضطرابات أمنية وتخوفات عالمية، لا سيما وأن هذه الأحداث نسبت إلى الإسلام, جعلت من الأمن البشري في اغلب البلدان العربية الإسلامية يمر بأصعب وأخطر مرحلة, كما أفرزت هذه الأحداث آثارا واضحة في مسار التنمية البشرية العربية الإسلامية, من خلال التضييق على الحريات العامة بحجة مكافحة الإرهاب في جل أقطار العالم العربي الإسلامي, وتمادي الاحتلال الإسرائيلي في محاصرة الشعب الفلسطيني[2],إلى جانب الحدث البارز,وهو الاحتلال الأمريكي للعراق واجتياح افغنستان وتديد الجمهورية العربية السورية والضغط على جمهورية إيران الإسلامية من اجل التراجع عن صناعة الأسلحة النووية, بالإضافة إلى ليبيا ودولة السودان ودول أخرى غير إسلامية ككوبا,باعتبارها بلدان مارقة "états voyous" وأنظمتها السياسية لا تتسم بالديمقراطية ولابد من إصلاحها كما جاء في إعلان الأمم المتحدة[3].

وتأتي هذه الأحداث لتعمق ما أكدته البيانات الدولية من تدهور في مستوى التمتع بالحريات المدنية والسياسية في العالم العربي الإسلامي بصفة عامة بين العامين:1995و2000,حيث بلغ مؤشر الحكمانية لدى البلدان العربية الإسلامية أدنى مستوى له بين دول العالم, ومؤشر الفساد حسب المؤسسة الدولية للشفافية, لم يشهد تحسن كبير على مستوى هذه البلدان منذ العام 1998[4].

يبدو واضحا, إن وضع الأمن البشري في معظم البلدان العربية الإسلامية لا يزال يعاني من نقائص كثيرة وعديدة, خلفت آثار بالغة السوء في التنمية البشرية العربية الإسلامية, وعلى هذا الأساس, يمكن القول بان انعكاسات وضع الأمن البشري على مستوى التنمية البشرية كانت سلبية أكثر منها ايجابية, واكرر وأقول انه على الرغم من السياسات الإصلاحية المتبعة من قبل الأنظمة العربية الإسلامية وفي مختلف الميادين, إلا أن الأرقام والمؤشرات من جهة والواقع من جهة أخرى, يؤكد بأنه لا يزال أمام السياسات العربية الإسلامية الكثير, خاصة في مجال الثنائية بين سياسات الأمن البشري والتنمية البشرية وجعلها سياسة مدمجة, كل منها تخدم الأخرى, ولصالح المواطن العربي المسلم بجعله صانع لتنمية وهدفها في آن واحد, وعلى ارض الواقع لا الأوراق فقط.

---

[1])- Smilh .D, **Op.cit**, P15

[2])- بشير مصطفى،" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة", **مجلة المستقبل العربي** , بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد303, جوان 2004, ص135.

[3])- Sophie chautard, **l'indispensable de la géopolitique**. France:studyra-ma. 2004.p257.

[4])- بشير مصطفى, **المرجع السابق الذكر**, ص135.

لعل "**محمد جواد رضا**" قد طرح تردي الوضع التنموي العربي الإسلامي, في وقت مضى, بلغة صارخة حين أكد أننا:

> **خلال نصف القرن الماضي** لم **ننجز انجازا حضاريا واحدا نابعا من تفكيرنا بأنفسنا ومصلحتنا,** لم نبن **شبكة من طرق المواصلات على الأرض العربية تيسر نقل منتجاتنا الزراعية والحيوانية** بين **الأقطار العربية الممتدة على قارتين عظيمتين,** لم نبن **أسطولا** تجاريا **يتحرك** بين **المدائن العربية عاملا على** تحقيق **الوحدة الاقتصادية** بين **الأقطار العربية, ويسهل التبادل التجاري بينها ويوفر فرص العمل للآلاف من الرجال والنساء,** لم نبن **مؤسسة صناعية تصنع منتجاتنا الزراعية والحيوانية وتفتح لاقتصادنا الأسواق العالمية,** لم **نؤسس نظاما تربويا يؤدي** إلى **خلق التناظر الفكري والكفاية الإنتاجية** بين **الأجيال العربية,** لم **نقم مؤسسة طبية متكاملة** بين **أقطار الأمة العربية ترتفع بالمستوى الصحي للأمة الذي هو أساس السعادة العامة والإنتاجية العالمية,** لم **نؤسس نظاما مصرفي موحدا يقرب** بين **أنواع النقد العربية وييسر سيوله المال العربي** بين **الأسواق العربية ويسهم** في **نمائها الاقتصادي والاجتماعي,** لم **نبتدع نظاما** قانونيا **يحمي حقوق المستثمرين ويشجعهم على توظيف رساميلهم** في **عمران العالم العربي الإسلامي,**لم **نفعل شيئا من هذا, وقد ضاعت كل الفرص لفعله الآن (1)**

أبدا تحليلي لمقولته هذه من حيث انتهى, وأقول بأنه لا تزال هناك قدرة على بناء تنمية بشرية فاعلة ولم تضع الفرص بعد,ما دامت هناك إمكانيات مادية وبشرية لا حصر لها يتمتع بها العالم العربي الإسلامي, تحتاج فقط إلى سياسات رشيدة ذات بعد ارتيادي توظيف بعقلانية وعن طريق أساليب وآليا فاعلة تعمل في إطار بيئة آمنة يميزها الأمن الشامل والمتمثل أساسا في الأمن البشري.

## 2-الأمن البشري آلية لتفعيل التنمية البشرية:

مفهوم الأمن البشري في جوهره هو نقيض للخوف, ويحمل إرادة التحرر,أي التحرر من الحاجة(الفقر), والتحرر من الخوف(الأمن), عبر إبعاده الكمية المتمثلة في تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان, كتحسين الغذاء, المأوى, التربية, العناية الصحية, وهي أساسية لبقاء الإنسانية, وأبعاده اللامادية المتعلقة بتحقيق الكرامة الإنسانية,والتي تشمل الحرية الشخصية, وتسيير أمور الحياة الخاصة, والتمكين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

وانطلاقا من النواحي الكمية والكيفية لمفهوم الأمن البشري, فانه تحليله يؤكد وجود معيارين أساسين هما: الأمن البشري باعتباره مجموعة حقوق, والأمن البشري باعتباره مجموعة آليات, ترتكز فكرة الحقوق في مفهوم الأمن البشري, إلى اعتبار أن الحقوق الإنسانية ملك للجميع دون التفرقة في ذلك, وان هذه الحقوق مرتبطة بقيمة الإنسانية وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولا يمكن ولا يجوز التنكر لها أو الاعتداء عليها, وهذا ما جاء في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان, ويشمل المعيار الثاني الآليات والتدابير والسياسات الإرتيادية الهادفة إلى بناء القدرات الإنسانية ثم تحريرها, من اجل تحقيق وتعزيز التنمية البشرية والرفع من مستويات,

[1])- أسامة عبد الرحمن, **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**،ط1, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,1997,ص ص193 ـ 194.

خاصة وان بناء القدرات الإنسانية وتوظيفها أو تحريرها تعد من أهم ركائز ومبادئ التنمية البشرية, والتي تبلورت في نقاشات ودراسات الأمم المتحدة كما يلي:

1. تعزيز الرفاه الإنساني, أي تحسين مستوى المعيشة.
2. توسيع القدرات البشرية وخيارات المواطنين.
3. احترام وحماية الحقوق والحريات الفردية والعامة.
4. احترام حقوق الأقليات والمرأة وتمكينها, أي تعزيز مكانتها[1].

فالأمن البشري بأساليبه وآلياته المادية واللامادية, يلعب دورا أساسا في بناء وتحرير القدرات الإنسانية من جهة, وفي توظيفها من جهة ثانية, في حال ما إذا أخذت الفواعل المساهمة أو المؤثرة في رسم سياسات التنمية البشرية مدى أهمية المزج بين عناصر هذه الأساليب والآليات, حيث تشير هذه الأخيرة بوجه عام إلى الطريقة(Méthode) التي يتم مزج العناصر وفقا لها للحصول على مستوى أعلى, وفي حالة التنمية البشرية فإن الأسلوب يشير إلى الطريقة التي يتم وفقا لها دمج عناصر وأبعاد الأمن البشري المكملة لإبعاد التنمية البشرية والمدعمة لها, وجعلها من أهم آليات تفعيل التنمية البشرية متمثلة في التعليم والصحة والتغذية والحكمانية وغيرها, إلا أنني اختصرتا في العناصر السابقة باعتبار الأهم والأشمل ولها الدور الأكبر في الحصول على مستويات أعلى للتنمية البشرية سواء على مستوى العالم العربي الإسلامي بصفة خاصة, أو على مستوى العالم بصفة عامة, ويمكن انجازها فيما يلي:

**أ ـ التعليم:**

إن التعليم هو المدخل الحقيقي, ليس فقط المواجهة التداعيات السلبية للعولمة, ولكن لدخول عصر الإنتاج الكثيف للمعرفة, وامتلاك رؤية إرتيادية لبناء إنسان عربي مسلم جديد ومتأصل,قادر على التواصل مع ايجابيات الآخر, ومناهضة سلبياته.

إن مفتاح تنمية أي مجتمع في أيدي الأفراد المتعلمين والمدربين, وبذا يكون التعليم هدفا أساسيا لتحقيق هذه التنمية, وصارت تنمية التعليم نشاطا يدعم ويجعل التنمية من خلال التوسع في المؤسسات التعليمية لإعداد جيل من العمال المهرة في كل قطاعات الإنتاج والخدمات, وتعزيز المعرفة في الميادين النظرية والتطبيقية وإنتاجها والاستفادة منها[2].

وترجع أهمية التعليم هنا إلى انه سيؤدي إلى تحسين قدرة الناس على اكتساب المعلومات واستخدامها ويعمق مهمتهم لأنفسهم وللعالم العربي الإسلامي ككل, ويثري عقولهم بتوسيع خيراتم وتحسين الخيارات التي يعتمدونا بوصفهم مستهلكين أو منتجين أو مواطنين.

---

1)- مهدي الحافظ, **المرجع السابق الذكر**, ص80.

2)- محمد الزواوي,**الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي**, ط1, القاهرة: مجموعة النيل العربية, 2003, ص27.

ويعزز التعليم قدرتم على إشباع احتياجاتم واحتياجات أسرهم بزيادة إنتاجيتهم وقدرتم على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة, والتعليم عندما يزيد من ثقة الناس بأنفسهم وبقدراتم على الإبداع والتجديد, يضاعف من الفرص المتاحة أمامهم للانجاز الشخصي والاجتماعي[1].

إن توفير التعليم وتحقيق الأمن العلمي ـ الذي يعد من أهم أبعاد الأمن البشري وآليات تفعيل التنمية البشرية, هو ضرورة من ضرورة من ضروريات أي إستراتيجية "إرتيادية" فعالة للتنمية البشرية العربية الإسلامية, بشرط أن يكون ذا نوعية ـ التعليم ـ , وهو ما يبرر تحويله إلى حق من حقوق الإنسان "الحق في التعليم", بما يضمن القيام بكافة إجراءات الاحترام والحماية والتعزيز لضمان تمتع كافة السكان بذا الحق, والحق في التعليم يشكل الحلقة المركزية في التنمية الشخصية الإنسانية بكافة جوانبها وفي الوقت الذي يؤدي التعليم دورا بارزا في العملية التنمية والخروج من دائرة الفقر, يتعين أن يصبح التعليم هما مجتمعيا, لمؤسسات الدولة, القطاع الخاص والمجتمع المدني, وخاصة على مستوى المجتمعات العربية الإسلامية المحلية الضعيفة.

إن التضافر المجتمعي يضمن تواؤم نسق التعليم, مدخلات وبنية ومخرجات مع حاجات تنمية الإنتاج وتقدم المجتمع, وعلى الرغم من المعوقات المحتملة, فقد تستطيع الدولة العربية الإسلامية من خلال نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي تمويل تمدرس الفقراء في المدارس الخاصة التي يتولى القطاع الخاص تسييرها, خاصة في ظل عجز الدولة على بناء المدارس, الصيانة, دفع أجور المعلمين والإداريين, وذلك لكي تضمن الدولة تمكن تلاميذ الفقراء غير القادرين على دفع الرسوم المدرسية.

ولقد أثبتت دراسات أجريت على مجموعة من البلدان, من مجموعها بعض البلدان العربية الإسلامية كبنغلادش, انه لا توجد هناك علاقة ميكانيكية بين التعليم العالي والتنمية البشرية, فالتعليم العالي قد لا يؤدي إلى تحقيق التنمية البشرية ولا يفعلها في بعض الحالات, ويحدث هذا إذا كانت محتويات التعليم العالي لا تخدم أغراض التنمية البشرية, أو إذا كانت نوعية التعليم نفسه متردية بحيث لا يستطيعون الخريجون بمستواهم العلمي المنخفض أن يفيدوا التنمية, أو عندما يتم تخريج عناصر من التعليم العالي أكثر مما هو مطلوب في الواقع مما يترتب عليه زيادة معسكر البطالة دون أي زيادة حقيقية في الإنتاج[2].

وعلى هذا الأساس وحتى تكون هناك علاقة ميكانيكية بين التعليم ـ في إطار شامل من الأمن العلمي ـ والتنمية البشرية وبالتالي آلية من آليات تفعيل هذه الأخيرة في علاقتها بالأمن البشري, لا بد من توافر شروط قبل أن تتحقق هذه العلاقة, من اجل الرفع من مستوى التنمية البشرية العربية

---

[1]- إبراهيم عصمت مطاوع, **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم**,ط1, القاهرة: دار الفكر العربي, 2002,ص ص39ـ40.

[2]- محمد عبد القادر عطية, **المرجع السابق الذكر**,ص ص85ـ86.

الإسلامية, خاصة وان التعليم العربي الإسلامي وفي جميع أطواره يعاني من الزيادة في الكم والرداءة في النوع.

**ب ـ الصحة:**

بالإضافة إلى التعليم, يعتبر الحق في الصحة حقا محوريا في العديد من الغابات الإنمائية التي اعتمدتا الأمم المتحدة, وبالنظر إلى أن الصحة كما عرفتها منظمة الصحة العالمية "حالة سلامة بدنية وعقلية واجتماعية كاملة, لا مجرد عدم الإصابة بالمرض أو العجز",[1] فان الحق في الصحة يمثل ركيزة جميع غايات الحد من الفقر وتحقيق مستوى عال من التنمية البشرية.

توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الشعور بالأمن الصحي والتنمية البشرية, فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على التنمية من خلال تأثيرها على الإنتاجية, حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكثر خلال نفس وحدة الزمن, والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم, والعيش حياة إنتاجية أطول.

غير أن الأثر الايجابي للصحة على التنمية يتطلب ارتباط الأجر والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإنتاجية, فالفرد عندما يشعر أن تحسن الإنتاجية سوف يزيد أجرة وقدم له أحسن الخدمات للرفع من مستوى معيشة, فان هذا يحفز على بذل مجهود اكبر, أما إذا كان تحسن الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر مثلا, فان الأثر النهائي قد لا يكون في صالح التنمية البشرية[2].

كما تؤثر الصحة كآلية على التنمية البشرية بطريقة غير مباشرة, وذلك من خلال زيادة فاعلية التعليم, فالطلبة ذوي الصحة الجيدة يكونون اقدر على التحصيل العلمي, ومن ثمة تزداد إنتاجيتهم بمعدل أعلى, يضاف إلى ذلك أن الصحة الجيدة تقلل من المبالغ المتفقة على الرعاية الصحية ومن ثمة توافر موارد تستخدم في أغراض التنمية البشرية.

كما أثبتت دراسة أجريت على بنغلاديش أن تعليم الأمن يساعد على تنظيم الأسرة ومن ثمة تخفيض حجمها, ويترتب على هذا الاهتمام بتعليم وصحة الطفل بدرجة اكبر, وتوضيح هذه الدراسة بذلك مدى تكامل آليات تفعيل التنمية البشرية[3].

كثيرا ما يتم الربط بين التعليم والصحة, حيث أن الوصول إلى مستويات معينة يخلق وعيا خاصا عن الواقع الصحي وإمكانات العلاج وتحسين الأوضاع من جهة, ومن جهة أخرى أن للصحة دور كبير في الوصول إلى هذه المستويات من التعليم.

وفي إطار الصحة, تمتثل حماية البيئة مطلبا دوليا قبل أن يكون مجتمعيا, فالحكومات وبضغط من المنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني الداخلية, تحاول فرض قوانين صارمة فيما يخص حماية البيئة,

---

[1]- منظمة الصحة العالمية, **دستور منظمة الصحة العالمية**, جنيف: منظمة الصحة العالمية, 1946, صفحة الديباجة (غيرمرقمة).

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية, **المرجع السابق الذكر**, ص89.

[3]- **نفس المرجع**، ص91.

خاصة على مستوى القطاع الخاص الربحي الذي يعتبر في كثير من الأحيان المهدد الرئيسي لاستدامة البيئة.

وعلى هذا الأساس فان آلية الربط بين الصحة والتعليم إضافة إلى البيئة بالمستوى المعيشي للأفراد جد ضرورية في عملية تعزيز وتفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية, لأن معظم السياسات التنموية العربية الإسلامية تغفل هذه الآلية مما ساهم في نقص فاعليتها, حيث يمثل التعليم احد المنافذ للقضاء على الفقر وتكوين الشخصية الإنسانية, وتمثل الصحة إحدى المؤشرات على المستوى المعيشي والبيئي.

كما تعد التغذية السليمة من أهم ميزات وسمات الصحة الجيدة, خاصة لفئة الأطفال حيث تجعل أدائهم في المدارس أفضل, حيث تقل نسبة الغياب بينهم ويرتفع مستوى الدرجات, ويزداد مستوى الإنتاجية بعد التخرج, ولعل هذا يعني أيضا أن برامج التغذية السليمة والصحة الجيدة والتعليم الجيد هي حزمة يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تتحقق النتائج المتوقعة منها(1).

ومما سبق يتضح أيضا أن العلاقة التبادلية بين الصحة كآلية لتفعيل التنمية البشرية ليست ميكانيكية, وإنما قد توجد هناك ظروف تضعف هذه العلاقة لابد من تداركها, خاصة وان هذه الآلية تنطوي تحتها آليات فرعية أساهم في تعزيز وتفعيل التنمية البشرية وتعمل على الربط فيما بينها كالبيئة والتغذية.

**ج ـ الحكمانية (الحكم الراشد):**

إن التنمية البشرية بأوفى معانيها تتطلب حكما راشدا, يكون فيه جميع الناس قادرين على المشاركة في المؤسسات والقرارات التي تشكل حياتم, ويكون فيه جميع من يملكون السلطة خاضعين للمساءلة عن أفعالهم, ويتوقف تحقيق التنمية البشرية أيضا على السلام والأمن لكل فرد في التمع وفي إطار الأمن الشامل المعبر عنه بالأمن البشري(2), حيث يركز هذا الأخير ضمن أهم أبعاده ومحاورة على تحقيق الأمن السياسي الممثل أساسا في الحكمانية وما ينجر عنها من تجسيد لحق المشاركة وممارسة مختلف الحريات السياسية وإقامة دولة الحق والقانون, حيث تعتبر كل واحدة أو هذه العناصر من أهم آليات تفعيل التنمية البشرية, وهنا تبرز من جديد أهمية دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية, من خلال احتوائه على آليات مختلفة ومتكاملة فيما بينها تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق مستويات أعلى للتنمية البشرية.

فالحكمانية باعتبارها من أهم معايير وركائز الأمن السياسي, كإجراء سياسي تعتبر أكثر فاعلية لتوحيد حقوق الإنسان مع برامج التنمية البشرية, وفي إطار بيئة آمنة, فالحكمانية أو الحكم الراشد يقدم القنوات التي من خلالها يستطيع جميع المواطنين أن يقدموا اختياراتم وان يعبروا عن مظالمهم

---

1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية,**المرجع السابق الذكر**, ص89 ـ 90.

2)- PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2002**. Op.cit. p 85.

ضد انتهاكات القوة من قبل السلطات حيث أنا موضوعة على أساس حكم القانون الذي تثبت فيه حقوق الإنسان والذي يجعل المسئولين عرضة للمحاسبة لتنفيذهم السياسات, وهنا تبرز روح المسئولية تتركز في الملاحظة التي قدمها **امارتياسن** في "انه لا توجد أي ديمقراطية قد عاصرت مجاعة".[1]

كما يقدم الحكم الراشد "الحكمانية" أفضل الفرص لحماية الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية ولاعطاء المواطنين قدرا في برامج التنمية التي تؤثر في حياتم وقد تساهم حرية المشاركة في كل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحقيق السلام.

إن الآليات التي يتضمنها الحكم الراشد توحي من الناحية النظرية إلى أن هناك علاقة تكاملية بينه وبين الديمقراطية, بحيث تعتبر شرطا أساسا وعاملا محركا للرشادة السياسية, أما من الناحية العملية فهذه العلاقة ليست فقط تكاملية وترابطية وإنما إجرائية كذلك, فلا يمكن مثلا الحديث عن رشاده سياسية في نظام غير ديمقراطي, لا تحترم فيه المبادئ الأساسية للديمقراطية, ولا توجد فيه صحافة حرة ومستقلة, كما لا يمكن تصور حكم راشد دون وجود فضاء للمشاركة السياسية من جهة, ومشاركة فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات من جهة أخرى.[2]

إن مايتيحه الحكم الراشد إذا كآلية جد مهمة في تفعيل التنمية البشرية, وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسمح ببناء القدرات الإنسانية من طرف القطاع الخاص والمجتمع المدني وبرعاية وتنظيم من الدولة, وتسمح بالمقابل تحرير هذه القدرات من خلال الحريات المتاحة للمجتمع, وتتلخص البنى والعمليات المجتمعية الضامنة للحرية في نسق الحكم الراشد الذي يقوم على المحاور التالية:

- صوت الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس (يحمي جوهر التنمية البشرية).
- الارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعالة, مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- الاعتماد على المؤسسات بامتياز, نقيضا للتسلط الفردي, بحيث تعمل مؤسسات الحكم بكفاءة وبشفافية كاملة, وتخضع للمساءلة الفعالة, في ما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها, ومن قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري الحر النزيه.
- سيادة القانون, المنصف والحامي للحرية, على الجميع على حد سواء.

---

[1])- أنتيا إندرسنج, "مراقبة التنمية: حقوق الانسان والتنمية", **مجلة الوقائع**, الأمم المتحدة, المجلد39, العدد1, مارس2002, ص30.
[2])- يوسف زدام، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002ـ2004)" ، **رسالة ماجيستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007, ص60.

- سهر قضاء كفئ ونزيه ومستقل تماما على تطبيق القانون, وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية[1].

هذه المحاور الخمسة, منذ اكبر ركائز ومدعمات التنمية البشرية, والهادفة إلى الرقي بحياة الإنسان وصمن كرامته, فالفرد لا يكون حرا تماما إلا في مجتمع حر, وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن جميع البلدان العربية الإسلامية تقريبا مستوى التمتع بالحرية فيها متدن, وإن بدرجات متفاوتة, فالحريات حتى عندما يوضع القهر الخارجي جنبا, مستهدفة من قبل سلطتين, سلطة الأنظمة غير الديمقراطية, وسلطة التقليد والقبلية المتسترة بالدين أحيانا, وقد ادى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية إلى إضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض, ومن ثمة أصبحت تعاني الحريات, لاسيما حرية الرأي والتعبير والإبداع, وجوها من الكبت والقمع في معظم البلدان العربية الإسلامية, باستثناء اختراقات محدودة في بعض البلدان أو بعض النواحي[2].

فلا يمكن إدراك درجات التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي ما لم توفر أسبابا, وتؤسس شروطها في أطر من انساق الحكم الراشد, وهنا تظهر جليا مدى أهمية تعزيز الحكم الراشد كآلية لتفعيل التنمية البشرية, حيث يتطلب جوهر الحكم, من خلال إصلاح مؤسسات الدولة وإعلاء صوت الناس, ومناهم المؤسسات التي يجب أن يتصدى لها الإصلاح مؤسسة التمثيل والتشريع والتي تعتبر حلقة الأولى الأساسية بين نظام الحكم والشعب, فتحرير الطاقات البشرية في الأقطار العربية الإسلامية يتطلب تمثيلا سياسيا شاملا في مجالس تشريعية فاعلة تقوم على انتخابات حرة وأمينة وكفؤة ومنتظمة, كما ينبغي أن يستصحب هذا الإصلاح إعادة هيكلة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والنمو من اجل القضاء على الاحتكار والتخلص من الفساد والمحاباة, ويشكل التطوير القانوني صلب عملية التطوير المؤسسي في الدول العربية الإسلامية، لان سيادة القانون كما تتمثل في المؤسسات القانونية القضائية، هي حجر الأساس الذي تبنى عليه مؤسسات الحكم الأخرى بما في ذلك نزاهة وعدالة التمثيل النيابي وكفاءة مؤسسات الدولة، وينبغي أن يركز إصلاح النظام القضائي في البلدان العربية الإسلامية على أن يكفل القانون الإجراءات الإدارية المرتبطة به حقوق المواطنين وان يكون منسقا مع حقوق الإنسان الأساسية ولاسيما الحقوق المتصلة بحرية التعبير والتنظيم، يكفلها ويحميها قضاء مستقبل ينفذ حكم القانون بـ اهة، وقد تم وضع برنامج عمل لتحقيق ذلك في أول مؤتمر عربي معني بالعدالة في عام 1999 الذي أصدر إعلان باسم " إعلان بيروت بشأن العدالة " [3].

إن تحرير قدرات طاقات البشر إعلاء لصوت الشعب، الذي يتحقق من خلال تعزيز الحكم المحلي وتنمية العمل الأهلي وتشجيع الصحافة الحرة مسؤولية، ولا يشمل تقوية مؤسسات الحكم المحلي إلا مركزية متابعة آليات العمل فحسب، بل يجب أن يضمن مشاركة أكثر فاعلية للناس، خاصة الفقراء، وفي الدفع باتجاه

---

[1])- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2004: نحو الحرية في الوطن العربي**، ص5. (http : /www. alrashad. og/ issues/14/14 – taqrir. Htm) (20.02.2007).

[2])- **نفس المرجع**, ص5.

[3])- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر** ، ص 175

تفعيل الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، أما تنمية العمل الأهلي فيتحقق من خلال أمرين، أولهما إزالة العقبات الإدارية القانونية التي تعيق إنشاء منظمات المجتمع المدني وعملها بفعالية، وثانيهما، أن تعمل منظمات المجتمع المدني نفسها إلى حركة جماهيرية واسعة الانتشار، تقوم على العمل الاجتماعي الجماعي والقابل للاستمرار بالموارد الذاتية (1) .

وهناك أمثلة عربية إسلامية يحتذى بها في مجال تطوير المؤسسات السياسية للدول، منها الجهود التي تبذل حاليا في تعزيز التمثيل الحر والديمقراطي في أقطار مثل المغرب والبحرين، ومن التجارب المضيئة في إعلاء صوت الناس، الدور الذي تلعبه بعض المنظمات المعنية بالنهوض بالمرأة في العالم العربي الإسلامي، ويبقى الاحترام الكامل للحريات وحقوق الإنسان حجر الزاوية لحكم راشد يستطيع فتح المجال أمام الإبداع ويساعد على تقوية وتفعيل المشاركة الشعبية وتحقيق الأمن البشري في كل أبعاده ويؤدي إلى تنمية بشرية متكاملة.

بناء على تحليل هذه الآليات، يبدو واضحا الدور الفعال الذي تساهم فيه كل آلية في تحقيق وتعزيز التنمية البشرية بصفة عامة والتنمية البشرية العربية الإسلامية بصفة خاصة والأهمية الأكبر لهذه الآليات تكمن في تكاملها وترابطها في إطار آلية شاملة فاعلة، إلا وهي آلية الأمن البشري، والتي لها الفضل الكبير في تفعيل أي تنمية بشرية والرفع من مستواها .

انطلاقا مما سبق تحليله، وفي إطار تقويم حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية في علاقتها بالأمن البشري، ألاحظ أن لهذا الأخير الأثر الكبير في تحديد مستوى التنمية البشرية، وما يلاحظ على واقع هذه العلاقة في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي، تردي أوضاع مؤشرات الأمن البشري مما انعكس سلبا على مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية، لاسيما وان هذا الواقع تميزه الكثير من الصراعات والحروب والمجاعات المتسببة في خلق الاضطرابات الأمنية والعنف، وعدم الاستقرار السياسي ولا اقتصادي ولا اجتماعي وحتى الثقافي، إلا أن الجهود لا زالت تبذل لتحسين هذه الأوضاع بدعم مختلف الفواعل المؤثرة في رسم السياسات التنموية، وتوظيف آليات ذات بعد ارتيابي ممثلة في التعليم وتحقيق الأمن العلمي، والصحة وضرورة الأمن الصحي في خدمة التنمية البشرية إضافة إلى الحكم الراشد " الحكمانية " الممثل للأمن السياسي وتوافر أو تمتع المواطن بمختلف الحريات المدنية والسياسية وحقه في المشاركاتية.

## الخلاصة والاستنتاجات :

بناء على ما سبق ذكره في إطار هذا الفصل، ومن خلال محاوره الثلاث المتضمنة في مجملها واقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي بالدراسة والتحليل والتفسير، توصلة إلى مجموعة من النتائج أوجزها فيما يلي :

---

(1)- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر** ، ص 176

هناك اختلال كبير على مستوى مؤشرات الأمن البشري في معظم البلدان العربية الإسلامية، لاسيما على مستوى الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي، إضافة إلى تدهور الأمن السياسي الذي يدل على عدم فاعلية الإصلاحات السياسية المتبعة، وصورية السلطات، وتسلط أنظمة الحكم العربية الإسلامية من جهة، وتدهور الأمن البيئي، بسبب إهمال الحكومات للمخاطر البيئية، بسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ما يهدد بالمزيد من الاختلال في الأمن الغذائي والصحي من جهة أخرى.

ما يلاحظ أيضا على مؤشرات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي، الاتفاق الهائل في المجال العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، على حساب الأبعاد الأخرى للأمن البشري، حيث فاقة معدلات نمو الإنفاق العسكري معدلات نمو الدخل القومي، ومعدلات نمو رأس المال الثابت، في حين نجد أن نسبة الإنفاق في مجال البحث العلمي والتقني نسبة جد ضئيلة مقارنة بنسبة الإنفاق العسكري، مع العلم أن المجال الأول ـ مجال البحث العلمي والتقني ـ من أكبر المجالات المعززة للتنمية البشرية وتحقيق الأمن البشري، إلا أن واقع العالم العربي الإسلامي لا يزال يعاني من تدن في هذا المستوى، وليس هذا المستوى فحسب، بل حتى بنية المن الثقافي ( الحضاري )، وهي أساس لكل البنيات الأخرى، تتعرض لمزيد من التشوه والتفكيك، سواء من الداخل أو الخارج، وهو ما يهدد بزعزعة جذور المواطنة الحقيقية و الانتماء القومي للإنسان العربي المسلم .

ـ لا أنف أن هناك جهود مبذولة معتبرة من قبل البلدان العربية الإسلامية للرفع من مستوى الأمن البشري وتحسين مؤشراته بالشروع في تطبيق سياسات إصلاحية على مختلف الأصعدة منذ فترة التسعينات، إلا أن هذه السياسات يشوبها الكثير من النقص وعدم الفاعلية جعلت من الأمن البشري يتقدم ببطء شديد، وعلى هذا بقي مستوى الأمن البشري في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي متدن مقارنة بباقي أقطار العالم خاصة أقطار العالم الصناعي، يعتبر في كثير من الأحيان أكثر مما يتطور .

أما عن مستويات الأمن البشري أستنتج أن هناك تدن كبير، قياسا بالبلدان المتقدمة صناعيا و يمكنني تقسيم هذا التدني في النقاط الآتية:

- إن الاختلال في مؤشرات الأمن البشري الثلاثة : الأمن الاقتصادي، و الغذائي، و الصحي، ليس فقط نتيجة للإختلالات الهيكلية في الاقتصاد العربي الإسلامي، و ليس نتيجة للسياسات التنموية الخاطئة فقط .
- الإنفاق الهائل في المجال العسكري، و على حساب مكونات الأمن البشري، و قد فاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري معدلات نمو الدخل القومي و معدلات نمو رأس المال الثابت.
- إن تدهور الأمن السياسي يدل على فشل الإصلاحات السياسية المتبعة ، وصورية السلطات، وتسلط أنظمة الحكم العربية الإسلامية.
- إن ظاهرة تدهور الأمن البيئي في العالم العربي الإسلامي، تعود بالأساس إلى إهمال الحكومات للمخاطر البيئية، بسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، ما يهدد بالمزيد من الاختلال في الأمن الغذائي و الصحي.

- يعود تدني مستوى البحث العلمي و التقني في أغلب أقطار العالم العربي الإسلامي، إلى إهماله في الجانبين ، الجانب المادي من خلال نسبة الإنفاق المنخفضة المخصصة لهذا المجال و رداءة التجهيزات العلمية المخصصة له، و الجانب البشري بإهمال الباحثين العلميين و إهمال مطالبهم
- إن بنية الأمن الثقافي (الحضاري)، و هي أساس لكل البنيات الأخرى، تتعرض لمزيد من التشوه والتفكك، سواء من الداخل أو من الخارج، و هو ما يهدد بزعزعة جذور المواطنة الحقيقية والانتماء القومي للإنسان العربي المسلم.

وفي إطار تقويم حالة التنمية البشرية العربية الإسلامية في علاقتها بالأمن البشري، ألاحظ أن لهذا الأخير الأثر الكبير في تحديد مستوى التنمية البشرية، وما يلاحظ على واقع هذه العلاقة في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي، تردي أوضاع مؤشرات الأمن البشري مما انعكس سلبا على مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية، لاسيما وان هذا الواقع تميزه الكثير من الصراعات والحروب والمجاعات المتسببة في خلق الاضطرابات الأمنية والعنف، وعدم الاستقرار السياسي ولا اقتصادي ولا اجتماعي وحتى الثقافي، إلا أن الجهود لا زالت تبذل لتحسين هذه الأوضاع بدعم مختلف الفواعل المؤثرة في رسم السياسات التنموية، وتوظيف آليات ذات بعد ارتيابي ممثلة في التعليم وتحقيق الأمن العلمي، والصحة وضرورة الأمن الصحي في خدمة التنمية البشرية إضافة إلى الحكم الراشد " الحكمانية " الممثل للأمن السياسي وتوافر أو تمتع المواطن بمختلف الحريات المدنية والسياسية وحقه في المشاركاتية، وقيام حكم صالح يتميز بالشفافية والمسألة، وهذه الآليات متكاملة تؤدي حتما إلى تحسين مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية وتجاوز نقائصها.

# الفصل الثالث

# دور الأمـن البــشري فـي تـفـعيل الـتنمـية البشرية في العالم العربي الإسلامي بين التحديات و الآفاق

## الفصل الثالث:

# دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي بين التحديات و الآفاق

تمر معظم دول العالم العربي الإسلامي خلال السنوات الأخيرة بمرحلة حرجة تواجه فيها تحديات بالغة التعقيد على المستويات كافة، فعلى الرغم مما يعتقد بأن العالم العربي الإسلامي مر بفترات حرجة، وبعضها كان كذلك بالفعل خاصة أثناء الفترة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة آنذاك إلا أن ما يحدث منذ عام 1990 يختلف تماما عما يحدث في أية مرحلة سابقة، فهناك نظام عالمي يشهد تحولات تاريخية منذ نهاية الحرب الباردة وهي تحولات لا تسير في اتجاهات متوازية أو في خطوط مستقيمة، فبينما استقر بعضها نسبيا، لا يزال بعضها في حالة اللاإستقرار، نتيجة لتصاعد مختلف التهديدات، التي أصبحت بمثابة عائق مسار تطوير التنمية البشرية العربية الإسلامية، وأكبر تحدي للأمن البشري.

في ظل هذه الظروف التي يجتازها العالم العربي الإسلامي و المخاطر المحدقة به والتحديات التي يواجهها، بات من الضروري تشخيص هذه المخاطر وتحديدها في أفق مواجهة عقلانية لهذه التحديات والمخاطر، والانطلاق الجاد في بناء كيان عربي إسلامي منسجم و متطور يتفاعل بشكل إيجابي مع كل مكوناته، وقادر على الاندماج بخصوصياته و إمكاناته وعطاءته في المحيط العالمي.

ولمعالجة هذا ارتأيت تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية:

- **التحديات الداخلية التي يواجهها الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية.**
- **التحديات الخارجية التي يواجهها الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية.**
- **الآفاق المستقبلية لرسم إرتيادية (إستراتيجية) أمنية تنموية بشرية عربية إسلامية رشيدة.**
- **الخلاصة و الاستنتاجات.**

## التحديات الداخلية التي يواجهها الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية:

إن التشخيص الدقيق لأي "مرض" يصيب الإنسان هو البداية الصحيحة لوصف وتقرير العلاج طلبا للعافية[1]، وتنطبق هذه القاعدة أيضا على الأمم والشعوب، وعلى صعيد الأمة العربية الإسلامية من الأهمية بمكان التعرف على أبرز التحديات التي تواجهها التنمية البشرية العربية الإسلامية وتشكل في آن واحد عائق أمام أداء ودور الأمن البشري في تحقيقها وتفعيلها –التنمية البشرية-.

و التحديات التي يواجهها الأمن البشري في تحقيق وتعزيز التنمية البشرية العربية الإسلامية، و المستنبطة أساسا من واقع التنمية البشرية في علاقتها مع الأمن البشري وبحكم العلاقة الجدلية الرابطة بينهما، هي في الوقت نفسه بمثابة مخاطر ومصادر تهديد لها ومعوقات تعيق مسارها، وفي هدا المضمار يلزم التأكيد على ملاحظتين ومنهجيتين:

1- بحكم العلاقة التفاعلية والجدلية الرابطة بين مفهوم الأمن البشري ومفهوم التنمية البشرية ومدى تأثر كل منهما بالآخر، وإنطلاقا من واقع السياسات الأمنية و التنموية في البلدان العربية الإسلامية، التمس بأنه هناك تحديات مشتركة تواجه التنمية البشرية والأمن البشري في آن واحد، فالتحديات التي يواجهها هذا الأخير تعد أكبر تحد للأولى وعلى العكس من ذلك، وعلى هذا الأساس ستكون دراستي وتحليلي وتفسيري لهذه التحديات في إطار مشترك بين الأمن البشري والتنمية البشرية.

2- يمكن تصنيف التحديات-بصفة عامة- طبقا لأكثر من معيار، الأول هو من حيث مصدرها داخلي أو خارجي، وفي كل منهما تفاصيل وتفريعات، الثاني من حيث مضمونا وجوهرها، سياسي/دبلوماسي إيديولوجي/فكري، حضاري/ثقافي، وإعلامي وغيرها، أما المعيار الثالث للتصنيف، فيكمن في درجة خطورتا على أمن و تنمية الأمة العربية الإسلامية بمعنى تهديد رئيسي و آخر ثانوي[2]، وفي تحليلي سأركز على المعيار الأول آخذة بعين الاعتبار المعايير الأخرى في سياق تحليل المضمون (التحديات الداخلية والخارجية).

أبدأ بتحديات الداخل لأن ترتيب البيت من الداخل ينبغي له الأولوية، فضلا عن أنه من ناحية أخرى مرتبط بشكل وثيق بتحديات الخارج، بمعنى أنه إذا تعافت التنمية البشرية العربية الإسلامية من أمراضها الداخلية وتغلب على تحديات الداخل فإنه حينئذ يكون في مقدورها مواجهة التحديات الخارجية، أما إذا لم تستطع التغلب على تحديات الداخل فإنه لن يكون في وضع يسمح له بالتغلب على تحديات الخارج[3].

---

(1)- حسن محمد الظاهر، "التحديات التي تواجه الأمة العربية "دراسة تحليلية"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 95، سبتمير 1998، ص 32.
(2)- **نفس المرجع**، ص 33.
(3)- **نفس المرجع**، ص 33

يواجه الأمن البشري في تعزيزه للتنمية البشرية مجموعة من التحديات الداخلية تحد من دوره، كما تشكل مصدر تديد للتنمية البشرية، والمتمثلة أساسا في:

### 1- التحديات الاقتصادية:

بالرغم من وجود الكثير من الموارد الأولية الارتيادية (الإستراتيجية) في العالم العربي الإسلامي، ومن وجود إمكانيات إقامة صناعات متوسطة وثقيلة إلا أن معظم الدول العربية الإسلامية تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة وأهمها:

#### - نقص المواد الغذائية "اختلال الأمن الغذائي"

تواجه الدول العربية الإسلامية عدم القدرة على ضمان الأمن الغذائي، إذ أن معظمها تجد نفسها مجبرة على استيراد حاجياتا الغذائية من الخارج، كاستيراد القمح ، هذا ما يوقع الدول العربية الإسلامية المستوردة للأغذية تحت سيطرة الدول المصدرة لها، باستثناء بعض التجارب الرائدة، كتجربة المملكة السعودية حيث تم توفير مستوى الاكتفاء الذاتي المطلوب لها من الثروة الحيوانية والقمح(1).

في غالب الأحيان يكون ذلك بسبب ظروف طبيعية لا علاقة لها بالنفط، فالمنطقة مغطاة في غالبها بالصحراء حيث يكثر الجفاف ويطول وحيث يكون الماء نادرا، لكن بعض المناطق، وخاصة تلك التي تقع على السواحل المتوسطية ومناطق من السودان، كانت جد خصبة إلى أن أفسدتا أعمال البشر، فمثلا في شمال إفريقيا وقع التخلي عمدا عن الفلاحة،وفي حالات أخرى تغير الإنتاج من مواد غذائية أساسية إلى زراعات تجارية موجهة للتصدير اعتمادا على منطق أن هذه الزراعات تجلب العملة الصعبة اللازمة للتصنيع، وبمرور السنين أدت هذه القرارات إلى مشاكل التبعية الحالية للأسواق الخارجية في الصادرات الفلاحية والواردات الغذائية و إلى عدم نجاعة القطاع الفلاحي وضعف إنتاجيته وكذلك إلى المشاكل المنجرة عن سوء استعمال الري والآلات الميكانيكية والمواد الكيميائية(2)، وفي هذا دلالة واضحة على اختلال السياسات الغذائية وعدم فعاليتها.

وما يثير للدهشة والأسى، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات العربية الإسلامية ومختلف الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي الإسلامي من الغذاء، وتحقيق تنمية زراعية فاعلة، لا تزال المجموعة العربية الإسلامية في مجملها مع ما يتوافر لها من الموارد المادية والبشرية، عاجزة عن توفير الغذاء لأبنائها، بل أن عجزها هذا يتفاقم للدرجة التي تسمح للجوع بالزحف على بعض بلداننا فمع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن ملاحظة المعدلات المتزايدة للاستهلاك ظلت الفجوة الغذائية تتسع حتى

---

(1)- محمد رضا فودة، **تحديات الأمن القومي العربي**، لندن: مركز الدراسات العربية، 1992، ص 33.
(2)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 43-44.

أصبحت بحجمها الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن البشري في تحقيقه للتنمية البشرية العربية الإسلامية.

ويمكن إيجاز مشكلة الغذاء في العالم العربي الإسلامي كالآتي:

1- ضآلة الرقعة الزراعية المستغلة مع نمو سكاني عالي الوتيرة واستيراد كثيف للأغذية.

2- التزايد السريع في نسبة سكان المدن نتيجة الهجرة من الريف خلال السنوات العشرين الماضية، نتيجة لانعدام العدالة التوزيعية للموارد ما بين الريف والمدينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة الاضطرابات الأمنية التي هددت حياة سكان الريف مثلما حدث في الجزائر في العشرية السوداء، مما انعكس سلبا على مستوى التنمية البشرية.

3- إن الاستثمارات في تأمين الغذاء لم تشهد استثمارات كافية تحد من أزمة الغذاء في البلدان العربية الإسلامية.

4- هناك ظاهرتين متناقضتين تماما في العالم العربي الإسلامي هما، الإفراط في التغذية من جهة، وسوء التغذية من جهة ثانية.

5- إن موارد المياه في العالم العربي الإسلامي محدودة، بينما تعتمد الزراعة أساسا على وجوب توافر كميات مناسبة من المياه، وأنه في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة إلى الماء في العالم العربي الإسلامي، فإن هناك سوء إدارة لموارد المياه في المنطقة[1]، و التي خلقت مشكلة المياه التي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في العالم العربي الإسلامي ومعوق كبير للتنمية الزراعية والتي تعد جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية.

**- الفقر و تفشي ظاهرة البطالة:**

الفقر يمثل أهم التحديات التي سنواجه مسار التنمية البشرية في العالم التأمين بصفة عامة في القرن الحالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العلم فقراء ومنهم نحو 1.3 مليار من مجموع 6 ملايير يعيشون تحت الفقر[2].

ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية من ناحية أخرى سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشية شعوبها[3].

---

1)- محمد جمال مظلوم "الاقتصاد العربي وتحديات التنمية وآثارها على الأمن العربي في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد" ، **( أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي في 1993/11/25 في باريس)**، ط2، بيروت، دار بلال، 1997، ص 88.

2)- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص 156.

3)- **نفس المرجع**، ص 156.

وباعتبار العالم العربي الإسلامي جزء من العالم النامي، فإنه يواجه تقريبا نفس التحديات، وفي هذا الصدد يعتبر الفقر من أكبر التحديات التي يواجهها الأمن البشري العربي الإسلامي ويعيقه في تحقيق تنمية بشرية فعالة، كما أنه يتعارض مع حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر هدف أساسي من أهداف التنمية البشري، كما أن تحرير الإنسان من الفقر والعوز هو حق من حقوق الإنسان الاقتصادية، وهو يؤثر أيضا في الحقوق السياسية والمدنية، لأن من لا يجد قوته يصعب أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية، باعتبار أن تفكيره واهتمامه كليهما سيكون متصرفا إلى توفير لقمة العيش[1].

و الخطير في قضية الفقر أنه في تزايد مخيف، فلقد أصبح الفقراء يشكلون الكتلة الأكبر في اللوحة الاقتصادية الاجتماعية الراهنة في معظم الأقطار العربية الإسلامية، وما حدث في الجزائر مثلا، دليل على دخول هذه الفئة إلى خلية الصراع واستخدامها لضرب استقرار المجتمع[2].

إن ازدياد الفقر في العالم العربي الإسلامي –على الرغم من السياسات المتبعة لمحاربة ظاهرة الفقر والحد منها-، انعكس في أسواق العمل العربية الإسلامية، كارتفاع معدلات البطالة السافرة وزيادة التعطيل المستمر ونقص التشغيل وتدهور معدلات الأجور الحقيقية، إضافة إلى تنامي أعداد المنشغلين في أسواق العمل غير الرسمية والبطالة المقنعة و انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، و ذلك كله كفيل بزيادة آفة الفقر في البلدان العربية الإسلامية بشكل كبير، مما يؤثر سلبا على مستوى الأمن البشري و التنمية البشرية معا[3].

فالفقر يزرع الخوف في نفسية الأفراد ويضعف قدرة الشعوب على التنمية لأنه ينتج أجيالا ضعيفة جسمانيا وذهنيا، وبالتالي فإن أثاره السيئة لا تقتصر على الجيل الحالي، و إنما تمتد أيضا إلى الأجيال المستقبلية، فالفقر يخلق الفقر ويورثه، فهو لا يقتصر على الحاضر وإنما يمتد إلى المستقبل[4].

**- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وضعف الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل:**

إن البلدان العربية الإسلامية تتمتع بكم وفير من السكان، يفوق احتياجاته الحاضرة، فالأمر الملفت للانتباه –حقا- هو تضاؤل حجم المشاركين في النشاط الاقتصادي، فالقوى البشرية العربية المسلمة على ضعف قدراتا الإنتاجية، غير مستغلة استغلالا كاملا في أنشطة إنتاجية منظمة وفعالة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة بل تعكسه من آثار سلبية على مستويات المعيشة مما يؤكد الإعتقاد بأن العرض الكلي لقوة العمل الفعلية (النشيطة اقتصاديا) في البلدان العربية الإسلامية محدود كما علما أنه هناك بعض المبررات التي تساعد في تفسير هذا الانخفاض النسبي للمشاركة في النشاط الإقتصادي والتي من أهمها:

---

(1)- محمد فائق، حقوق الإنسان و التنمية، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000، ص 103.

(2)- عدنان ياسين، "التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب: رؤية سوسيولوجية"، **مجلة دراسات اجتماعية**، بغداد، العدد التاسع، السنة الثالثة،، 2003، ص 09.

(3)- **نفس المرجع**، ص 10.

(4)- **نفس المرجع**، ص 103

1- الانخفاض النسبي للسكان في سن العمل.
2- انخفاض متوسط ارتقاب العمر[1].

و العلة الثانية لقصور الأداء التنموي للعنصر البشري، هي ضعف كفاءته الإنتاجية حيث يلاحظ أن إنتاجية العامل العربي المسلم تمثل سدس(1/6) مثيلتها في الدول الصناعية الأمر الذي يمكن رده إلى سببين أساسيين هما: مستوى التعليم ومستوى الصحة، حيث يمكن القول أن هذين العاملين (التعليم والصحة) لهما علاقة مباشرة وقوية بمستوى الكفاءة الإنتاجية في المجتمع[2]، هذا ما يؤدي إلى اختلال البنية الإنتاجية العربية الإسلامية،وبالتالي اختلال في الأمن والتنمية الاقتصادية كأحد أهم أبعاد الأمن البشري ومقومات التنمية البشرية.

**- إختلال البيئة الإنتاجية العربية الإسلامية:**

من أهم ميزات ضعف الأداء الإنمائي العربي الإسلامي تتمثل أساسا في تضاؤل الحجم الإقتصادي وتقلص الموقع النسبي للمجموعة العربية الإسلامية في الإقتصاد العالمي، هذا ما ترتب عنه الحجم الاقتصادي المتضائل، وفي ظل معدل مرتفع للنمو السكاني يتراوح بين 2,7% و 3% سنويا، انتشار البطالة بكافة صورها السافرة و المقنعة، حيث أصبحت ظاهرة مقلقة –إلى حد كبير- في عدد غير قليل من الدول العربية الإسلامية، خاصة مع انتشارها بين خريجي الجامعات وذوي المؤهلات المتوسطة، وما تحمله في طياتها من بذور للاضطرابات الاجتماعية انعكست سلبا على المستويين الأمني والتنموي العربي الإسلامي. [3]

شهد – أيضا- متوسط الدخل الفردي تقلبات مختلفة باختلاف الأوضاع و السياسات الإقتصادية ينخفض تارة ويرتفع نسبيا تارة أخرى، في مقابل تصاعد الضغوط التضخمية وارتفاع معدلات نمو الأسعار لترتفع بذلك تكلفة المعيشة في أغلب البلدان العربية الإسلامية، فتزايد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، مما أضر بفئات عديدة، بل قد تأثر المستوى المعيشي للطبقة الوسطى ذاتها، ومع الضعف النسبي للطبقة الوسطى فلا بد أن تضعف معها تعبيراتها السياسية الوسطية، مما يخلق فراغا تنفذ من خلاله، وتنمو الاتجاهات المتطرفة فكرا وسلوكا، الأمر الذي يضر بالاستقرار الاجتماعي و السياسي والأمني وبالتالي يضر بالتنمية البشرية باعتبارها تنمية شاملة. [4]

وإذا كان التوازن الاقتصادي يوفر الأداء السليم للنظام الاقتصادي بأكمله، فالملاحظة الجديرة بالنظر والاعتبار أن الاقتصادات العربية الإسلامية تعتريها عدد من الاختلالات الجوهرية والتي تتمثل فيما يلي:

---

(1)- سعيد عبد الخالق محمود، الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة، لجامعة الدول العربية، العدد 85، مارس 1996، ص ص 8-9.
(2)- سعيد عبد الخالق محمود، **المرجع السابق الذكر**، ص 10.
(3)- **نفس المرجع**، ص 11.
(4)- **نفس المرجع**، ص ص11-12

1- إختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي (باستثناء النفط) وبين قطاعات التوزيع والخدمات لصالح الأخيرة.

2- إختلال التوازن داخل القطاع الخدمي لصالح الأنشطة الهامشية أو ضعيفة الإنتاجية.

3- اختلال التوازن بين القطاعات السلعية لصالح الإنتاج الأولي.

4- اختلال التوازن داخل النشاط الأولي لصالح المنتجات القابلة للنضوب. (1)

5- عدم توفر الخبرة الفنية والتكنولوجية والطبقة المتوسطة اللازمة للصناعة في بعض الدول العربية الإسلامية.

6- وجود خلل في الميزان التجاري لبعض لدول حيث تزيد نسبة الواردات عن الصـادرات مـا أدى إلى إغراق الدول العربية في مشاكل الديون وفوائدها.

7- استنزاف ميزانيات الدول العربية لزيادة حجم الإنفاق العسكري على وجه الخصوص.

8- تسرب رأس المال العربي الإسلامي إلى الدول الغربية.

9- تصادم القطاعين العام والخاص، بدلا من تعاونهما. (2)

فالتحديات الاقتصادية في مجملها تعتبر من أهم مهددات الأمن البشري ومعوقات مسار التنمية البشـرية العالمية بصفة عامة و التنمية البشرية العربية الإسلامية بصفة خاصة، بناءا على أثارها السـلبية في كـثير مـن الأحيان و المساهمة بشكل أو بآخر في تدني مستوى التنمية البشرية المستديمة.

## 2- التحديات الاجتماعية و الثقافية:

يمكن حصر أهم المهددات الاجتماعية والثقافية التي تهدد الأمن البشري وتحد من دوره في تحقيق وتفعيـل التنمية البشرية على المستوى الداخلي للعالم العربي الإسلامي في النقاط التالية:

### - الاتجاهـات الديمغرافيـة:

يرتبط المكون الاجتماعي للأمن البشري و التنمية البشرية أساسا بالسكان، حيث يتجاوز تعـدادهم في العالم العربي الإسلامي مليار نسمة يتوزعون بين قارتي إفريقيا و آسيا بنسبة كبيرة، والنسبة الأقـل يقطنـون بأوروبا وأمريكا اللاتينية (ألبانيا و السورينام)، هذا الرقم يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد وعلى المجتمع، فيجب أن يواكب الدخل القومي تزايد السكان قصد الحفاظ على المستوى المعيشي لكن ذلك لم يتحقق إلى حد الآن، كما يتأثر مستوى المعيشة بسبب العدد الكبير للسكان غير النشطين، فمن جراء إرتفاع نسبة الشبان وعـدم

(1)- سعيد عبد الخالق محمود، **المرجع السابق الذكر**، ص 12.

(2)- محمد رضا فودة، الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، **المرجع السابق الذكر**، ص 166.

مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي يجد الكهول في العالم العربي الإسلامي أنفسهم مطالبين بكسب دخـل كاف للاستجابة لطلبات السكان الآخرين، وتزداد هذه المهمة تعقيدا نظرا لأن الاقتصاديات الوطنية غير قادرة على توفير مواطن شغل كيفية لتلبية كل الطلبات، إذ تتراوح نسـبة البطالـة بـين 15 و 25% حسـب الإحصائيات الرسمية مع العلم أن النسب الحقيقية قد تكون أكبر في العديد من الحالات، خصوصا إذا ما وقـع أخذ البطالة الخفية بعين الاعتبار. (1)

والمشكلة في معدل النمو السكاني المرتفع في أغلب البلدان العربية الإسلامية، لا تكمن فقـط في عـدم الإنفاق الكافي على صحة و تعليم الأطفال، بل في خلق اضطرابات اجتماعية وأزمات اقتصادية وسياسية تحول دون تحقيق تنمية بشرية مستديمة كما يلاحظ أنه هناك خلل كبير في توزيع السكان وتوزيع ثـروات العـالم العربي الإسلامي، حيث نجد أن الدول العربية الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية وهي الـدول الإفريقيـة ذات قدرات مالية محدودة، في حيث أن الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة وهي الدول العربية الإسـلامية الآسيوية، ذات قدرات وموارد مالية عالية، وقد اضطرت هذه الأخيرة لجلب العمالة من الخارج وهذا له آثاره السلبية على الأمن البشري والتنمية البشرية لتلك الدول حيث تشكل جماعات ومصالح وضغط داخلها. (2)

وفي صورة بقاء هذه الاتجاهات على حالها، سوف نجد العديد من الدول العربية الإسلامية نفسها أمـام مشاكل خطيرة، وخاصة تلك التي لا تملك موارد نفطية، وبالتالي فإن الجانب الأساسي للأمن البشري ودعـم التنمية البشرية، المتمثل في "التحرر من الحاجة" سيظل صعب المنال.

## - الأميـــة:

لا تزال المـموعة العربية الإسلامية بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع التعليمي تعاني من مشكلة الأمية وارتفاع نسبة الأمية بين الكبار يعني انخفاض القدرة على اكتساب المعلومات واستخدامها، وبالتالي انخفـاض مستوى الإنتاجية مما يقيد النمو الاقتصادي ويضع حدودا لحركته ناهيك عما يؤدي إليه تزايد الأمية من انتشار العادات والسلوكيات الرديئة المعوقة للتقدم الاجتماعي و تحقيق التنمية البشرية. (3)

إن قطاع التعليم في البلدان العربية الإسلامية عامة، لم يؤد دوره بالفاعلية المطلوبة ولعل من أهم الـدلائل على ذلك، ضعف طاقة الاستيعاب للأطفال في سن الإلتزام، وارتفاع نسبة لتسـرب في المرحلـة الابتدائيـة والقضية لا تقتصر على ذلك، أنما تمتد إلى طبيعة المناهج التعليمية و الأساليب التربوية، وحالة المرافق التعليميـة ونسبة الإنفاق على التعليم المنخفضة من الإنفاق العام. (4)

---

(1)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 52.

(2)- محمد رضا فودة، الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة، **المرجع السابق الذكر**، ص 167.

(3)- سعيد عبد الخالق محمود، **المرجع السابق الذكر**، ص 10.

(4)- **نفس المرجع**، ص 10.

ومن جهة ثانية نجد التعليم في وضع أكثر تعقيدا، إذ لا تزال ظاهرة عدم الإلمام بالقراءة والكتابة منتشرة وخاصة في صفوف النساء و أن التعليم الابتدائي للجميع يبقى هدفا صعب المنال بالنسبة لعديد البلدان، كما أن التعليم العالي لا يزال يعتبر ضربا من الكماليات لا ينعم به سوى بعض الناس إضافة إلى ذلك، هناك ندرة ملحوظة في ميدان البحث والإنتاج العلمي، وهو من الأسباب الرئيسية التي سوف تجعل العالم العربي الإسلامي يبقى مهمشا في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية المتواصلة، وبالتالي لا يمكن تحقيق الأمن البشري و لتفعيل التنمية البشرية في هذه الحالة لغياب مقوم وبعد أساسي من أبعادها ألا وهو الأمن العلمي المعرفي و التقني. (1)

فالأمية إذا، تشكل خطرا داهما على شعوب الأمة العربية الإسلامية و أمنها وتنميتها، مع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية و التي من المفروض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتنا الفعلية، هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم القائمة بأغلب البلدان العربية الإسلامية عن مسايرة المهارات إحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير، ومن الطريف أن تجد "شعار محو الأمية" سائدا في الدول النامية بصفة عامة، في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعرا التعليم العالي للجميع. (2)

## - المستوى الصحي:

على الرغم من عدم وجود مشاكل صحية كبيرة في العالم العربي الإسلامي، وفي غياب إحصائيات موثوق بها حول الظروف الصحية لمختلف شرائح المجتمع، فإن الأرقام المتوفرة تشير إلى أن قطاع الصحة لا يحظى بالاعتمادات الكافية(*).

وعادة ما يأتي إنخفاض المستوى الصحي في أغلب البلدان العربية الإسلامية كنتيجة طبيعية لانتشار ظاهرة سوء التغذية في هذه البلدان فضلا عن ضعف مستوى الرعاية الصحية العلاجية والوقائية، فهناك عدد كبير من النساء اللاتي لا يتمتعن بالعلاج المناسب قبل الولادة وبعدها ولسن محاطات بعاملين صحيين مهرة عند الولادة ويفارقن الحياة عندما يضعن أولادهن، مما يخلق حاجزا كبيرا أمام ضمان الأمن البشري لجميع المواطنين وينعكس بالسلب على مستوى التنمية البشرية، ولامكن لأي مجتمع أن ينتظر تحقيق تقدم في أي قطاع إذا كان يقضي نصف أعضائه من المشاركة في الجهود المشتركة التي ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف. (3)

---

(1)- بشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 54.
(2)- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 156-157.
(*)- للمزيد أنظر: المبحث الأول من الفصل الثاني "**محددات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي**".
(3)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 54-55.

- **الجـريمـــة:**

تعد ظاهرة الجريمة من أكبر التحديات الاجتماعية الداخلية التي تواجه الأمن البشري في تحقيـق التنميـة البشرية العربية الإسلامية و تعيق مسارها، كما ورد التأكيد على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وواقعة قانونيـة، تعد إحدى نفايات التنمية (الاجتماعية والاقتصادية) غير المتوائمة و بخاصة منها التنمية التي لا يـتم إدخـال العنصر الأمني ضمن مخططاته، ذلك على مستوى القطر، أما من جانب كونها تمثل ظاهرة تسود كل أرجـاء العالم العربي الإسلامي، فيرجع ذلك إلى ما ذكر من مرور المنطقة بتحولات سريعة و تنمية غـير متوازنـة، ثم بسبب أن الأقطار العربية لم تعمل بعد، وبالشكل المطلوب بما صدر من إرتيادات (اسـتراتيجيات) وخطـط واتفاقيات أمنية عربية إسلامية شاملة. (1)

و لهذه الأسباب وغيرها أصبحت معدلات الجريمة في البلدان العربية الإسلامية تتجه نحو الارتفاع مثلـها مثل بقية أقطار العالم، إضافة إلى ما أصبح يظهر من جرائم مستحدثة وليدة العنـف والإرهـاب تجـاوزت خطورتها خطورة الجرائم التقليدية، أو ما يطلق عليها صفة "جرائم الشارع". (2)

وفي هذا الصدد، أرى أنه من الضروري التحدث عن ظاهرة الإرهاب، التي تعد ظاهرة على رأس التحديات الداخلية التي تواجه العالم العربي الإسلامي، وقد شهدت فترة التسعينات على وجه الخصوص تطور هذه الظـاهرة بشكل مخيف، إذ اتجه الإرهاب إلى القتل و التدمير للأبرياء دون تمييز بين طفل وامرأة وشاب وتعـدى ذلـك إلى التمثيل بالقتلى دون سبب مفهوم وفي كثير من الأحيان تحت شعار إسلامي، وبصيحات الله أكبر. (3)

ونتائج هذا الإرهاب والعنف مدمرة لقدرات الشعوب العربية الإسلامية اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، و تعوق تنفيذ خطط التنمية البشرية المستديمة والشاملة، ولاشك أن الإرهاب في العالم العربي الإسلامي يتلقـى الدعم و التخطيط من رؤوس الإرهاب في الخارج وبخاصة في الدول الأوروبية التي توفر الملاذ و حرية الحركة لهؤلاء تحت مظلة الحماية المزعومة لحقوق الإنسان، وهنا يبدوا جليا مدى تداخل التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية. (4)

هذه باختصار عن أهم التهديدات الإجتماعية للأمن و التنمية البشرية،و التي لها علاقة كبيرة بالمخـاطر والتحديات الثقافية التي تواجهها معظم الأقطار العربية الإسلامية في تحقيق أمنها و تنميتها، فمع وجود مشكلة المذاهب الدينية والمشكلات العرقية والطائفية ووجود بعض الأقليات، فقد أدى ذلك إلى العنـف والصـراع ونشوب حروب أهلية وقومية أدت إلى حدوث انقسامات بين الدول العربية الإسلامية، بل في داخل بعـض الدول وهذا يعرضها لهزات اجتماعية خطيرة ويجعلها مسرحا للقوى الخارجية لتعبث فيها، وقـد يـؤدي إلى

(1)- زاغز الحفناوي، "الأبعاد الاجتماعية للأمن العربي في أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية"، **المرجع السابق الذكر**، ص 359.
(2)- **نفس المرجع**، ص 359.
(3)- محمد زقزوق، **هموم الأمن الإسلامي**، ط1، القاهرة: دار الرشاد، 1998، ص 37.
(4)- **نفس المرجع**، ص 37

إشعال حرب أهلية مثل ما يحدث في السودان والجزائر وباكستان و أفغانستان، مما انعكس سلبا على مستوى الأمن البشري للتنمية البشرية في كل منها و أعاق مسار تطورها. [1]

### 3- التحديات السياسية و الإدارية:

أوجز التحديات السياسية والإدارية في نقطتين أساسيتين وشاملتين:

#### أ- المشاركة في الحياة العمومية:

من الأخطار التي تدد الأمن البشري وتحول دون تحقيقه للتنمية البشرية وتفعيلها في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي هو تواصل ما يسمى بـ **" العجز الديمقراطي (الشورى)"**، و يعتبر الـبعض الآن أن العـالم العـربي الإسلامي هو المنطقة الوحيدة تقريبا التي لم تلحقها "الموجات الديمقراطية" المتتالية التي اجتاحت عديد الدول النامية منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات.

ويوجد حاليا القليل من الدول العربية الإسلامية التي يمكنها الإدعاء بأن لديها أنظمة ديمقراطيـة (شـورية) حقيقية، أي نظام تكون فيه السلطة للمؤسسات التي يمثلها أشخاص يكونون عرضة للمحاسبة من قبل المواطنين[2]، إذ لا يزال المواطن العربي المسلم يواجه تحديات خطيرة في هذا الصدد، وهي تلك المتعلقة بإدارة الحكم المتمثلـة في الممارسات الديمقراطية و الحريات السياسية و المدنية، على الرغم من أن الهدف الأسمى الذي يتطلع إليه المجتمع يتمثل في حرية اختيار الحكومات و التعبير عن الرأي الذي يتطلع إليه المجتمع يتمثل في حرية اختيار الحكومات و التعـبير عن الرأي وال مشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات. [3]

و إذا كانت قد أشرت سابقا (الفصل الثاني) إلى أن مستوى المؤشرات التنموية أوضح أن المنطقـة العربيـة الإسلامية قد تفوق مثيلاتها من الدول النامية، و أن الإنسان العربي المسلم قد تتوافر له –لحد كبير- مقومات الحياة الكريمة اقتصاديا، بمعنى التحرر من الحاجة، إلا أنه ليس بالخبز يحيا الناس، وعلى النقيض من تلك المؤشرات التنموية فإن وضع المنطقة العربية الإسلامية يأتي متأخرا جدا في الترتيب من ناحية الحريات السياسة والمدنية، لدرجة تؤكد فيها مقولة " أن تيار ورياح الحرية قد مر على كل مناطق العالم باستثناء هذه المنطقة". [4]

و إذا كنت المشاركة الشعبية من أهم أبعاد تحقيق الأمن السياسي باعتباره جزء لا يتجزأ من الأمن البشـري وشرطا أساسيا للتنمية البشرية المستدامة، فتعتبر الديمقراطية (الشورى) شرطا أساسيا لعملية المشاركة[5]، بيد أنـه وعلى الرغم من أهمية المشاركة في تحقيق الأمن البشري و تفعيل التنمية البشرية، لازالت تواجه هذه القضية –قضية

---

1)- محمد رضا فودة، "الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة"، **المرجع السابق الذكر**، ص 167.

2)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 76.

3)- علي توفيق الصادق، "الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 299، جانفي 2004، ص 50.

4)- **نفس المرجع**، ص ص 50-51.

5)- محمد فائق، "حقوق الإنسان و التنمية"، **المرجع السابق الذكر**، ص 107.

المشاركة- على مستوييها الكلي والجزئي عقبات عديدة على الساحة العربية الإسلامية، بعضها قانوني، وبعضها سياسي وبعضها اجتماعي ثقافي، ولا تكاد تختلف في ذلك النظم الملكية أو الجمهورية الراديكالية أو المحافظة وتقضي مجمل الممارسة إلى إقصاء و تهميش العديد من الفئات الاجتماعية والسياسية وتأتي في مقدمتها المرأة، مما انعكس سلبا على مستوى الأمن البشري والتنمية البشرية في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي.

## ب- الفساد:

تشهد كثير من دول العالم الثالث بما فيها بلدان العالم العربي الإسلامي، تضافر مجموعة من الأوضاع التي عادة ما تسهم في تفشي ظاهرة الفساد على كل من الصعيد الإداري و السياسي بما يحد من إرساء دعائم أهم الموجات السياسية للتنمية البشرية.

إن هذه الدول التي تمر في معظمها بفترة انتقالية عادة ما تمثل أرضا خصبة للفساد حيث تشهد نموا سريعا تتزامن مع تغيرات في المنظومة القيمية، يدعمها ظهور مصادر جديدة للثروة و السلطة مع اتساع ملحوظ في الجهاز الحكومي.

ولعل أهم العوامل المساعدة على تفشي هذه الظاهرة في البلدان العربية الإسلامية على الخصوص وبلدان العالم الثالث على العموم، هي الأوضاع المهيمنة للفساد في هذه البلدان، ومما يذكر أن هذا الواقع الذي تشترك فيه كثير من الدول، لا يرجع على التباينات بين مختلف الشعوب على نحو ما ذهب إليه البعض، بقدر ما يتأثر بمحددات هيكلية وأخرى ثقافية، فمثلا تدني مستوى الأداء الاقتصادي العربي الإسلامي وانخفاض مستوى الدخول خاصة في المستويات الدنيا للبيروقراطية مع غياب بورجوازية وظيفية عادة ما يحفز البعض على استغلال (مواقعهم الوظيفية لملء هذا الفراغ)[1].

بالإضافة إلى هذا وما يميز الأوضاع المهنية لهذه الظاهرة في معظم البلدان العربية الإسلامية، وجود قيود على كل من الحريات المدنية والمنافسة السياسية إلى جانب عدم فاعلية المؤسسات القانونية و الافتقار إلى نظام حكم رشيد يقوم على الشفافية و المساءلة، زادت من أبعاد المخاطر التي يمكن أن تنجم عن ظاهرة الفساد في دول العالم العربي الإسلامي، و تعيق مسار تطور التنمية البشرية. [2]

و على نفس الصعيد الهيكلي كثيرا ما يقود ضعف الأحزاب السياسية في دول هذه المنطقة إلى مضاعفة قدرة الفساد على الإنتشار بل إن السيناريو المعتاد للفساد عادة ما يؤكد على إعتباره بديلا لكل من الرابطة الإيديولوجية (الفكروية) التي تفتقر إليها كثير من دول العالم الثالث و الإلتزام الشعبي المتراجع في هذه الدول، خاصة و أنه من المعروف أن التواجد الراسخ لكل من هذين العاملين عادة ما يحفز الجماهير على الإنخراط في أحزاب سياسية تحقيقا

---

(1)- مصطفى كمال السيد، **الشروط السياسية للتنمية الثقافية، المساءلة و الحكم الرشيد في كتاب قضايا التنمية: الفساد والتنمية**، ط1، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999، ص 31-32.

(2)- **نفس المرجع** ، ص 32.

للمزيد من المشاركة السياسية، كما يدفعها إلى مساندة حكوماتا لتحقيق الأهداف الأمنيــة التنمويــة البشــرية المنشودة. [1]

هنا ينبغي الإشارة إلى حقيقة هامة تتعلق بضرورة توسيع نطاق التحليل عند دراسة الآثار الســلبية للفســاد كمعوق للأمن البشري و التنمية البشرية معا، لتشمل ديناميات النظام السياسي ذاته حيث ارتأى البعض في هــذا الإطار إلى إمكانية تشكيل الفساد كمركز ثقل مضاد داخل النظام السياسي وذلك من خلال إســهامه في حفــز ظهور قوى جديدة، إلا أن الواقع في كثير من دول العالم العربي الإسلامي يثبت عكس ذلك، حيث عادة ما يقود الفساد إلى دعم التحالفات المحافظة القائمة على غرار ما يشهده النظام الغربي، حيث أسهم الفساد في إســتمرارية النظام السياسي دونما استغلال أمثل للموارد المتاحة في أنشطة تنموية بشرية فاعلة. [2]

و في إطار هذا السياق أيضا، كثيرا ما يواجه الفساد في دول العالم الثالث كافة بالفرض الشــعبي، لاســيما الشعوب العربية الإسلامية لتناف هذه الظاهرة مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وباعتباره انتهاكا صارخا للقيم الخاصة بالتمييز بين كل من العام والخاص، وهو ما يقود في بعض الأحيان إلى تنام حركات إصلاحية واضطرابات شعبية على نحو ما شهدته أندونيسيا، بل إنه قد يؤدي على تضخيم مكاسبها عبر قنوات رسمية. [3]

لقد زاد حجم الفساد في العالم العربي الإسلامي بنوعيه السياسي و الإداري و تشابكت حلقاته و ترابطــت آلياته بدرجة كبيرة، ولا شك في أن حجم الفساد قد زاد عن حد معين فإنه يؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و القانونية و الإدارية، و لا يقتصر ضرر هذا الفساد على كمية الأموال المدفوعة في شكل رشاوي و عمولات، ولكن تعدى ذلك إلى تراجع قيمة العمل، وأصبح تقييم الشخص بما يملك و ليس بما يعمل، بغض النظر عن مصدر هذه الملكية، كما سادت حالة ذهنية في المجتمعات العربية الإسلامية تــبرر الفســاد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره واتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، إذ أخــذت كــل مــن "الرشــوة" و"العمولة" و "السمسرة" تشكل تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد، وأصبحت الدخول الخفية الناجمة عن الفساد و الإفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق في كثير من الأحيان " الدخول الإسمية" الناتجة عن العمل[4]. وعليه فإن الفساد يعتبر من أهم العوائق أمام برامج التنمية البشرية مما فيها برامج الأمن البشري، ولاشك في أن هذه الأوضاع تبرر صدارة البلدان العربية الإسلامية في قائمة البلدان الأكثر فسادا، لاسيما بلد الجزائر، عــبر التقــارير الســنوية الصادرة عن المنظمة العالمية للشفافية.

---

(1)- مصطفى كمال السيد، **المرجع السابق الذكر**، ص 32.
(2)- **نفس المرجع**، ص 32.
(3)- **نفس المرجع**، ص 32-33.
(4)- محمد فائق، حقوق الإنسان و التنمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 105.

## 4- التحديات البيئية:

تعتبر المخاطر البيئية التي يواجهها العالم العربي الإسلامي من أخطر التحديات، لما لها من أثر كبير على كل من مستوى الأمن البشري و التنمية البشرية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يعد موضوع البيئة من أهم المواضيع الدائر الجدل و النقاش حولها إلى حد الساعة، نظرا لمدى أهميتها في حياة الإنسان و أمنه وتنميته.

تواجه معظم أقطار العالم العربي في السنوات الأخيرة مشاكل بيئية لا حصر لها، تتفاوت درجة خطورتها من بلد لآخر، إلا أنها ومهما كانت درجة خطورتها تعيق السياسات التنموية البشرية و تحول دون تحقيق وتوفير الأمن البشري للمواطن العربي المسلم، هذا ما دفعني إلى ضرورة إبراز أهم التهديدات البيئية التي يواجهها الأمن البشري في تحقيقه للتنمية البشرية، و التي لها علاقة مباشرة بالتهديدات البيئية الخارجية، وهنا يبرز من جديد مدى التداخل وصعوبة الفصل بين التحديات الداخلية و التحديات الخارجية.

### إختلال الأمن المائي:

سيظل الماء والغذاء مما لاشك فيه، جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، لذلك يأتي توفير الأمن المائي في مقدمة القضايا شديدة الارتباط بالأمن البشري عن طريق الأمن البيئي، وواحد من أهم عناصر التنمية البشرية.

تمثل مشكلة المياه تحديا كبيرا لأمن العالم العربي الإسلامي و تنميته، يتمثل ذلك في ضعف الإمكانات المائية وقلتها في بعض الأقطار العربية الإسلامية هذا من جهة، وسيطرة قوى أجنبية على مصادر المياه العربية الإسلامية من جهة أخرى، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث سيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة بما فيها لبنان والأردن وسوريا[(1)].

غير أن الأخطر من ذلك تنازع وتصارع البلدان العربية الإسلامية فيما بينها من أجل السيطرة على أهم الموارد المائية، كمشكلة المياه بين تركيا وكل من سوريا و العراق، حيث تقوم تركيا بملء سد أتاتورك وقامت كذلك ببناء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات وذلك سوف يؤثر على كمية المياه الواردة لكل من سوريا والعراق[(2)].

كذلك تعرض تركيا بيع المياه لكل من سوريا و الأردن، والسعودية ودول الخليج العربي من خلال إنشاء خطي أنابيب لنقل المياه من جنوب تركيا يتجه الأول إلى سوريا والأردن والسعودية و الثاني لباقي دول الخليج

(1)- علي التريكي، "الأمن العربي والتحديات في الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية"، **المرجع السابق الذكر**، ص 423.

(2)- محمد رضا فودة، "الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد"، **المرجع السابق الذكر**، ص 155.

ولاشك أن تركيا تسعى من خلال ذلك إلى استعادة مكانتها التي افتقدتا في الإستراتيجية (الارتيادية) الدولية بعد تراجع وإناء الحرب الباردة، على حساب الأمن البشري للمجتمع العربي الإسلامي و مستوى تنميته البشرية[1].

إضافة إلى هذا هناك جزء آخر من الصراع على المياه في المنطقة، وهو الصراع حول حوض النيـل، حيـث تحصل مصر على 85% من حصتها من المياه الواردة لها من إثيوبيا و التي تسيطر على منابع النيل و التي يمكن أن تمثل تديدا أمنيا تنمويا للسودان ومصر، وفي هذا الصدد إسرائيل أيضا تسعى للحصول على مياه نر النيل[2].

إن عدم وجود سياسة مائية عربية إسلامية فعالة، ساهم بشكل كبير في زيادة خطر ذلك التحـدي الأمـني المائي، ففي بعض البلدان العربية الإسلامية يتم صرف ملايين الدولارات وبشكل غير منظم لمصادر المياه الجوفيـة كما هو الحال في الجزيرة العربية و في شمال إفريقيا، كما أن دول أخرى مثل السودان التي تتمتع بطاقة مائية هائلة لم يتم الاستفادة منها لا على المستوى الوطني الإقليمي كما يجب، حيث يستطيع السودان وحـده، إذا تـوفرت الإمكانيات و الإرادة أن أزمة مائية متوقعة يقترب وصولها إلى النقطة الحرجة مع مطلع العقد القادم، مما يشير إلى أن المياه ستكون بؤرة للصراع القادمة في العالم العربي الإسلامي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بـالنظر إلى سمتين أساسيتين للموارد المائية العربية الإسلامية و هما:

**أولا**- الندرة النسبية للموارد لمائية الصالحة للاستخدام.

**ثانيا**- الطبيعة الدولية المشتركة لأهم الموارد المائية السطحية. [3]

هذا كله يعود بالسلب على مستوى الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن البشري ومحفزات التنمية البشـرية العربية الإسلامية.

## التلوث البيئي:

تعاني معظم البلدان العربية الإسلامية من مشاكل بيئية معقدة، ولعل أخطرها مشـكلة التلـوث البيئـي المتسببة في هدر ثروة الموارد الطبيعية التي يزخر با العالم العربي الإسلامي، و كثيرا ما يكـون الإنسـان هـو السبب في ذلك نتيجة قلة وعيه البيئي و بمدى أهمية البيئة في تحقيق أمنه البشري، من أمن غذائي و أمن صحي وبالتالي تحقيق جزءا كبيرا من تنميته البشرية، وهنا تظهر جليا مدى قوة ارتباط هذه الأخيرة بالتنمية المستديمة.

---

(1)- محمد رضا فودة، "الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد"، **المرجع السابق الذكر**، ص 155.

(2)- **نفس المرجع**، ص 155.

(3)- علي التريكي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 423-424.

وما يلاحظ في أقطار العالم العربي الإسلامي لاسيما في البلدان الفقيرة منها، كثرة المشاكل الصحية والتي تعود بدرجة كبيرة حسب المحللين و الباحثين والعلماء في هذا المجال إلى التلوث البيئي وسوء التغذية، فمثلا تلوث المياه يتسبب في إنتشار أمراض خطيرة و مزمنة تؤدي إلى هلاك الشعوب ومختلف الفئات الإجتماعية لاسيما فئة الأطفال منهم.

بالإضافة إلى هذا، فإن السياسات البيئية في العالم العربي الإسلامي أغلبها سياسات فاشلة، غير مبنية على تخطيط بعيد المدى بل هي سياسات آنية، فمثلا مشكلة التصحر، لم تصنع السلطات العربية الإسلامية المختصة في هذا المجال لحد الآن سياسة موحدة ورشيدة ذات بعد ارتيادي تحول دون استفحال هذه الظاهرة، وهذا ما يلاحظ على الجزائر حيث أصبحت تشكل هذه الظاهرة أكبر خطر على المساحات الخضراء في الشمال، رغم المجهودات المبذولة للحد منها، إلا أنها تبقى سياسات آنية تسد احتياجات الجيل الحالي دون النظر في الاحتياجات البيئية للجيل القادم.

وما يلاحظ على واقع البيئة في البلدان العربية الإسلامية خاصة الدول النفطية منها، بناء المصانع وسط التجمعات السكانية و إلا القريبة منها، مما تسبب ف بانتشار الغازات السامة في الهواء وتلوث الجو انعكس بدوره سلبا على صحة المواطن وحياته، ناهيك عن مظاهر أخرى و التي تدخل في الثقافة البيئة للشعوب أكبر من شيء آخر، كظاهرة رمي القاذورات في الأماكن العمومية و في وسط الأحياء السكانية دون إبلاء أهمية المنظر المحيط و خطورة هذا الفعل على الصحة العمومية، إلا أن هذه الظاهرة تتفاوت حدتها من بلد عربي إسلامي لآخر.

هذه المشاكل البيئية كلها، أصبحت من أكبر مهددات الأمن البشري ومعوقات التنمية البشرية العربية الإسلامية، و ما هذا إلا دلالة على افتقار البلدان العربية الإسلامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أسليب الحياة النظيفة الخالية من أضرار والتلوث[1].

إنطلاقا مما سبق ذكره في هذا المحور تتأكد مدى خطورة التحديات الداخلية بما فيها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية و الإدارية و البيئية على الأمن البشري ومستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل البلدان العربية الإسلامية في مواجهة هذه التحديات والتهديدات ومن أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة تبقى جهودا ناقصة ومحدودة، وربما يعود هذا إلى السياسات التنموية الأمنية العرجاء التي تبنتها البلدان العربية الإسلامية و المركزة في برامجها على النتائج الناجمة عن هذه التحديات.

---

(1)- باتر محمد علي وردم، **المرجع السابق الذكر**، ص 157.

# التحديات الخارجية التي يواجهها الأمن البشري في تشغيل التنمية البشرية العربية الإسلامية

لا شك أن هناك الكثير من التهديدات الخارجية الموجهة للأمن البشري العربي الإسلامي والتي لها آثارها السلبية على مستوى التنمية البشرية على غرار التحديات الداخلية، وفي كثير من الأحيان ما تكون هذه الأخيرة -التحديات الأمنية التنموية البشرية الداخلية- ناجمة عن التحديات الخارجية وما هي إلا إمتدادا وإنعكاساها ، هذا ما زاد من خطورة هذه التحديات على كافة أنحاء الأمن البشري ومكونات التنمية البشرية وحالت دون تفعيلهما، الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع الثقافية الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصعوبة رسم سياسات أمنية تنموية بشرية حكيمة ومستقلة نابعة من البيئة الداخلية للعالم العربي وليست نابعة لما تمليه المتغيرات الدولية الراهنة من مشروطية وعلى مستوى جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادية والسياسية منها، والتي لا محال لها أنها مشروطة سياسية واقتصادية في ظاهرها وثقافية حضارية اجتماعية في باطنها.

وفيما يلي سأتطرق لأهم التهديدات والتحديات الخارجية التي تواجه الأمن البشري في تحقيق تنمية بشرية عربية إسلامية فعالة، والتي غالبا ما تكون التحديات الخارجية تحت مظلة التحدي الأكبر ، ألا وهو تحدي العولمة ، والتي تدف في مجموعها إلى تفتيت وتفكيك العالم العربي الإسلامي، وإضعاف قدراته المادية والبشرية الشاملة حتى لا يشكل كتلة واحدة لها مقوماتا وقدراتا التي تمكنها من التحكم في المنطقة كليا والتأثير على القوى الكبرى وجعلها تدور في حلقة مفرغة من التخلف والتبعية.

## 1- تحدي العولمة:

لقد قيل أن العولمة قد غيرت حياة الناس في عصرنا بخطى أسرع وعلى نحو لا يمكن التنبؤ به أكثر من أي ظاهرة، وأعطت مئات الملايين من الناس الفرصة للحصول على مستوى معيشي مرتفع لا يقارن بالمرة بما كان من قبل ،ولكنها أيضا جرفت كثيرين إلى معاناة اقتصادية واجتماعية، سياسية وثقافية شديدة وثقافية شديدة لاسيما بلدان العالم الثالث بما فيها مجموع دول العالم العربي الإسلامي، مما انعكس سلبا على الأمن البشري ومستوى التنمية البشرية بذه البلدان.[1]

تبرز خطورة العولمة على الأمن البشري أكثر فأكثر بأنا ليست عملية اقتصادية وحسب، بل هي عملية متعددة الأبعاد والصور لها أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية وهو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على مجالات حياة الأفراد كافة، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني With a Human Face Globalization" ، أكد في أغلب محاوره على أنه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة إنتقال المعرفة وإنتقال التكنولوجيا

---

(1)- تارجا هالونين، " التنمية العالمية في ظل العولمة من الكلمات إلى الحقيقة"، **مجلة الوقائع**، الأمم المتحدة، المجلد 39 العدد3، 2002، ص5.

الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنا بالمقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري والتنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين ، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء[1]، وقد حدد التقرير سبع مخاطر أساسية تدد الأمن البشري وتعيق مسار تطور التنمية البشرية في عصر العولمة تتمثل في:

**- عدم الاستقرار المالي:**

يتبدى كأحد مخاطر العولمة على الأمن البشري فيما تفرضه سياسات العولمة من أزمات مالية، والدخول في دوامة المديونية وإعادة الجدولة وما يتبعها من تبعية لا تبعية بعدها، فيها خرق " للسيادة وانتهاك لحقوق الإنسان وطمس شخصيته وكرامته بمجموعة من الإملاءات تفرضها الدول المسيطرة من خلال مختلف المنظمات التابعة لها والمؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها نجد صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM)، ومنظمة التجارة العالمية (OMC) على الدول النامية مدعية إعادة الهيكلة الاقتصادية لتلك الدول والإصلاح السياسي والاجتماعي، خاصة تلك الدول التي تزخر بثروات طبيعية ثرية كالنفط والمياه وثروات بشرية وعلى الخصوص فئة القوى العاملة الشابة، وهذا ما تتميز به تقريبا جميع دول العالم العربي الإسلامي مما يجعله محل أنظار البلدان المتقدمة وجعلها فريسة لقضاء مآربا لاسيما الاقتصادية منها والثقافية.

لقد كان لمجموعة الأسباب التي واجهتها البلدان العربية الإسلامية في توفير مصادر لتمويل للتنمية الاقتصادية العوامل الأساسية التي انعكست سلبا في عدم توفير الرصيد المالي الكافي لتمويل التنمية الاقتصادية، فلا التنمية الاقتصادية حققت الانجازات المرجوة منها انعكست في تحقيق التنمية البشرية، ولا تنمية بشرية كانت قائمة فحسنت من الأداء الاقتصادي والإنتاجي، وإنما شكلت الموارد المالية التي حصلت عليها، الدول النامية عامة في سبيل القيام بالتنمية الاقتصادية عبئا إضافيا، تمثل في تلك المديونية الثقيلة التي تثقل كاهل اقتصاديات هذه الدول، وتدحرجت أولية التنمية البشرية إلى حين تسديد مستحقات التنمية الاقتصادية، وتظهر تطورات مسألة المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها دول العالم العربي الإسلامي أنا قد تحولت من مجرد مسألة كعامل مالي إلى أزمة، ثم تفاقمت إلى قضية دولية في غاية التداخل والتعقيد[2] وخطورة المديونية الخارجية للدول العربية الإسلامية التي بلغت عام 2000 نحو 49.9% لا تقتصر على الوفاء بخدمة الدين الخارجي المتوقف عادة على حجم الصادرات من السلع والخدمات، فإن مقارنة الدين الخارجي مع حجم الصادرات من السلع والخدمات يلقي مزيدا من الضوء على عبئ المديونية الخارجية وعلى تعاظم حجمها فحسب[3]، وإنما تتجسد أيضا في النتائج التي رافقتها وهي:

1- عبئ المديونية يتضح بصورة خاصة عند مقارنته بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ففي عام 1992 كانت قيمة العبء أكبر من قيمة هذه المساعدة مرتين ونصف المرة.

---

1)- خديجة محمد عرفة، **المرجع السابق الذكر**، ص 23.
2)- باسل البستاني،تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص هـ.
3)- يوسف زدام، **المرجع السابق الذكر**، ص91.

2- كون صافي التحويلات سالبا يدل على أن الدول النامية الحديثة تقوم فعلا بالتمويل وليس العكس كما يجب أن يكون الحال.

3- إستمرر تزايد قيمة المتأخرات يؤكد في الوقت ذاته محدودية قدرات الدفع الذاتية وعدم كفاية التمويل الخارجي.

4- تكرار إعادة جدولة الديون، يبرهن بشكل قاطع على تراجع قدرة الدول المدينة على الوفاء بالتزامها، وإعادة الجدولة لم تعد ظاهرة منعزلة بل أصبحت سمة أساسية في النظام المالي الدولي.

5- استمرار العجز في الحساب الجاري يدل بشكل واضح على الحاجة الماسة إلى التمويل الدولي، والتمويل عن طريق الاقتراض يزيد من أعباء خدمة الدين فتقع الدول في ما يسمى بـ"الحلقة المفرغة للتمويل"[2]

وهكذا بينما تتعاظم وتتعقد قضية المديونية الخارجية تتراجع إمكانيات إيجاد حلول ناجحة لها على المستوى الدولي ،وإن استمرار المديونية يحد بشكل خطير من آفاق تحقيق تنمية بشرية مستديمة يدعمها أمن بشري فعال، ورغم الجهود التي بذلت من قبل البلدان العربية الإسلامية وجميع بلدان العالم لمواجهة الأزمة فإن الهدف المطلوب لإرتيادية (إستراتيجية) المديونية الدولية لم يزل بعيد المنال، وجاءت قرارات مؤتمر التنمية الاجتماعية كان من أهم محاوره موضوع التنمية البشرية- الذي عقد في كوبنهاجن خلال الفترة 6-13 مارس 1995 خالية من مضمون فعال إذ لم تشمل على أي التزام دولي بزيادة التدفقات المالية على الدول النامية ككل، ولم تقترح أي حل لقضية المديونية وبالتالي فإنه يبدو أن هناك إرهاق الدين قد بلغ مداه وأن مصيدة المديونية ستظل تتحدى العالم بأسره. [2]

وفي هذا المقام، وبمناسبة ذكر مصطلح التدفقات المالية لا بد من الإشارة إلى ملاحظة جد هامة، وهي إن لم تكن هناك سياسة مالية رشيدة تتحكم في عملية صرف واستغلال هذه الأموال استغلالا جيدا في تمويل التنمية البشرية وفي مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية لصالح الإنسان أولا وأخيرا، فستخلق أزمة مالية حادة ، وهذا ما حدث حقيقة في جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997، حيث وقعت المنطقة في أزمة مالية خانقة نتجت بالأساس من تدفقات رأس المال الأجنبي على المنطقة والتي بلغت قيمتها في عام 1996 حوالي 93 مليون دولار في كل من اندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، والفلبين وتايلاند، ومن شأن تلك التدفقات المالية الهائلة في عصر العولمة خلق أزمات واضطرابات في سوق رأس المال في الدول المستقبلة لها، إذ أكدت الدراسة في هذا الصدد على أنه في عصر العولمة ، فإن أزمات مالية متشابة يتوقع لها أن تحدث وفي مناطق عدة من العالم لا تقتصر على دول العالم العربي الإسلامي فقط. [3]

---

1)- باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص 4-5.

2)- **نفس المرجع** ، ص 5

3)-UNDP, human development report 1999,**OPCIT**, p3.

## تحدي الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل:

رغم ما بشر به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس سوف توجه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية (وهو ما يعرف بالإنتاج الكفء للاقتصاد) وسوف يترتب على ذلك تزايـد مضـطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، على الصعيد الدولي بما يشبع احتياجات البشر بشكل أفضل.

يبدو أنه في ظل العولمة اتسعت دائرة البطالة وتصفية العمال ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها هيمنة الأسـواق على عملية العولمة وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الإنسان ، والعمـل على ألسنة الإنسان بدل ألسنته، وكثيرا ما يتعرض العمال في الدول الغنية إلى الخروج من العمل أو بـالأحرى طردهم من وظائفهم وهدر حقوقهم كعمال وجعل الآلة تحل محلهم، مما يساهم في غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل ، أما دول العالم العربي الإسلامي فالفرد فيها يعاني كثيرا بسبب انتشار البطالة بنسب خياليـة لدرجة أنه –الفرد- لا يستطيع حتى الحصول على قوت يومه، وحتى ذلك العامل لا يكفيه دخله المتواضع حتى لسد احتياجات عائلته لمدة شهر، وعلى الرغم من أن الجهد الذي يبذله لا يقدر بثمن دخله هذا على غـرار دول العالم النامي.

هذا ما يتأكد جليا من خلال ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1999، أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمة التي توجهها السوق ويوجهها الربح، أوسع وأعمق، حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان، كمـا يضيف التقرير أن الرعاية التي تمثل قلب التنمية البشرية غير المرئي مهددة، لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطا على ما يلزم الأعمال الرعاية من وقت وموارد وحوافز، وهي أعمال بـدونها لا ينـتعش الأفراد ومن الممكن أن ينهار التماسك الاجتماعي، (2) ومما لا شك فيه أن هده الأوضاع تؤثر علـى تـراكم القدرات الإنسانية للمجتمع، لاسيما وأن أغلب هذه القدرات طاقات شابة، لم تعـرف السـلطات العربيـة الإسلامية كيف تحافظ على هده الطاقة وتستغلها في تحقيق تنمية بشرية فعالة عن طريق توفير لها الأمن الوظيفي الذي يعد جزء لا يتجزأ من الأمن البشري، مما فتح المجال أمام هجرة الأدمغة مع فتح العولمة أبوابا أمام مثـل هذه الطاقات الشابة واستثمارها لصالح البلدان المتقدمة.

أما السبب الثاني لغياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل في عصر العولمة، ناتج عن طبيعة التطـور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني (كم أشرت لذلك مسبقا)، مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تلغى من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف وتجري باستمرار عمليات Re-engineering على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى، وقد أدى ذلك إلى إلغاء الكثير من الوظائف وإلى خفض هائل في عنصر العمل، ففي الولايات المتحدة علـى سبيل المثال لا الحصر تم القضاء على مليون وثمانمائة ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بـها

---

(2)- UNDP, human development report 1999,**OPCIT**, p3.

120 ألف عامل في عام 1980 وانخفض عددهم إلى 20 ألف فقط عام 1990 وينتجون نفس القدر مـن المنتجات حسب التقرير السنوي للعمالة لعام 1997/1996 لمنظمة العمل الدولية.(1)

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك وجود جيش من العاطلين وكذا تخفض أجور ومرتبات العمال وتقلص الكثير من المزايا والحقوق التي كانوا يتمتعون بها، ولعله من أهم الأسباب وأخطرها والتي جعلت القوى العربية الإسلامية العاملة عاطلة عن العمل أو تعمل في إطار ما يسمى بالبطالة المقنعة لاسيما في العقد بين الماضـيين، وعادت نتائجها بالسلب، على الأمن ابشري ومستوى التنمية البشرية في هذه البلـدان، تكمـن في سياسـة الخوصصة المنتهجة في أغلب أقطار العالم العربي الإسلامي، في إطار سياسة المشروطة المفروضة من الخارج، من أجل الإصلاح، إلا أنها سياسة باءت بالفشل في خطواتها الأولى لأنها ليست سياسات نابعة بل تابعة –وهنا يبرز التحدي الأكبر للتنمية وهو تحدي التبعية- ناهيك عن النتائج الناجمة عن هذه السياسة من تصفية للعمال دون تعويضهم و مراعاة حقوقهم وهنا تبرز أيضا مدى أهمية تطبيق وإحترام حقوق الإنسان عبر السياسات الوطنية لأي بلد من بلدان العالم ، والعيب هنا ليس في محتوى سياسة الخصخصة بل بالطريقة التي تطبق بها من بلـدان العالم، والعيب هنا ليس في محتوى سياسة الخصخصة بل الطريقة التي تطبق بها دون مراعاة البيئة التي تطبق فيها ولا آليات تطبيقها.

كما يعود سبب غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرارا الدخل في عصر العولمة، إلى تصاعد ضغوط المنافسة العالمية والتي دفعت بالدول إلى تطبيق سياسات عمالية أكثر مرونة تقوم على غياب أطر قانونية تضمن حقوق والتزامات تجاه الموظفين فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية.(2)

**- تحدي الأمن الصحي:**

يعد تحدي الأمن الصحي كأحد تداعيات العولمة على الأمن البشري في تحقيقه للتنمية البشرية كنتيجـة لفتح الحدود وما يترتب عليه من سهولة انتقال الأمراض، فالعدوى أصبحت الآن تنتقل بسرعة هائلة، إذ تشير الإحصاءات إلى أن عدد المصابين بالايدز في تزايد مستمر –كما أشرت إلى ذلك فيما سبق- في العالم ككل، لاسيما في القارة الإفريقية، مما يشكل أكبر تهديد وخطر على البلدان الإفريقية المسلمة لاسيما منطقة سيراليون والكامرون ومالي وجمهورية الغابون وغيرها من البلدان الإسلامية في هذه المنطقة أصبحت تعاني كـثيرا مـن أزمات صحية ناهيك عن الفقر المدقع والجهل المطبق، وعلى هذا الأساس وعلى الرغم من الجهـود المبذولـة لتخفيف من حدة هذه الأزمة – الأزمة الصحية وانتشار فيروس الايدز-، يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى أهمية سياسة الوقاية قبل سياسة العلاج، لأنها سياسة تكاليفها أقل من تكاليف السياسة العلاجيـة ونتائجهـا أقـل

---

(1)- محمد فائق،" حقوق الإنسان في عصر العولمة رؤية عربية" ص 4, (**http://www.Ibn-rush org/Arabic/m.Fayek.arab.htm**), (05-06-2006).

(2)- خديجة محمد عرفة، مفهوم الأمن الإنساني، **المرجع السابق الذكر**، ص3.

خطورة، وهنا يظهر جليا مدى أهمية الوقاية كخاصية مهمة من خصائص الأمن البشري ومدعمات التنمية البشرية.

ومن أكبر مهددات الأمن الصحي وبالتالي الأمن البشري والتنمية البشرية في عصرنا هذا وأخطرها هي مشكلة المخدرات، إذ تتفاقم حدة هذه المشكلة (أو بالأحرى آفة ووباء) يوما بعد يوم، كما ونوعا، أي بمعنى أنه تحدث زيادة مطردة في كم الجرائم المرتكبة في مجال المخدرات، كما وتزداد المشكلة حدة من حيث نوعها، ومدى خطورة الأنواع الجديدة التي يتم تصنيعها وتعاطيها في مختلف بلاد العالم، بما فيها البلاد العربية الإسلامية، وتقوم عصابات الإجرام الدولية (أو عصابات الإجرام عبر الحدود) بدور رئيسي في زيادة حدة الظاهرة ، من جانب أنا تسهم إسهاما مباشرا في توسيع دائرة سوء استعمالها، وذلك بتمويل مشروعات زراعتها، وإقامة المختبرات السرية (التي تتولى تنقيتها وتصنيفها)، وتنظم عمليات نقلها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها.(1)

والعلاقة هذه في حد ذاتا، أدت إلى اتساع دائرة الاتجار بالمخدرات، وهذه الأخيرة تعد أحد أشد التهديدات الحادة للمجتمع الإنساني بأسره، فخلال العقدين الماضيين تحولت صناعة المخدرات من مشروع م لي صغير إلى صناعة متعددة الجنسيات ومنظمة للغاية تستخدم مئات الآلاف من الأفراد وتدر أرباحا تقدر بملايين الدولارات، فقيمة مبيعات المخدرات بالتجزئة (حسب تقدرها في دراسة أجريت)، تفوق الآن قيمة التجارة الدولية في النفط، وتحتل المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة، والبلدان الرئيسية المنتجة للمخدرات هي أفغانستان وإيران وباكستان وبوليفيا وبيرو و تايلاند وكولومبيا، وبينما ينتشر الاستهلاك بسرعة في شتى أنحاء العالم فإن أعلى نصيب للفرد من الاستهلاك يقال أنه في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ففي الولايات المتحدة وحدها من المعتقد أن ما ينفقه المستهلكون على المخدرات يفوق قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 80 بلداناميا مجتمعة.(2)

وهكذا بالنسبة إلى الوضع الحالي للمخدرات على المستوى الدولي وكأكبر وأخطر التحديات الأمنية البشرية وكذلك التنمية البشرية في أبعادها الاجتماعية والصحية التي تواجهها ا لتمعات بما فيها ا لتمعات العربية الإسلامية، ومن الملاحظ أن مشكلة المخدرات في هذه الأخيرة لا تقل خطورة عنه في غيرها من بلاد العالم، وذلك على مستوى كل من الكيف والكم على حد سواء، إذ أن ما حدث من اختلاط وتجانس فيما بين الثقافات في عصر العولمة الناتج عن فتح الحدود فيما بين مختلف بلاد العالم، وبسبب صعوبة الحياة بمعزل عن ا لتمع الدولي وما طرأ من تقدم وتطور في مجال الاتصال والمواصلات، زادت معدلات تنقل لأشخاص وتضاعفت إعداد السائحين والمهاجرين من الشباب العربي المسلم، الذي أصبح يتردد بكثرة على البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة للمخدرات، أو بالعكس وكذلك الحال بالنسبة للعمالة الأجنبية الوافدة على البلاد العربية

(1)- زاغز حفناوي، **المرجع السابق الذكر**، ص363.
(2)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، المرجع السابق الذكر، ص 35

الإسلامية، ورغم صرامة بعض هذه البلدان في عقاب مروجي ومتعاطي المخدرات إلا أن المشـكلة لازالـت قائمة، مادامت هناك مشاكل الفقر والجهل وغيرها من الأسباب المؤدية لنفس هذه الظاهرة ،فمثلا ذلك المزارع الأفغاني (المسلم) للمخدرات ما هو إلا ضحية من ضحايا الفقر المدقع والجهل المطبق، دفعته الحاجة إلى جـني الربح بأي طريقة، [1] وهنا يظهر جليا مدى تكامل وتفاعل مكوني الأمن البشري في تحرير وتوظيف القدرات الإنسانية لصالح التنمية البشرية وهما التحرير من الحاجة والتحرر من الخوف.

هذا عن أكبر مهددات الأمن الصحي العربي الإسلامي بشكل مباشر والعابرة للحدود والمتمثلة في مرض الايدز وآفة المخدرات، ناهيك عن الأمراض الأخرى والخطيرة، خاصة تلك التي تصيب فئة الشـباب منـهم بتعاطيهم شتى أنواع الخمور والتدخين وغيرها من المسممات البدنية التي تلحق أضرارا بالغة بصحة الإنسـان وتؤدي به إلى الانتحار المؤقت والتي تعيق عملهم في تحقيق تنميته البشرية وأمنهم البشري، ولن تكتف عند هذا الحد فحسب، بل أصبحت هذه الآفة في يومنا هذا تطال حتى فئة الأطفال والنساء،وغيرها من الآفات والأسقام التي تدد أمن البشرية جمعاء وحتى في وجودها وهذا كله نتيجة لفتح الحدود سواء المرئية أو غير المرئية.

## تحدي الأمن الثقافي والحضاري:

هناك صور عديدة للعولمة إلا أن أخطرها العولمة الثقافية وما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم بأسره، هادفة إلى صياغة ثقافة عالمية خاصة با، لها قيمها، ومعاييرها والغرض المزعوم منها ضبط سلوك الدول والشعوب خاصة تلك الشعوب المتمردة في سياساتا وثقافتها واقتصادياتا علـى سياسـة العولمـة أو بالأحرى الأمركة[2].

لقد ظهرت هذه الثقافة "ثقافة العولمة" بعد احتضار الثقافة المكتوبة ، إنا الثقافة الالكترونيـة أو ثقافـة الصورة، ثقافة لها من القدرة والتأثير مثلها هو الحال في العولمة الاقتصادية التي استطاعت أن تحطـم الحـواجز الجغرافية للجمركة أو أكثر من ذلك، كذا الحال بالنسبة لثقافة الصورة ، فإنا استطاعت أن تحطم الحـواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية ، ونتيجة لتطور هذه الثقافة مما ساعد على انتشار ثقافـة الصـورة بالنظـام السمعي البصري وما زاد قبول هذا النظام هو تراجع معدلات القراءة بالدرجة الأولى.[1]

بلدان العالم العربي الإسلامي كغيرها من بلدان العالم ليست بمنأى عن خطورة هذه الثقافة بدف التقييم عن طريق الصورة فبطريقة أضمن على غرار التبشير الذي تقوده المنظمات التبشيرية السـوداء، بالإضـافة إلى الغزو الفكري للمجتمعات العربية الإسلامية ونشر البدع والقيم الغربية بحجة، التشكيك في العقيدة الإسلامية والدعوة إلى انتهاج واعتماد المناهج الغربية في جميع أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصـادية،

---

(1)- زاغز حفناوي، **المرجع السابق الذكر**، ص365

(2)- ياسين السيد: "في مفهوم العولمة "، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، السنة 20، فيفري 1998، ص12.

(1)- عبد الجليل كاظم الوالي:"جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 285، السنة 24، جانفي2002، ص24.

والنشاط الإستشراقي الذي يركز على الأفكار الداخلية والفلسفات الوافدة والمواقف المضطربة وضمها إلى التراث العربي الإسلامي بغية تشويهه. [1]

من هنا يكمن خطر هذه الثقافة على الأمة العربية الإسلامية بصفة خاصة وباقي الأمم بصفة عامة، والذي أصبح خطر يمس أمن الناس مباشرة وصعب المقاومة، فجهاز التلفاز مثلا أصبح المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة ، إضافة إلى شبكة الانترنت والتي تعد أخطر منه –التلفاز- بكثير،فحل محل الأسرة والمدرسة في التربية، ثم إن التبادل الثقافي العالمي الحالي، هو تبادل غير متكافئ لأنه تبادل بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة وثقافات أقل تقدمية في الوعي ولا تملك الإمكانات نفسها، لذا يسمى هذا النوع من التبادل الثقافي بالغزو والاختراق[2]، حيث يشكل هذا الأخير أكبر تديدا للقيم الثقافية والحضارية المحلية، والتي تعتبر من أهم ركائز ودعائم الأمن الثقافي والحضاري ومقومات تحقيق الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية.

إلا أن عملية توحيد قيم الأسرة والمجتمع وأنماط الحياة المختلفة لا تتم بهذه البساطة وذلك اليسر، لأن العولمة الثقافية وارتكازها على الثقافة الالكترونية وثقافة الصورة لا يمكن أن تحقق هذا ، وحتى التفاعل المتزايد بين المجتمعات الحديثة لا ينتج منه ثقافة عامة، بل يسهل انتقال الأساليب التقنية والاختراعات والممارسات بين المجتمعات المتفاعلة بسرعة ويسر، وبطريقة أكثر مرونة من الطرق التي كانت سائدة في العالم القديم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن لهذه الثقافة –والتي ما هي إلا ثقافة أمريكية كما سبق لي وأن ذكرت- توحيد ثقافات العالم وجعلها في إطار ثقافته لأن الثقافة الأمريكية ما هي إلا نفاية الثقافات، وثقافة النفايات" على حد تعبير جميل مطر.[3]

بيد أن الثقافة والحضارة العربية الإسلامية لا تزال في خطر أمام تصاعد التهديدات الخارجية لها بسبب خوف الآخر من قوة هذه الحضارة، وما يلاحظ في العقود الأخيرة أن قضية الخوف من الإسلام ترتبط بعملية الترويج في الغرب لنظرية صراع الحضارات، وأن هذا الصراع أمر حتمي، وبطبيعة الحال يوضع في الحسبان في هذا التفكير –بالدرجة الأولى- صراع الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، ويستعيد البعض ذكريات الماضي القريب والبعيد لهذا الصراع [4]، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بمحاربة وإبادة المسلمين

---

1)- محمد محمود صباح، **الأمن الإسلامي: دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية**، ط1،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994، ص13.

2)- عبد الجليل كاظم الوالي، **المرجع السابق الذكر**، ص24.

3)- صامويل هانتغتون، **صدام الحضارات....إعادة صنع النظام العالمي**، (ترجمة طلعت الشايب)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص114.

4)- محمود حمدي زقزوق، **المرجع السابق الذكر**، ص42.

والأقليات الإسلامية في دول: عديدة وعدم السماح لهم بأداء الشعائر الدينية وإنشاء المساجد والتمتع بحقوقهم كمواطنين.[1]

والهدف في النهاية هو ضرورة هزيمة الحضارة العربية الإسلامية حتى تتمكن حضارة واحدة هي الحضارة الغربية بأن تكون لها اليد الطويلة المسيطرة على العالم ككل، وتتأكد بصورة قاطعة فكرة ثقافة العولمة، ولعل ذلك كله يشكل مقولة نهاية التاريخ التي يتم الترويج لها أيضا.[2]

فالأمن الثقافي العربي الإسلامي حقيقة يواجه تحديات صعبة وخطيرة من الصعب تجاوزها أمام فراسة ثقافة العولمة، وعليه من الصعب التحدث عن الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية في ظل هشاشة الأمن الثقافي والحضاري للأمة العربية الإسلامية.

## تحدي الأمن الشخصي:

إن أن الأفراد في عصر العولمة أصبحوا أكثر تعرضا للخطر عكس ما كان متوقع، حيث سهلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمل الجماعات الإرهابية، فالجريمة أصبحت اليوم تنفذ في دولة ما بواسطة أشخاص من دولة ثانية وأسلحة من دولة ثانية وتمويل دولة رابعة والضحايا قد يكونون من دول أخرى.[3]

وما يلاحظ على عالم العربي الإسلامي في هذا الصدد تفشي ظاهرة الجريمة والقتل والتنكيل بأبدان البشر بأبشع الطرق والوسائل في سياق عمليات إرهابية داخلية، غالبا ما تكون لها امتدادات خارجية سواء في عملية التخطيط أو عملية التمويل وفي بعض الأحيان تكون حتى ذات تنفيذ خارجي بمعاونة داخلية، ترنوا في ذلك إلى تحقيق مختلف مآربا اللاإنسانية، و إلحاق الضرر بالشعوب العربية الإسلامية والعمل على عدم استقرارها وعلى مستوى مختلف الميادين اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وثقافية حضارية وأمنية، من أجل إبقائها تعيش في دائرة من التخلف والتبعية الدائمين للغرب وإعاقة جميع خططها الأمنية والتنموية البشرية، ولعله ما يجري كل من بلاد الجزائر والأراضي الفلسطينية المحتلة وأفغانستان وباكستان ومصر والسودان وغيرها من البلدان العربية الإسلامية من تخريب وتدمير للممتلكات العمومية والخاصة على حد سواء، بغض النظر عن عدد الجرائم المختلفة لاسيما تلك، الجرائم التي تمس فئتي الأطفال والنساء دليل على ذلك .

فالمتمعن في واقع معظم البلدان العربية الإسلامية يدرك لا محال أن مهددات الأمن الشخصي للمواطن العربي المسلم لاسيما خطر الجريمة في شكلها الجديد (اغتصاب النساء، اختطاف الأطفال والتلاعب أو بالأحرى التجارة بأعضائهم لصالح عصابات دولية، القتل الجماعي وبأبشع الطرق وغيرها من الجرائم) غريبة عن المجتمعات العربية الإسلامية وما هي إلا جرائم دخيلة عابرة للحدود باسم العولمة ليست من شيم ولا عادات العرب المسلمين لأنها ليست من قيم ولا مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، في حين كثيرا ما يلاحظ في

---

(1)- محمد محمود صباح، **المرجع السابق الذكر**، ص13.

(2)- محمود حمدي زقزوق، **المرجع السابق الذكر**، ص42.

(3)- خديجة محمد عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني**، المرجع السابق الذكر، ص24.

الدراسات الاجتماعية إرجاع سبب المساس بالأمن الشخصي لأي مجتمع من المجتمعات إلى أسباب داخلية وعلى رأسها الأسباب الاقتصادية بدافع الحاجة (الفقر والمرض والجوع.....) فالفرد إذا جاع يفعل ما يشاء وما لا يشاء، وفي هذا الصدد يؤكد البنك الدولي في دراسة له أجراها على أكثر من 50 دولة مفادها "أنه كلما ازداد التفاوت في الدخل كلما ازداد معدل القتل"(1)

حقيقة هذا له جانب من الصحة لأن الاضطرابات الاقتصادية قد تتبعها اضطرابات اجتماعية وأخرى أمنية تؤدي إلى المساس بالأمن الشخصي للمواطنين، إلا أنه سبب غير كاف لتبرير الجرائم المفتعلة في الساحة العربية الإسلامية وعلى الخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعراق، وأفغانستان وجنوب لبنان وجنوب سوريا وغيرها من البلدان العربية الإسلامية التي تعاني من ويلات الاحتلال والاستعمار من طرف الأجنبي المستعمر سواء صهيوني كان أم أمريكي أم أوروبي للأراضي العربية الإسلامية باسم حقوق الإنسان، لكن حالة الأمن الشخصي في إطار حقوق الإنسان في مجموع هذه البلدان المحتلة بعد الاحتلال والغزو ازداد سوءا وتدنيا أكثر إلى الحضيض، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الوضعية المزرية التي آل إليها الأمن الشخصي في معظم البلدان العربية الإسلامية تعود لأسباب ومخاطر أجنبية أكثر منها داخلية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دون أن أنس طبعا يد الدولة المتسلطة و المتجبرة في ذلك طبعا، وهنا تدخل اعتبارات سياسية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية والأمنية في تحقيق أهدافهم الخاصة على حساب الأمن البشري العربي الإسلامي وتحقيق تنمية بشرية فعالة.

## تحدي الأمن البيئي:

يكمن بعد ومحتوى الأمن البيئي في تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء ، ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه لتجنب الضرر من خلال اتخاذ إجراءات وقائية لازمة ، بسن قوانين أو لوائح أو استعمال وسائل الملاحظة والمتابعة والقياس لردع المخالفين.(2)

إلا أنه غالبا ما يحتل هذا المعنى في الواقع لاسيما في عصر العولمة هذا ليصبح بذلك من أكبر تحديات ومخاطر العولمة، بإعتبار البيئة الأكثر ضررا في ظل العولمة وما يفرضه هذا من مخاطر على الأمن البشري في كافة أنحاء العالم، فمن المتوقع أن ترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 إلى 90%، وأصبح ارتفاع مستوى البحار لا مفر منه إذا ما بقيت كمية غاز ثاني أكسيد الكربون ترتفع بذه النسبة ، هذا ما يهدد المدن الساحلية، إذ أن أربعة أخماس التجمعات السكانية التي تزيد عدد سكانا عن نصف مليون نسمة تقع بالقرب من السواحل.(1)

---

(1)- صالح وهيبي، **المرجع السابق الذكر**، ص278.
(2)- مليكة بوضياف، **المرجع السابق الذكر**، ص24.
(1)- صالح وهيبي، **المرجع السابق الذكر**، ص277.

إضافة إلى هذا ، فإن تقدم العلم والتقنيات أكثر فأكثر في ظل العولمة يؤدي إلى تدمير الطبيعة، بدليل أن قنبلة هيروشيما أدت إلى مقتل 70 ألف شخص في لحظة واحدة، في حين تمثل القوة النووية الآن مخزونا يعادل أكثر من مليون قنبلة من قنابل هيروشيما، معنى ذلك أن لهذه القوة قدرة القضاء على بعين مليار من الكائنات الإنسانية، أي اثنتا عشر مرة مما يوجد على الأرض.[1]

فضلا عن هذا، فإن التربة أنهكت من المعالجات الكيميائية ، إضافة إلى مشكلة تلوث الهواء، ومجازر الحر و تلوثاته السمكية ونفاذ مصادر الطاقة الجوفية غير المتجددة كالنفط، مما يعني أن هناك تهديدا لكل الوسط الضروري للحياة كالماء والهواء والأرض.مما يجعلني أتساءل مثلما تساءل غارودي:"إذا ما واصلنا في هذه الطريق الانتحارية، وإذا ما استمرت الأرض مسيرة بهذا الشكل، فهل ستبقى قابلة للسكن إلى نهاية القرن الواحد والعشرين".[2]

والملاحظ لواقع البيئة في البلدان النامية بصفة عامة، يدرك مدى خطورة التلوث البيئي الكارثي الذي يهدد صحة شعوب هذه البلدان قاطبة، حيث ارتبطت لنهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى مجموع البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم تنمية الثقافة البيئية المرتبطة أساسا وإلى حد بعيد بمستوى التعليم والطبقة الاجتماعية وثقافة الوالدين، وتتكامل وسائط التنشئة الاجتماعية وغرس الثقافة البيئية في نفوس النشء لحماية البيئة بطرق مستديمة لأنه في مجال البيئة لا يوجد أحد يعطي وآخر يأخذ ولكن الكل يعطي والكل يأخذ،[3] هذا فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.[4]

والعالم العربي الإسلامي باعتباره جزء لا يتجزأ من العالم النامي وكباقي بلدان العالم، يواجه تحديات بيئية كبيرة من أهمها التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والاستنزاف الأجنبي المجحف لبعض الموارد الأساسية للبلدان العربية الإسلامية، كالثروة النفطية وغيرها، كما قامت بتوجيه الصناعات الثقيلة للدول النامية وهذا يعني أنها تصدر للعالم العربي الإسلامي التلوث ولا تدفع ضرائب تلويثها للبيئة، كما أن عقلية الادخار و الإنتاج في معظم المجتمعات العربية الإسلامية تحطمت واستبدل ما فيها، مما أعان الاقتصاديات الصناعية على إعادة تحويل وتدوير الموارد العربية الإسلامية المالية إليها بطريقة ذكية، وإغرائها بالعديد من المصنوعات المتجددة التي تحتوي على مواد مؤثرة على البيئة ، علما بأنها مواد "محظور استعمالها في قوانينهم البيئية (مثل بعض المبيدات)[5]، وهذا ما أثر سلبا على الصناعات العربية الإسلامية الناشئة وجعلها صناعات

---

(1)- عبد الجليل كاظم، الوالي، **المرجع السابق الذكر**، ص73.

(2)- **نفس المرجع**، ص73، **(نقلا عن)** روجيه غارودي، العولمة المزعومة : الواقع الجذور والبدائل (ترجمة محمد البسيطلي)، صنعاء: دار الشوكاني للنشر والتوزيع، 2000، ص185.

(3)- مليكة بوضياف، **المرجع السابق الذكر**، ص164.

(4)- عبد العزيز سيد، **المرجع السابق الذكر**، ص3.

(5)- مليكة بوضياف، **المرجع السابق الذكر**، ص130.

تابعة تعاني من سوء التسيير وعوائد أضرارها أكبر من نفعها، عوض أن تساهم في تمويل التنمية البشرية العربية الإسلامية وتحقيق الأمن البشري بأبعاده ومستوياته لاسيما بعد الأمن البيئي منه.

## تحدي الأمن السياسي والأمن المجتمعي:

ما يلاحظ في العقدين الماضيين وفي ظل العولمة في البلدان النامية بما فيها البلدان العربية الإسلامية، معاناة أغلب أنظمتها السياسية من عدم الاستقرار ولذي ينعكس سلبا على النظام المجتمعي نتيجة للضغوطات الأجنبية في إطار ما يسمى "بالعولمة السياسية" تقليصا لفاعلية الدولة أو التقليل من دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسية، هذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل نتيجة علاقات الدول فيما بينها في مختلف مجالات الحياة، لتصبح بذلك حرية الدول بحسب مشيئتها ناقصة.(1)

تتجسد حركة عولمة السياسة في وقائع وظواهر عديدة وتجليات مختلفة على أرض الواقع، ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، بمعنى أن السياسة في كافة أرجاء العالم أصبحت اليوم مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، أضف إلى ذلك ظاهرتي التدفق الحر وغير المقيد لسياسة على الصعيد العالمي، وتمدد السياسة خارج نطاق الدولة القومية، وظاهرة لحظنة السياسة، وظاهرة الزيادة غير المسبوقة في الروابط السياسية بين الدول والمجتمعات والأفراد وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وصعود النموذج الفكري والسياسي و الليبرالي على الصعيد العالمي، وأخيرا ظاهرة الأمركة التي قطعت شوطا مهما على أرض الواقع خلال السنوات الماضية.(2)

ولقد حاول صناع العولمة الترويج لإلغاء الحدود السياسية بين البلدان على أساس أن سلطتهم هي أعلى من سلطات الدولة، مؤكدا ذلك مدير شركة ميكرو سيستمز Micro systemese للكمبيوتر في احدي الملتقيات قائلا: "إننا نتعاقد مع العاملين لدينا بواسطة الكمبيوتر أيضا"(3).ولقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد لاسيما مع البلدان النامية والتي أصبحت هذه الأخيرة بمثابة أرضا خصبة للتجارب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية الغربية.

ولعل البلدان العربية الإسلامية من أكبر البلدان المتعرضة أو بالأحرى التي تتعرض لتحديات العولمة السياسية بحكم موقعها الاستراتيجي بين القارات هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، غناها بالثروات الطبيعية والبشرية التي جعلت منها منطقة تجوب حولها أطماع الآخر، حيث لم يجد هذا الأخير أنجع وأحسن طريقة للوصول إلى مآربها البعيدة المدى في هذه المنطقة إلا عن طريق فرض ما يسمى بالمشروطية السياسية والاقتصادية بحجة الإصلاح والأخذ بيد المواطنين المحرومين من حقوق الإنسان وتسلط الأنظمة السياسية

---

(1)- عبد الجليل كاظم الوالي، **المرجع السابق الذكر**، ص 71.

(2)- عبد الله عبد الخالق، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278، السنة 24، أفريل 2002، ص28.

(3)- مارتن وشومان، **فخ العولمة"الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"**، (ترجمة عدنان عباس علي)، المجلس الديمقراطي الوطني للثقافة ولفنون والآداب، 1998، ص24.

العربية الإسلامية ، إلا أنا سياسات إصلاحية تكمن وراءها خفايا ومخاطر العولمة التي لا تراع خصوصية هذه البلدان ولا مصالح شعوبا، بل على عكس من ذلك تسعى من وراء هذه الإصلاحات إلى ممتلكـات العـالم العربي الإسلامي سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والحضارية أو الاجتماعية والدليل على ذلك ما تعيشه معظم البلدان العربية الإسلامية المنتهجة لسياسة الإصلاح هذه. فمثلا الجزائر بمجرد تبنيها مبدأ التعددية الحزبية جرى ما جرى (عشرية سوداء من القتل والتدمير والجريمة في حق شعب بريء) لأنا ليست بسياسة ارتيـادي ترنوا في مضامينها إلى إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية انطلاقا من الواقع المعاش في الجزائر. بل هـي مجرد سياسات وهمية اتبعتها أو تبنتها السلطات الجزائرية (دون أن تعرف تطبيقها أو توفر لها الشروط الضرورية لنجاحها) في سياق التيار الجارف ألا وهو تيار العولمة وفي جميع صورها سواء السياسية أو غيرها ، ناهيك عن البلدان العربية الإسلامية الأخرى ولعل ما يجري في باكستان مؤخرا يكفي للتعبير عن مدى خطورة هذه العولمة السياسية.

لا بد من التأكيد في هذا المقام أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية المتسببة في غياب الأمـن التمعـي في معظم أقطار العالم العربي الإسلامي وبدرجات متفاوتة ، كانت نتيجة ما فرضته العولمة من قيم جديدة علـى هذه التمعات وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة في كـثير مـن الأحيـان، تعارضت مع القيم المحلية مما أدى إلى بروز نزاعات وحروب أهلية وغيرها من التوترات التمعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كثيرا ما تعمل البلدان المتقدمة على عدم استقرار البلدان العربية الإسلامية بزعزعـة أمنـها التمعي من خلال المساهمة في افتعال المشاكل المذاهب الدينية والمشكلات العرقية والطائفية، وتعريضها لهزات اجتماعية خطيرة وجعلها مسرحا للقوى الخارجية لتعبث فيها، مما أرهق كاهل الأمة العربية الإسلامية ومنعتها من تحقيق طموحات شعوبا في الأمن والتنمية البشرية وأصبحت الأموال تخصص للسـلاح حيـث تـزداد ميزانيات التسلح في البلدان العربية الإسلامية يوما بعد يوم بشكل كبير، وصرف مئات الملايين من الدولارات كتكلفة لهذه الحروب وال اعات على حساب التنمية الوطنية.

## تحدي الإعلام:

إن المنافسة المعلوماتية أصبحت تطحن الناس طحنا، وتدد التماسك الاجتماعي ، وتعمل على تفكيكـه بشتى الطرق ومختلف الوسائل خاصة الإعلامية منها، إذ أصبحت تتسرب بسرعة عجيبة إلى بيوت الناس دون استئذان وتسكن عقول الشباب خاصة أولئك المخلصين لثقافة الغربية والرافعين راية "سرعة المعلوماتية".

في هذا الـال تتموضع الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدره من مادة ثقافية وترفيهية (وأفـلام السينما والموسيقى وبرامج التلفزيون وغيرها) إلى حد أن صادراتا من هذه المادة تفوق جميع صادراتا مقارنـة بأي قطاع آخر، فقد حقق فيلم واحد (تيتانيك Tetanique) 1.8 مليون دولار، هذا ما يدفع الولايـات المتحدة الأمريكية الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية الإعلامية معاملة بقية السلع الأخرى، و في هذا الصدد

تأتي البلدان النامية لاسيما بلدان العالم العربي الإسلامي في صدارة البلدان المستهلكة للمنتجات الثقافية والإعلامية الغربية.[1] ولقد ذكرت منظمة اليونسكو في إحصائياتها أن شبكات التلفزيون العربية الاسلامية تستورد ما بين البث (كما في سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمال (كما في تونس والجزائر) ، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى 58% من إجمالي البث، و96% من مجموع البرامج الثقافية.[2]

لا شك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثير في المنطقة العربية الإسلامية باعتبارها تهدد الهوية الثقافية وخصوصيتها المتمعية التي هي حق من حقوق الإنسان، في حين لا يزال يعيش الإعلام العربي الإسلامي في قوالب الإعلام الخمسيني، وفي معظم البلدان العربية الإسلامية لا تزال الحكومة تمتلك أجهزة الإعلام الفعالة والسريعة، (كالإذاعة والتلفزيون) وتبث الحكومات قنوات فضائية تعبر عن الخطاب السياسي لتوجهاتها، في الوقت الذي قامت فيه شركات خاصة ببث فضائي من خارج الحدود العربية الإسلامية كما ساعد (واقع الإعلام العربي الإسلامي) على توجيه الرأي العام لطلب المعلوماتية من وسائل الإعلام الغربية ومهما كان مستوى هذه المعلومة وقيمتها الأخلاقية، كونها وسائل تتميز بالحداثة والسرعة في مسايرة للتطورات التكنولوجية والعلمية.[3]

ومما زاد سوداوية الرؤية، أن كثيرا من الوسائل الإعلامية العربية الإسلامية وعلى الخصوص الفضائيات العربية الإسلامية، انجرفت وراء الفضائيات الإعلامية العالمية في زمن العولمة، وأعطت ظهرها للقضايا القومية والعالمية الجوهرية وفتحت الباب رحبا للمواد التهميشية كالأغاني ولقاءات الفنانات والفنانين، وكأن الشعب العربي الإسلامي لا ينقصه سوى الطبل والزمر وأنه انتهى من كبواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وأضحى مستريح البال يعيش في المدينة الفاضلة [4]، لا يمكن صده عن البرامج الأجنبية إلا بهذه الطريقة، وهذا أكبر خطأ أدى إلى وقوع الإعلام العربي الإسلامي في فخ العولمة، مما أثر في مستوى الأمن البشري العربي الإسلامي وساهم في تدني وانخفاض مستوى التنمية البشرية، باعتبار الأمن الإعلامي من أهم آليات تكريس مفهوم الأمن الثقافي والحضاري وبالتالي تحقيق الأمن البشري ودعم التنمية البشرية والترويج لتعزيزها عن طريق التوعية الإعلامية وبناءا وانطلاقا من خصوصية البنية العربية الإسلامية.

## أعباء التقدم التكنولوجي والتطورات العلمية:

إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحديا وأعباء ثقيلة على كاهل اقتصاد البلدان العربية الإسلامية كباقي البلدان النامية، وغيرها من البلدان، حيث جعل رأس المال

---

1)- محمد فائق،" حقوق الإنسان في عصر العولمة : رؤية عربية"، **المرجع السابق الذكر**، ص6.

2)- أحمد عبد الملك، "دور الإعلام في دعم الأمن العربي في أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية"، **المرجع السابق الذكر**، ص373.

3)- **نفس المرجع** ، ص 373.

4)- **نفس المرجع**، ص373.

والتكنولوجيا وليس العمل وحده عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة، حيث أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة الاحتكارية أو الفنية، فعلى سبيل المثال : إذا استحدث مصنع نمطا إنتاجيا حديثا باستيراد بعض الماكينات المتطورة، فإن عدم قدرة القوى البشرية القائمة على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصاحبه الاستغناء عن العمالة غير المتوائمة مع ظروف وإمكانيات العمل الجديدة.(1)

حقيقة هذا ما يلمس من خلال واقع العالم العربي الإسلامي، خاصة بعد تبنيه سياسة الخوصصة وما تتطلبه وما تستلزمه هذه الأخيرة من مستلزمات مادية كبيرة سواء من ناحية الأموال أو من ناحية الآلات التكنولوجية المتطورة والمواكبة للعصر وللربح السريع، أو مستلزمات بشرية كفؤة تدير هذه الماديات بحنكة ورشادة في التسيير، إلا أنا سياسة نتائجها الأولية تلوح بالفشل لأسباب عدة أهمها أنا سياسة تابعة جاءت في سياق وصفه المشروطية السياسية وفي ظل عولمة العالم لا أكثر، مما أدى إلى هدر الموارد المادية والبشرية على حساب تمويل التنمية البشرية العربية الإسلامية ودفعها إلى الأمام.

وبالإضافة إلى هذا التحدي –التحدي التكنولوجي- هناك تحد آخر يتمثل في الانجازات العلمية المتلاحقة على الأرض وفي الفضاء، والتي تسارعت خطاها على نحو مذهل ووصلت قبل استقبال القرن الحادي والعشرين إلى إتمام استنساخ كامل لبعض فصائل الكائنات الحية، ولعل القرن الحادي والعشرين سيشهد قبل نايته استنساخ البشر رغم المعارضة القوية لذلك في كثير من بلاد العالم لما فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان والمساس بأمنه الشخصي.(2)

غير أن هذه التطورات العلمية المهددة لحياة الإنسان وأمنه ومعيقة لتنميته،تبرز خطورتا على البلدان العربية الاسلامية وعلى أمنها وتنميتها البشرية، في حال إذا ما اعتبرناها من مجموع الدول التي لا تملك العلم وبالتالي تنفع بأن تكون تابعة ومستهلكة لمنتجات الآخرين، وزبونا دائما في "سوبر ماركت super market " الأقوياء، والأخطر من ذلك هو جعل الأرض العربية الاسلامية والفرد العربي المسلم حقلا للتجارب والتطورات العلمية الخطيرة مقابل مغريات مالية يغرى با من لهم يد أو مصلحة في خراب المتمع العربي الإسلامي (3)

فالعلم إذن يعد بصفة عامة سلاح العصر، فمن يملك العلم يملك القوة، ومن يملك القوة يستطيع أن يفرض نفسه في عالم ليوم، ويحقق آمنة البشري ومن ثمة تفعيل تنميته البشرية وبعيدا عن أملاءات وتدخلات الآخر، خاصة مع بدء الانفتاح التعليمي على الثقافات الخارجية، سواء من خلال البعثات التعليمية للطلاب، أو

---

1)- عبد العزيز سيد، **المرجع السابق الذكر**، ص3.
2)- محمود حمدي زقزوق، **المرجع السابق الذكر**،ص 45.
3)- **نفس المرجع**، ص 45.

من خلال سياسات الإنفتاح التجاري التي تلتزم بها معظم الأقطار العربية الإسلامية في إطار الاتفاقات الدولية، والتي تجعل أسواق تلك البلدان معرضة لغزو المنتجات الثقافية الأجنبية في شكل كتب أو مطبوعات أو أفلام أو شرائط كاسيت، الأمر الذي يعرض النسيج القيمي للمجتمعات، العربية الإسلامية لتحديات غير هينة قد تسفر عن بعض وجوه الخلل في النظم العامة، وقواعد السلوك الفردي والجماعي وخاصة بين فئات الشباب.[1]

## 2-تحدي الإحتلال والحصار:

يعد تحدي الاحتلال من أكبر التحديات الخارجية التي عرفتها المنطقة العربية الاسلامية والتي لا تزال تواجهها إلى يومنا هذا إلى جانب تحدي العولمة.

يعاني العالم العربي الإسلامي من ظاهرة جد خطيرة تؤثر تأثيرا خطيرا في حقوق الإنسان وفي الأمن البشري وفي التنمية البشرية تكمن في ظاهرة الاحتلال والحصار الصهيوني ، وذلك في الأراضي المحتلة من العالم العربي الإسلامي وفي جنوب لبنان وفي الجولان، وما يترتب عن ذلك من زيادة أعباء الدفاع ونزوح العديد من مواطني هذه المناطق إلى خارجها بسبب هذا الاحتلال وما يترتب على بناء المستوطنات وتغيير في ديمقراطية الأرض، الأمر الذي يؤثر في برامج التنمية البشرية ليس في المناطق المحتلة وحدها ولكن في الدول التي تشكل فيها الاحتلال نفسه عبئا على الاقتصاد الوطني.

ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، تعاني التنمية هناك تبعات سياسية تميزية شديدة فيما يتعلق بإستخدام الموارد الطبيعية، من مصادرة الأراضي وتقييد استخدام المياه ومستلزمات الإنتاج في ظل السياسات الاستيطانية التي تستهدف إحلال المستوطنين الإسرائيليين محل المواطنين الفلسطينيين، وقد أثرت هذه السياسات تأثيرات بالغة الخطورة في قدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق أمنهم البشري وتفعيل تنميتهم البشرية.[2]

وما ضاعف من حدة المشكلة السياسات التسويقية التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على حركة السلع والأشخاص والعمل داخل مناطق الخط الأخضر، وفرض أشكال متنوعة من الحصار على الشعب الفلسطيني، مما يعرقل العمليات الإنتاجية ويزيد من اضطراب مصادر الدخل ويفضي أحيانا إلى إتلاف الحاصلات المعدة للتصدير، وقد تم فرض أطواف على 486 تجمعا سكنيا في الضفة وأكثر وقطع الاتصال بين هذه التجمعات وتم عزلها عن العالم الخارجي مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 78% وألحق أذى بالغا بالزراعة، وأوقف استيراد المواد التمويلية أو تصديرها.[3]

---

1)- هاني خلاف ، أحمد نافع، **الوطن العربي قضايا مستقبلية**، ط2،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001، ص32.

2)- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، **المرجع السابق الذكر** ،ص106.

3)- **نفس المرجع** ، ص106.

لقد جمدت سلطات الاحتلال كل فرص التنمية الحقيقية بعرقلة المشروعات التي تخدم التجارة، مثل تنمية المنافذ الجوية والبحرية والطرق والمواصلات، كما طورت سياسة الإغلاق كـأداة سياسـية ، واسـتخدمتها كوسيلة للعقاب الجماعي كلما نشبت أعمال العنف حتى لو كان الإسرائيليون هم البادئين، وعندما تسـمح إسرائيل الانتقال للعمل فإن العمال الفلسطينيون يوجهون معاملة قاسية قبل وصـولهم إلى أعمـالهم، كمـا يواجهون في مجال أعمالهم التمييز من جانب الحكومة الإسرائيلية، ناهيك عن اللأمـن واللإسـتقرار وجعـل الساحة الفلسطينية مسرحا لتقليل الأبرياء والتنكيل بأجسام الأطفال والنساء دون إعطاء أي عنايـة لحقـوق الإنسان وعدم مراعاتا.[1]

ويمثل العراق حالة أخرى في واقع مدمر للحق في التنمية، فقد شهد العراق نمطـا غـير مسـبوق مـن العقوبات الاقتصادية منذ شهر أوت عام 1990 تأسس على آليات دولية متطورة تستهدف شل التنمية تماما، وأفضى إلى كارثة إنسانية بكل المعايير ويمكن تصور ذلك المعيشية للشعب العراقي، لتنتهي هذه المعاناة والمأساة بعد ثلاثة عشر سنة من الحصار باحتلاله عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باسم إسقاط النظام التسلطي لصدام حسين (رحمه الله) وإنقاذ الشعب العراقي من جبروته وتسلطه، إلا أن محاكاة واقع الشـعب العراقي توحي عكس ذلك، حيث ازداد عدد الجرائم والجهل وانتشار الأمراض الخطيرة وسوء التغذية والفعـل وغيرها من المهددات والمخاطر التي زعزعة أمن البلاد وحالت دون تحقيقها لتنمية بشرية فعالـة، خاصـة وأن العراق يعتبر بلد الحضارات ومن أكبر البلدان العربية الإسلامية أيضا التي تعيش كمثيلتها العراق وفلسطين تحت وطأة الاحتلال والاستعمار كأفغانستان وغيرها، مما أدى إلى تدهور حالتها الأمنية والتنموية البشرية.[2]

وبما على ما سبق ذكره في هذا المحور، يمكن القول بأن الأمة العربية الاسلامية تواجه تحديات خارجيـة جد خطيرة تجعل من الأمن البشري العربي الإسلامي، صعب المنال وتحول دون تحقيقه لتنمية بشـرية فعالـة، لاسيما تحدي العولمة، بمختلف تفرعاتا (التحديات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، الإعلامية وغيرها) وتحدي الاحتلال والحصار.

وفي النهاية تبقى حقيقة أنه مع مضي إعصار العولمة قدما وما يحمله في طياته من إرساء معيار للصـلح، الأمر الذي قد يتنافى في كثير من الأحيان مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية والأمن البشري إلى تحقيقها ، لذا فإنه يتطلب من الدول العربية الإسلامية بصفة خاصة والبلدان النامية بصفة عامة أن تصـحوا من غفوتا واعتقادها بأن مكانتها للمظاهر المادية لحياة أهل الغرب، يعني أنا تعيش حياة بشرية ناعمة، ولكن عليها أن تؤمن بأن إحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي مشروط بقدراتا على خلق إرادة وطنيـة واعيـة وقادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها النظام، العالمي الجديد (العولمة).

---

(1)- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، **المرجع السابق الذكر** ، ص 106.
(2)- **نفس المرجع**، ص107.

## الآفاق المستقبلية لرسم إرتيادية (إستراتيجية) أمنية تنموية بشرية عربية إسلامية رشيدة

لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي يواجهها الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في البلـدان العربية الإسلامية، أصبح هناك لزاما على هذه الأخيرة التطلع إلى آفاق مستقبلية جديدة مـن خـلال رسـم إستراتيجية (ارتيادية) أمنية تنموية بشرية رشيدة، تساعدها على تجاوز وتخطي هذه التحديات بنوعيها هذا من ناحية، كما تساعدها على اقتراح أو وضع إطار عام من أجل تحقيق الأمن البشري في العالم العربي الإسـلامي مما يساهم في تفعيل التنمية البشرية ويرفع من مستواها من ناحية ثانية.

ولقد تعددت التصورات فيما يخص تحديد محددات هذا الإطار العام وأبعاد هذه الإسـتراتيجية الأمنيـة التنموية البشرية العربية الإسلامية بتعدد وجهات نظرا للقوى الفاعلة المساهمة في رسم وصنع السياسات العامة لاسيما التنموية والأمنية منها، فهناك من يركز على التصور الاقتصادي وهناك من يركز على التصور السياسي وهناك من يركز على التصور الاجتماعي و هناك من يركز على التصور العسكري، إلا أنه نادرا جـدا مـا يلاحظ إعطاء أولوية وأهمية للتصورات الثقافية والحضارية المستقبلية حين وضع البرامج التنموية والأمنية والتي من شأنا المساهمة مساهمة فعالة في تحقيق الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية باعتبارها تصور شامل لبـاقي التصورات وجعلها أكثر مصداقية وأصالة نابعة من البيئة الداخلية غير نابعة للبيئة الخارجية.

وعلى هذا الأساس، سأحاول فيما يلي إعطاء رؤية إرتيادية عن أهم التطلعات المستقبلية الشاملة لرسـم إستراتيجية (ارتيادية) أمنية تنموية بشرية عربية إسلامية رشيدة، مركزة فيها على الأبعاد الثقافية والحضـارية لمدى أهميتها في إعادة الإعتبار للمواطن العربي المسلم وخدمة أمنه وتنميته، ومحاولة تدارك العلاقة التفاعلية بين هذه الأبعاد (إقتصادية، سياسية، إجتماعية ...) التي تعد جزءا لا يتجزأ من أبعاد الأمن البشـري ومكونـات التنمية البشرية.

توجد علاقة وطيدة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان والأمن البشري، ولذلك من الضروري ضـبط إطار على أساس تعريف محدد لكل واحد من هذه العناصر بما في ذلك مفهوم النمو الذي ينبغي أن يتجـاوز مظاهره الاقتصادية البحتة[1]، وبطبيعة الحال يتعين مواصلة الجهود أو مضاعفتها لتـوفير المـواد والخـدمات لتحسين النجاعة الاقتصادية، لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب الأمن البشري والتنمية البشرية.

فضمن تقييم أي سياسة إقتصادية على مستوى البلدان العربية الإسلامية لا بـد مـن إعتبـار آثارهـا الاجتماعية والبيئية والتساؤل مثلا عن إمكانية تسببها في البطالة أو في تعميق الفوارق الاجتماعية أو في تلوث المحيط، كما يجب بالخصوص التخلي عن المنهج القديم المتمثل في وضع ما يسمى بشبكات الأمان الاجتمـاعي (Sfety Mets) لحماية الضعفاء بعدما تبرز التأثيرات السلبية لتلك السياسة [2].

---

(1)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

(2)- **نفس المرجع**، نفس الصفحة

كذلك الشأن بالنسبة لحقوق الإنسان، فيجب الكف عن استغلالها كـأداة للاحتجـاج السياسـي أو اعتبارها خطرا على الاستقرار والأمن القومي، فالاحترام الكامل لحقوق الإنسان ليست بديـة يتكـرم بـا صاحب السلطة ولا بغنيمة يفتكها المواطن، وإنما هي مظهر عادي من مظاهر المواطنة وجزء لا يتجزأ من الأمن البشري ومدعم أساسي للتنمية البشرية، وحتما ستفشل كل إستراتيجية تدف إلى دعم الديمقراطية المبنية على المشاركة إذا لم يدمج كل مواطن احترام حقوق الإنسان ضمن قيمة وممارساته اليومية[1].

لابد من الانتباه إلى نقطة جد هامة وهي أن "التنمية البشرية تعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي"، وفي هذا الصدد استهل **رئيس الوزراء الماليزي بدوي عبد الله** كلمته في إحدى منتديات المنتـدى الاسـتراتيجي العربي بالحديث عن التغيير، و أن التغيير في العالم آخذ بالتسارع في العالم، كما أنه وفي السابق كان الثـراء يقاس ويقدر بالمال، أما الآن فيقدر الثراء ويقاس بالعنصر البشري و الاستثماري، كما أفاد بدوي بأن التنمية البشرية هي الأساس للنمو الاقتصادي في عصرنا هذا، وفي المستقبل لن يكون ثراء دول النفط من مادة الـنفط نفسها كما هو الحال الآن، بل سيكون الثراء من المعرفة والابتكار والتقنية، حيث ستكون الدوافع الأساسـية لنمو الاقتصاديات العربية الإسلامية[2].

وأضاف بدوي بأن الناس هم الذين يصنعون الدول وأمجادها، فالتقنيات وحدها دون وجود للمستخدم الراشد لا تعني شيء ولا تضيف شيء للثراء والتقدم، و إنما عقلية الإنسان المبتكرة، فقد ركزت الدول العربية الإسلامية وعلى الخصوص الدول النفطية منها على اقتصاديات النفط وبعضها أضاف الجانب السياحي ونست هذه الدول الآفاق الأوسع ألا وهي المعارف أو اقتصاد المعرفة من خلال التنمية البشرية فعليها أن تعيد تركيزها على الإنسان والاستثمار به[3].

إن اقتصاد المعرفة نمط جديد من الاقتصاد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية، وما هو –اقتصاد المعرفة- إلا نتيجة حتمية للتطورات التكنولوجية الحديثة[4].وفي ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، كما تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصـبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة، وفي ظل هذه الظروف وعلى ضوء المحاولات العربية الإسلامية الرامية إلى بناء تكتل اقتصادي عربي إسلامي قوي لن يكتب لها النجاح إذ لم تكن في خدمة التنمية البشرية والأمن البشري وإلا إذا تم التخطيط لها بمفاهيم عصرية حديثة ووضعت تحـت تصرفها للتنفيذ أحدث الوسائل التكنولوجية، ويستطيع العرب المسلمين اليوم الاستفادة من اقتصاد المعرفـة إذا

---

(1)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

(2)- معالي عبد الله بدوي، "التنمية البشرية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي"، **المنتدى الاستراتيجي العربي في المؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي في 2020 تحديات مستقبلية وفرص،** دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 13-15 ديسمبر 2004، ص 32.

(3)- **نفس المرجع**، ص 32.

(4)- عبد المجيد الرفاعي، **العرب أمام مفترقات الزمن والإيديولوجيا والتنمية،** ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002، ص 207.

وجهوا جهودهم لبناء نظم المعلومات العلمية وتوليد المعلومات ونقلها وبيعها، وهذا الحقـل مـن النشـاط الاقتصادي يحتاج حتما إلى التعاون العربي الإسلامي لأنه:

- يتطلب توحيد المصطلحات بين البلدان العربية الإسلامية بهدف توسيع أسواق خـدمات المعلومـات العلمية، كما أن نظم المعرفة باللغة العربية يمكن توزيعها ضمن إطار الوطن العربي فقط.
- إن هذا الحقل لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة، فيبقى إقامة مؤسسة صغيرة ذات إدارة وفعالة ومبـادرة عدد من الباحثين المتخصصين في المجالات العلمية، إضافة إلى ضرورة تعاون سلسـلة ضـخمة مـن المؤسسات العلمية العربية الإسلامية في هذا العمل الهام والمفيد جدا في تمويل التنمية البشرية.
- إن قطاع المعلومات هو قاطرة التنمية البشرية في عصرنا هذا وهو الأساس في أية محاولة جـادة لنقـل التكنولوجيا وتوظيفها، وسيستطيع العرب المسلمين عبر تفاوتهم علميا وإقتصاديا أن ينجحوا في نقـل التكنولوجيا الحديثة في البلدان العربية الإسلامية وتوظيفها[1].

إذا هناك علاقة جدلية تفاعلية ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، إذ تفترض هذه الأخيرة وجود قاعدة مبدئية إنتاجية، وتتطلب التنمية الاقتصادية شروطا أولية من الحرية وتشجيع النشاط الخاص، لا بد مـن أخذها بعين الاعتبار عند وضع الإطار العام لتحقيق الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية العربية الإسـلامية، دون إهمال الدور الأساسي للمعلوماتية التي تعتبر أساس للإنتاجية التي تشترط استثمار في البنى التحتية الماديـة وكفاءات رأس المال البشري على حد سواء، هكذا عرفتها عميدة كلية لندن للأعمال الدكتورة "لورا تايسن LAURATAYSEN " في إحدى تصريحاتها، وقد أشارت إلى دراسة صادرة عن جامعة MTT تقيم مقارنة بين أرباح موظفيها، وتظهر هذه الدراسة أن أفضل استخدام لهذه التكنولوجيا يكمن في التدريب و في إعادة تنظيم الإنتاج وفقا للتكنولوجيا[2].

فالمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات (TCT) تعد من أهم محاور رسم أي سياسة والسياسات العربيـة الإسلامية على الخصوص كم هي في حاجة إلى هذا العمود أو المحور، كونها تحفز العامل العربي الإسلامي على تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية وتحقيق الأمن البشري كما تمثل فرصة ذهبية للعالم العربي الإسـلامي ليحرر التقدم ويدخل المعرفة إلى كل بيت وإلى كل مواطن[3].

لا بد في هذا الصدد الإشارة إلى أن عملية بناء رأس المال المعرفي يتخطى التعليم بحد ذاته ومن الضروري التمييز ما بين إنتاج المعرفة ونشرها، حيث لا تنحصر المعرفة فقط بالعلم لأجل الإقتصاد بل تشمل أيضا العلوم الإنسانية والاجتماعية والأدب، لتكوين حضارة مستمدة على ثقافة خاصة بها تشمل كل مناحي الحيـاة، في

---

1)- عبد المجيد الرفاعي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 207-209.

2)- لوراتايسن، "التنمية البشرية في العالم العربي في 2020، المجتمع المعرفي وثورة التكنولوجيا والمعلومات"، في المنتدى الاستراتيجي العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 34.

3)- خالد طوقان، "التنمية البشرية في العالم العربي في 2020، المجتمع المعرفي وثورة التكنولوجيا والمعلومات"، في المنتدى الاستراتيجي العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 34.

حين يعتبر التعليم إحدى طرق نشر المعرفة إلا أن هناك سبل أخرى لتحقيقها عبر وسـائل الإعـلام والحيـاة الاجتماعية والتربية خاصة أن التعليم في المنطقة العربية الإسلامية قد ركز على الكمية عوضا عن النوعية[1].

فقيام نهضة عربية إسلامية يقودها التركيز على التعليم وتعتبر الحوافز وركائز القـيم في العـالم العـربي الإسلامي أصبحت حتمية لا بد منها، مع التحول من نشـر العلـم إلى صـناعة العلـم أي إنتـاج العلـم Knowledge Production في ظل إرادة سياسية لدى الحكام للتطوير و التقدم والأخذ بأسـبابه وآلياته، في ظل نظم سياسية تساعد على حرية الفكر والإبداع والإستثمار في العلم، فالنظم الحاكمة الحرة هي الأساس لإنطلاق الابتكار والإبداع لتطور المجتمعات الضامن للتطور الإختياري من الداخل وليس المفروض من الخارج، كما هناك علاقة طردية بين تحقيق الأمن البشري وتفعيل التنمية البشرية من جهة وجـودة التعلـيم ونوعيته من جهة أخرى فعلى البلدان العربية الإسلامية وفي إطار من التكتل والتضامن والإندماج التحول مـن مستهلكين للتقنيات إلى منتجين لها حتى لا تكون أسرى للتقنيات المستوردة، ففي عالم العولمة يتحتم أن تنافس من خلال مجتمع قادر ومتعلم[2].

وربما كان الحكم الراشد (الحكمانية) أهم عامل على الإطلاق في إنتاج ونشر المعرفة وجعـل النظـام التعليمي ذا جودة شاملة وفي القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والأمن البشري عـن طريـق إنشـاء مؤسسات –سياسية وقضائية وإدارية- تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة والشفافية ويعتبرها المواطنـون مؤسسات شرعية يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها مؤسسات تعمل على تمكينهم، كما ينطوي الحكم الراشد أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوجه عـام وعليه فقد أصبح الحكم الراشد عنصرا متزايد الأهمية في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيمـا يتصـل بالتنمية والأمن البشريين[3].

رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار –إطار تطبيق مفهوم الحكم الراشد- من قبل معظم البلدان العربيـة الإسلامية إلا أنها تبقى غير كافية ما لم تتجسد نتائجه حقيقة على أرض الواقع بدءا بتحقيق مستوى عال مـن الأمن البشري وخدمة التنمية البشرية، فما على البلدان العربية الإسلامية إلا الخروج مـن حلقـة المنتـديات والملتقيات والمؤتمرات و المنتهية بمجموعة من التوصيات فقط تبقى حبرا على ورق ومحاولة المسـاهمة مسـاهمة فعالة في إعطاء المفهوم بعدا تطبيقيا يتماشى والبعد النظري ويتوافق مع الثقافة والحضارة العربيـة الإسـلامية، باعتبارها ثقافة وحضارة الحكمانية.

ولعل الهدف الأمثل والمنشود لتحقيق هذا كله (حقوق الإنسان، الحكم الراشد، الأمن البشري، التنميـة البشرية)، يكمن في إنشاء دولة عربية إسلامية تتسم بالحق والقانون ولا يحتاج ذلك لأن يكون-بل لا يمكن أن

---

(1)- ريما خلف هنيدي، "التنمية البشرية في العالم العربي 2020 –المجتمع المعرفي وثورة التكنولوجيا والمعلومات"، في المنتدى الاستراتيجي العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 35.

(2)- **نفس المرجع**، ص 35.

(3)- للمزيد أنظر: محمد محفوظ، **الحرية والإصلاح في العالم العربي**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 149.

يكون هدفا عاجلا- ولكنه لا يجب ولا يمكن إعتباره هدفا سخيفا أو مستحيلا، فبين الإنقسام الموجود والوحدة المنشودة يوجد حلول متعددة قصد تحقيق إندماج له من العمق ما يضمن الأمن البشري ويعزز التنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي، كما تحتاج المؤسسات و الاتفاقيات التي تدعي تمثيل الوحدة العربية الإسلامية إلى أن يقع تحسينها أو استبدالها، فعلى سبيل المثال حان الآن لتنقيح ميثاق جامعة الدول العربية ومراجعة إجراءات اعتماد القرارات وإعادة تحديد واجبات الأعضاء خاصة فيما يتعلق باحترام القرارات ومتابعة تطبيقها، كما يمكن أن يتمتع مجلس الوحدة الإقتصادية العربية (AUEC) بسلطة أكبر وأن تقع هيكلته على غرار الهيئة الأوروبية أو أحسن[1]، دون أن أنسى ضرورة تحديد الوظيفة الحضارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والوعي بخريطة اليوم ظالمون قليلون ومظلومين كثيرون أي أغنياء قليلون وفقراء كثيرون- هكذا كان يقول الإمام الخميني- بالإضافة إلى ضرورة رسم صورة واضحة لمجموع الثوابت والمتغيرات والدعوة إلى إقامة علاقات دولية عربية إسلامية على أساس العدل و المساواة والأخوة من جهة وفرض منطق العدل والمساواة على الغرب وغيرهم من جهة ثانية، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعض القرارات الإرتيادية لبعض المؤتمرات الإسلامية الفاعلة وتطبيقها لصالح الشعوب العربية الإسلامية ومراعاة حقهم في الأمن والتنمية كالمؤتمر الإسلامي لعاشر المنعقد ببوطراجيا (ماليزيا) في الفترة الممتدة ما بين (16-18) أكتوبر عام 2003، تحت شعار "المعرفة و الأخلاق من أجل وحدة الأمة وكرامتها"[2] حيث خرج بمجموعة من التوصيات همها الأول والأخير توحيد مسيرة ومصير الأمة العربية الإسلامية والنهوض بها من جديد، مركزا في مضامينها على مفاتيح أساسية في رسم إستراتيجية أمنية تنموية رشيدة تمكن البلدان العربية الإسلامية من التقدم والتطور وهي:

1- الحوار الحضاري في إطار من المعرفة والأخلاق والوحدة والكرامة.
2- تسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
3- الاستثمار في التعليم والرأسمال المعرفي.
4- الاستثمار في الصحة.
5- الاستثمار في البني التحتية[3].

ومن أهم و أحوج الخطوات التي يتطلبها الاندماج الفعال هو إنشاء هيكل فوق قومي (Supranational) يتمتع بسلطة ممتدة للتحدث و التصرف باسم الدول العربية في مجالات معينة مثل التجارة والمالية والإستثمار والسياسة الإقتصادية والسياسة الداخلية، ويمكن الإحتفاظ بالمنظمات العربية الموجودة عوض تبديلها إذا ما وقع تحسين سلطتها الشرعية، وسوف تعطي هذه الهياكل فوق القومية أكثر أهمية ومصداقية للعالم العربي الإسلامي عند تعامله مع شركاء أجانب وسوف تعطي كذلك أكثر نجاعة وعقلانية

---

(1)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 84.

(2)- منصور لرتب، الآفاق الجديدة في رسم إستراتيجية إدارة الموارد البشرية للعالم العربي الإسلامي، **محاضرات ملقاة على طلبة السنة الأولى ماجستير السداسي الثاني في إدارة الموارد البشرية**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006/05/20.

(3)- **نفس المرجع**.

لاستعمال الموارد النادرة، والأهم من كل ذلك هو أنا سوف تصبح تجسيدا ملموسا لتضامننا ولإيماننا بأننا نشترك في نفس المصير(1).

و تتمثل العقبة التي حالت دون ظهور هذه المؤسسات والتي يجب إزاحتها، في عدم استعداد الدول العربية الإسلامية للتنازل عن أي جزء من سيادتا، و إذا ما وجد أي مبرر لهذا المفهوم الضيق للسيادة فإنه بالتأكيد لم يعد من الصالح التشبث به، فنحن نعيش في عصر العمالقة حيث ما انفكت التكتلان تظهر في كل بقاع العالم، وإذ ما ظللنا أقزاما لن يكون لدينا أي أمل في البقاء على قيد الحياة، على حد تعبير الأستاذ الدكتور البشير شورو.

يحتاج تحقيق التوحيد إلى أن نبدأ كلنا في التصرف كأفراد لأمة واحدة، لقد قمنا بالموافقة الشكلية على العمل العربي الإسلامي المشترك وعلى الوحدة العربية الإسلامية لفترة طويلة بما فيه الكفاية، وحان الوقت للتحرك، ويؤكد البشير شورو بأن الرغبة الشعبية موجودة وظروف النجاح متوفرة كذلك، كل ما ينقص هي الرغبة السياسية.

وفي هذا الصدد أخالفه نسبيا في رأيه هذا قائلة بأن الرغبة السياسية أو كما يسميها البعض الإرادة السياسية غير كافية لتحقيق آمال وطموح الشعوب بما فيها الوحدة، الأمن، والتنمية والمواجهة العلمية والعملية لتحديات الأمة العربية الإسلامية الداخلية والخارجية منها، بل تتطلب من هذه الأخيرة –حكاما وشعوبا- إيمانا راسخا لا يتزعزع بدور ثلاثة عناصر مجتمعة هي: الإرادة، السياسة، القدرة، والمناخ الدولي، فعندما يحسن العرب المسلمين توظيف هذه العناصر بصورة رشيدة وفعالة سيكونون –آنذاك فقط- قادرين على التعامل مع تلك التحديات والتغلب عليها وتجاوز آثارها السلبية وانعكاساتا عليهم، وبالتالي القدرة على وضع تصور ارتيادي شامل لكيفية تحقيق أمنهم البشري وتفعيل تنميتهم البشرية.

### 1- الإرادة السياسية:

مصطلح كثر الحديث عنه في أدبيات العلوم السياسية والإستراتيجية دون تحديد دقيق لمفهومه، شأنه في ذلك شأن العديد من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، وفي هذا السياق تعني "الإرادة السياسية أمورا ثلاثة بينها رابطة عضوية: أولها وضوح الهدف الوطني والقومي الإستراتيجي بعيد المدى نصبو إلى تحقيقه، ثانيها الإيمان النخب العربية الإسلامية ومعها الشعوب العربية الإسلامية بذا الهدف إيمانا عميقا لا يتزعزع، ثالثها استعداد النخب والجماهير للتضحية في سبيل إنجازه(2).

وإذا كان الحديث منصبا على الوحدة العربية الإسلامية أو على الأقل التضامن العربي الإسلامي، فهل هناك إدراك عميق بأن هذه الوحدة والتضامن العربيين الإسلاميين لا يحكمهما الماضي فحسب بل الأخطر

---

(1)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 84-85.
(2)- حسن محمد الظاهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 43.

والأهم تحتمهما ضرورات الحاضر والمستقبل؟ وهل لدى الشعب العربي الإسلامي الاستعداد لتحمل الصعاب والمشاق في سبيل تحقيقهما؟ فعمق إيمان الشعوب بأهدافها العليا هو الرافد الذي يرقي الأنظمة ويقويها.

**2- القدرة:**

يشير عنصر القدرة إلى الإمكانيات والموارد على اختلاف مسمياتها، وتشكل مجتمعة "القوة الشاملة" الأمة، هذه القدرة هي التي تترجم بها الإرادة إلى واقع معاش والعلاقة بينهما تأخذ أكثر من صورة، فمن جهة أولى قد نكون راغبين في القيام بسلوك ما ولكننا غير قادرين –أي لا نملك الإمكانيات الضرورية الكفيلة بتحقيق المطلوب- نحن إذا أمام حالة توفر إرادة مع انعدام القدرة أو عدم تناسبها معها، ومن جهة ثانية قد نكون قادرين على إثبات فعل معين وتوفرت لدينا الإمكانيات اللازمة لتحقيقه لكننا نفتقد الإرادة أي القوة الدافعة، فتبقى القدرة في حد ذاتها عاجزة، ومن جهة ثالثة ثمة حالات تلتحم فيها القدرة مع الإرادة فيكون المرء قادرا على فعل شيء ما وراغبا فيه في آن واحد[1].

**3- المناخ (البيئة) الدولي:**

إننا نتحرك في بيئة ووسط دولي: له مناخ معين وخصائص وسمات، بيننا وبين هذا الوسط الدولي علاقة تأثير وتأثر متبادلين، أي نأخذ منه ونعطيه ومن المستحيل أن تنعزل عنه، ليس هذا فحسب بل إن هذا الوسط لن " يتركنا وشأننا"، ويجب التأكد على أن الحديث عن الإرادة فقط وتمجيدها وتعظيم شأنها في ظل غياب القدرة أو عدم تهيئة المناخ الدولي ضرب من الخيال وأحلام اليقظة، فهي في هذه الحالة ستكون "إرادة العجز" إن جاز التعبير، كذلك التركيز على القول وتكرار القول بأننا (نحن العرب المسلمين)، نمتلك قدرات مالية وبشرية وموارد طبيعية إستراتيجية وموقعا خطيرا وهاما سلما وحربا دون إرادة تحسن الاستفادة من هذه الإمكانيات هو الآخر غير عملي، وهنا أقول " عجز القدرة" أو "قصور القوة"، أما التحام الاثنين معا فهو "إرادة القوة" و "قوة الإرادة" إنما أشبه بوجهين لقطعة عملة واحدة لا ينفصلان[2].

وعلى صعيد الأمة العربية الإسلامية ما من كاتب أو باحث إلا وتحدث عن قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية، وعلى الرغم من ذلك بقيت الأمة عاجزة عن "الفعل" واكتفت بدور "ردة الفعل"، وفارق جوهري بين الحالتين –كما هو معروف- فأين الخلل؟

يكمن الخلل في غياب الإرادة العربية الإسلامية الصلبة التي تستثمر هذه الإمكانيات لتحقيق أهدافها العليا المشتركة في الوحدة والتضامن، ومواجهة التحديات –الآنفة الذكر- التي يواجهها الأمن البشري في تفعيله للتنمية البشرية.

وفي رأي نفر من الباحثين تعتبر الإرادة السياسية العنصر الحاسم و تسبق القدرة وتتقدم عليها في رسم أي سياسة لاسيما السياسات الأمنية والتنموية منها، لأن الأولى هي القوة الدافعة على السلوك والباحثة على

---

([1])- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 43-44.
([2])- حسن محمد الظاهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 44.

الحركة وهذا ينقلنا إلى نقطة أخرى على ماذا تبنى الإرادة؟ إنها تبني على الاقتناع بأهدافنا الإرتيادية (الإستراتيجية) الأمنية والتنموية وقدراتنا العربية الإسلامية، مع الإدراك الواعي السليم لحقائق العصر وخصائص البيئة الدولية وطبيعة النظام العالمي الراهن، في عالم سيادته لغة المصالح[1].

كذلك ترتكز الإدارة على منظومة فكر وقيم ومعتقدات، وفي هذا السياق يجب التأكيد على أن الفكر القومي العربي الإسلامي –كأي فكر- يجب أن يتطور ليواكب العصر، ومن ثمة جاءت الدعوة إلى أمرين، أولهما تعميق الإحساس بهذا الفكر وأثره في الوجدان ومن ثمة تحريكه للسلوك، الأمر الآخر يكمن في أهمية القيام بعملية "تجديد" و"إحياء" لهذا الفكر الثقافي والحضاري، والأمرين معا يلوحان إلى ضرورة التأصيل والتجديد في فكرنا وفي سياساتنا وفي سلوكنا وغيرها، بغية الوصول إلى الهدف المنشود بمنهج عبر حضاري متأصل ومتجدد في آن واحد.ولما كان الفكر العربي الإسلامي رصيد هذه الأمة وجوهر بقائها وركيزة حضارتها فثمة مسؤولية خطيرة متعددة الجوانب تقع على عاتقنا اتجاهه:

1- على النخبة العربية المسلمة المثقفة المؤمنة بهذا الفكر أن تنشره وبالذات بين شباب الأمة على إختلاف شرائحه، وعليها أيضا أن تدافع عنه ضد المحاولات الرامية إلى التقليل من شأنه وتفريغه من مضمونه تمهيدا لطمسه كلية.
2- على الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث أن تضمن برامجها التعليمية مواد للفكر العربي الإسلامي القومي تدرس بطريقة نظامية جادة، وتوجه عددا مناسبا من مشروعاته البحثية وندواتها ومؤتمراتها وحلقاتها النقاشية وغيرها من الفعاليات لهذا الفكر.
3- على وسائل الإعلام العربية الإسلامية أن لا تتوانى في التذكير بهذا الفكر وتعظيم شأنه وبيان أهمية دوره كعامل توحيد بين أقطار العالم العربي الإسلامي، ومصدر أساسي يرجع إليه عند الضرورة في وضع الخطط الإرتيادية والمستقبلية التي من شأنها تقرير مصيرنا سواء من ناحية التقدم أو التخلف أو من نواح أخرى لا داع لذكرها في سياق هذا الحديث[2].

وبما أنني في صدد رسم أفق جديد يمكن في إنشاء دولة عربية إسلامية أو بالأحرى إمبراطورية قائمة على الحرية والعدالة والوحدة وإنشاء هيكل فوق قانوني هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية وفي صدد ذكر أهمية الفكر العري الإسلامي وضرورة الاستلهام منه والرجوع إليه عند وضع أي سياسة أو خطة ترمي إلى النهوض بالأمة العربية الإسلامية وتنميتها، يعتبر الرائد والمفكر الكبير مالك بن نبي من المفكرين الأوائل الذين ساهم في الطرح الإسلامي وإعطاء البديل الحضاري إلى جانب المفكر جمال حمدان ومفكرين آخرين، ويشمل هذا البديل الحضاري عالمية الطرح ومثلث القوة الإقليمي (طهران، اسطنبول، القاهرة) لصاحبها المفكر جمال حمدان، بالإضافة إلى محور طانجا جاكرتا وهي خريطة رسمها مالك بن نبي لها بعد حضاري في الطرح الإسلامي، كما

---

(1)- حسن محمد الظاهر، **المرجع السابق الذكر**، ص 45.
(2)- **نفس المرجع**، ص 45

تلعب هذين الخريطتين (مثلث القوة الإقليمي ومحور طانجا جاكرتا) الدور الأساسي في النهوض بالأمة العربية الإسلامية من جديد، كما تساهم في تحقيق أمنها البشري وتفعيل تنميتها البشرية في أسرع وقت تكلفة.

وحال إنشاء هذا الهيكل القانوني والمؤسساتي المبني على قيم حضارية عربية إسلامية وتوافر العناصر الثلاث مجتمعة (الإرادة السياسية، القدرة وظروف النجاح في رسم سياسة أمنية تنموية بشرية رشيدة)، يمكن الإنطلاق في العمل على تحقيق المستويات العديدة للأمن البشري وعليه تعزيز التنمية البشرية بتفعيل عناصرها ومكوناتها.

وإذا ما بدئ الحديث عن البيئة فمن الضروري الحديث عن تنمية بيئية مستديمة مبنية على التنمية الذاتية الشاملة ورفع شعار "أتركوا لنا بيئتنا صالحة لبقائنا"[1]، للمفكر سعيد محمد الحفار في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء ومحاولة تخطيها، وفي هذا الصدد يجب العناية بمشاكل التصحر، وندرة المياه والتلوث الجوي والبري والبحري، حيث يمكن تجميع الموارد المالية لمقاومة زحف الرمال الصحراوية ولإحياء الأراضي الفلاحية وتطوير إنتاجية الأراضي الزراعية، كما يمكن تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالحفاظ على الماء ومعالجة ورسكلة المياه المستعملة وتحلية المياه واستعمال الماء في الصناعة والفلاحة والمناطق الحضرية وتوفير الماء الصالح للشرب في المناطق الريفية والنائية، وتحتاج مسألة تلوث الموارد المائية من بحار وخلجان وأنهار إلى تدخل عاجل من قبل البلدان العربية الإسلامية (حكاما ومحكومين)، ونفس الشيء بالنسبة للتلوث الجوي والبري باعتمادها معايير محددة حول نفث الأدخنة من العربات والمصانع و غيرها حتى يتمكن الناس من استنشاق هواء أكثر نقاء ومحيطا أكثر نظافة[2]، ولتنمية الثقافة البيئية ونشر الوعي بمدى أهمية الأمن البيئي دورا فعالا في تحقيق تنمية بيئية مستديمة من شأنها تعزيز التنمية البشرية وتحقيق بعدا أساسيا من أبعاد الأمن البشري ألا وهو الأمن البيئي، وفي مواجهة التحديات البيئية الخارجية التي تزداد خطورتها يوما بعد يوم لاسيما في عصر العولمة هذا.

أما في خصوص مجال التحرر من العوز فإنه يجب اتخاذ عدة تدابير لضمان مستوى عيش محترم لجميع العرب و المسلمين، وهناك إجراء لن يتسبب في خلق أية صعوبات بل سوف يؤدي إلى نتائج طيبة للغاية وهو خلق مجموعات شراء توجد سلعا وخدمات كثيرة تقتنيها جميع البلدان العربية الإسلامية تقريبا من مزودين أجانب، وإذا ما وقعت هذه الشراءات بصفة جماعية فسيقع الحصول على مدخرات هامة وظروف أكثر مناسبة (شروط الفروض، كلفة النقل، التأمين، والمواصفات الخاصة ...)، كما يمكن إقناع المزودين بفتح مصانع في المنطقة قصد إنتاج تلك البضائع محليا[3].

ويؤدي بي الحديث هنا إلى التطرق إلى المسألة العامة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، خاصة وأن الإنتاج في معظم الدول العربية الإسلامية على عدد محدد من المنتوجات أو القطاعات وهذا يمثل نقطة ضعف بارزة، كما أن هيكلة

---

(1)- منصور بن لرنب، **المرجع السابق الذكر**.
(2)- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص 85.
(3)- **نفس المرجع**، ص 86.

الإنتاج تتبع نفس الأسلوب بحيث أنه لا يوجد تكامل كبير بين البلدان، ويوجد عائق آخر وهو صغر حجم معظم الأسواق المحلية الذي يمثل حاجزا كبيرا أمام الوصول إلى إنتاج واسع النطاق الذي تنتج عنه اقتصاديات ضخمة، ويمكن الإندماج من خلق سوق ذات حجم كاف لتوفير جميع أصناف المنتجات الصناعية تقريبا، ولكن يجب إتخاذ الحيطة والحذر من أجل إجتناب الوقوع في خطأ إئتمان "اليد الخفية للسوق"، ويجب إتخاذ قرار خلق أنشطة اقتصادية جديدة بعد التقييم والتقويم الممعن للمعايير المرتبطة ليس فقط بالربح بل أيضا بالإعتبارات الإنسانية والإجتماعية والبيئية والثقافية الحضارية وكذلك الأخلاقية، فمثلا يمكن التضحية بالنجاعة المعتمدة على الابتكارات التكنولوجية من أجل الحفاظ على خلق موطن شغل بشرط أن يكون الفرد المناسب في المكان المناسب، كذلك يمكن أن يبرر الإنصاف الاعتناء بالمناطق المعوزة حيث تكون الظروف الاجتماعية والاقتصادية بها أسوأ من مناطق أخرى، وهذا ما يؤكد عليه دائما الدكتور البشير شورو في مداخلاته وفي كتبه ومعظم نشرياته باعتباره من أكبر الأساتذة الدكاترة المختصين في دراسات الأمن البشري وواقعه في العالم العربي الإسلامي.

وباعتراف الجميع، فإن وجهة النظر هذه لا تتماشى مع لاعتقاد التقليدي بفصل الدولة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في خدمة التنمية البشرية وتحقيق الأمن البشري، وللنجاح في التنمية البشرية والأمن البشري على حد سواء يستلزم على البلدان العربية الإسلامية موازنة حذرة لدور كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال نطاق عريض من السياسات[1].

إن العمل العربي الإسلامي المشترك مطلوب كذلك في الميدان الاجتماعي، لاسيما في قطاعات الصحة والضمان الاجتماعي والثقافة والتربية ومحاربة الفقر والإخلال منه ومحاولة الإبطاء من النمو السكاني وتحسين مستوى الصحة والتغذية ومواجهة التطرف والإرهاب ومحاولة تبرئة الإسلام عالميا من هذه الظاهرة، وقد بدأت بعض المنظمات المختصة معملها في الكثير من هذه كالميادين لكنها تحتاج إلى التحول من إنتاج مذكرات بحث وتنظيم الملتقيات إلى العمل الميداني الفعلي.

أما في خصوص بناء القدرة التقنية والعلمية فهناك عدة حاجيات يجب توفيرها، باعتبار عملية بناء ودعم القدرة التقنية والعلمية –أي قدرة الناس على استخدام وتعديل التكنولوجيات المستخدمة والجديد في إطار البحث العلمي النوعي الجاد وعلى جميع المستويات- عنصرا أساسيا لدفع الكثير من البلدان العربية الإسلامية إلى مجال الأمن البشري الواسع وطريق التنمية البشرية القابلة للاستمرار، يمكن للحكومات العربية الإسلامية أن تقوم بدورين أساسيين: توسيع نطاق نوعية أفضل من التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي واستحداث حوافز لزيادة العرض والطلب والطلب من التدريب التقني الأكثر تخصصا[2].

فالتعليم إذا يلعب الدور الأساسي في النهوض بالشعوب وتنميتها، لذا يجب وضع نظام يمكن الاعتراف بالشهادات الممنوحة من قبل الجامعات العربية الإسلامية لتيسير تبادل الطلاب والأساتذة بين مؤسسات التعليم

(1)- إليزابيث م.كنغ، التحديات في التنمية البشرية، **مجلة التمويل والتنمية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، المجلد 28، العدد 3، سبتمبر 1991، ص 9.
(2)- **نفس المرجع**، ص 9.

العالي، ويجب كذلك إنشاء جامعة عربية إسلامية تكون لها فروع محلية في مختلف مناطق العالم العربي الإسلامي، وفي هذا الإطار يمكن إعادة هيكلة الجامعات العربية الإسلامية الموجودة حاليا لتصبح فروعا جامعية محلية للمؤسسة الأم أو كليات متخصصة في خدمة المنطقة كلها.

وبالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي، يجب تركيز الجهود على تنسيق وتوحيد المناهج والبرامج كما يجب تركيز الجهود على تنسيق وتوحيد المناهج والبرامج، وإلى جانب الفوائد العلمية التي ستنجر عن هذا الإجراء، ستتوطد الروابط بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة، ويمكن أن تصبح قيم التسامح والانفتاح والمساواة والعدالة والاعتماد على الذات والرحمة والتضحية والمسؤولية والحرية هي القاسم المشترك لنظامنا التربوي[1]. لمحاربة الثالوث الأسود "الفقر المدقع والجهل المطبق والاستبداد المطلق"، وضرورة إعادة النظر في توزيع النفقات الهامة كقطاع الصحة والتعليم ومحاولة الإقلال من نسبة الإنفاق الهائلة على القطاع العسكري على حساب القطاعات الأخرى، خاصة وأن التنمية البشرية تكمن وراء السعي إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع جميع الناس توظيف طاقاتهم في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية شأنها في ذلك شأن الأمن البشري[2].

## 1- التغيير الذاتي:

بمعنى التغيير بإرادتنا ووفق ظروفنا الموضوعية (العودة إلى الذات ونقدها بدل لومها)، وليس الخضوع للتغيير القهري الآتي من الخارج ووفقا لبرنامج عمل مفروض علينا وملائم لمصالح القوة المغيرة، فالتغيير الذاتي يعطينا زمام المبادرة وملكية كاملة لقرارنا والوجهة نحو تحديد مستقبلنا الأمني والتنموي بإرادتنا ووفق ظروفنا الموضوعية، ولأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم (في معنى الآية الكريمة).

## 2- حوار الحضارات:

لابد من تفعيل مبدأ الحوار بين الحضارات والدول للتعارف والتكامل عوضا من التنافر والتناحر، فصراع الحضارات هو المسبب الأول لإستنزاف ثروات الشعوب ووقف عجلة التنمية البشرية ومكافحة آفاق العصر من الفقر والجهل والتخلف الإجتماعي والحضاري والأخلاقي، ويحتاج هذا الحوار لثقافة راعية له تبدأ من الذات إلى المجتمع بأصنافه ومن ثمة الأمة بأكملها، مع ضرورة تركيزنا كعرب مسلمين على عالمية الطرح الإسلامي في مواجهة العولمة والتعريف بمشروعنا الحضاري الثقافي في علاقتنا مع الآخر، و تشجيع محور الحوار البيئي داخل محور الجنوب قبل التوجه إلى حوار الشمال الذي له رؤية في الشراكة والعولمة[3].

---

([1])- البشير شورو، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 87-88.

([2])- على العطار، **التنمية الاقتصادية والبشري**، ط1، بيروت: دار العلوم العربية، 2005، ص 107.

([3])- منصور بن لرنب، مستقبل العلاقات الجزائرية-الأندونيسية: (الواقع والآفاق)، **محاضرة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ماي 2007، ص 18.

**3- العمل الإرتيادي (الإستراتيجي) في رسم سياسة أمنية تنموية بشرية فعالة:**

بمعنى تحديد أسس التطوير وفق نسق إرتيادي كالآتي:

1- قراءة واضحة وموضوعية للمتغيرات والمستحدثات بالنسبة للأمور الواقعة والمستقبلية ومتابعة دائمة لها.

2- تحديد الرؤى العامة.

3- صياغة ارتيادية شاملة.

4- وضع آليات وهيكليات داعمة للإرتيادية.

5- إنشاء نظم للتقييم والتقويم الإداري محاربة للفساد السياسي والإداري.

6- تطبيق إدارة التفويض والمسؤولية ضمن ملكية القرار(1).

إن تحديد الرؤى فقط لا يكف، بل يجب أن يتبعها تحديد ارتيادية شاملة واضحة وفاعلة قابلة لتفعيل الـرؤى، وتحتاج الإرتيادية لنظم حاكمة راشدة تساعد على التطبيق وآليات محددة وواضحة كالشورى (الديمقراطيـة)، الحرية الفكرية، التعليم والتعلم، البحث العلمي، المساءلة والشفافية، وحرية الملكية وكل ما من شـأنه حفـظ الكرامة الإنسانية، كما يجب أن يسبق ذلك قادة مؤهلين لتطبيق الإستراتيجيات.

**4- النظم المؤسسية:**

لضمان سلوك المسار المؤدي للتنمية وا لتطور للإنسان والأمة، يتحتم علينا التحول من أنظمة حكـم فردية أو نخبوية ذات قرارات وإدارات مركزية إلى نظم حكم مؤسسية لا تتأثر بالأشخاص وتبنى على المسببات والعلاقات العلية للتنمية البشرية وصعود الأمم، دون ذلك ستظل عرضة للقرارات الشخصية والتخبط الـدائم مهما حاولنا أن نضع من أقنعة تعطي صورة للإصلاح إلا أنا تسلب المضمون الحقيقي له، وهذا مـن أهـم أسباب تخلفنا بين الأمم(2).

**5- تطبيق الأمن بمفهومه الشامل(الأمن البشري) وليس العسكري منه فقط:**

إن تحديد مفهوم "الأمن البشري" بإعتباره المفهوم الأشمل، يعطي صورة للغرض المراد منه، ومـن ثمـة القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية البشرية المختلفة من أجل تفعيل تنميتنا البشرية والمتمثلة في:

1- الفقر والجهل والإستبداد.

2- المخاطر الإجتماعية والصحية.

3- الـ اعات الداخلية ومعاناة الإحتلال والحصار (فلسطين، العراق، أفغانستان).

4- الجرائم التي تتخطى الحدود الجغرافية.

---

(1)- مكتب الدراسات الإستراتيجية، استنتاجات المنتدى الإستراتيجي العربي، **المرجع السابق الذكر**، ص 44.

(2)- **نفس المرجع**، ص 46.

5- الحرب والإرهاب في هذا السياق من الضروري المساهمة في وضع تعريفا محددا لمصطلح الإرهاب والتأكيد فيه على أنه لا دين ولا هوية ولا موطن له.

6- أسلحة الدمار الشامل(1).

توجب هذه المحاور دراسة متأنية لكل منها بغية التعرف على مسببات هذه المحاور والعناصر الدافعة لها على شكلها الحقيقي وليس بإطار السياسي أو المصلحي، ومن ثمة التعامل معها بشكل تكاملي وشمولي وليس جزئي حيث رسم السياسات الأمنية التنموية البشرية، حيث أن هذه المحاور كلها مترابطة مع بعضها البعض و تتأثر ببعضها البعض سلبا وإيجابا فلا يمكن مواجهة هذه المحاور بالأسلوب والمفهوم العسكري القمعي فقط، حيث أنا كلها مرتبطة بعنصر التهديد، فمتى ما أحس الإنسان أو المجتمع بالتهديد، يتحول ذلك قطريا لشكل من أشكال الصراع الفكري أو المادي و تنتشر هذه المحاور كنتائج وليس أسس، فمن هذا المنطلق يتحتم التعامل معها بعقلانية واسعة الأفق وموضوعية فاحصة تدرك المضامين والمسببات الحقيقية، ثم التوجه لإستيعاب عناصر التهديد وإحلال الطمأنينية والإستقرار محلها.

ختاما لم تم تناوله بذا المحور، أود أن أشير بأن الإستثمار في العنصر البشري هو الأساس ومن خلال التعليم والتعلم أو صناعة كالعلم (استثمار الرأسمال المعرفي) والعمل الدائم في اقتصاد المعرفة، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات معرفية تساهم بل قد تقود في عملية الإنتاج الفكري والثقافي والتقني بين الأمم، وذلك بغية تنمية المهارات الإنسانية الفردية والجماعية الإيجابية، ومواكبة مخرجات التعليم والإنتاج معه الخطط الإستراتيجية، وتوفير التدريب المستمر لتخفيض البطالة والفقر والتبعية إلى الآخر وعدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي،كلها أبعاد أساسية من أبعاد الأمن البشري يجب على المقررين العرب المسلمين وراسمي السياسات الأمنية التنموية البشرية أخذها بعين الاعتبار في خدمة وتجسيد عناصر التنمية البشرية الفعالة، ولن يكون هذا طبعا إلا في إطار بديل حضاري نابع يكمن في "الطرح الإسلامي".

---

(1)- مكتب الدراسات الإستراتيجية، استنتاجات المنتدى الإستراتيجي العربي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 46.

**الخلاصة والاستنتاجات:**

لقد حاولت في هذا الفصل الأخير إعطاء صورة واضحة عن أهم التحديات التي تواجه الأمن البشري في تفعيله للتنمية البشرية العربية الإسلامية (بمعنى المهددات)، والآفاق المستقبلية لرسم إرتيادية (إستراتيجية) أمنية تنموية بشرية رشيدة وفعالة من خلال ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول أردته أن يكون إطارا خاصا لأهم التحديات الداخلية التي يواجهها الأمن البشري في تحقيقه وتفعيله للتنمية البشرية (لأنه من الضروري ترتيب البيت من الداخل قبل الخارج)، أما المحور الثاني فتطرقت فيه لأهم التحديات الخارجية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، في حين تناولت الآفاق المستقبلية لرسم ارتيادية أمنية تنموية بشرية رشيدة في البلدان العربية الإسلامية في المحور الثالث والأخير.

وانطلاقا من هذه المحاور الثلاث توصلت إلى النتائج التالية:

تواجه البلدان العربية الإسلامية اليوم تحديات داخلية خطيرة إنعكست سلبا على مستوى محددات الأمن البشري وأعاقت مسار تنميتها البشرية، ولعل أبرز تلك التحديات تحدي التخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي تعاني منه الشعوب العربية الإسلامية ومحدودية قدرتنا على استثمار مواردها الطبيعية (المادية) والبشرية – لاسيما هذه الأخيرة- بما يعزز التنمية البشرية في أبعادها المختلفة (التنمية الإقتصادية، التنمية الإجتماعية، والتنمية البيئية المستديمة، والتنمية الثقافية والحضارية...) و يحرر المواطن العربي المسلم من العوز والحاجة والخوف ومن ثمة تحقيق الأمن البشري ولو نسبيا أو بدرجات متفاوتةوتحسين ظروف المعيشة والمستوى التعليمي والصحي وتعزيز البنية المادية والروحية بالتالي، كما أن التدهور القيمي، قد ترك أثره في التخلي عن القيم العربية الإسلامية الأصلية التي لها دورها في البناء الروحي للمجتمع والإنطلاق منه للبناء المادي يضاف إلى ذلك تحديات سياسية وإدارية تتعلق بمدى المشاركة الشعبية في النظام السياسي-خاصة المرأة- ورشادة الحكم وإنتشار الفساد السياسي والإداري وإطلاق الطاقات الكامنة للتطوير والتحديث والبناء من أجل الحد الأكبر من مستويات الأمن البشري المساهمة في الرفع من مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية.

يواجه العالم العربي الإسلامي أيضا تحديات خارجية جد خطيرة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد (النظام العالمي الجديد) وتأثيراته السياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وسعة لفرض قيمه وأفكاره، والتي بدورها من أكبر مهددات الأمن البشري حدت من دوره وأدائه في تفعيل التنمية البشرية وحالت دون الرفع من مستواها، وهي تحديات فرعية أو ناتجة عن التحدي الأكبر ألا وهو تحدي العولمة إلى جانب تحدي الاحتلال والحصار مع أن الفصل بين هذين التحديين الأخيرين جد صعب.

إن العوامل الخارجية مسؤولة إلى درجة ما في تخلف العالم العربي الإسلامي لكنها غير مسؤولة بدرجة مطلقة، لأن إعتبار العوامل الخارجية مسؤولة عن تخلف البلاد العربية الإسلامية قد يحول دون التأمل في العوامل الداخلية للمجتمعات العربية الإسلامية المؤثرة في كل من الأمن البشري والتنمية البشرية والتي تمكن القوى

والمصالح الأجنبية من التجذر في مجتمعاتنا والتلاعب بمصيرنا مع العلم أن هذا لا ينف أن هناك علاقة وإمتـداد بين التحديات الداخلية والخارجية في كثير من الأحيان كما وضحت ذلك سالفا.

إن استفحال التحديات الداخلية و الخارجية وتزايد تديدهما وخطورتما على كل من الأمن البشـري والتنمية البشرية والمساهمة في تدنيهما، ما هو إلا دلالة على هشاشة السياسيات الأمنية والتنمويـة المتبعـة في البلدان العربية الإسلامية مؤخرا وفي إطار من السياسات الإصلاحية الشاملة، والتي يمكن إطلاق عليها اسـم السياسات العرجاء لأنه رغم الجهود المبذولة في العقدين الماضيين في مواجهة هـذه التحـديات إلا أن هـذه المهددات لا تزال تنخر يوما بعد يوم في الجسم العربي الإسلامي، وربما يعود هـذا إلى أن هـذه السياسـات الإصلاحية المتبناة ليست بالسياسات النابعة بل مجرد سياسات نابعة أو مفروضة من الخارج هذا مـن جهـة، ولأن برامج هذه السياسات توضع إنطلاقا من النتائج الناجمة عن هذه التحـديات دون النظـر في الأسـباب ومحاولة أخذها بعين الاعتبار على الرغم من أن دراسة الأسباب في معالجة أي مشكلة تعد الأهم- من جهـة ثانية.

مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن البشري في تفعيله التنمية البشرية، ما على البلدان العربية الإسلامية إلا الوحدة والتكتل في قراراتم وسياساتم، والتطلع إلى آفاق مستقبلية ترسم مـن خلالهـا إرتيادية (إستراتيجية) أمنية تنموية بشرية فاعلة وفي إطار بديل حضاري متأصل ومتجدد يكمـن في الطـرح العربي الإسلامي، ومحاولة الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الرأسمال المعرفي والأساس ومن خلال التعلـيم والتعلم أو صناعة العلم وإنتاج المعرفة و اقتصادها بتحويل المجتمعات العربية الإسلامية إلى مجتمعـات معرفيـة تساهم بل قد تقود في عملية الإنتاج الفكري والثقافي الحضاري والتقني بين الأمم، وذلك بغية تنمية المهـارات الفردية والجماعية الإيجابية ومواكبة مخرجات التعليم والإنتاج مع الخطط الإرتيادية، وتوفير التدريب المسـتمر لتخفيض البطالة والفقر وعدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي والحد من التبعية للآخر (الغرب) وهذه الآفاق في مجملها ما هي إلا أبعاد أساسية من أبعاد الأمن البشري يجب على المقررين العـرب المسـلمين وراسمـي السياسات الأمنية التنموية البشرية أخذها بعين الإعتبار في خدمة وتعزيز مكونات التنمية البشرية وفعاليتها.

# الـخاتـمة

## الخـــاتمــة:

ختاما لدراستي هذه، وإنطلاقا من أطرها الثلاث (الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلحي الأمن البشـري والتنمية البشرية، والإطار التحليلي لواقعهما في العالم العربي الإسلامي، والإطار التطلعي لبناء تصـور ورؤيـة إرتيادية أمنية تنموية بشرية رشيدة)، يمكن القول بأنه هناك علاقة جدلية وتفاعلية بين الأمن البشري والتنميـة البشرية، حيث أن المفهوم الأول (مفهوم الأمن البشري) بمكونيه الممثلين في التحرر من الخوف والتحرر مـن الحاجة وأبعاده المتمثلة أساسا في الأمن الثقافي الحضاري، الأمن العلمي والـتقني، الأمـن المجتمعـي، الأمـن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، والأمن الشخصي يكمل أمن الدولة ويقدم التنميـة البشرية ويعزز حقوق الإنسان.

الأمن البشري يكمل أمن الدولة بتركيزه على الإنسان وبمعالجة المخاوف التي لم تعتـبر تهديـدا لأمـن الدولة، فمن الخطأ القول بأن أمن الدولة لا يهمنا أو أنه ليس للدولة أي دور تلعبه في الحياة الاجتماعية، بـل على العكس فإن الدول الضعيفة أو الفاشلة قد تتحول إلى خطر يهدد حياة المواطنين، وفي نفس الوقت سوف تبقى الحكومات التي لا تهتم سوى ببقائها في السلطة وتهمش أمن مواطنيها غير مستقرة على الدوام وبالتـالي فإن أمن الدولة والأمن البشري هما متوقفان على بعضهما البعض ولا يمكن تحقيق أحدهما في غيـاب الآخـر، كما أنه بتركيزه على المخاطر المتعلقة بالمعوقات فإنه يوسع منظور التنمية البشرية متخطيا مفهوم النمو المتكافئ واحترام حقوق الإنسان هو صلب حماية الأمن البشري.

وفي هذا الصدد من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد للأمن البشري كمـا لا يوجـد مؤشر معين يمكن منة قياسه بطرقة عملية، لكنه من المفيد البدء باعتبار الأمن البشري كإطار يستعمل لتمكين البشر من التحرر من الخوف والتحرر من العوز ومن المشاركة في المسارات الإجتماعية الإقتصادية والسياسـية التي لها تأثيرات عديدة على الحياة اليومية، وكآلية لتفعيل التنمية البشرية والرفع من مستواها، كما أنه لا يوجد تعريف موحد لهذه الأخيرة-التنمية البشرية- بل تعدد تعاريفها بتعدد زوايا النظر إليها، إلاّ أن جل التعـاريف تتجه نحو اعتبار التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات وهي تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس.

هناك إتفاق بخصوص وجود فارق نوعي بين الأمن البشري والتنمية البشرية، حيث يكون المـتغير الأول (الأمن البشري) شرطا أساسيا للمتغير الثاني (التنمية البشرية) ولكنه غير كاف، وإذا كـان بإمكـان الأمـن البشري أن يعطي أكثر المخاطر حاجة للمعالجة فإن التنمية البشرية تعتني بالسعادة الجزئية، إلا أن كليهما يهتم بالإنسان كمحور أساسي وهدف أو غاية في آن واحد، كما يعد الأمن البشري من آليات تفعيـل التنميـة البشرية وتقريرها من خلال أبعاده المختلفة والمترابطة فيم بينها، كما لا يمكن أن يتحقق الأمن البشري بمنـأى عن التنمية البشرية التي تقدمت أهم أساليب تحقيقه للوصول معا إلى حماية الإنسان وصوت كرامته وتوفير لـه الحاجيات المادية والروحية، ومن هنا تتأكد العلاقة الجدلية والترابطية والتفاعلية الجامعة بينهما أكثـر فـأكثر، وكل منهما يخدم الآخر ويساهم في تعزيزه وتطويره.

وفي دراستي هذه، ركزت على إشكالية رئيسية مفادها معرفة دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية العربية الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2007م إنطلاقا من دراسة وضعية محددات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي ومحاولة تشخيص حالة تنميته البشرية في سياق العالم وعبر أبعاد ثلاث (البعد الزمني والبعد المقارن، والبعد التوزيعي)، ومن ثمة تقويم مستوى التنمية البشرية العربية الإسلامية في علاقتها مع الأمن البشري، توصلت إلى أن الأمن البشري بأشكاله المختلفة والمكملة لبعضها البعض يساهم مساهمة كبيرة في عملية تفعيل التنمية البشرية نظريا، أما عمليا وبناءا على واقع العالم العربي الإسلامي فمن الصعب الحديث وبصفة مطلقة عن فعالية أداء ودور الأمن البشري في تحقيق التنمية البشرية بل تبقى نسبية وبدرجات متفاوتة سواءا على مستوى البلدان العربية الإسلامية أوباقي بلدان العالم، وهذا ما يدفعني لرصد النتائج التي توصلت إليها فيما يخص واقع كل من الأمن البشري والتنمية البشرية في العالم العربي الإسلامي في النقاط التالية:

- هناك إختلال كبير على مستوى محددات الأمن البشري تختلف درجتها من بلد عربي إسلامي لآخر، لاسيما على مستوى الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي إضافة إلى تدهور الأمن السياسي الذي يدل على عدم فعالية الإصلاحات السياسية المتبعة وصورية السلطات وتسلط أنظمة الحكم العربية الإسلامية هذا من جهة، وتدهور الأمن البيئي بسبب إهمال الحكومات للمخاطر البيئية وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ما يهدد بالمزيد من الاختلال في الأمن الغذائي والصحي من جهة أخرى.
- ما يلاحظ أيضا على وضع محددات الأمن البشري في العالم العربي الإسلامي الإنفاق الهائل في المجال العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، على حساب الأبعاد الأخرى للأمن البشري حيث فاقت في كثير من الأحيان معدلات نمو الإنفاق العسكري معدلات نمو الدخل الفردي ومعدلات نمو رأس المال الثابت، في حين يلاحظ أن نسبة الإنفاق في مجال البحث العلمي والتقني ومجال الصحة نسبة جد ضئيلة مقارنة بنسبة الإنفاق العسكري، مع العلم أن هذين المجالين من أهم المجالات المدعمة والمعززة للتنمية البشرية المستديمة إلى جانب بعد الأمن الثقافي الحضاري، إلا أن بنية هذا الأخير وهي أساس لكل البنيات الأخرى، تتعرض لمزيد من النشوة و التفكيك سواء من الداخل أو الخارج، وما يهدد بزعزعة جذور المواطنة الحقيقية والانتماء القومي للإنسان العربي المسلم.
- لا أنف أن هناك جهودا معتبرة مبذولة من قبل البلدان العربية الإسلامية للرفع من مستوى الأمن البشري ومحاولة تحسين وضع محدداته بالشروع في تطبيق سياسات إصلاحية على مختلف الأصعدة منذ فترة التسعينات، إلا أن هذه السياسات يشوبها الكثير من النقص وعدم الفاعلية جعلت من الأمن البشري بذلك يعود إلى معالجة كل بعد من أبعاد الأمن البشري على حدى دون مراعاة الترابط والتكامل القائم بينها من أجل تحقيق البعد الأشمل الكامن في الأمن البشري طبعا، فمثلا مستوى الأمن الاقتصادي يؤثر على مستوى كل من الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي.

وضعية محددات الأمن البشري هذه في مجملها ساهمت في محدودية دور هذا الأخير في تفعيـل التنميـة البشرية العربية الإسلامية وفي الرفع من مستواها، وإنطلاقا من تشخيصي لحالتها –التنمية البشرية- يمكن القول بأنه وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان العربية الإسلامية على أكثر من صعيد في مضمار التنميـة البشرية خلال العقدين الماضيين بإنتقالها من المستوى المنخفض في فترة التسعينات إلى المستوى المتوسط في فترة الألفينيات، إلا أنه تبقى السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الإسلامي الراهن تغلغل نقائص محددة في البنية المجتمعية تعوق عملية بناء التنمية البشرية ممثلة في ثلاثة نقائص أساسية: أولاها نقص في الحرية وعلـى جميـع المستويات سياسية، إقتصادية وإجتماعية وإن وجدت في أولاها بعض منها تبقى نسبية، ثانيها نقص في المعرفة وكما تبين من التحليل السابق (الفصل الثاني)، أن الأمن العلمي والمعرفي يكاد يكون غائبا، وحتى إن وجدت المعرفة، تبقى عملية نشرها في البلدان العربية الإسلامية تعتريها صعوبات عديدة تتعلق بالتمويل، والتخطـيط الإستراتيجي لمجال التعليم، الترجمة، الإعلام ووسائل الإتصال المتاحة للجميع واستغلالها في نشر المعرفـة، أمـا النقص الثالث فيكمن في نقص تمكين المرأة التي لا تزال تعاني من الحرمـان في ممارسـة حقوقهـا السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى قضية عدم المساواة بين الجنسين التي جعلت من المرأة المسلمة في كثير من الأحيان إمرأة مهمشة ودورها محدد في الحياة، بيد أن أوضاعها هذه بدأت تتحسن شيئا فشـيئا في السـنوات الأخيرة وفي إطار الجهود المبذولة على المستويين المحلي والعالمي.

هذه النقائص الثلاث، إن دلت على شيء فإنما تدل وتؤكد على المستوى المتوسط للتنمية البشرية العربية الإسلامية في أبعادها الثلاث: البعد الزمني، والبعد التوزيعي، والبعد المقارن، مما جعلها بعيـدة عـن تحقيـق الأهداف الإنمائية للألفية وساعد على بقاء الهوة واسعة بين بلدان العالم العربي الإسلامي وبلـدان النمـوذج التنموي.

إن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البلدان العربية الإسلامية لها الأثر الكبير في تدني مسـتوى محددات الأمن البشري وإعاقة مسار تطور تنميتها البشرية، ولعل أبرز التحديات الداخلية تحـدي التخلـف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الشعوب العربية الإسلامية ومحدودية قدرتنا على اسـتثمار مواردهـا الطبيعية والبشرية- لاسيما هذه الأخيرة- بما يعزز تنميتها البشرية في أبعادها المختلفة (التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية المستديمة، والتنمية الثقافية والحضارية ...)، ويحرر المواطن العربي المسلم من العوز من الحاجة والخوف ومن ثمة تحقيق الأمن البشري ولو نسبيا أو بدرجات متفاوتة، وتحسـين ظـروف المعيشـة والمستوى التعليمي والصحي وتعزيز البنية المادية والروحية بالتالي، كما أن التدهور القيمي، قد ترك أثـره في التخلي عن القيم العربية الإسلامية الأصلية التي لها دورها في البناء الروحي للمجتمع والانطلاق منـه للبنـاء المادي، يضاف إلى تلك التحديات تحديات سياسية وإدارية تتعلق بمدى المشاركة الشعبية في النظام السياسي – خاصة المرأة- ورشادة الحكم سواء انتشار الفساد السياسي والإداري وإطلاق الطاقـات الكامنـة للتطـوير والتحديث والبناء من أجل الحد الأكبر من مستويات الأمن البشري المساهمة في الرفع من مسـتوى التنميـة البشرية العربية الإسلامية.

إن التحديات الخارجية التي تواجهها الأمة العربية الإسلامية جد خطيرة في ظل هيمنة نظـام القطـب الواحد (النظام العالمي الجديد) وتأثيراته السياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية وسعيه لفرض قيمه وأفكاره، كل تعد من أكبر مهددات الأمن البشري حدت من دوره وأدائه في تفعيل التنمية البشرية وحالـت دون الرفع من مستواها، حيث تعتبرها في مجملها تحديات جزئية ناجمة عن التحدي الأكبر ألا وهـو تحـدي العولمة إلى جانب تحدي الإحتلال والحصار مع أن الفصل بين هذين التحديين جد صعب.

إن هذه التحديات أو العوامل الخارجية مسؤولة إلى درجة ما في تخلف العالم العربي الإسلامي، لكنها غير مسؤولة بدرجة مطلقة، لأن إعتبار العوامل الخارجية وحدها مسؤولة عن تخلف البلدان العربية الإسلامية قـد يحول دون التأمل في العوامل الداخلية للمجتمعات العربية الإسلامية المؤثرة في كل من الأمن البشري والتنميـة البشرية والتي تمكن القوى والمصالح الأجنبية من التجذر في مجتمعاتنا والتلاعب بمصيرنا، مع العلم أن هـذا لا ينف أن هناك علاقة وامتداد بين التحديات الداخلية والخارجية في كثير من الأحيان.

إن استفحال الأخطار الخارجية والداخلية وتزايد تهديدهما للأمن البشري والتنمية البشرية والمسـاهمة في تدنيهما، ما هو إلا دلالة على هشاشة السياسات الأمنية التنموية المتبعة في البلدان العربية الإسلامية مؤخرا وفي إطار من السياسات الإصلاحية الشاملة، والتي يمكن إطلاق عليها إسم السياسات العرجاء، لأنه رغم الجهـود المبذولة في العقدين الماضيين في مواجهة هذه التحديات إلا أن هذه المهددات لا تزال تنخر يوما بعد يـوم في الجسم العربي الإسلامي، وربما يعود هذا إلى أن هذه السياسات الإصلاحية المتبناة ليست بالسياسات النابعة بل مجرد سياسات تابعة أو مفروضة من الخارج هذا من جهة، ولأن برامج هذه السياسات توضع بناءا على النتائج العامة دون النظر في الأسباب ومحاولة أخذها بعين الاعتبار –على الرغم من أن دراسة الأسباب في معالجة أي مشكلة تعد الأهم- من جهة ثانية.

ومواجهة للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن البشري في تفعيله للتنمية البشرية، مـا علـى البلدان العربية الإسلامية إلا الوحدة والتكتل في قراراتهم وسياساتهم، والتطلع إلى آفاق مستقبلية مشتركة ترسم من خلالها إرتيادية (إستراتيجية) أمنية تنموية بشرية فاعلة وفي إطار بديل حضاري متأصل ومتجدد يكمـن في عالمية الطرح العربي الإسلامي ومحاولة الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الرأسمال المعرفي والأساس ومـن خلال التعليم والتعلم أو صناعة العلم وإنتاج المعرفة، والاقتصاد في المعرفة بتحويل المجتمعات العربية الإسـلامية إلى مجتمعات معرفية تساهم بل قد تقود في عملية الإنتاج الفكري والثقافي الحضاري والتقني بين الأمم، بغيـة تنمية المهارات الفردية والجماعية الإيجابية ومواكبة مخرجات التعليم والإنتاج مع الخطط الإرتياديـة، وتـوفير التدريب المستمر لتخفيض البطالة والفقر والجهل وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحد مـن التبعيـة للآخر، وهذه الآفاق في مجملها ما هي إلا أبعاد أساسية من أبعاد الأمن البشري يجب على المقـررين العـرب المسلمين وراسمي السياسات الأمنية التنموية البشرية أخذها بعين الاعتبار في خدمة وتعزيز مكونـات التنميـة البشرية وفعاليتها.

وتبقى كلمة أخيرة أرصد من خلالها مجموعة من التوصيات أوصى بها جميع العرب المسلمين سواءا كانوا حكاما أو محكومين وهي:

- يجب على الأمن البشري أن يصبح حقا مكتسبا لكل مواطن، وهذا يعني أنه يتعين على المجتمعات الوصول إلى اتفاق حول العلاقة بين الحكام والمحكومين كما يجب أن نفهم التنمية البشرية في الإطار العربي الإسلامي على أنها عملية وليست حالة، وأنها اختيار و ليست قدرا، وأنها ذات أبعاد عديدة وليست أحادية الاتجاه كما أنها ترتبط بغايات وأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ومن ثمة فهي تعكس عند حدوثها ديناميكية المجتمع، وتعكس في نفس الوقت القيم السائدة فيه.
- كما يجب في إطار من الوحدة والتكامل العربي الإسلامي نشر أهمية الدور الذي يلعبه مفهوم الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية، وما يتبع هذه العلاقة من قيم التضامن والتسامح والانفتاح والحوار والشفافية والمساءلة والعدل والمساواة في المجتمعات، ولذلك يجب إدخال الأمن البشري في مختلف مستويات التعليم، كما يجب تجنيد وسائل الإعلام وخاصة الراديو والتلفزة لتنظيم حملات تحسيسية وتشجيع الناس على اكتشاف الظرف والوسائل التي يمكنهم من تدعيم أمنهم وتحقيق تنميتهم.
- وكتوصية أخيرة وشاملة، أقول أنه كل ما نحتاجه نحن العرب المسلمين العودة إلى الذات من أجل التغيير عن طريق إعادة إحياء ضمائرنا الفردية والجماعية ويجب أن يترسخ هذا الإحياء في قناعاتنا حتى يضمن فعاليته وخلوده، كما يجب أن يتغذي من إرادتنا وأن يبقى قائما بفضل ممارساتنا اليومية.

# الملاحق

# الملحق رقم:01

جدول 01 : دلالة مؤشر التنمية البشرية

| مستوى و أسلوب التنمية البشرية | التصنيف | الخصـــــــائص |
|---|---|---|
| **أ – تنمية بشرية مرتفعة جـــدا** | | **IDH > 0.90** |
| الدول ذات الإقتصاد الرأسمالي الصناعي القديم | 3 | الناتج المحلي الخام مرتفع جدا<br>مستوى حضري مرتفع<br>نمو ديمغرافي منخفض |
| **ب - تنمية بشرية مرتفعة** | | **0.70< IDH < 0.90** |
| الدول الرأسمالية المصدرة للنفط | 8 | الناتج المحلي الخام للفرد مرتفع<br>مستوى حضري مرتفع<br>مستوى تعليمي منخفض |
| الدول ذات النظام الإجتماعي لوسط أروبا و الدول الأورومتوسطية و دول أمريكا الجنوبية | 1 | الناتج الملحي الخام للفرد متوسط<br>مستوى حضري مرتفع<br>الأمل في الحياة مرتفع |
| النموذج الإجتماعي السوفييتي | 4 | الناتج المحلي الخام للفرد منخفض<br>الأمل في الحياة متوسط<br>مستوى تعليمي مرتفع<br>نمو ديمغرافي منخفض |
| **ج – تنمية بشرية متوسطة** | | **0.50< IDH < 0.70** |
| النموذج الريفي الأسياوي | 5 | الناتج المحلي الخام للفرد منخفض<br>مستوى حضري منخفض<br>كثافة سكانية مرتفعة<br>أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي<br>مستوى تعليمي مرتفع<br>نمو ديمغرافي مرتفع |
| النموذج الحضري لدول أمريكا الجنوبية و الدول العربية و الإسلامية | 2 | الناتج المحلي الخام للفرد متوسط<br>مستوى حضري مرتفع<br>كثافة سكانية منخفضة<br>نمو ديمغرافي متوسط |
| **د – تنمية بشرية منخفضة** | | **IDH < 0.50** |

| | | |
|---|---|---|
| الدول الإفريقية الإستوائية | 6 | الناتج المحلي الخام للفرد منخفض<br>الأمل في الحياة منخفض<br>مستوى حضري منخفض<br>مستوى تعليمي منخفض<br>نمو ديمغرافي مرتفع جدا |
| الدول الإفريقية الساحلية | 7 | الناتج المحلي الخام للفرد منخفض<br>الأمل في الحياة منخفض جدا<br>مستوى حضري منخفض<br>مستوى تعليمي منخفض جدا<br>كثافة سكانية منخفضة<br>نمو ديمغرافي مرتفع جدا |
| البنغلاداش | 9 | كثافة سكانية منخفضة جدا<br>الناتج المحلي الخام للفرد منخفض جدا<br>سيطرة القطاع الفلاحي<br>نمو ديمغرافي مرتفع جدا |

**المصدر :** Claude GRASLAND ; **LE MONDE DANS TOUS SES ETATS ...** ; Université Paris VII 2000,www.univ-Paris7.fr

# الملحق رقم02 :

## العالم الإسلامي.. مؤشرات رقمية

| | | |
|---|---|---|
| 1 | المساحة الإجمالية | 32 مليون كم2 |
| 2 | الحدود البرية | 168,760 كم |
| 3 | الحدود البحرية | 102,347 كم |
| 4 | مساحة اليابسة | 28,820,175 كم2 |
| 5 | مساحة المياه | 558,649 كم2 |
| 6 | عدد الدول الإسلامية في أفريقيا | 26 |
| 7 | عدد الدول الإسلامية في آسيا | 27 |
| 8 | عدد الدول الإسلامية في أمريكا الجنوبية | 2 |
| 9 | عدد الدول الإسلامية في أوروبا | 1 |
| 10 | نسبة الأراضي الزراعية | %11,3 |
| 11 | مساحة الأراضي المروية | 658 ألف كم2 |
| 12 | سكان العالم الإسلامي | 1,361,441,883 |
| 13 | سكان الدول الإسلامية في آسيا | 852 مليون نسمة |
| 14 | سكان الدول الإسلامية في أفريقيا | 438 مليون نسمة |
| 15 | متوسط نسبة النمو السكاني | %2,2 |
| 16 | الفئة العمرية من 65 سنة فما فوق | 4,6 |
| 17 | الفئة العمرية من 15 – 64 سنة | %57,2 |
| 18 | الفئة العمرية دون الرابعة عشرة | %39 |
| 19 | معدل حالات الولادة/ ألف نسمة | 30 |
| 20 | نسبة الوفيات/ ألف نسمة | 10,11 |
| 21 | معدل وفيات الأطفال/ ألف نسمة | 67,8 |
| 22 | معدل العمر المتوقع عند الولادة | 61 عاما |
| 23 | متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية | 2534 |
| 24 | نسبة التعليم | %63,2 |
| 25 | معدل الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي | %4 |
| 26 | الإنفاق الصحي اليومي على الفرد الواحد | 123 دولارا |
| 27 | الإنفاق العسكري | 72 مليار دولار |
| 28 | الناتج المحلي الإجمالي | 3483 مليار دولار |
| 29 | حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي | 3934 دولار |
| 30 | حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي | %24 |
| 31 | حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي | %30 |
| 32 | حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي | %46 |
| 33 | نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر | %37 |
| 34 | معدل التضخم | %14 |
| 35 | حجم القوى العاملة | 395 مليون نسمة |
| 36 | نسبة البطالة | %19,2 |
| 37 | حجم الواردات | 431 مليار دولار |
| 38 | حجم الصادرات | 358 مليار دولار |

| | | |
|---|---|---|
| 39 | عدد أجهزة الراديو | 222 مليونا |
| 40 | عدد أجهزة التلفاز | 102 مليون |
| 41 | عدد الهاتف العادي | 56 مليونا |
| 42 | عدد التلفونات الخلوية (النقال) | 10 ملايين |
| 43 | عدد أجهزة الكمبيوتر/ ألف نسمة | 16,5 |

الجزيرة نت، ملف العالم الإسلامي اليوم، www.aljazeera.net

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## المصادر:

القرآن الكريم

## المعاجم والقواميس:

### أ- باللغة العربية:


1. ابن منظور حمد بن مكرم أبو الفضل (جمال الدين) ، **لسان العرب**، ج2، ط3،بيروت:دار إحياء التراث العربي،[د.س.ن].
2. إيفانز (غراهام)، نونيهام (جيفري) ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث،2004.
3. بيلي (فرانك) **، معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
4. حسن (عمر)، **الموسوعة الاقتصادية** ، ط4 ، القاهرة : دار الفكر العربي ، 1992.
5. الحفار (سعيد محمد) ، **الموسوعة البيئية العربية**، ج 10، قطر: جامعة قطر، 1998.
6. الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) ، **مختار الصالح**، ط2،بيروت : دار الحداثة ، 1983.
7. ربيع محمد (محمود) ، إسماعيل صبري وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، ج1، جامعة الكويت ، 1994.
8. **المنجد** في **اللغة و الإعلام** ، ط39، بيروت: دار الشروق،2002.


### B- En Français:


9. SNOUTS (Marie –claude) , **Dictionnaire des Relations internationales** ,2 édition, Paris :Dalloz,2006.


## الـكـتـب:

### أ- باللغة العربية:


10. ابن خلدون (عبد الرحمن)، **مقدمة العلامة ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر** في **تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**"، بيروت: دار الفكر، 2002.
11. إسماعيل أحمد (علي) ، **العالم الإسلامي**، القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1999.
12. أندرسون (جيمس) ، **صنع السياسات العامة** ، تر عامر الكبيسي عمان : دار الميسرة ، 1999 .
13. البستاني (باسل), **تمويل التنمية البشرية** في **الوطن العربي**, عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, 1996.
14. البشري (محمد أمين) **، الأمن العربي: المقومات و المعوقات**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2000.

15. بوحوش (عمار) ، الذنيبات (محمد محمود) ، **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ط2 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
16. بوزنادة (محمد) ، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
17. بيومي علي (محمد) ، **دور الصفوة** في **اتخاذ القرار السياسي** ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2004 .
18. التابعي كمال (محمد) ، **التنمية البشرية المستدامة : المفهوم والمكونات** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستيراتيجية ، فيفري 2006.
19. الجابري محمد (عابد) ، **المسألة الثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
20. جامع محمد (نبيل) ، **التنمية** في **خدمة الأمن القومي "الطاقة البشرية والطاقة النووية** في **الميزان "** ، ط1 ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 1994.
21. الجحني علي (بن فايز) ، **الإعلام الأمني و الوقاية من الجريمة**،الرياض: ردمك،2000.
22. حبيب (كميل)، حازم البني، **من النمو و التنمية إلى العولمة و الغات أوجه جيدة لنظام اقتصادي عاملي جديد**، لبنان: المؤسسة الحديثة ،2000.
23. حجاب محمد (منير) ، **الإعلام والتنمية الشاملة** ، ط3،القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع .2003.
24. حمد الجوهري (محمدحمد) ، **العولمة و الثقافة الإسلامية**،ط2، القاهرة : دار الأمين للطباعة 2002.
25. خلاف (هاني) ، نافع (أحمد) ، **الوطن العربي فضايا مستقبلية**، ط2،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001.
26. خليل (حامد)، "مستقبل العلاقات الثقافية و الاجتماعية العربية- العربية"**، شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول
27. الرفاعي (عبد الـيد) ، **العرب أمام مفترفات الزمن والإيديولوجيا والتنمية**، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.
28. الرفاعي (عبد الـيد) ، **العرب أمام مفترفات الزمن والإيديولوجيا والتنمية**، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.
29. زقزوق (محمد) ، **هموم الأمن الإسلامي**، ط1، القاهرة، دار الرشاد، 1998.
30. زمام (نور الدين) ، **القوى السياسية والتنمية " دراسة** في **علم الاجتماع السياسي "** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 .
31. الزواوي (محمد),**الجودة الشاملة** في **التعليم وأسواق العمل** في **الوطن العربي**, ط1, القاهرة: مجموعة النيل العربية, 2003.
32. زيتون (محيا) ، **المرأة و التنمية:مناهج نظرية وقضايا علمية**، القاهرة: المركز القومي لبحوث الاجتماعية والجنائية، 2000.

33. سعد إسماعيل (علي) ، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع و السياسة**، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
34. السمالوطي (نبيل)، **التنمية بين الاجتهادات الوضعية و الدينية،دراسة مقارنة**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية
35. سنو حمزة غسان (منير) ، على احمد الطراح، **العولمة و الدولة: الوطن و المجتمع العالمي**، ط1،م بيروت: درا النهضة العربية،2002.
36. سنوسي (صالح)، **المأزق العربي..غياب الفعل الجماعي وعنف الأقلية**، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2004.
37. السويدي (محمد) ، **علم الاجتماعي السياسي : ميدانه وقضاياه ،** الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999
38. السيد (يسين)**، العالمية و العولمة**،ط2، القاهرة: دار نهضة مصر،2002.
39. السيد كمال (مصطفى) ، **الشروط السياسية للتنمية الثقافية، المساءلة و الحكم الرشيد** في **كتاب قضايا التنمية: الفساد و التنمية**، ط1، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999.
40. الشطي (اسماعيل) وآخرون، **الفساد و الحكم الصالح** في **البلاد العربية**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2006.
41. شعبان (عبد الحسين)، **الإسلام و الإرهاب الدولي:ثلاثية الثلاثاء الدامي الدين، القانون، السياسة**، لندن: دار الحكمة،2002.
42. شعراوي جمعة (سلوى) وآخرون، تحليل **السياسات العامة** في **الوطن العربي** ، القاهرة : مركز دراسات واستفسارات الإدارة العامة، 2004 .
43. شفيق (محمد)، **البحث العلمي: "الخطوات المنهجية والبحوث الاجتماعية"**،ط1، الإسكندرية:المكتـب الجـامعي الحديث، 1985.
44. (----) (----)، **التنمية والتغيرات الاقتصادية : قراءات** في **علم الاجتماع الاقتصادي ،** الإسكندرية : المكتب الجامعي
45. صالحي (صالح) ، **المنهج التنموي البديل** في **الاقتصاد " دراسة المفاهيم ولأهداف والأولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات"** ، ط1 ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006.
46. صايغ (يوسف)، **التنمية العصبية من التبعية إلى الاعتماد على الذات** في **الوطن العربي** ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.
47. صباح (محمود حمد) ، **الأمن الإسلامي: دراسات** في **التحديات الجيوبوليتيكية**، ط1،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.
48. صبري إسماعيل (عبد الله)، **التنمية البشرية : المفهوم ، القياس ، الدلالة** ، بيروت : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994.

49. عاقل محمد (الهام), **مبدأ تسليم المرمين** في **الجرائم السياسية: دراسة مقارنة**, فالتيا: مركز دراسات العالم الإسلامي,1993

50. العاني أسامة (عبد اليد)، **المنظور الإسلامي للتنمية البشرية** ، ط1، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، 2002.

51. عبد الرحمن (أسامة), **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية** في **الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**،ط1, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,1997.

52. العبسوي (عبد الرحمن)، **الإسلام والتنمية البشرية**، الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، (د.ث.ن).

53. عدنان (فائقة) و آخرون، **العلوم و التكنولوجيا** في **الوطن العربي : الواقع و الطموح**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.

54. العطار (علي)، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، ط1، بيروت، دار العلوم العربية، 2005.

55. عطية عبدا لقادر محمد (عبد القادر)، **اتجاهات حديثة** في **التنمية** ، ط1 ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003

56. العكرة (ادونيس), **الإرهاب السياسي: بحث** في **أهول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**, بيروت دار الطليعة, 1983.

57. العكري (عبد النبي)، **قضايا الإصلاح و الديمقراطية و التنمية و الحقوق**، ط1 ، بيروت: دار الكنوز الأدبية،2004.

58. عمار (حامد) ، **مقالات التنمية البشرية العربية:الأحوال والبنية الثقافية**، ط1 ، القـاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب،1998.

59. (----) (---)، التنمية **البشرية** في **الوطن العربي (المفاهيم – المؤشرات – الأوضاع )**، ط1 ، القاهرة: سينا للنـشر، 1992.

60. (----) (---)، **التنمية البشرية** في **الوطن العربي: المفاهيم – المؤشرات – الاوضاع**، القاهرة: سينا للنشر، 1992.

61. (----) (---)، **دراسات** في **التربية والثقافة :** في **التوظيف الاجتماعي للتعليم**، ط1 ، القاهرة: مكتبة الدار العربية للطباعة والنشر، 1996.

62. العميرات احمد (صالح) ، **الأمن و التنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية البشرية** في **ظل الظروف العولمة**، ط1،عمان، (د.م.ن)، 2002.

63. عوايدي (عمار) ، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاته** في **ميدان العلوم القانونية والإداريـة**، ط2، الجزائـر، ديـوان المطبوعات الجامعية، 1999.

64. الغزال (إسماعيل), **الإرهاب والقانون الدولي**, بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 1990.

65. فرجاني (نادر)، ساسين عساف وآخرون، **قضايا عربية**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2001.
66. فهمي سيد (محمد) ، **الرعاية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي**، الاسكندرية،: دار المعرفة الجامعية، 1998.
67. فودة (محمد رضا) ، **تحديات الأمن القومي العربي**، لندن: مركز الدراسات العربية،1992
68. (----) (---)، **تحديات الأمن القومي العربي**، لندن: مركز الدراسات العربية، 1992.
69. قرم (جورج)، **التنمية المفقودة** ، بيروت : دار الطليعة ، 1981.
70. القصيفي (جورج)، "التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون "، في كتاب **التنمية البشرية** في **الوطن العربي**،
71. الكايد زهير (عبد الكريم)، **الحكمانية:قضايا و تطبيقات**،القاهرة،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2003.
72. كعباش (رابح) ، **سوسيولوجيا التنمية**، قسنطينة: جامعة منتوري ،2007.
73. اللاوندي (سعيد) ، **بدائل العولمة: طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**،ط2، القاهرة: دار نضة مصر، 2002.
74. المؤمن (قيس)، حريم (حسين) و آخرون،**التنمية الإدارية**،عمان:دار زهرات للنشر1997.
75. ماكنمار (روبرت)، **جوهر الأمن**،(ترجمة:يوسف شاهين)،القاهرة: المطبعة الثقافية للهيئة المصرية للتأليف والنشر،1970.
76. محفوظ (محمد) ، **الحرية والإصلاح** في **العالم العربي**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005
77. (----) (---)، **الحرية والإصلاح** في **العالم العربي**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
78. محمد عرفة (خديجة)، **مفهوم الأمن الإنساني "سلسلة مفاهيم الأسس العلمية**"، العدد 13، السنة الثانية، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2006.
79. محمود خليفة (محروس) ، **التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية "** تحليل **نقدي" ،** الاسكندرية: الازاريطة، 2003 .
80. محمود منصور (ممدوح) ،**العولمة: دراسة** في **المفهوم و الظاهرة و الأبعاد**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2003.
81. مطاوع إبراهيم (عصمت), **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم**,ط1, القاهرة: دار الفكر العربي, 2002.
82. مغربي (عبد الله) ، **التنمية البشرية** في **دولة الامارات العربية المتحدة : مؤشرات وتحديات "** في **كتاب التعليم والعالم العربي "** تحديات **الالفية الثالثة "** ، ط1 ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000.

83. المكاوي (علي) ، **البيئة والصحة : دراسة في علم الاجتماع الطبي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.
84. النيجيري محمد (محمود) ، **الأمن الثقافي العربي: التحديات و الآفاق المستقبلية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991.
85. هانتغتون (صامويل) ، **صدام الحضارات....إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: دار الكتب المصرية والآداب، 1998.
86. هيكل حسين (محمد)، "جرس يدق "، **موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003** ،الأردن: المطبعة الوطنية، 2003.
87. وديع محمد (عدنان) ، عادل عبد الله وآخرون ،**مسح التطورات** في **مؤشرات التنمية ونظرياتا** ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط، 1997.
88. وردم باتر (محمد علي) ، **العلم ليس للبيع " مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** "، ط 1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2003.
89. وشومان (مارتن) ، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، (ترجمة عدنان عباس علي)، ا لملس الديمقراطي الوطني للثقافة ولفنون

## B- Les ouvrages en Français:

91. CHAUTARD(Sophie), **l'indispensable de la géopolitique**. France:studyra-ma. 2004.
92. COLARD JEAN (Daniel) , François GUILHAVDRIS **, Le droit de la sécurité internationales**, Paris: masson ,1987.
93. Eric la MAISINNEUVE, **La violonce qui essai sur la guerre moderne**, Paris : Alea , 1997.
94. GUY (Hermet) , **Culture et developement** , France: Presses de sciences Politique , 2000.
95. HASNER (Pierre) **, La violonce et la paix** ,2 édition, Paris : Seuil.2000.P 17
96. MAYOR (Frederico) , **Vers une culture de la paix :Quelle sécurité**, Paris :ENESCO, 1997.
97. VIAU (Hélène), **Les (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste et critique quelques pistes reflexation sur le concepts de sécurité humaine et de sécurité global,** Montrial : centre d'etude des sciences Politiques et etrangère de sécurité ,2000.

## C- Books in English:

98. ABED ALJABIRI(Mohammed), EL-IMAN (Mohammed Mahmoud) **Humain Development in Arab world :the Cultur and social dimensions** , Unit nations Development programme : ESCWA , 1995.
99. D.(Smith), **the state of war and pea ce atlas**. London :penguin 1997.
100. Mirya Koichi zawa. **Crime preventions in the urban community**. Hague kluwer publications .1995.
101. UL HAK (Mahboub), **reflection on human developement**, New York: Oxford university Presse,1995.

## المـقـالات:

## أ.اللغة العربية:

102. إندرسنج (أنتيا), "مراقبة التنمية: حقوق الانسان والتنمية", **مجلة الوقائع**, الأمم المتحدة, المجلد39, العدد1, مارس2002.

103. بشير (مصطفى)،" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة", **مجلة المستقبل العربي**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد303, جوان 2004.

104. بن عنتر (عبد النور)،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة: دار الأهرام التجارية،المجلة 40،العدد160، أفريل 2005.

105. جمعة شعراوي (سلوى)،"مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع،إشكاليات نظرية،"**مجلة المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 249،نوفمبر 1999.

106. الحافظ (مهدي)، "الأمن الناعم و صيانة كرامة البشر"، **مجلة العربي**،الكويت،العدد535 ، جوان 2003

107. حامد (نور الدين)، "العولمة و التنمية البشرية في الدول العربية – حالة الجزائر – "، **مجلة الحقيقة** ،غرداية، المطبعة العربية، العدد السادس، ماي 2005.

108. حسن محمد الظاهر، "التحديات التي تواجه الأمة العربية "دراسة تحليلية"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 95، سبتمير 1998

109. الحلفي (عبد الجبار)، "الأمن البشري في الوطن العربي: تشخيصات أولية": **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية،العدد87، سبتمبر 1996.

110. الدجاني (أحمد صدقي) ، " المستقبل في المعرفة و التكنولوجيا: المعرفة و التقنية و التنمية، آفاق و مخاطر و ضوابط"، **مجلة الأكاديمية**، المغرب:[ب.د.ن]، العدد 10، 1993.

111. الذاودي (محمد) ، الرموز الثقافية وتطبيقاتا على الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية ، العدد 82، جويلية، 1995.

112. راشد (عمر)،"تقرير التنمية البشرية في العالم2005"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، المجلد141،العدد163، جانفي2006.

113. روحي الفيصل (سمر) ، " العمل الثقافي العربي المشترك : الأمن الثقافي"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 22 جوان 1995.

114. الزعبي علي (زيد)، "العولمة و الثقافة: عرض وصفي نقدي"، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية، العدد158.
115. سلمان رشيد (سلمان)، " الأمن العلمي و المعرفي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد82، جوان 1995.
116. السيد (ياسين)، "في مفهوم العولمة "، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، السنة 20، فيفري 1998.
117. السيد كمال (مصطفى)، " مفهوم التنمية البشرية" ، **مجلة رؤى جديدة** ، القاهرة ، العدد 04 ، ديسمبر 1998
118. الشردان عبد الفتاح (على)، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، تونس، العدد06، 1994.
119. الصادق علي توفيق ، "الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 299، جانفي 2004.
120. الطراح (على احمد) ، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني"،**مجلة كلية العلوم الإنسانية جامعة بسكرة**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، العدد رقم 4، ماي 2003.
121. عبد الحميد العاني (عبد الطيف) ، " التحديات الثقافية العالمية للأمن العربي في ظل نظام العولمة الجديد "، **مجلة دراسات** ، طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، العدد09.
122. عبد الخالق محمود (سعيد)، الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي"، **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة، لجامعة الدول العربية، العدد 85، مارس 1996.العدد11، 2007.
123. عدنان (ياسين)، "التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب: رؤية سوسيولوجية"، **مجلة دراسات اجتماعية**، بغداد، العدد التاسع، السنة الثالثة،، 2003.
124. علي الحسني (عبد المنعم) ، "الثقافة و التنمية: المتغير الثقافي في التنمية العربية "، **شؤون عربية**، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 89 مارس 1997.
125. العنف السياسي في الوطن العربي، (ملف)، **مجلة الوحدة**، المغرب، العدد91، أفريل 1992.
126. فائق (محمد) ، حقوق الإنسان و التنمية، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 251، جانفي 2000.
127. فرجاني (نادر),"تقرير التنمية البشرية للعام2005 : التعاون ألقولي على مفترق الطرق المعونة والتجارة في عالم غير متساو"**,مجلة المستقبل العربي**, بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية, العدد325 ,مارس 2006, ص198.
128. كريم (حسن)،"مفهوم الحكم الصالح"،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،السنة 27،العدد 309،نوفمبر 2004.
129. كنغ (إليزابيث م) ، "التحديات في التنمية البشرية"، **مجلة التمويل والتنمية**، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، المجلد 28، العدد 3، سبتمبر 1991

130. لكريني (إدريس) "مكافحة الإرهاب الدولي بين التحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية, **مجلة المستقبل العربي**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 281 أوت 2002.
131. المشاط (عبد المنعم)، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد84، أفريل 1986.
132. (---) (---)،" أصول ظاهرة التخلف في العالم الإسلامي"، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، العدد 99، جانفي، 1990.
133. ناصف (عبد الفتاح) ، "دائرة حوارية التنمية البشرية: وقائع الحوار"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، القاهرة، المجلد 10، العدد، 2002.
134. هالونين (تارجا) ، " التنمية العالمية في ظل العولمة من الكلمات إلى الحقيقة"، **مجلة الوقائع**، الأمم المتحدة، المجلد 39 العدد3، 2002.
135. الوالي كاظم (عبد الجليل)،"جدلية العولمة بين الاختبار والرفض"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 285، السنة 24، جانفي2002.

## B- En Français:

136. AXWORTY (Lioyd), La sécurité humaine :la sécurité des individus dans un monde en Multation**, Politique Etrangère**, Paris, N2,1999.
137. OWEN (Taylor), Des difficultes et de l'intérêt de définir et évaluer la securité humain, **Forum Du Désarmement**, ,N3 ,Genéve :Palais des Nations, 2004.
138. RIOUX (Jean François), « l'hrutage de raoual dandurand et la sécurité humain »,**Revue Etudes Internationales**, Volume XXI,N4, canada, Décembre, 2000.
139. CHARLAS-PHILIPPE (David) , BEATRICE Pascual, « Précurseur de la sécurité humaine le sénateur Raoul DADURANND 1861-1942 , **Revue Etudes Internationales**, canada, volume XXXI, N4, Décembre,2000.

## C-English

140. O'NEILL (Helen),"Globalisation , competitiveness and human security , challenges for development policy and institutional change " **The European journal of development research ,**London : Frank Cass , volume 9, number 1 June, 1997.

## الوثائق الرسمية:


141. منظمة الصحة العالمية، **دستور منظمة الصحة العالمية** ، جنيف: منظمة الصحة العالمية، 1946.


## التقارير:

## أ- باللغة العربية:


142. إدارة شؤون نزع السلاح، **تقرير الأمين العام، الصلة** بين **نزعا السلاح و التنمية** في **السياق الدولي الراهن** ، نيويورك،الأمم المتحدة،2005.

143. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، "تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي"،**الندوة العلمية الثالثة والأربعون** 24-26 فيفري 1997 ،الرياض: ردمك،1998.

144. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرون، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005 "نحو نهوض المرأة** في **الوطن العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

145. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: "**نحو الحرية** في **الوطن العربي**"، الأردن: المكتبة الوطنية.

146. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: **"خلق فرص للأجيال القادمة"**، عمان: الدار الوطنية،2002.

147. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان:المطبعة الوطنية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994" الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

148. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003 " الأهداف الإنمائية للألفية، بيروت: مطبعة كركي، 2003

149. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،** القاهرة: الأمانة العامة، 2002.

150. الخصوصيات والتحديات والالتزامات" ، وثائق المؤتمر الأول لوزراء البيئة ( جدة 10-2002/06/12) مقدمة إلى مؤتمر

151. صندوق الأمم المتحدة للسكان, **حالة سكان العالم2005**, نيويورك:صندوق الأمم المتحدة للسكان,2005.

152. القطاع الأهلي ، **التقرير الأصلي اللبناني حول التنمية المستدامة** تحضيرا **لقمة الأرض الثانية** في **"جوها تسبورغ"** في **ورشة عمل القطاع الأهلي** ، بيروت منظمة اليونيسيف،2002.

153. القمة العالمي للتنمية المستديمة جوها تسبورغ 26-4 سبتمبر 2002.

154. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير لجنة حقوق الإنسان في دورتا 61،جنيف،2005.

155. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، **تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي** في **الوطن العربي لعام 2004**، القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، 2004

156. معهد التخريط القومي ، تقرير التنمية البشرية –مصر -1995، القاهرة : معهد التخطيط القومي 1995.

157. معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية مصر 1996، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1995.المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة "العالم الإسلامي والتنمية المستديمة :

158. الهيئة الدولية للتدخل ولسيادة الدول،" **مسؤولية الحماية The Respomsibility to protect**"، أوتاوا: المركز الدولي للأبحاث التنموية (I.D.R.C)،2000.

## B- Rapport en En Français:

159. Commission sur la sécurité humain;**Rapport de la commission sur la sécurité humain: la sécurité humain maintenant**;paris: presse de sciences PO, 2003.

160. PNUD : **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2004 La liberté culturelle dans un mondediversifie** ,Paris : ECONOMICA, 2004, P 206

161. PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 1996 : grossissant économique et développement humain**, Paris : économica,1996.

162. PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain 2006Au delà de la pénurie pouvoir pauvreté et rise mondial de l'eau,**Paris :ECO-NUMICA, 2006 , pp 283-286

163. PNUD, **Rapport mondial sur le dévloppement humain1993 paticipation populair au dévloppement humain**, Paris, Economica, 1993, p 128

164. PNUD,**Rapport mondial sur le développement humain2002.appofondir le démocratie dans un monde fragmenté**;Paris :Economica ;2002.

165. Progamme Des nations Unies pour le Développement**, Rapport mondial sur le développement humain 2000** , Paris : de Boeck Université, 2000.

## C-Report in English:

166. UNDP , **Human development Repport 1990**: New York : oxford University press,1990.

167. UNDP **, Summary Human Development Report 2006 :Beyond Scarcity Power , Poverty and the global water crisis** , New york : Palaza , 2006.

168. UNDP ,**Development study Programme and north south table**, **"Amman statement on human Development : goals and strategies for year 2000"**, Aman , 3-5 September 1988.

169. United Nations Developmment programme**, Humain Develepment report 1999 »globalization with a humain face »**, New york :united Nations , 1999.

## الملتقيات والندوات:

170. بدوي (عبد الله) ، "التنمية البشرية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي"، **المنتدى الاستراتيجي العربي** في **المؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي** في **2020** **تحديات مستقبلية وفرص**، دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 13-15 ديسمبر 2004.

171. بن لرنب (منصور) ، "مستقبل العلاقات الجزائرية-الأندونيسية: (الواقع والآفاق)"، **محاضرة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ماي 2007،

172. (---) (----) ، الآفاق الجديدة في رسم إستراتيجية إدارة الموارد البشرية للعالم العربي الإسلامي، **محاضـرات ملقاة على طلبة السنة الأولى ماجستير السداسي الثاني** في **إدارة الموارد البشرية**، جامعة الجزائر: كليـة العلـوم السياسية و الإعلام، 2006/05/20.
173. تايسن (لورا)، "التنمية البشرية في العالم العربي في 2020، التمع المعرفي وثورة التكنولوجيا والمعلومات"،**المنتـدى الاستراتيجي العربي** في **المؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي** في **2020 تحديات مستقبلية وفـرص**، دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 13-15 ديسمر 2004.
174. طوقان (خالد) ، "التنمية البشرية في العالم العربي في 2020، التمع المعرفي وثـورة التكنولوجيـا والمعلومـات"، **المنتدى الاستراتيجي العربي** في **المؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي** في **2020 تحديات مستقبلية وفرص**، دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 13-15 ديسمر 2004.
175. الطيار (صالح بكر) **، أعمال ندوة "الأمن العربي : التحديات الراهنة .... والتطلعات المسـتقبلية**، "مـن9 إلى 1996/01/11، ط1 ,باريس :مركز الدراسات العربي الأوربي ,1996
176. عبد الفتاح، (فرج) ، "الخصخصة و آثارها على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة في الشرق الأوسـط و شمـال إفريقيـا"، **الملتقـى الـدولي السـادس ( الحقـوق و الحريـات** في **ظـل المسـتجدات )** ، جامعـة أدرار 2003/12/9/8/7.
177. قوي بوحنيه (عبد اليد)، " نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشـرية " **، ورقـة مقدمـة** في **الملتقـى الـدولي حول:التنمية البشرية وفرص الاندماج** في **اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**،جامعة ورقلـة: 9-10 مـارس 2004
178. مظلوم (محمد جمال)، "الاقتصاد العربي وتحديات التنمية وآثارها على الأمن العربي في تحديات العالم العربي في ظـل النظام العالمي الجديد" ، **( أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمـه مركـز الدراسـات العـربي الأوروبي** في **1993/11/25** في **باريس**)، ط2، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.
179. مكتب الدراسات الإستراتيجية، استنتاجات المنتدى الإستراتيجي العربي، **المنتدى الاستراتيجي العـربي** في **المـؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي** في **2020 تحديات مستقبلية وفرص**، دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 13-15 ديسمر 2004.
180. شلبي (أمين)، "العولمة و الأمن الثقافي العربي"، **الملتقى الدولي و العولمة و الأمن ( 4-7 ماي 2002)**، ج1، الجزائر: مجلس الأمة،2002.
181. هنيدي (ريما خلف) ، "التنمية البشرية في العالم العربي 2020: التمع المعرفي وثورة التكنولوجيـا والمعلومـات"، **المنتدى الاستراتيجي العربي** في **المؤتمر الدولي السنوي الثالث: العالم العربي** في **2020 تحديات مستقبلية وفرص**، دبي: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 13-15 ديسمر 2004.

## الدراسات غير المنشورة

182. بوضياف (مليكة)، " إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر "،**رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2006.

183. حميدوش (علي) ، "التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية,دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005.

184. خنيش (سنوسي)، " إستراتيجية حماية البيئة في الجزائر "، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005.

185. زدام (يوسف) ، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002ـ2004)" ، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

186. زيدان (زهية) ،" واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2005.

187. عليوة (جمال)،"البعد الاقتصادي للأمن العربي على ضوء التغيرات الراهنة "، **رسالة ماجستير**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.

188. غربي (محمد) ، " مشروعات تحيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية"، **أطروحة دكتوراه** ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006.

189. قريمش (ملكية)، "دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001.

190. قوي بوحنينة (عبد اليد) ، "إدارة الموارد البشرية في مؤسسة التعليم العالية في ظل المتغيرات الدولية – حالة الإسناد الجامعي الجزائري"، **رسالة دكتوراه**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

## المراجع الإلكترونية:

191. إسماعيل (محمد)، " ا اعات في العالم الإسلامي ضحاياها 600 ألف حتى الآن"

**http//www .aljazeera. net /NR /exeses/1995 26 EC– 8978 -46bobb8ba8 htlm**

192. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن" مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة "

**[httpM//www.jorhan devent.org/shd/introa .htm] P3, (04-12-2006)**

193. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2004: نحو الحرية في الوطن العربي**، http : /www alrashad. og/ issues/14/14 – taqrir. Htm

194. بنت زيدون (مريم) ، ظاهرة الفقر في العالم...معظلة تنذر بالخطر"،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79901EC5-4307-917F-OA14451EB9C.htm

195. بوحجي (هناء) ، "التنمية البشرية : فجوات الرفاهية وفرص الحياة مازالت تمزق عالمنا"، **صحيفة الوقت اليومية**، البحرين، 2006/11/28 ، ص02(09.12.2006), [ http :alwaqt . com / art . php ? oid : 28582

196. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2006 يناقش المشكلات و يطالب الحكومات بالحلول "الندرة محور أزمة المياه العالمية ومردها إلى لعبة قوى و مظاهر الفقر و عدم المساواة

http//www.com.sa/daily/2006-11-14p01. htm

197. تقرير برنامج الأمم المتحدة لمحاربة الإيدز، "انتشار فيروس الايدز يزداد سوءا"،

**http://www.news.bbc.co.uk/arabic/sci-tech/newsid-G177000/671834.htlm**

198. التويضي (عبد العزيز)،"الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان و الشعوب

righs.org/dalil/ch 5.htm http://www.arab

199. زقاع (عادل) ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن التمعي"
**http://www.geocities.com/adeseggagh/reconl.htlm**
200. الشجيري جاسم (فايق حسن) ،"البيئة و الأمن الدولي"،
http://www.annabaa.org/nabahome/nba72/beca.htlm
201. شريتلي (ناصرة)، "المساواة في النوع الاجتماعي: الانجازات و التحديات" ورقة مقدمة في مؤتمر تقرير تقدم المرأة العربية
,2004 http://www.amanjordan.org/aman-studies/woview.art=1172
**202.** شريف بشير (حمد) ،التنمية هذه:من الكم إلى الإنسان [http://www.Islam Online.net/iol-arabic / dowalia / 16-4-00 / morjaat.asp]
203. (-----) (---) ، " الأمان الاقتصادي للناس"
**http://Islamonline.net/arabic/economic/2004/05/article08-html**
204. عارف ناصر (حمد)، "مفهوم التنمية ...إعادة الاعتبار للإنسان".
**[http:www.Islam Online.net /Arabic / mafaheem / 2004 / 02 / articl 01. shtml ]** .
205. عرفة (خديجة) ،" تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولا"،
**www.islamonline.net/arabic/mafahim/2003/09/article01.html**
206. فائق (محمد) ،" حقوق الإنسان في عصر العولمة رؤية عربية"
**http://www.Ibn-rush .org/Arabic/m.Fayek.arab.htm**
207. فرجاني (نادر) ، "الدور الرقابي للمجلس العربية"، **[http://doc.abhatto.net.ma.img.doc3.doc]**
208. كوفي (عنان)،"حلقة العمل الدولية بشان امن الإنسان في منغولوليا"،في اولان باثار8-10 ماي 2000
**http://www un.org/news/press alocs/2000/jsg/sm/7382(200 000508.sg sm7382**
209. لجنة الأمن البشري،" موجز تقرير مفوضية الأمن البشري الآن
**.http://www.learningPatnership.org/docs/arabic/summary.do**
210. مدني مكي (آمين) ،"التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان:الدليل العربي لحقوق الانسان"
**righs.org/dalil/ch -6.htm http://www.arab**
211. المطيعي حسن (عبد المالك منصور) ،"ثقافة السلم ضرورة:مفهومها و آفاقها"
**http://www.afkionline.org/Arabic/archives/sep.oct2004/massabi-htm**
212. ملكاوي (أسماء)، "حالة العالم الإسلامي : أرقام و مؤشرات"، **.www.aljazera.net**

## B- En Français:

213. Rapport de la commission indépendente sur l'intervention et la souveraineté des états. " Une nouvelle approche : La responsabilité de protéger", CRDI,2001,P15,**[ http://www.iciss.ca/pdf/Rapport de la commission par la responsabilité de protéger**] (27.05.07)

## C- English:

214. (U.S.C)FOR REFUGEES ? « world refugees statistics », world refugees survey,2005, P6-7, **www.refugees.org.**
215. Anonyme , Developpement Humain : Indice de (D.H) **[http:Fr.wikip-edia.org/wiki/D%C3%A9developpement humain**].

216. D.C.H.A," Humain sécurity  unit :over view and of objectives",New york, [**www.ochaonline.un.org/himansecurity**].
217. http:// www.psychologysunysb.edu/attachement/mda-security.pdf]
218. SADAKO (Ogata- ,"state security and human security";2001**,** **http:/www.humain security-chs.org/manser.htm**.
219. UNDP , **Human Développement Rapport 2007/2008 2"**) **Fighting climdte change : Human Solidarity in adivided world** ,New york M UN plaza ,2007 , , ( http : //hdr .Undp . org /en /port / global /hdr 2007 /)

# الفهرس